

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: بی‌الانزله و در اوزار

مؤلف: ط

موضوع: ط

شماره اختصاصی: ۷۹۸

شماره ثبت کتاب: ۳۱۵۸

جمهوری اسلامی ایران

خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۷۹۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب چهارم در اصول فقه

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی (۷۹۸)

از کتب اهدائی: نهانی

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی اهدائی

۷۹۵





بسم الله الرحمن الرحيم  
 نحمدك كما هو اهلنا ونصلي على رسوله والله كما هو من فيا  
 اهل طوس ما زلت تصفوة الكون هذه در بهية و در حسنة روت  
 من بجا الانوار وجلت على اعضاء المجد واستدار العالم القاضل كمال  
 العلامة الفهامة المحقق المحقق الخبير البصير عريف ما هو من سخا  
 هام النجم الزاهر والشمس الساهر والواقع الطاهر والطالع الغار  
 ممهد القواعد العقلية صبين الاحكام الدينية العلم بطلب بيانه  
 ينشره الحق بسان برهانه يقشر عن انتقاد نقود المعارف علم في  
 التحقيق والبه يد رجا الافاضل من كل في عميق مدده سماوي  
 وعطاوة فبض قلبه روحاني وجسمه ارضي غنت مناقبه  
 عن وسيم التعريف وعلت مآثره عن طوق الوصيف لعمرى  
 انه ممن قرب انصارهم وبصائرهم وطابت مصادرهم و  
 مصائرهم وقال فيهم صديق الاقارب وعلماء امتي كانباء  
 نبي اسئل عقدة منطقة الشكر على الخواطر وشدة رغبة الذكر  
 على الحناصير علم الهدى شيخنا واستاد الدنيا مولانا محمد باقر  
 بجا الانوار لا زال للعلوم عماد وللفضائل سنادا ليجدها  
 العبد الاحقر ابن محمد طاهر جعفر ويقول لما رايت هذه

الفوائد

الفوائد متفرقة في الهوامش وجدت طائفة من الناس كانوا  
 يحدون في انتشارها ويريدون اطفاء انوارها واخرى  
 لكيد يصطلي بنارها اخرون هم الذين يجزون الرسائل حتى يذبح  
 المسائل بقدر انفسهم يتعلمون ويقولون ما يقولون وان غرهم  
 حتى العرفان جاهلون او متجاهلون والله يتم نوره ولو كره الباطلون  
 نقلت هاهنا الهوامش وجعلتها كالكاتب ثم رتبها وقسمتها  
 على ابواب وهي ما كتبت مد ظله على كتاب التذويب من كتب  
 الاخبار وما كان فيه غنية عن الفقيه والكافي والاصحاح  
 كلما وجدت فيها من التامل والتدبر وغيرهما من الانتشار  
 اللطيفة اوضحته انشاء الله بعبارة خفيفة ارجو ان يكون  
 تذكره للاصدقاء ونجاة في يوم الجزاء والذالم كن بالسرور والبهجة  
 وحسد الحدة كيف وهما امر دارين الانام بل قد اتفق مع  
 الفضلاء الكرام اما سمعتم رحمكم الله ما كتبت مد ظله في ذيل الجزء الرابع  
 من كتاب التذويب هذا كلامه دام اكرامه بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى محمد واهل بيته خير البرية  
 ومصابيح الدجى اما بعد فيقول الخاطي العائر العار عن المغاير  
 والمآثر المعنوية الى رحمة ربه الغافر ابن العريق في بجا رحمة الله  
 محمد بن محمد باقر عفي الله عنهما اني لما الغيت اهل زمان في نشئين  
 بنزل اهل الضلال ساعين في ترويج مذاهب اهل البدع والاهواء  
 والراغبين في سلوك مسالك مبتدعة الصوفية ومترددة  
 الحكماء ناكبين عن حراط اهل البيت صلوات الله عليهم يصدرون  
 الناس عن سلوك مسالكهم بشبههم التي التي الشيطان في قلبهم



واجرها على لسانهم ثناء يسمون الممسكين بحبل متابعة اهل بيت  
الرسالة الذي هو ورقة الوثقى التي لا انفصام لها خيرية وتارة  
مشهورهم بالخوارج بحكم الله بيننا وبينهم وسيعلم الذين ظلموا اى منع  
سعلون فحسب ان يترك تلك الآثار وتطغى تلك الانوار فبدت  
جهدى في تصحيح اخبارهم وترويح اذانهم فسمعت باذننى ما  
سمعت فباي ليت وجهي في تعريضات وتضحيات فما قلت  
وما عادت علما منى باقى الحق المبين وان مردنا ودهم  
الى مالك يوم الدين حتى لقد ظهر محمد الله انارنا في اسرار  
كلامه المحمدي دون ليطفوا نور الله بافواههم والله متم نورا  
وكلمه المشركون وكنت في اثناء المباحثة والمذاكرة مع اخوان الذين  
هداهم الله الى طلب انار اهل بيت نبينا صلوة الله عليهم والاقبال  
من انوارهم بعض الحواشي على الكتب الاربعة وغيرها خصوصا  
على هذا الكتاب المستطاب فمنها ما اخذته عن كتب القوم وسمعت  
مناقشة من العلماء الاعلام فاستدنته اليهم ومنها ما خطر سالي  
الغائب القاصر ولما كتبت في اثناء المباحثة على سبيل الحالة  
ارجو من ينظر فيها بعين الانصاف ان عسر على نلال الخطا  
ان يصغ عنها بصفحة جميل ويذكر في بصالح دعائه والحمد لله  
اولا واخرا وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وكتب في شهر ربيع  
الاول من شهر سنة اربع مائة بعد الف من الهجرة النبوية  
على مهاجرها وآله الف صلوة وتحيه انتهى كلامه دام فضله  
اعتذر ارباب الابواب عن حلال اصابوه في هذا الباب بلال كان  
ايادى ساو حال شئت من انحاء شتى وان بشمة الجود شعبا

اكلها

اكلها دائم وطلها طليل اعلاها نول مالوف ومعذرة وادنا  
قول معروف ومغفرة الحواشي كالشان اليه من ظله في  
تضايف مائلها منها هو من ذهنة الرقاد وعلم بهذا الشكل  
مقرر ومنها ما هو مسند الى العلماء ومنها ما هو غير مسند الى احد  
ولما كان غير المسند ايضا بخطه الشريف بل يظهر انه ايضا منه  
من ظله ذكرناه في خاتمة كل كتاب واوردنا ما هو على الشكل المذكور  
مبينا بتباعد الحروف في كل كتاب مع تقديم الاول فالاول في  
الاسماء واسماء الالاء ونحوها ومختص ذلك راوى الخبر ان كان  
متصلا ومن تقدمه ان كان مرسل او كان الراوى بلفظ اسبه  
او جرحه ونحوها وان كان الراوى عن المحصور اثنين او ثلثا  
او ازيد تذكرهم جميعا ونراعى القاعدة في المسند وحيث كان  
الكلام متعلقا بكلام احد الشيخين تذكر في العنوان صورة الملتزم  
ثم تذكر راوى الخبر الذي يتصل بهذا الكلام وتفصل بين كلامه  
مد ظله وما اوردت في توضيحه بلفظه قلت ونورد الرسالة  
الاخرى منه وهي ايضا من فوائده مد ظله في خاتمة كتاب الحج  
لكثرة الحاجة اليها فيها وفي غيرها واما الحواشي التي كانت  
مسندة الى العلماء فتركتها للحصول المقصود بدوين ما اورد  
عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام  
ويقل ويرى ظاهر الاكثر التخيير بين السقيل والجعل في الخابية  
مع تقدير البر وقيل يجوز مع امكان الوصول اليه ايضا والظاهر  
ان الجعل في الخابية اولى لصحة مستنده ويمكن الجمع بينهما  
بان يشقل مع الجعل في الخابية ليرسب في قعر الماء وذهب



جماعة من المتأخرين الى وجوب رخصة الاستقبال عند الالتقاء  
 في الماء بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام لا تقوى  
 لعل المراد ان العود والتكرار يورث البرص وهذه المرة لا بأس  
 بها والمراد بالعود اصل الفعل او كان يعلم صلوة الله عليه واله  
 انها فعلت سابقا بن عمر البجلي عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال ان عليا وبغسل ما يجرده لا يتوجه ما كان الاستعداد  
 لهذا الخبر على وجوب الغسل لنفسه لانه لا خلاف في استحبابه  
 قبل الوقت فان استدله بانه يلزم ان يكون بعضه واجبا  
 وبعضه مستحبا عوض بانه على تقدير الوجوب لغيره كذا  
 ايضا يلزم كون بعضه واجبا لنفسه وبعضه واجبا لغيره  
 والوجوب بعدم الفساد مشترك والقول بالفرق لا ينج من اشكال  
 قلت تقدير الفرق بان يقول القائل بوجوبه لنفسه بعدم فساد  
 ما يلزم عليه وبفساد ما يلزم على غيره كما لا يخفى وليس عدم  
 الخلو عن الاشكال المتوجه بالقول بالفساد على ما يلزم على الحال  
 بوجوبه لنفسه وعدم توجهه على ما يلزم على غيره اذ لو قلنا  
 بفساد احدهما كان القول بفساد ما يلزم على غيره اظهر من  
 المراد ان القول بالفرق يعني بفساد احدهما لا يخلو من اشكال  
 اذ لا فساد فيهما بن ميمون قال سالت عبا عبد الله عليه السلام  
 عن الرجل فلا يغسل استدله بهذا الخبر على وجوب غسل التوب  
 اذا اصاب بدن الميت جافا ولا فيه نظر اذ الظاهر ان التوب  
 مصوب بالمفعولية اذ لو كان مرفوعا لكان ظاهرا وجوب غسل  
 جسد الميت من رطوبة او نجاسة فلا يدل على مدعاه بل على  
 خلافه

خلافه قد رقت لعل الامر بالتدبر اشاق الى باعسى ان يفان  
 الحكم على التخليل وعدمه يشعر على ان الاصابة والابقاع نقه  
 سبب للغسل على ان لا يلزم على تقدير النصب عدم وجوب غسل  
 النجاسة لو اصابته من بدن الميت الى التوب بعد التخليل ويمكن  
 الجواب عن الايرادين بان الاخبار محمولة عن الغالب لا اكثر بعد التخليل  
 عدم الاصابة من بدن الميت من نجاسة عن بعض اصحابنا  
 عن ابي عبد الله عليه السلام طهر جسدك اطهر من الذنوب وله قراب  
 الغسل او يحصل لها التطهير المعنوي الذي هو شرط اكمال العبادات و  
 وقولها جميع الاعضاء والله تعلم عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال والله ان يفيض على يده لغسل الفرج او جميع البدن كما فوضه الشهيد  
 في الذكرى اعن ابي جعفر عليه السلام قالنا فلقنوا موتاكم يحتمل  
 ان يكون هذا التفرغ باعتبار انه اذا كان يفيض الكافر فالمؤمن بطريق  
 اوليائه وان كان نافعا للاعتقادات فلقنوا الله بذهاب الشيطان  
 عن ابي عبد الله عليه السلام في المرافعة بعد الحيز سومين يمكن ان يكون المراد  
 بما تراه بعد عادتها سومين الممارات العادة وتجاوز عنها في زمان بعد  
 يحكم بحبسها الا ستظها رة بعد ذلك استحاضة والله يعلم عن ابي  
 عبد الله عليه السلام قال اذا توضأت حتى ينس وضوءك بناء على كون  
 الجنب المضاف مغيبا للجوف يدل على جفاف جميع والتخليل يدل على الاكتفا  
 البعض قد رقت لعل وجه التدبر ان كان رجح التخليل بان المراد  
 بعدم التبعض عدم الاكتفا باكمال باقيه بعدم جفاف تمام ما يلو  
 فاللازم للبطالان التبعض بهذا الوجه لا مطلق التبعض فلا يثبت  
 بين الجنتين عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا توضأت



قال الشيخ فاذا ثبت يلزمه في هذا الاستدلال القول بعدم الجواز ما خيرو  
 عن اول الوقت وعن ارادة الصلوة وكلاهما لم يقل به احد  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال او توضحنا شأنا عن الحائض ما فوق الاثار  
 الى السرة فصاعدا وانما لم يتعرض للساقين لعدم الاعتداد بالانتفاع بهما او  
 المراد غير الاراء والمراد ظهر الاثار والاول اظهر قلت وجه الانتفاع به  
 ان التوفيق يبقى ح على معنى يتبادر منه على انه يفهم ح في جواز الانتفاع  
 بالساقين لكان قوله ويخرج ساقها ولم يصرح بذلك او دام ظله  
 من عدم الاعتداد بالانتفاع بهما ولو زنا الخبر على الثالث للزم  
 القول بجواز الانتفاع بالفخذين وفوقهما دون الساقين ولو لم يرد  
 قوله يخرج ساقها ولا يلزم خلوه عن الفائدة فتدبر قال السالك  
 ابعيد الله عن الرجل ولم يعلم يمكن ان يوقله ولم يعلم يوجب جمع  
 الشيخ لان في التوفيق يخص يحصل العلم غالبا ويمكن ان يكون المراد بالانتفاع  
 الرويا وليتوضا يمكن ان يكون المراد بالوضوء الوضوء المصطلح كما فهمه  
 القولون يكون المراد الاستنجاء وازالة نجاسة لان الظاهر من اصائه  
 التوباء اياه البدن ايضا وعلى هذا يمكن ان يكون الغسل مراد او تزل  
 لظهور مما ذكر وان كان بعيدا والله يعلم قال السالك ابعيد الله  
 عن الكفر ونضيف في الكافي في الاول ايضا نصف بالرفع وعلى هذا  
 يقدر ضمير الشأن في كان وثلاثة اشياء والثاني خبر بعد خبر فبدأ على  
 الجهات الثلاث والجمع قال السالك ابعيد الله عليه  
 وتيمم الحنبل ويمكن الحمل على ان يكون الماء لمكا الجميع وقد حصية الحنبل  
 لا يمكنه الغسل ويكفيهم الوضوء في حصتهم ففي هذه الصورة يتعين  
 العمل بالرواية قال لا اعتداد بالصلوة لم تبصر الى لقائه

اولانه

اولانه كان جاهلا وتعلم والاخير اظهر فيظهر فرق اخيرين دم الحنبلين  
 من النجاسات باعادة الجاهل فيه دونها ولم ار هذا الفرق في كلام  
 الاحباب قلت كان وجه الاظهر ثمان حكم ما لم يزد عن الدهرم لم يزد  
 على مقدار الدرهم فتدبر الحنبل في قال السالك سبق الكتاب  
 الحنبلين اي نسخة اوان الكتاب صريح في هذا الحكم وبوي الاول  
 ما سأل قلت في خبر محمد بن مسلم الواقع بعد خبرين الحنبل في قال  
 مرض رجل مما سأل نفسه بالبناء للفاعل والبناء زائدة وبالبناء  
 للمفعول والبال للتعدي واللام للتوكيد ومن خوله خبر كان اي تلك الرو  
 جعلت نفسه سخرة في هذه المصيبة راضية بها قال السالك ابعيد  
 عليه السلام كيف صنع اغسل كيف يدب على كون الغسل مستحب الزينين  
 والحنبل قال الى المرفقين او الى نصفهما والظاهر ان الجميع مستحب وان كان  
 الفضل الى المرفقين والله يعلم قال كان على ابن الحنبل من  
 السواد المحترم السواد يطلق على الشخص وعلى القرية والنجاسة لها الك  
 والمستاصل والطا ان المراد هنا الجنس اي ام يجعله من الجماعة الهالكين  
 فيكون شكل النجاسة الحيوية ولا ينافي في جلقاء الله فان معناه جلقوت  
 على تقدير من جلى الله به فلا ينافي في لزوم شكر نعمة الحياة والرضا بها اوجب  
 لقاء الله انما يكون عند معابرة مكانه في الجنة كما ورد في الخبر والاد  
 بالحنبل والهالك بالجهل المعنوي والقرينة ان الكراهة له زمانه عليه  
 كانوا لذلك واذا اريد به المستاصل فالجميع اظهر واذا اريد به بالسواد  
 القرية كان المراد القرية الهالكة اهلكها اهلاها بالجهل المعنوي  
 اي جعلني في بلاد المسلمين والله اعلم قلت يحتمل ان يكون الظهور  
 بالنظر الى الحل الثاني كما يحتمل ان يكون الى غيرها ووجهه على

يا



الاول ان حمد عليه مستمر كما يدل عليه لفظة كان مجرد روية  
 الحنازة مشعرا بان الموجب للحمد هو الحياة التي يذكرها تلك الرواية  
 والا فالواجب في روية بعض الصالح بالهلاك المعنوي الموجود  
 موجود ولو يصل اليها مثل هذه المقالة منه عليه الرواية اياه تأمل  
 ووجهه على الثاني كان ناظرا الى ما قلنا في العمل المتين وهو قوله  
 يمكن ان يراد بالسواد عامة الناس كما هو احد معاني السوء في اللغة  
 ويكون المراد الحمد لله الذي لم يجعلني من عامة الناس الذي  
 يمتثلون على غير بصيرة ولا استعداد للموت انتهى ومن اجل  
 الاول بالنسبة اليه ظاهر وكذا الثاني بعد رعاية مقام الشكر  
 مع ما عرفت ان التواضع زمامه عليه كانها الدين بالجلال  
 المعنوي فتدبر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس  
 الا لعن الشيطان وسأوسه واضلاله وان يكون المراد بعد  
 الموت فينكح جوفه اتماما للعداوة لعنه الله وابعده  
 الذي يضادى قال سمعت ابا جعفر عليه السلام رآه به يمكن  
 ان يكون المراد اطا فانه احترامه صلواته عليه بعد لا انهم  
 جعلوه وتوجهوا اليه من كل جانب عند الصلوة ويحتمل ان يكون  
 المراد بالصلوة هنا الدعاء وكان الصلوة عليه السلام وخراجه  
 والله يعلم قال سالت ابي عبد الله عليه السلام ان ينقض شيئا  
 ان تنقض عري النسخ في البسوط القول بنجاسة التي لا بعض احتيا  
 والمشهور بل المتفق عليه لندرة هذا الخلف الطهارة ويمكن ان  
 يستدل للمقابل بالنجاسة بهذا الخبر والظاهر الحمل على الاحتيا  
 والله يعلم بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام

سالت

سالت في الظاهر القدر اما بديل وعطف بيان لقوله عليه السلام الكعبين  
 لبيان ان الكعب في ظهر القدم ويحتمل ان يكون لبيان ان المسح من الكعبين  
 الى الكعبين كان من جهة ظاهر القدم لانه من جهة باطنها اي متو  
 جهها الى جانب ظاهر القدم والله يعلم بن هلال قال سالت  
 قال الشيخ لان الذي يوجب إعادة الغسل فإعادة الغسل في الصور المفروقة  
 باعتبار احتمال المني وفي تلك الصورة الاحتمال مرفوع فتدبر قلت  
 لعل وجهه التدبر ان المفهوم من ظاهر كلامه حيث قال لان الله  
 يوجب إعادة الغسل خروج المني انه حمل الاخبار المتقدمة على اذا  
 علم ان الخارج مني بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن الطست  
 يسمح ويعيد الصلوة محمولا على الاستحباب بقربنية المسح ولو  
 كان نجسا كان يجب غسله الا ان يؤكده اكتفا بالمسح لليوسنة  
 لكن حاضره يخالف لما اجمع عليه المسلمون والله يعلم بن  
 عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة اليوم واليومين لعل المراد  
 انها ترى بقية الثلثة قبل العاشرة والمراد انها تنزل الصلوة لتكون الدم ولا  
 ينافي ذلك وجوب القضاء لا انقطاع قبل الثالث والله يعلم  
 بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه عليه السلام فان شهد بغير اليقين  
 ليس المراد بيان حكم شرعي بل انها في الغلب كذلك ولا يخفى بعده ويمكن  
 حمل الخبر الا في على ان المراد ان شهادتهما الى النساء اي تقبل شهادة  
 النساء فيهما وهو ايضا بعيد قلت وجه العبد في الثاني ظاهر وفي  
 الاول اظهر للتاكيد الواقع فيه بن جابر وزرارة عن ابي جعفر  
 عليه السلام قلت في شيا به يمكن ارجاع ضمير شيا به الى النبي صلى الله  
 عليه واله مع انه خلاف الظاهر يكون لقوله عليه السلام في رواية ابا بن



تغلب ان رسول الله صلى الله عليه واله صلى على خمره وكفته لانه كان حرد  
وبعضهم تمسك بهذا الجزء على ان المراد بالتجريد في خبر ابا نجر يد  
عن بعض شبابه دون بعض الاله لم يسبق عليه ما يليق به لكفته وهذا كفته  
ياخر وصلى عليه اى عاله سبعين دعاء غير الصلوة والتكبيرات مجاز  
تسمية الخمر باسم الكل والاولاظهر بن الفضل قال رايت ابا  
عبدالله عليه فاني هكذا فعل الظاهر هذا البيت المطلق ما ذهب  
اليه ابو حنيفة وكثير من العامة من نجاسة عاله الوضوء وما على  
الاعضاء من ماء الوضوء فتقطن قلت فانه عليه محبة باسفل  
دون قطعة ثوب وغيره كما يفعل العامة بن هاشم الكندي  
عن الرضا عليه قال التيمم وضوء الكفين فقل الطيب في شرح الحاشية  
في شرح حديث عماران في الخبر فوايد منها انه يلغى في التيمم وضوء  
لوجه والكفين وهو قول علي وابن عباس وعمار وجميع من التابعين  
وزهد عبدالله بن عمر جابر من التابعين للوجه والاكثر من  
الفقهاء الا عصارا الى التيمم وضوء وان الضرب مشهور عندهم  
من مذهب المؤمنين عليه وعمار والتابع له وابن عباس النافع  
له في اكثر الاحكام فظهر ان اخبار الضربة اقوى واخبار الضرب  
حمله على التقية اول والله يعلم قلت قال دام ظله في مجاز الآثار  
بعد ايراد هذا الكلام وان كان الاخطو الجمع بينهما فيها  
المجحف عن ابي عبدالله عليه اذا جاز سنة لعل يحتاجوا السند  
لزوال الدسومات وما يلصقه من الاجزاء وتطير بعد ذلك  
بالامطار الراردة عليها او بالتراب ايضا مع الدفن وعلى  
التقارير فحصول السنة اما محمول على الاستحباب في بعض الصور

او في الغالب ويمكن ان يكون المراد جواز استعماله بعد غسله بالماء فلا  
يحتاج في تقديره بغيره الى كلف تقدير قلت لعل وجه التدبير  
انشاء من الحل الاخير من التكليفات في وجه ذكر السنة كما لا يخفى  
بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه واله قال ثروا لصلواتها لعل  
المراد بالتوضوء هنا غسل الفرج فتدبر قلت لعل وجه التدبير  
كون المراد بالتوضوء وضوء الصلوة لكان قوله فاغسلها فاحسبها  
وكان وضع السدر في ماء الوضوء بعنوان الاستحباب وامر  
احمد بن مثنى موسى بن جعفر عليه ابنتي الظلمت كما في الكافي وانه  
كما في نسخ الكتاب وعلى نسخة ابن فوجه ايضا ظاهر وعلى نسخة  
بن مثنى لعل المراد بالحسين بن موسى ابنه بواسطة بنته بن علي  
القيس عن بعض من رواه عن ابي عبدالله عليه لوجدتهما  
الطاحب الشيخين الملعونين وقيل لحسين صلوات الله عليهما  
فيكون تعليلا لاجراجه وعلى الاول لدخوله النار والاخر اظهر  
قلت لعل وجه الاظهر ان قوله عليه ولو شق عن قلبه بديل على ان  
ان الامر الموجد في قلبه كان مما يخفيه وجه الحسين عليه مما  
لا يخفى مكانه عليه ازال يقوله وشواه ما عسى يخطر بالبال من ان  
دخوله النار كيف يجوز مع حبه عليه السلام ان في الله عليه اشار  
الى ان ما قاله المختار من قوله اني طلبت بشارك ليس كما يقول  
بل كان مراده حب الرياسة وغيره لم يشر عن قلبه لوجدتهما  
اي الحسين عاى حبا قليلا وبما ذكرنا من وجه الدخول والخروج  
باحسن وجه  
سالت ابا جعفر عليه عن الرجل يستنقع رجلاه في الماء ظاهره

فظهر ان هذا الخبر المشهور في التيمم وضوء الكفين



ان المراد بالماء الطين مجازا والامر بالغسل بكونه الطين ما انفعا  
عن وصول الماء الى البشرة وان لم يكن كذلك بل ينعزل الماء الذي  
يجري على بدنه على جلده فلا يجب الغسل بعد الغسل بالماء  
او الغسل بالفتح ويحتمل ان يكون المراد انه يشترط في تحقق  
الغسل عدم كون الرجلين في الماء لعدم كفايت الغسل  
الاستمرارى كما قيل او المراد كان يغتسل في الماء الجاري والماء  
يسيل على قدميه فلا يجب غسله وان كان في الماء الواقف  
القليل فانه يصير عسالة ولا يكفي بغسل الرجلين ولا يفتي بعد  
الاحير قلت وجه بعده غير خفى على ان الحكم بصيرورة  
الماء الواقف بانضال الماء الجاري من البدن اليه عسالة  
غير ظاهر كما يشهد عليه روايات  
عن ابي جعفر عليه السلام قال السنة ان يحتمل السرير  
يمكن ان يكون المراد الحمل بالهيئة المخصوصة المدورة في  
الاحبار المتقدمة اى يتحقق السنة المؤكدة بالدوران  
المختص مرة واحدة وما كان بعد ذلك فهو تطوع و  
التطوع اقل فضلا من السنة لان السنة ما واظب عليه  
رسول الله صلى الله عليه واله وعلى هذا يمكن ان يراد بقوله  
بعد ذلك غير ذلك لتكمل الناقص ايضا ويمكن ان يكون  
المراد حمل القوائم الاربع او احد هاكيفا اتفق والمراد  
انه يتحقق السنة الاكيدة باخذ القوائم والقائمة كيفا  
يترو وما زاد على ذلك بحسب الكمية والكيفية فهو تطوع  
والاول اظهر قلت وايضا ما يقوى الحل الاول قوله

عليه

عليه في رواية الفضل بن يونس فان ربيع الجنابة التي جرت  
به السنة بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا  
انقطعت الذي يظهر من هذا الخبر وغيره جواز الاكتفاء بالان  
قطاع عن الاستبراء والاولى الاستبراء بعد انقطاع السيل  
قلت خبر المشاورة اليه خبر روح بن عبد الرحمن المتقدم عليه  
بجبرين عن ابي عبد الله عليه السلام  
انه قال اذا كان ويفعل ذلك الظان اسم الاشارة راجع الى  
اتحاد الكيس ويحتمل ان يرجع اليه الى اصل الوضوء او الجمع  
ما تقدم ويكون الجمع مع صلوة الليل والله يعلم  
عن اخبره عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مس قال الشيخ وان كانا  
رطبين لا خلاف بين الاصحاب في وجوب الغسل بماء الكلب  
والخنزير رطبيا الا ما يظهر من كلام الصدوق ره من الاكتفاء  
بالرش في كلب الصيد ولا خلاف ايضا في استحباب الرش  
بمسهما جافين ويجزى الى بن حمزة القول بوجوب الرش وهو  
الظ من كلام المفيد بل الظ من الاخبار ان قلنا ان الظ  
من الامر فيها الوجوب ويزيد هذا انه جمع من الغسل القائل  
والله يعلم بن رباط عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته  
اذا كنت اسفل المشهور بين الاصحاب الخمس والسبع لكن اكثر  
همة لو ابان الخمس مع صلابة الارض او قوقية البرص والا  
فالسبع وبعضهم علس قال بالسبع مع رخاوة الارض وتحت  
البئر والا فالحسن ويظهر الفائدة في التساوى والخبر محل با  
نسبة اليهما التعارض المفهومين وقال ابن الجنيدي ان كان



الارض روخة والبر تحت البالوعة فلتكن بينهما اثنتا عشرة  
درعا وان كانت الارض صلبة او كانت البر فوق البالوعة  
فلتكن بينهما سبع واجتج العلامة في لف له برواية محمد بن  
سليم الدليمي ولا يخفى عدم دلالتها على تمام مدعاه والله اعلم  
قلت وجه عدم الطهارة الدلالة ان في صورة الاثني عشرة  
ليس يقتيد في الارض بالروخة كما ليس في سورة فوفيه البر  
المطهرة تعيين في العلاء من كل ناحية الظان المراد  
ان وجوب هذا البعد لا يختص بجهة خاصة بل لا بد منه  
في أي جهة كانت من الشمال والجنوب وغيرهما وقيل المراد  
انه لا يكفي البعد المقدر من جانب واحدة من جوانب البر  
اذا كان البعد بالنسبة اليها مختلفا وذلك مع استدراك  
البر في مباحلة المسافة السبع اذا قيس الى جانب ولا يتبع  
بالقياس الى الآخر فالمعتبر البعد بالقياس الى جميع الجوانب  
كما ذكره بعض الاححاب وفيه بعد وقوله عليه السلام  
وذلك كثير يمكن ان يكون المراد منه ان كل واحد من  
الجنة والسبعة كثير فعالمهم عدم الاكفائهما  
او المراد ان الفوقية كثير الوقوع بن علي الرضا  
فدخلت على الرضا عليه السلام فوجرت محتمل ان يكون  
استفهاما انكاريا اي كيف توجرت والحال اني اؤثر  
بن خالد قال سالت عن الحسن الاول عليه السلام  
كيف عن الحسن بن علي بن الرضا انه الصير في المجهول الرواية  
كثيرا عن الرضا عليه السلام برواية الصدوق في كتابه

بن عبيدة لا كتب الى الصادق عليه السلام ذلك اي الغسل او  
التقيل والا ولا اظهر كما لا يخفى قلت وجه الاظهر به  
كون السؤال عنه ويجعل وجها اخر بن عبيد الله  
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام لا الشئ وتغير العطن والحرق  
لمر ويغير يدل على وجوب تغيير القطنة في هذا القسم  
ويغيرها مع الحرق في القسمين الاخيرين وعلى عدم العفو  
عن هذا الدم وهو ايضا لا دليل عليه ويظهر من العلامة  
وه في المنتهى دعوى الاجماع على تغيير القطنة ولعله الحجة واما التو  
لكل صلوة فقال في المعتمد انه مذهب الحنيفة وانتاعهم وقال ابن  
ابي عقيل لا يجب في هذه الحالة وضوء ولا غسل ثم انه لم يذكر  
احدا من الاحباب في هذا القسم وجوب تغيير القطنة ويظهر من المفيد  
وهنا وجوبه ولعل مراده الاستحباب استظهارا والله اعلم  
وان كان رشح الدم على الحرق اه المشهور في المتوسطه انما تقتل  
الصبي وتوضا السائر الصلوات وتقل عن ابن الجنيدي وابن ابي عقيل  
انما سوايا من هذا القسم وبين الثالث في وجوب ثلثة اغسال  
وبه جزم في المعتز وحجة في المنتهى واليه ذهب بعض المتأخرين وهو  
الظاهر اكثر الاخبار ويظهر من بعض الاخبار انها حكم القليلة  
ثم اعلم ان الظاهر كلام الاكثر ان المتوسطه هي التي تقتل الدم  
الكسوف ولم يسل منها الى الحرق والكثرة هي التي تقتل دمه الى  
الحرق وانما ذكرنا تغيير الحرق في المتوسطه لوصول رطوبة  
الدم اليها بالمجاورة وكلام المفيد هنا يدل على لزوم جود  
الدم الى الحرق في المتوسطه وسيلانه عن الحرق في الكثرة

ل  
الحرق



وكذا رأت في كلام المحقق الشيخ في بعض حواشيه ويظهر من بعض الاخبار ايضا والا لما ظهر واشهر والله يعلم قلت قال السيد في المدارك وقد اجمع الاصحاب على وجوب الاغسال الثلاثة في قسم يسيل الدم بان يتعدى الكرسف الى غيره بنفسه بن نعيم الصحافي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انظر قبل المعبر في قلل الدم ولثته باوقاة الصلوات وهو خيرة الشهيد في الدعاء وقيل انه كغيره من الاحداث متى حصل كفي في وجوب منجبه وعليه الاكثر والذكر الشهيد ان خبر حسين بن نعيم يدل على اعتبار وقت الصلوة ولا يخفى انه يدل على خلافه ويظهر فائدة القولين فيما لو كثر قبل الوقت لم تطرأ القلة فعلى الاول لا يجب الغسل وعلى الثاني يجب نظرا من هذا الخبر ان زمان اعتبار الدم من وقت الصلوة الى وقت صلوة اخرى وقال في المدارك لم يتعرض الاصحاب لبيان زمان اعتبار الدم ولا قدر القطنة مع ان الحال قد يختلف بذلك والظاهر ان المرجع فيهما الى العادة فتدبر قلت لعل وجه التدبر ان الخبره لزمان اعتبار الدم لو كان من وقت الصلوة الى وقت صلوة اخرى فلم يوجب لوجوب ثلثة اغسال بل الغسل تابع لوجود دم الكثير والحال ان الخبر تضمن ثلثة اغسال بل الغسل فتدبر وسال الدم يدل على ان موار الغسل على خروج الدم والاحتساب بالقطنة لعدم خروجه فاذا خرج وجب الغسل بن نعيم الصحافي قال الشيخ الوجه في الجمع يمكن الجمع بين الاخبار بانه اذا كان دم الحامل بصغره الحيض ولو ما وكثرة

ولا ينفذ

حين

المعنى

ولا ينفذ ولا يتاخر كثيرا فهو حيض والا فاستحاضة والله بن حكيم الصيرفي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام لا بأس به ويمكن ان يكون نفى الباس في الصلوة مع هذه النجاسة لعدم اصابه الماء فلا يدل على ان زوال العين مظهر والله يعلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انتيت وقل بسم الله اضعه في الحمد متبركا او مستعينا او مستعيزا من عذاب الله باسمه وذاته الاقدس ولو كان الاسم متفيا كما قيل يكون باسمه تأليدا وفي سبيل الله اعي في سبيل رضاه وطاعته لان تلك الاعمال من سبل قربة ووضوئه كما قلت بالخطاب والتكلم وكأنه عليه السلام كيفة الصلوة والدعاء فيها فامر بقراءة بعض الدعاء في تلك الحال جازي الاضامادعاء فيها فامر بغير بعض الدعاء في تلك الحال برفع الضخمة او وسعة القبر كناية عن سرور عالم البرزخ ويطلق القبر على هذا العالم كثيرا والله يعلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سقط فان وقع فيها جنب المشهور نزع سبع لاغتسال الجنب في البئر و قال ابن ادريس لا رخصة ورجح بعض الاصحاب لوقوعه ومباشرة لما نهى وان لم يمس ولم يغتسل كما هو ظاهر الاخبار بل الظاهر من الاخبار انها النجاسة بالمني ولم يدل دليل على وجوب نزع الجميع للمني وان اشهر بين الاصحاب وعللهم حكما به لانه لا نص فيه فتدبر قلت لعل وجه التدبر ان الاول فيما لا نص فيه منتشر فكيف يخصصون القول بواحد دون اخرى ويمكن ان يكون وجهه ان الاصحاب ذكروا

كم

الحلي



ترجع الجميع لكل ماله مقدرة في تضاعيف اشياء لها مقدرة ثم افردوا  
 ذكر الاشياء لا مقدرة لها في خراب البئر فلو كان الوجه ذلك فلم  
 لم يذكروا المني ايضا في موضعه فتدبر **قال تعالى** والوجه  
 عليه لم يغسل **بادنا** وكان لا يمكن التحمل لانه كان لا يمكن  
 توسيعه وكان لا يمكن توسيعه لرخاوة الارض **بن عيسى**  
 عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام **قلت** وهذه  
 الاية الظان هذا استدلال منه عليه السلام بانهم لما ذكر اليد  
 في القطع لم يجدها وفي الوضوء جدها بالمرافق وقد تبين من  
 السنة ان القطع من الزند فيبين ان كمالا اطلق تعالى اليد  
 اراد بها الزند ولذا في اعلمة وما كان ربك نسيا اي  
 انه تعالى لم يشر بيان احكامه بل بينها في كتابه على وجه يفهمها  
 حجة عليه وفيه ان موضع القطع عند اصحابنا من ان التيمم  
 من موضع القطع ويمكن ان يكون هذا الزاوي على العامة و  
 موضع القطع عند الزند والله يعلم من حيث موضع  
 القطع يمكن ان يكون المعنى ان المراد هنا في الاية ما يقوله  
 العامة في القطع ويكون ذكر اليتين لبيان ان لليد معان  
 متعدة وقوله عليه السلام وما كان ربك نسيا لبيان ان الله  
 لم يشر احكامه بل بينها بحجة عليهم فبحسب الرجوع اليهم  
 ولعل ما ذكرناه في الحاشية الاخرى من كونه الزاوية على العامة  
 اظهر والله يعلم **بن عيسى** عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله  
 عليه السلام في الرجل يرفع العمامة يمكن ان يكون الرفع  
 من جانب الرأس ومن جانب الوجه باعجابا ومقدم العامة  
 عن

٦

حار



العددان الاخبار محمولة على الغالب الشائع على ان اقطع  
 اليد المعروف قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الوضوء  
 عن الوضوء يمكن حمل الوضوء على الاستحشاء او ما تشاء والى  
 كما اوحى اليه والمعتبر عن النخاس عن الرجل عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال غير فالك به اسوة قال العبد الغير وذا يادى  
 ويضم القدوة وما ياتى به الحزين واتاه تاسية فتاسى  
 عزاه فتعزى انتهى اقول يحتمل ان يكون المراد بالاسوة القدوة  
 اى يلزمك التاسى به فى الموت فلا شئ تجزع فانك بعد  
 الموت يكون مع انبك او ينفخ لك مع علم ان يصلى لئلا  
 تنسك ولا تجزع على فقد غيرك ويحتمل ان يكون المراد  
 بالاسوة ما يتاسى به الحزين اى ينفخ ان يحصل لك بسبب  
 مصيبتك فان تذكر المصائب العظام يهون صفاتها  
 كما روى لا اصيبت بمصيبة فاذا ذكر مصابك برسول الله  
 صلى الله عليه واله عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام  
 ان رجلا جاء اليه تاسا انت اعلم ان تاء القسم تومر فى  
 مقام التعجب والتظاهر ان خير الضمير هنا محذوف اى  
 تاسا انت هكذا على سبيل التعجب  
 بن اعيين قال حلى لنا ابو جعفر عليه السلام  
 مسح كان كلمة تومر فى المواضع مسجلة عن معنى التراخي  
 وهو فى المبلغا كثير ويمكن ان يكون الحاصل عطوفة  
 على الجملة الاولى لا على كل واحدة على ما قبلها كالمعروف  
 المشهور وح يكون فيها معنى التراخي لكنه خلاف

المبايع

الشائع فى الاستعمالات والمبادر عند الاطلاق وعلمه سوا  
 كثير من استدلالهم كاستدلال على الترتيب بين الاعضاء  
 عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا كنت ما دمت فى حال  
 الوضوء لا خلاف بين الاحصاء وجوبه لئلا يتان بالشكوك  
 وبما بعد عنده وض الشك حال الوضوء وعدم الحاجة الى الاستيقاظ  
 وفي عدم اعتبار الشك بعد الوضوء وهل المراد بحال الوضوء وهل  
 القيام عن الحالة التى كان عليها حال الوضوء والفراغ من  
 افعاله ظاهرة لاكثر الاول ويدل عليه قوله عليه السلام فاذا كنت  
 الا ان يقى المراد به الفراغ بناء على الغلب ويؤيده قوله عليه  
 و فرغت منه ولو يتيقن تركه عضو الى به وبما بعده اجماعا  
 سواء كان فى حال الوضوء او بعد ولكن نقل عن ابن الجنييد  
 انه قال الوضوء موضع لم يتصل فان كان دون الدرهم لم يمسح بها وصلى  
 وان كانت اوسع اعاد على العضو وما بعده ثم اعلم ان حكم  
 النون لم يتجدد فى كلامهم والحاجة بكلام الطرفين محتمل والله  
 يعلم فامسح بها عليه الظان المراد بعد الفراغ وجعل على  
 الاستحباب لعدم القول بالوجوب مع اعتضاده بالعمومات  
 والله يعلم فاعاد عليها اى الغسل والصلوة وقوله عليه السلام  
 ما لم يصيب بالمياه ان الله لو اصابها لا يلزم اعادة الغسل فلما  
 اعادة الصلوة فيلزمه فى الحالين وفى الكافي يدل عليها  
 عليه الماء وهو ظاهر فيكون الشرط لاعادة الماء فقط لا لار  
 جوع ايضا ويمكن عن الاول ارجاء ضمير التنبيه الى بعض الذراع  
 وبعض الجسد ان يشكل الحكم باعادة الغسل مع الحفاف



انما بعد لزوم اللواتي فيه فليض في صلوة ولا شيء عليه  
لا يوهى لنا فافه بينه وبين ما مراد هذا في صورة عدم اصابة  
البلة ولما كان مستلزما لقطع الصلوة بسقط استحباب المسح  
وما سبق في صورة اصابته او ما ظاهر ان من العبارة قد بر  
قلت اما الاول منها فظاهر لا ستر فيه واما الثاني فلما كان  
المقابلة ولانه كاحد جزئي التفضيل فانه في قوة ان يتولى  
كان استيقن ولم يصيبه كذا وان شك كذلك حكمه كذا فتد  
عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعت اوثلة يجمل ان يكون  
الترديد من الراوى وان يكون اشارة الى الخلاف بين العامة  
فرد عليه السلام لا لزوم على الجميع والله يعلم  
عليه السلام قال ثم تفرغ لاحتها الفراغ معني القصد جاء  
متعديا باللام ايضا قال في القاموس فرغ له واليه قصده  
ويمكن ان يكون الفراغ بمعناه المشهور واللام سببية  
وان يكون تنفرع في ذقت منه احد كالتامين ثم تفرغ اي  
تحتل من الشغل قلت كلامه دام ظله هذا ناظر الى ما قال في  
المنتقى وهو هكذا ينبغي ان يراد من اللام في حاجتها معني  
الى لينظم المعنى المناسب هنا لتفرغ وهو تقصده لانه  
احد معانيه في القاموس فرغ اليه قصد  
عن ابي جعفر عليه السلام قال كان يعني ابطال المدينة الظان يعني  
كلام الشيخ لعدم ذكره في الاستبصار وظنه العلامة في  
المنتقى جرح الخبر  
عن ابي جعفر عليه السلام قال كان  
وضع رسول الله صلى الله عليه واله لعل هذا الاختصاص

مخصوص

مخصوص به عليه السلام الاخبار الخروجه عنها  
عليه السلام قال في الصحيح عندي الظاهر كلامه احد الروايات والمراد  
ان الصحيح ان يكون بدلا قوله او اظفار ومن اظفار اذ الظفار  
والعبر بذكر باليمن ويحتمل بعيد ان يكون كلام الشيخ  
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يني لتمام الوضوء يمكن ان يكون  
تعليل الجزاء الاول والجزء من معاين لان الترتيب يشترط في الوضوء  
فيمن من متماته عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت يفتل واحد  
يمكن ان يكون المراد بغسل واحد غسل القطع المفيض كذا اي  
يلفها ذلك ولا يحتاج الى غسل اخر ويكون المراد يتجاوز الكسوف  
ثقت والله يعلم عن احد هاهنا عليه السلام قال قلت قوله  
قلت فانه لا يك يمكن ان يوهى هذا سؤال اخر لا في الصورة  
المفروضة سابقا للتلا في الاخبار والله على تقديمه الغبار  
على الطين ويمكن ايضا ان يحمل الطين المذكور في والخبر  
على التراب الرطب وهذا الخبرين والله يعلم قال  
سأل احد هاهنا عليه السلام عن رجل يبدا بعبادة الله به في  
هذين الخبرين دلالة على لزوم متابعة الترتيب الذي ترى  
في الفعل وان الابتداء في الخبر ليس المراد به الابتداء الحقيقي  
ثم اعلم انه يمكن ان يكون قوله عليه السلام ذلك بيار  
قاعلة في جميع الموارد او في خصوص هذا المقام او استد  
لايقول النبي صلى الله عليه واله ولعل الاوسط اظهر والله  
يعلم قلت بناء على ظهور الاوسط يكون قوله سيدا بيا بيا  
الله في قوة ان يوبى بوجهه مثلا وليس ح شايبة ا



استدل لا يريد ذلك قوله وليجد ما كان من وجهه ولعل  
 ترجيح ذلك مع ظهور الاكثية عليه الاسلوب هو يرد  
 قوله وليجد ما كان من وجهه آخر بعد تمامية هذه القاعدة  
 في جميع موارد الحكم لا يخفى قال سالت ابا جعفر عليه السلام  
 مرة واحدة الظان قوله مرة واحدة متعلق بالمسح وتكون  
 متعلقة بالضرب ايضا على التنازع قال سالت ابا  
 جعفر عليه السلام عن غسل الشئ بمسح به الانسان عند الضرورة  
 كونه ظاهر اعلى الاكثية بالمسح عند الضرورة كما نسب اليه والاشهر  
 وظاهر الاصحاب اتفاقهم على لزوم الجريان في غير حال الضرورة  
 ولا يخفى عليك ان ظاهر الاخبار الاكثية بالمسح كالرهن و  
 حمل الاصحاب تلك الاخبار على اقل مراتب الجريان مبالغة والله  
 يعلم قلت الظان حمل على صيغة الماضي ويحتمل المصدرية  
 ايضا مرفوعا على الابتداء ومبالغة خبره اي مبالغة في التكليف  
 قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن قضاء يامر بذلك فاطمة  
 كالمرد انه صلى الله عليه واله كان يامر فاطمة عليها السلام  
 بان تامر النساء المنات بذلك لانه قد ورد في الاخبار الكثيرة  
 انها عليها السلام كانت كالخورية لا تراهم قلت من الاخبار  
 ما رواه من طريق اخر فيه ضعف عن ابي جعفر عليه السلام وما  
 رواه الصدوق في الفقيه عن النبي مرسل وما رواه في  
 الحلال بطريق فيه مجاهيل قال سالت ابا عبد الله عليه  
 عن غسل الجنابة ورفقك احملها في الخبر كناية عن الحسين  
 وسائر ما وصلت اليه النجاسة واحتمال كون المراد غسل

الكل في كل وقت  
 رواه

اليد

اليد احتياجا بابعد قلت هذا اللفظ وقع في رواية يعقوب بن  
 يعقوب المذكورة في باب الزيادات قال سالت العبد الصالح  
 عليه السلام عن غسل الميت فيه وضوء الصلوة ام لا فقال غسل الميت  
 بيد ابرافقة فيغسل بالخرق ثم يغسل وجهه ورأسه بالسدر  
 قال سالت عن الرجل يجنب الا ان يكون النطفة يمكن ان يكون  
 المراد انه اذا كان بعد التحقيق موضع المنى طبا يعلم ان المنى  
 لا في البدن واما اذا كانت جافة فلا يحصل العلم والظاهر  
 حمل الخبر على التقية لان جماعة كثيرة من العامة قالون بها رتر  
 والله يعلم قلت وعلى الحمل على التقية وجمع الاحداث عن الرخصة  
 التظيف قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن موضع يمين الوضوء  
 قال الشئ وقال يقول ان المبدأ في الوضوء لا يخفى ما فيه فان  
 ابا حنيفة ومالك لا يوجبان الترتيب اصله والتشافعي واحمد  
 لا يقولان بالترتيب الا بين الوجه ومجموع اليدين والراس  
 ومجموع الرجلين فلا يتحقق هذا امد ذهب الاخريين الا ان يكون  
 عنده من الاستدلال بالادلة اثبات هذا القدر من الترتيب  
 تليق بنبوت من الاخبار ويؤيده انه لو عدل سائر الدلائل  
 الا على ذلك الشئ استحق الاعطاء لا يخفى ان استحقاق  
 الاعطاء لا يستلزم الفورية كما انه اذا امر بالاعطاء من  
 دون تعليق بشرط فانه يستحق الاعطاء لكن الفورية امر  
 اخر اختلفوا في اقتضاء الامر ذلك فتدبر قلت لعل وجه  
 التدبر احتمال ان يكون مراد الشيخ استحقاق الاعطاء مع  
 الفورية اما الاول فاستفاد من التعليق بالشرط واما



الثاني من الفا الشيخ وكان ذلك لفظا عاما يشكك اثبات  
 العموم في الكيفيات والانواع في الفعل الايجابي اذ ليس  
 مدلول قولنا اضرب الا اوقع ضربا لا اوقع جميع انحاء الضرب  
 نعم الفعل المنفي في قوة النكوة في سياق النفي فيفيد العموم  
 قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يعلم وليس بشيء  
 من السنة لعل المراد ان السنة التي وضعت للتطهير  
 اما بان يكون وان ذلك اه جملة حالية او محتملة السنة  
 على هذا الفرد بقرينة ما بعده فلا يقتض بالجمع ولا ليس  
 وضعه للتطهير وعلى كل تقدير الظاهر ان الرام على العامة  
 مثل ما يعتبر منه من الاستحسانات والله يعلم  
 قال قلت له ثلثة لا يتحقق ان يوفي شرب المسكر لانه  
 لا يلزم من عدم الشرب القول بالحكمة فيمكن ان يستند  
 الترك الى عدمه اذ هو وفي المسكر لان الغسل الواجب فيه  
 ويتحقق بقرينة وفي الحج لان العامة يستحبون الطواف  
 والسعي للعمرة فلم ينق الا المقصود بنية الاحرام بالحج  
 ويمكن اخفاؤها وان كان في الوقف في الجميع وجود  
 المشار من العامة والله يعلم قال كان يستغني  
 ثلثة مرات حمل على الاستحياء والاحوط العمل به جملة  
 على الاستبراء بعيد قلت وجه البعيد لما كان جزء الاخير  
 من الخبر قال كان يستغني ومن الغارط بالمدر لعل  
 المراد مع الغسل اذ قوله كان يستغني بديل ومن الغارط  
 على المدرومة عليه وبكير بن اعين عن ابي جعفر

عليه



الظان مع غسل الخابج ومحمّل لا نقا فتقط قلت الامر بالنظن  
اشارة الى ان المراد من الداخل على الحلين وهو موضع يظهر  
على رجليها ويحيط به لغير المضطربة فعلى الحل الثاني قوله  
نعم اي نعم لها رخصة الحائض الى التوضي بل يكفي التقي من داخل  
وفائدة التقيح لئلا يبرئ الدم الى الشئ مظلوم وعبادتنا  
من معنى الداخل يعلم بحقوق الرخصة على الحل الاول **الغسل** لان الداخل  
بهذا المعنى مما لا بد غسله لغير المصطبر **ومحمد بن**  
وابوصير في لواقظنا في اعلى الوادى كحتمل الفوقية بحسب  
القرار والوجهة والاول اظهر والمراد بالوادى ما يجري فيه  
البول مشرقا على الشئ فرمها والتعبير عن البول بالماء لا بشئ  
بانه قد بلغ الوادى الى الماء وقوله فان كان يجري بلزوقها  
الغرض انه لم يصل الوادى الى الماء وفصل عليه ح بانته ان لم  
يصل الوادى الى الماء شئ كثير لا يثقب الارض ولا يبلغ الى  
البئر ولذا استنفذ كله فينقذ في الارض ويبلغ الى البئر  
فلا سوا والقول بان المراد بالقرار الوصول الى الماء ليوا  
فق المشهور بعيد هذا ما خطر بالبال في حل الخبر والسنة  
قلت وحده البعد لاستره فيه بعد السائل في قوله عليه  
وان استقر منه الى اخره **بن ادم** قال سالت ابالحسن  
عليه عن قطرة قال الدم تاكله النار المشهور بين قدام  
اصحابنا طهارة المرق للنجس بالدم القليل بالغلبان كما  
يدل عليه كثير من الاخبار وانكرها بعض المتأخرين  
كالعلامة وغيره وحملوا الدم الوارد على الدم السمك

وشبهه

وشبهه اودم لا يعلم انه اى دم وهو بعيدا قظا وبالي عنه الفرق بين  
المسكر والدم والتعليل بان الدم تاكله النار ولو كان ظاهر العسل  
بظهارته ولو قيل بان الدم الظاهر كله فتعليله باكل النار ليزهد  
التعريف فيه ان استهلكه في المرق ان كفى في حليته لم يتوقف على النار  
والا لو يورث النار فيها كذا قال الشهيد الثاني رة ولا يدعوان بق  
لعل التعليل باكل النار لا جعل زوال الاستنكار لذكركه الاستدلال  
بن علي عن ابائه عن علي عليه وان تطهرت اجزاء التكفين  
يمكن ان يكون المراد ان تضاف اجزاء التكفين والمراد ان اعتكفت  
اجزاء عتق الله يعلم الشامة قال ابوعبد الله عليه عن رجل  
انك كان ذلك قبل ان طاهره انه قبل ان كان في حل ايضا فيحل على الله  
كان معصرا ولم يكن مقصرا في التأخير ويمكن ان يكون المراد لمرحلة  
قبل الان فيكون ما جبر او يكون الكثر اجرا والله يعلم  
الاسكاف عن ابى جعفر عليه رزوب سنة الظ انه  
السنة مع العام ومنهم من قرأ بشديد النون اى عن **بن عبد الله**  
الاعرج قال قلت هو طهر قبل المراد بالظهور هذا الظاهر المذكور  
ظاهر فلا حاجة الى استعمال الماء والظان المراد المطهر على وفق الخبر  
الثاني فتدبر قلت الظان المراد بزيادة التطهر في الخبر الثاني الحقيقة  
لما عساه يحصل تحتها من الوسخ المانع من وصول الماء الى البشرة  
دون تحسين الهيئة وازالة القباة ولو قلنا ان الزيادة بالنظر  
الى الوضوء الا حق فتدبر **عن ابى عبد الله** عليه عن ابيه عن  
ابائه قال رسول الله صلى الله عليه واله الذي يخرج من الجنابة  
اما المني بغير راء اى لغير صاحب المصيبة فهو مكره بل حرام و

عنه

بدر

في كتابه في الطب

في

في

في



اما قوله فتقواه قلنا فانه لتجمل التجهيز وفي الحاصل ارفق ما به  
لتقوته تحقير الميت واهانته وكذا الفقرة الثالثة لا شعاع يكونه  
مذنباً ويذنب ان يذكر الموتى بخير ويحمل على ما اذا كان مراده القابل  
للتحقير والاشعار بالذنب ويحمل ان يكون التضمير في الفقرة بين  
الاخيرين واجعا الى الذي يشيخ بغيره هذا ما سيجده من الشائع  
الكرام رضوان الله عليهم وذكر العلامة قدس سره في المنتهى كونه  
ينفعوا واستغفروا له غفر الله لكم لانه خلاف المقول لا ينبغي  
ان يقول ما نقل عن اهل بيت عليهم السلام انتهى والله تعالى يعلم  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا حثرت فقل ايماناً اي فعل هذا  
لله عيان بك او من ايماناً بك عن ابي عبد الله عليه السلام  
في قوله رسول الله صلى الله عليه واله هو يطهر ولا يطهر اي كل شيء  
ادخل في المفعول يدل على العموم ولا يظهر من شيء الا من نفسه لان  
التعميم بالاولى والآخرى ومن المعاصرين من ذهب الى ظاهر العموم الثاني  
وقال ان لا يطهر نفسه اي في وقت لان الماء لا يتنجس من شيء حتى  
يتطهر بنفسه ولا يخفى ما فيه ثم انه قد يحظر بالبال انه يمكن ان  
يستدل بهذا الخبر على عدم انفعال البئر بالنجاسة اذ لو نجس لمكان  
طهره بالنزع والقول بان الطهر بالماء النابع بعد النزع بعيد ومنع  
واقف سمع انه صحف بعض الافاضل المعاصرين فقرها بالتخفيف  
على صيغة المعلوم من باب التقييد اي قد يكون معلوم او قد يكون  
الغيره لانه من الاحتمالات الباردة والله يعلم قلت قال دام ظله  
في جهار الكون بعد ايراد كلام المعاصرين في القول به اشكال وان لم يعد  
من ظواهر بعض الاخبار اليه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تطهروا

لا تطهروا يمكن ان يكون المراد بالطهر التراب اي ادخال غير تراب  
القبور في القبور او يقال يجمع في التطهير بغير تراب التبرك اهنات  
فلا ينافي الخبر الاتي والله يعلم عن جعفر عن ابيه ان عليه السلام  
قال لان لبنها التعليل في الموضوعين اما المخصوص اللبن اوله واللبن  
ايضاً فلا تغفل قلت ينبغي على ما استفاد من الخبر من عدم فائدة الاشكال  
روح يشكل على القول بان اللبن يستحيل من الدم عن جعفر عليه السلام  
عن ابيه عليه السلام قال على رأس الولد الطمان المراد قبل الولادة  
فيكون محمولاً على النقيض ويحمل بعدد على بعد عن جعفر  
من ابيه عن علي عليه السلام انه سئل زعيده اذا انصرف في بعض  
هذا الخبر الشيخ في المسبوط والنضايه وابن الجنيده ويشكل بانه اذا  
كان العذر هو غا لبنيهم فلا يجب الاعادة والا فلا يجوز التيمم فلا  
يوجب به الاكثر في الجملة بل قد لو اوجب التيمم وعدم الاعادة و  
الامر في عرفه اشكل ادعيل حل الاعادة في الجملة على الاستحباب  
مع انه لا يستبعد في جواز التيمم لادراك فضل الجماعة والاعادة  
وجواباً واستحباباً ويمكن ان يكون المراد الصلوة خلف الجماعة  
لاعادة في محلها كما لا يخفى بن حفص المزني قال قال  
ابو الحسن عليه السلام الصلوا الصلوا الله لا خلاف بين العامة و  
الخاصة ان الصلوة اربعة امداد والمشهور ان المدرطون  
وربع بالعراق يكون الصلوة ستة امداد وطل وفضل الله  
يكون الصلوة ستة امداد بالمدني بل الشيخ ادعى عليه الامجاع  
وقال ابن ابي نصران المدرط وربع والوطيل العراقي على المشهور  
اخذ وشعرون مشافاة ومائرون وثلاثون درهما لانهم اتفقوا



ان عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال الشرعي هو الدينار  
الصغير في المشهور والدرهم على المشهور ستة دنانير والدونيق  
وزن ثمانين حبات من اوسط حبات الشعير فظهر ان خبر المرو  
يخالف المشهور بوجه الاول في عدد الامداد وقد عرفنا اتفاقهم  
على الاربعة والثاني في كون المدايا ثمانين درهما وقد عرفت  
تحديد على المشهور الثالث في عدد حبات الدنانير فانها على المشهور  
ثمان حبات وعليه اثنتي عشرة حبة فالصاع على المشهور الف و  
مائة وسبعون درهما وماذا في هذا الخبر اذا حسب على الدرهم  
للمشهور بصير الفين ومائة درهم وهو قريب من ضعف  
الصاع المشهور فلهذا جعله الوالد العلامة مرة على الصاع  
والرطل وغيرهما الذي اغتسل به رسول الله صلى الله عليه  
واله مع زوجته كما يظهر من خبر محمد بن مسلم ومعه بن  
عمار وغيرهما والنقصان من الصاعين لاجل الاشتراك  
ثم اعلم ان الصاع والرطل وغيرهما بين العلماء تحديده على  
الشعير وهي تختلف كثيرا والوالد العلامة بناء على المتفق  
عليه من النسبة بين الدينار والدرهم وعدم تغير الدينار  
وعليه يكون الصاع ست مائة مثقال واربعة عشر مثقالا  
وربع مثقال من الصغير وقد سطرنا الكلام في بياننا  
المعروفة لذلك قلت انا وهدى الرسالة المشرفة في  
خاتمة كتاب الحج الحقيقى قلت اياها بحسن علم  
فقال يا بني انظر انه خطاب الى يعقوب على وجه  
التلطف ويحمل القسم فذكر قلت وعلى الجمل الاخير يرتبط

قوله

قوله فقال يا بني على قوله حتى تستمروا لكن سأل يعقوب يبق  
بوجه جواب ولعل التدبير اشارة اليد فذكر عن ابي عبد الله عليه  
السلام لا اصاب دون الفرق اى اسفل منه او عند وعلى التقديرين  
لا يدل على ضعف الساعد بن كاقيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
من شئ كان عليه اعاده الوضوء يمكن ان يكون المراد باعادة  
الوضوء الفعل المسمى وما بعده يجوز ان يكون محمدا على الحفا  
بقربنية اعادة الصلوة اذ مع الاثبات بالصلوة لا يبقى البلاء عالما  
قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الجمعة واجبة  
العصر المشهور الاستحباب بحال الوجوب على تأكيد عدم العلم بالوجوب  
الوجوب حقيقة في المعنى المصطلح على الظن من الاخبار خلافه او  
من قال بالوجوب بحال السنة على مقابل الفرض اى ما ثبت وجوبه  
بالسنة لا بالقرآن وهذا ايضا يظهر من الاخبار وقوله عليه السلام  
انما يحتمل لونه علة المسقوط واساقى السفر عنهن او تفصيل  
لقوله انما والله يعلم وغسل المولود والمشهور ان غسل المولود  
غسل كبار الافعال لا غسل وايضا المشهور استحبابه وقول  
ابن حزم بوجوب هذه الاخبار وحمل على التأكيد الاستحباب  
وغسل الزيادة وحمل المولى يفضل الزيادة اعاز يارة الحديث  
اطراف الحج كما هو الاظهر من بعض الاخبار بل من هذا الخبر  
ايضا اوزيارة النبي والامة عليهم السلام وقد ورد اخبار اخرى الزيادة  
وغسل المبالغة فم استحباب منه غسل يوم الميا هله  
وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة وقبل الخامس والخمسون  
وحملوا الوجوب على تأكيد الاستحباب واقاد الوالد العلامة

من هذا الصدوق ان الوجوب  
من قال بالاستحباب



وه انه يمكن ان يكون المراد الغسل الفعل المباهلة لورود الغسل  
فيها في الكافي بما بها ولعله اظهر من حيث اللفظ لعل يحتاج  
فيه الى التقدير والمفعل لكن فهم عامة الاصحاب ترجح الاول  
انه يعلم في الحديثين كذا في ايض وفيه احد هما وهو الاظهر  
وعلى الاول اما تجوز في الجمع او باضافة الالف الاولى  
وغسل الاستحاضة ذكر الاكثر انه ليس المراد الغسل لكل  
استحاضة المنقولة وقد ورد فيها الغسل في الخبر للخصوص  
ويشكل تخصيص لاطلاق هذا الخبر وحمله على العضة بعد  
بل الظاهر ان لا يقيد بصلوها انما لا يخفى في هذا الخبر  
من بيان اختلاف مراتب الفضل والاستحباب والتعبد عن  
بعضها بالوجوب وبعضها بالسنة وبعضها بالاستحباب  
قال سألته عن الرجل اخذه تقطر واما غيره  
يمكن ان يكون المراد بغيره غير البول من القيح وشبهه وان  
يكون المراد ما يعم البول وعلى الاول يكون المراد من الحديث  
يتوضأ منه البول مطلقا وعلى الثاني يكون المراد ان تقطر  
البول لما كان من الماء والغاهة لا يجب الوضوء بل يجب  
بالبول الذي يتوضأ الناس منه اى المعتاد والله يعلم  
قال سألته عن الذي يجزى من الماء وكان الصاع استدلال  
بهذا الخبر على مذهب ابن ابي نضر لا يخفى عدم دلالة عليه  
ويشكل العمل به لعدم معلومية كون الوطى المأخوذ فيه  
اى رطل والاوقية اى اوقية اذ هي تطلق على اربعين درهما  
وعلى سبعة مثاقيل لكن الظاهر الاول لا قدميته والثرية

اطلقة

اطلاقه كما يظهر من اللفظ ولو حمل على الثاني يقرب الصاع  
للمشهور مع حمل الرطل على العراقي وعلى الاول يصير الفيا  
ومائتين وخمسين درهما فيدل على المشهور بكثر قدر  
قلت قال مد ظله في كتابه تجارا لا نورا بعد ايراد الخبر  
الاوقية يطلق على اربعين درهما وعلى سبعة مثاقيل  
لكن الاول اشهر في عرف الحديث وفي عرف الاطباء عشق  
مثاقيل وخمس سابع درهم كما ذكره الجوهري والمطري و  
غيرهما وعلى التقادير لا ينطبق على شيء من التقديرات ثم  
لو حمل الرطل على الملائكة والاوقية على سبعة مثاقيل  
يقرب من الصاع المشهور قال سألته هل يشرب  
هل يغرب سور شه من الدواب المشهورين الاصحاب  
كراهية سور البغال والحمر والدواب واستدلوا بكراهية  
لها ولا يخفى عدم دلالتها على كراهية سورها ويمكن  
ان يستدل بهم بهذا الخبر وامثاله والله يعلم قلت وعلى الاحتياط  
كالشديد ومن تاخر عنه في السور بانه ماء قليل باشر جسم  
حيوان فعلى هذا الاقرب في الاستدلال فطعنا في فسر بعض  
المحققين بانه ماء قليل باشر فحيوان وحيوان كان فيه دلاله  
على المطلوب فتدبر

الكندى عن ابي عبد الله عليه السلام خرج عن الكرف  
يمكن ان يكون خرج جزء الشرط وان يكون الخراء محذوفا  
فتدبر قلت لعل وجه التدبر ان السؤال عن الطامع كيف  
يعلم طمعا وعلى الحل الاخير كان الملازم في الجواب فان كان



لم يخرج شيء حتى كان الجواب هو ظاهر ادع على هذا يلزم ان يكون  
المبين حال الطمث وهو غير مطابق على السؤال فقامل  
قال سأل رجل ابا الحسن عليه السلام عن استحباب  
باخير الاستنجاء ان يكون فاصلة كثيرة بين ازالة نجاسة و  
الصلوة وعليه مع لم يخرج شيء بل غسل النجاسة منهما  
امكن والوضوء في وقت الاستنجاء  
الشرعي اظهر والرسل على الاستنجاء كما حمله الاحاديث  
في الكثر ما رده لرفع النجاسة الوهمية اذ الصغر في  
استهله تديم حتى يحل الغسل  
بن غوام عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته قوله  
على اى الحالات فعليه الوضوء يمكن ان يكون الايام للعهد  
اى الحالات المذكورة او ايام منها ويشكل الاستدلال بالقرآن  
مع احتمال العهد مع انه قيل انها حقيقة في العهد الا ان نقى  
التأسيس اولى من التاكيد لكن معارضة مع الحقيقة  
قلت فان المعارضة بين امرين ضروري واستحسانى  
بن ابي عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام يتوفى النفس يمكن  
ان يكون المجموع علة واحدة وان يكون عليين بان يكون المراد  
بالاول التعليل لقبض الروح في الحال وبالتمتع احتمال عدم  
رجوع الروح والله يعلم انا لنكسل يمكن ان يكون من الكسل  
مجمع على التواني والتكاهل عن الفعل ويشكل لمنافاة لرتبة  
الانامة فاما ان يحل على انه عليه السلام يتكلم بلسان الحاضرين اى  
انكم لتكلمون وانا لنكسل عن الاكل ولا تتسارع اليه قبل الغسل

ولم يكن

ان يكون من الاكسال بخفى الازال فيكون المراد تخصيص  
الزاهة او شدتها بالانزال والله يعلم  
قال سأل اباراهيم عليه السلام فهل يجزئ ان يكون  
عرض السائل سواين بان يكون قوله فهل يجزئ سوا سائفا  
ويكون المراد بالتنشف الاستبراء وبالنسبة الاستنجاء  
وفيه خرافة من حيث العطف بالقى السؤال ويمكن ان يكون  
من سهو السامع ويمكن ان يكون سوا لا وحدا ويكون الغرض انه  
لا يريد في الحال غسل غير الذي ذكره بل يجزئ ان يغسل ذكره ولا  
يتشفه او بل يحل ان يتشفه لانه اذا لم يتشفه بل في الموضوع الاخر  
الذى يجب ان يصاحبه البول فينجس ذكره ايضا ففصل عليه  
في الجواب بقصير مظهر انه ان يتقن الاصابة بحسب الازالة و  
الوقاية وفي صورة التيقن ان اراد ان لا يغسل في الحال يتقن  
حتى لا يسهو فيكون المراد غسل الوضع الممكن المتيقن والاول  
اظهر قلت لان الظاهر ان يكون قوله يتقن معطوفا على قوله  
ينضح على ان تقييد التنشف بقوله قبل ان يتوضا على كل  
حال غير مفيد لفائدة الامع تكلف تام  
الحاج قال سالت ابا الحسن موسى عليه السلام فقلت لاهل الغسل  
اما الجمل على غير الغسل او عليها ايضا استحبابا والله اعلم  
بن كثير عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي بن حبان  
ذكر ابن الغضائري ان علي بن حبان مولى الباقر عليه السلام والنجاشي  
ان عبد الرحمن مولى العباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس  
وكلا القولين منافي لما هنا فامل قلت لعل وجه التامل لهما



ان يكون قوله مولى محمد علي رجعا الى علي بن حسان وكان حال  
عبد الرحمن مكرها عنها وقال والد شيخنا في شرح فخر بن الفقيه  
في الخلاصة ذكر ابن بابويه في اسناده الى عبد الرحمن بن كثير الهاشمي  
روايته عن محمد بن الحسن عن علي بن حسان الواسطي عن عمه عبد  
بن كثير الهاشمي واطنه سهو امن قلم الشيخ ابن بابويه او الناسخ انتهى  
لامنافاة بين ان يكون واسطيا وهاشميا اي مولى ومعتقا  
لنبي هاشم وزبهرهم محمد بن علي باقر علم النبئين والظاهر ان المعتق حله  
كثير انتهى كلامه اعلى الله اصحابه فليفرهم  
قال كنيته الى ابي الحسن الاوكله ويضع لاهب جماعة من اصحاب  
منهم الشهيد في الذكرى والدروس الى الصفوة عن نجاسة ثوب  
الحفي الذي يتواتر بوله اذا غسله في الفارسة واجتوى برؤية  
عبد الرحيم وفي طريقها ضعف ويمكن ان يحمل على انه لا يعلم  
انه بول فحمل النضج على الاستحباب كما في الثمر موار النضج و  
ظاهرا لاصحاب حمل النضج على الغسل والله يعلم  
يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا شكت وقد دخلت  
في غير عيكن ارجاع ضمير غيره الى الشيء والى الوضوء ولما لم يقل الاو  
اجد حمل على الثاني وتوبد الاول عموم ما سيحكي في الزيارات  
في باب احكام السجود في خبر زراره ومحمد بن مسلم ثم الظاهر  
من هذا الخبر ان المناسبات الفراغ من افعال الوضوء بن  
بكبر عن ابي عبد الله عليه السلام فلا سالته فان فاقة اغتسل  
ظاهرا اكثر لاصحاب عدم الفرق بين كون الفوات عدا  
اوسيا بالعذر وغيره وقال الصدوق رة ومن نسي الغسل او فاته

لغز

لغز فليقتل بعد العزم او يوم السبت فشرط العذر والاخبار بطائفة  
ثم اعلم ان ظاهرا لاصحاب استحباب الغضائيلة السبت والقديم  
ليلة الجمعة والاخبار خالية عنهما ويمكن ان يثق يوم السبت بمثل  
الليل لكونه احد الطوائف لكونه بشكل الاستدلال به والله يعلم  
قلت هذا الحد اطلاقه قيدا لما لكونها داخله في مسماه بناء على ان  
اليوم اسم الليل والنهار والتخليط كما قيل  
ابن عبد الله عليه السلام قال المرأة لا تجدون منه يد في بعض النسخ  
بصيغة المظالم وفي بعض النسخ بصيغة الغيبة اما على الاول  
فلعل المراد انكم ايها الشيعة بعد ورواها لا تجدون يد  
من العمل به وعلى الثاني فالمراد ان ليس للعامة فيها يد ورواها  
حصل لكم بالنظر او يد من العام ايض العمل به لانه يستقيم على  
قياساتهم ايضا كما لا يخفى  
بن حسان عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال البرد ولكن يطرح كجمل ان يكون المراد انه لا يخطئ في  
ووضع الميت عليه وان يكون المراد انه لا يخطئ في طوافه تحت طينة  
بن حسان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كيف يصنع اقله  
فالآثار الظاهر السائل توهم ان الخرقه يكون بعد الاذن احدى  
اللغات فاسأل الله هل يلزم الاذن مع ذلك فاجاب عليه السلام ان  
الخرقة لا تصنع اجزاء الاض ولا يغني عنها بل انما هي لعدم  
خروج شيء من الفرج ويجعل بعيد رجاء الضمير الى الاذن  
فيكون المراد بالاذن اذ الخرقه فاجاب عليه السلام بان المنزلة لا يرفع  
بدلا من الخرقه اذ المقصود من الخرقه لا يتأتى منه ولا يعلم  
وما يصنع من القطع الظاهر المراد ان القطع الذي



يجعل على الفرج او فيها اتفع وافضل ولعل المراد مع الخرقه لا بد  
لا عنها المكون موافقا للاخبار الاخر واحتمال كون المراد ان  
يكون الارزاق من القطن افضل فلا يخفى بعده قلت وجعل بعد  
عدم مساعده العبارة الابتكاف على ان قوله عليه وما يصنع  
يقابل قوله ما غاصت فالا فرب ان يكون المراد به نوع اخر مما ينضم  
بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في لباس ر  
ينبغي للمرايكن ان يكون لما كان عدم اللباس يتبع عدم الرحا  
بل المرجحية كما قيل ازال عليه توجها شرا ذلك الحكم من الاجا  
والاموات بيان استحباب اللحية للحياء ويمكن ان يكون  
استدل لا لا يجوز ازال الحنة باستحباب لبس المسلم الشامل  
للحيث ايضا والاولا اظهر والله تعالى يعلم قلت وجه الاظية  
من وجه اما لا ولا قلت اوى ح بين مفهومى عدم البكال  
ويبلغ وثانيا ان المناسب عليه اذ ما في معناه دون الملو  
ونقلت عدم تمامية هذا الاستدلال بن سليم اجمع  
عن ابي عبد الله عليه السلام فاعلموا في بدل على جمل الخيانة  
عدها مع تغير استعمال الماء بل مع خريف الضرر ايضا اذ من ظنهم  
عليه السلام عدم الاختلاف للاخبار الكثيرة بن عبيد  
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام سبع وثلاث سنن الى بعض  
الاصحاب انه اعتبر في غسل السد سبع وثلاث سنن فنهى عنه  
فهم من هذه الخبر انه اعتبر في غسل السد ولا يخفى ان  
ظاهر هذه الخبر اطلاق السبع في الماء الفرج في الغسلة  
الثالثة من غير ترغية وخرج ويمكن على ما قدمه ازجاع

الصم

الضمير في قوله فيه الماء السدر في الغسلة الاولى ولا يخفى  
بعده والله يعلم قلت لعل وجهه البعد بتقدير المرجع مع بعد  
على ان الظاهر قوله عليه السلام بالسدر والاشنان مبالغة في  
كثرة ما وترغيتها وخرج مما لا يخفى الكاهلي قال سألت  
ابا عبد الله عليه السلام تذكرو به افيد ان المراد بالاذفار هنا  
ذو الدريرة والكافر على القطن واذا حاله الفرج كما سيجي  
بني الكاهلي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام فلا  
تغتسل اما لان الغسل للصلاة وقد جاءها ما يفيد ما  
فلا فائدة في الغسل لوجوبه لغيره اولان الحديث الظاهري  
مانع من رفع الحديث السابق فلا يجوز الغسل والاحتمال ان  
متكافيان فلا يمكن الاستدلال به على وجوب الغسل لغيره بل  
الثاني ايجد بقاء النهي فيه على ظاهره بخلاف الاول فقلت  
قلت وامامنا من قلة الشهد في الروض وهو قوله وعلل  
عليه السلام عدم الغسل في ما يفيد الصلاة عاتقا فجاء التفرع  
فلا بالاماء على ان وجوب الغسل انما كان ناشئا عن وجوب  
الصلاة ولا لزوم عدم مطابقة الجواب للسؤال اذ لا يلزم  
من ابطال الصلاة ابطال الطهارة والسؤال عنه انما  
هو فعل الغسل حال الخوض فالجواب عنه في مفسد الصلاة  
لو لم يرد ما قلناه غير مطابق سما والامام عليه السلام قد علم من  
قول القائل السائل في المفسد لها فدلالة المخرج ليست  
من باب المفهوم كما اوردته في المنتهى انتهى في باب بانه يجوز  
ان لا يكون وجوب الغسل الا في وقت يصح ارتقاء الحدث



فيه فحيث لم يصح ذلك لم تجب الغسل فاشارة عليه بقوله قد جاء  
 هاما بقيد الصلوة لان حدتها لا يقع ح فلا يجزى عليها الغسل  
 وايضا يمكن ان يكون عرض السائل انه هل يجب عليه الغسل في  
 وقت الحيض في ذلك الوقت الذي هو في الغسل على ان يكون الغسل  
 قبل الغسل فاجاب عليه بقوله المذكور اشارة الى ان الغسل  
 انما يتحقق وجوبه بوجوب تحقيق الصلوة فلا يجب عليها في  
 ذلك الوقت لعدم تحقق الصلوة وتؤيد ذلك رواية عمار  
 الساباطي في الموقف عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن المرأة  
 بواقعتها وجهان تحتض قبل ان تغسل فقلت وان لم تغسل  
 شاءت ان تغسل فقلت وان لم تغسل ليس عليها فاذا  
 طهرت اغسلت غسل واحد للحيض والحائض والحائض  
 صحة التحليل انما يكون بناء على مقدمة خارجية ومطابق  
 ان يكون تلك المقدمة ما ذكرتم فيكون ان يكون ما ذكرنا  
 وبما ذكرنا طهر وجه التدبر قد روي في المسئلة كلام طويل  
 الذيل بما لا يزيد عليه او زناه في حواشينا على المذكور  
 بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل واعمر ما بينهما  
 اي المقعد والاشنين فيدل على الكفاية في الغمر واصل الذكر  
 وزايد بقرينة المقام والغمر بالخير انب ويمكن ان جاء  
 الضمير الى الاثنين والمراد بليتهما الذكر لانه بحسب الوضع  
 واقع بينهما فقدر فلا سالت بالحسن عليه السلام  
 بيعه يمكن ان يكون الكسوة وصدقتهما من قبل الحائض فلا بأس  
 ببيعه او يكون من منافع الاموال الموقوفة لمصلحة البيت  
 بن زرارته قال ساله ابا عبد الله عليه السلام ويصنع ذلك بغير الصفا  
 قد

سما في جل تلك العبارات من المشايخ وجوها لا تخلو واحدا منها  
 عن البعد والتكليف الاول ان السعي في ذلك بحكم الصلوة فيحمل  
 الاعادة في السعي على التقية والاستحباب الثاني ان يرجع ذلك  
 الى الثاني اي التوضي والبناء الثالث ان السائل سائل ذلك في المسجد  
 الحرم فعدما اجابه عليه بازالة النجاسة يمكن ان يكون الزاوي  
 يرمي حوازيل الازالة النجاسة في المسجد فقل عليه يخرج من المسجد  
 ويفعل ذلك بينهما القربة من المسجد الرابع ان الصلوة اذا كانت  
 بينهما الا يزيل النجاسة فيه لانه ليس كالسجد في عدم جواز  
 ازالة النجاسة فيه والله يعلم بن زرارته قال سالت بعض  
 اصحاب ينهض عن هذا الى خصوص الابن او خصوص الميت  
 او الحكم مختص بنا الحلي ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله  
 رة لا يوضا اذا دخلت ذكر في المداير استحباب الوضوء لمريد  
 او حال الميت الغير ويحمل ان يكون المراد بعدة للمس استحبابا بل  
 هو اقل قلت وجه الاظهر به يظهر من لفظ الخبر واعل السوق  
 الكلام بعنوان الاحتمال لان الظاهر ان يكون المذكورات على  
 واحدة ويصح ذلك لو كان التوضي قبل الادخال اذح يتصور  
 تربت الاثر الى الميت فيه كما في غيره عن ابي عبد الله عليه  
 السلام لانه لا يعيد اخلاف الاصحاب في الناسي فذهب جماعة  
 من القدماء الى وجوب الاعادة في الوقت والعصا في خارجه  
 ونقل عن ابي ادريس انه ادعي الاجماع عليه ونقل عن الشيخ  
 القول بعدم وجوب الاعادة مطلقا وذهب اكثر المتأخرين  
 الى الاعادة في الوقت فحسب وهذه الرواية الصحيحة

والصفا

نقص

الوقت



كالصريحة في عدم الاعادة مطلقا ويمكن حمل قوله عليه قدامته  
الصلوة على ان المراد مضي وقت الصلوة وان كان بعيدا قلت وجه  
البعيد عدم اشعار في السؤال على خروج الوقت وايضا تقدر  
الوقت في الجواب خلاف الظاهر **بن بول** انه كتب اليه وبه  
جاءت الرواية هذا الخبر ماخوذ من الكافي في قوله عود الزمان  
فيحتمل ان يكون قوله وبه جاءت الرواية كلام الكافي والمراد  
انه وردت به رواية اخرى ايضا وان يكون قوله والمجردة  
افضل ايضا كلامه وان يكون الجرح كلام الامام **بن بول** في الرواية  
عن الرسول صلى الله عليه واله جعفر عن ابي الحسن الاول عليه  
قال سألته فلبعضه قدر الكلام في هذا الخبر ويحتمل هنا  
زائدا على ما تقدم ان يكون المنصوح البدن قبل الغسل في  
الماء عند الغسل سهولة ولا يفرق لقلة الماء وظاهر ابن الجند  
العمل بظاهر تلك الرواية من الاكتفاء بالمسح في سائر البدن  
مع غسل الرأس عند الضرورة وكذا في الوضوء وهو ظاهر الفقيه  
روى في الغسل وجملته الاصحاب على حصول الجريان القليل و  
قوله عليه فلا عليه ان يغسل ويرجع غسله في الماء يحتمل  
ان يكون المراد انه يجزئ عنه الماء ان يغسل بحيث يرجع  
كلما ينفضل عن بدنه الماء فيغسل سائر الاعضاء ايضا  
العضو السابق وبقيه الماء وان يكون المراد انه اذا لم يفر  
الماء ينفض اربع الكف لئلا يرجع الغسالة الى الماء فلا بأس  
ح بدخول الغسالة لمكان الضرورة والله يعلم **بن جعفر**  
عن اخيه ابي الحسن عليه فيبقى عظامه ظاهره جميع

العظام

جميع العظام لكونه جمعا مضافا وقوله يصلي على النصف الذي فيه  
القلت يحتمل ان يكون المراد ان مع وجود النصفين تقف عند الصلوة  
على النصف الذي فيه القلب والله يعلم **بن جعفر** عن اخيه موسى  
جعفر عليها السلام قال سألته ولا تعيد وضوء شي عنهما ويمكن ان  
يكون الوضوء بمعنى الغسل على اطلاقه اللغوي بل هو الاطلاق  
على الاطلاق الشرعي حقيقة في الكل فاطلاقه على البعض مجاز  
فليس هو اولى بالنظر الى الشرعي من اللغوي فكونه حقيقة لغوية  
يرجح هذا المجاز فتدبر قلت لعل وجه التدبر مكان المناقشة باننا  
لو سلمنا تجميع الحقيقة الغوية على مثل هذا المجاز لكان على خصوص  
هذا المجاز غير مسلم فاقوع هذا الاطلاق في الاخبار الكثيرة ان  
يحيى **بن جعفر** عن اخيه موسى **بن جعفر** عليه قال سألته  
يطرح ماشاء ويمكن ان يكون اجتناب اكل لاجل ان الغالب  
في الاكل انه ينبغي من لها بها في الشبع يبقى من رطوبة انفها  
ويكون تحريم الاكل لكونه من فضله ما لا يؤكل لحمه فلا بد  
على خاصة الفارة والله يعلم **بن جعفر** عن اخيه موسى  
قال سألته اغتسله بالماء اعلم انه قد جرى الشبخ في البسوط  
العود تحت المجري والوقوف تحت المطر مجرى الارتماس  
في سقوط الترتيب **بن جعفر** ذهب العلامة في جملة من كتب  
وذهب ابن ابي نبيس الى اختصاص الحكم بالارتماس واستد  
الاولون بهذا الخبر وهو محتمل وجهها احدها ان يكون  
المراد في قوله عليه اغتسله بالماء التستية في اصل الغسل  
لحصول الجريان الثاني ان يكون التستية في حصول الترتيب

الترتيب

الغسل

الارتماس

على



كان ينوي ولا غسل رأسه ثم لا يمس الثوب الثالث ان يكون التشبه  
في حصول الانتماس بان يكون مطرا غزيرا يشمله رفعة عرقية  
الرابع ان يكون المراد من الوجهين فالمراد التشبه بنوع  
الغسل اي اذ حصل احدهما فقد اجزا والاولون نفوا الاستدلال  
على الوجه الاول ولعله اظهر من الخبر وبناء الوجه الاخرى  
على ان ظاهر المساواة المطلقة الشاوي في كل ما يمكن للشاوي  
فيه وهو في محل البيع مع انه يمكن ان ياتي في غالب المطر لا يمكن  
اللافتة العرفية وقال شيخنا البهاني رة لفظه ما في هذا الخبر  
بحوزان يجعل كرها لفظيا وان يكون محليا اي وهو قد  
على ما غير ماء المطر وعلى سوي ذلك الغسل انتهى والله اعلم  
قلت لعل وجه الاظهرية من الخبر هو قوله عليه السلام يغسله دون  
اغتساله وفي قوله اغتساله اما يقدر كفاف التسمية او مصدر  
تقديرا وان كان يغسله غسلا مساويا اعتساله في الغسل  
بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام لا بأس يمكن جملة  
على ما اذا لاقى ثم الجس جس لم يغسل والحمل على انه اتي عليه  
سنة تكلف في تكلف بن مزيارة لا كتبت الى سليمان بن شبيب  
بخبره انه بال لان الثوب خلا في الجسد لعل المراد ان للبدن  
احوا لا تحقصة لا تعرض للثوب كالجاسة الحديثة لان  
الجاسة العنسية الواردة على البدن يخالف حكمها حكم الثوب  
في ذلك والله يعلم بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل  
وتنصب اسه الظان النصب لئلا يخرج الفضلات من  
حلقه وقوله من متحرر بصحيف والظا مخرجه كما لا يخفى فلهذا

في النسخة للصحة عندى مخرجه نسخة ثم تشد الاذا رافيدان  
المراد ثم تشد ازارين اي لفافتين حتى يكونا مع القمص والخزقة اربعة  
اقول ويمكن ان يكون المراد بالازار والمتر والمترادى ينبغي ان  
يكون عرض المتر اربعة اشبار والله يعلم وقد العلمها استعرت  
هنا الخزقة التي توضع على الموضع الذي خرق من الكفن نصف  
حبة اي الحبات المتعارفة من الكافور والحبة التي من اوزان  
الذهب والاخير اظهر قلت هو لفظ لفظا قد المضاف الى نصف  
بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه قال  
اشترى وليس عليه استنجاء مفرد يعني والجنب يجب عليه غسل  
الذردون غيره من المواضع ولا يجب عليه استنجاء على حدة بل  
يكفي الغسل الذي يتحقق في اشاء الغسل لانه يجب في الغسل غسل  
ظاهر جميع الجسد فكل موضع يصل اليه المني يصل اليه ماء الغسل  
ويظهر فالمراد بالماء المني وصغير منه رجوع الى الجنب صغير اليه  
الى الموضع ويحتمل ان يكون المراد من الماء ماء الغسل اي يتحقق  
الغسل في كل موضع يصل ماء الغسل من الرجل اليه وهذا  
احد القولين في المسئلة وقيل بحسب نظر قبل الغسل وعلى الا  
حتمال الثاني يحتمل ان يكون المراد من الاستنجاء استنجاء  
مخرج الغائط سوى ويكون الحاصل انه لا يجب غسل مخرج  
الغائط سوى الغسل الذي يتحقق في ضمن الغسل فتأمل قلت  
لعل وجه التامل ان افراد استنجاء مخرج الغائط وذكر غسل الذرد  
لا وجه له والكلام بعد محل تامل فتأمل السابط عن  
ابي عبد الله عليه السلام قال سألته على انه يهودى اي على حال اليهود



ولعل ظاهر العبارة ان السؤال عن يهودى اسلم هل يجوز له  
 ان يستعمل ما استعمله في حال الكفر بناء على انما يتبعه في الظاهر  
 ويمكن ان يكون المراد شرب يهودى على حال يهوديته وعلى اى  
 حال يمكن حمل الخبر على التقية والله يعلم الساباطى عن ابي  
 عبد الله عليه السلام قال سالت عن الدمل فيجوز ان يخرج منه الدم  
 او القبيح وعلى الاول فالغايه في مسح اليد بالباطل عدم جريان  
 الدم وتعد به زايلا عن قدر الضرورة وعلى الثاني السطيف  
 والله يعلم الساباطى عن ابي عبد الله عليه السلام قال يغسل  
 قد غسل يمكن ان يغسل التحفيف لازالة توه الا كفائا  
 لة النجاسة سات العارضة لسقوط الغسل قال سالت عن  
 عليه ما وكثير فبدا الكثرة اما الاعتبار الكرية في البرك اذا ذهب  
 اليه بعض او لعدم التغير على القول بعدم التقبيل بدونه  
 وعلى المشهور حمل على العذرات الظاهرة مجازا وعلى ما  
 اذا لم يغسل العذرة الى الماء بان يكون الرسل مغبرا فقير  
 الكثرة للزاهة والاستحباب والله تعالى يعلم  
 القسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل لا اعلم فيه  
 شيئا يمكن حمل الكفارة على التقية لشبهة الكفارة بينهم  
 وان اختلفوا الى الحرب والاستحباب وبعض التقاضيل  
 المذكورة في اخبارهم واقوالهم وروى اليها خبر عبد الملك  
 ويمكن الجمع بالحمل على اختلاف مراتب الفضل ويكون الجميع  
 على الاستحباب وربما يكون الاختلاف مويدا للاستحباب  
 كما ذكره في المنتهى والله يعلم

بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان كان يحمل البيت  
 يمكن ان يكون المراد بالخبر في البيت الذي يغسل فيه ثلاثا ويغسله فلا  
 ينال في المني عن تحجير الكفن ويمكن ان يكون محولا على الجواز بان يكون قوله  
 عليه السلام لبيان انه لا ينال في الكراهة والله يعلم عن ابي عبد الله عليه  
 عن ابيه عليه السلام لا يغسل بالبراق شي قال ابن الجنيدي في مختصر كتاب  
 ان يراد بالبصاق عين الدم من الثوب ونسب الشهيد في الذكر كاليه  
 القول بطهارة الثوب بذلك وحمل العلامة رة هذا الخبر على الدم  
 الظ كدم السمك ويمكن حمله على الاقل من الدم وهم فيكون الازالة  
 لتقليل النجاسة لا للتطهير والله يعلم  
 ابي العباس قال سالت ابا عبد الله عليه السلام فلم اترك شيئا ينبغي تخصيصه  
 بما سأل الجبرير والكافر الظ انه لا يمكن الاستدلال به على طهارة  
 غيرهما ما اختلف فيه اذا الظ ان هذا الكلام على حجة المبالغة  
 ابي العباس قال قال ابو عبد الله عليه السلام لان النبي صلى  
 عليه واله لعل مراد السائل على نسخة الغسل السؤال عن غلة الغسل  
 فاجاب عليه بان غلته امر النبي صلى الله عليه واله به وعلى نسخة  
 عرضة عليه كون الكلب بحيث يرش الثوب بمسحه بالساقون  
 سائر النجاسات فاجاب عليه بان حوان امر النبي صلى الله عليه واله  
 بقتلها في المدينة كما روى ولو كانت انجس الحيوانات  
 واحسها لما امر النبي صلى الله عليه واله بقتلها عاما والله يعلم  
 بن يوسف قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام بتد باليد  
 اليمنى الذي يخطر بالبال في رفع الثناني الذي فهمه بعض النجاسات  
 هو ان ظاهر الخبر الاول الابتداء بيمين اليد لا يمين اليسرى بل قوله



عليه الى ما من الميت مرجح في ذلك خبر ابن سبابة يحتمل الوجهين  
 وخبر ابن يقطين ظاهر بل يصرح في نسيان السرير وبيان السر وهو  
 عين الميت فالخبر الثالث يوافق الخبر الاول والخبر الاوسط لا يوافق  
 عليه مع انه يثق بل لا يمكن في بعض الاحيان حمل الامين من السرير  
 بالشق الامين فتعين حمل الاخير في الثالث على السرير وايضا عليه  
 عين الميت في الاستدعاء اولي من رعاية عين السرير فظهر ان الاول  
 والاظهر ما اختاره الشيخ في الخلاف من الاستدعاء ببيان السرير وما  
 يستأنس به من التنبيه بالرجال ان الواحد ومن العيين الى  
 اليسار كما ذكره الشهيد في فلا يخفى وهذه اذ ظاهر ان التنبيه  
 لبيان مجر الدوران وعدم الرجوع كما يفعله العامة ودل عليه  
 الخبر الاول والله يعلم قلت وايضا دور الرحا بالنسبة الى الميت بخلاف  
 دور الرحا بالنسبة الى الحامل كما لا يخفى  
 الصيقل قال كتبت اليه فعل جرت به النية  
 يمكن ان يكون المراد ان امير المؤمنين عليه اغتسل استحبابا بالاول  
 جوبا لانه صلى الله عليه وآله كان ظاهره لكن وجوب الغسل  
 بطرد كما انه يغتسل عليه لا ينافي في عدم تنجسه صلى الله عليه  
 وآله بالموت والله يعلم بن ابي زيد الحمار عن بعض اصحاب  
 بناء عن ابي عبد الله عليه وآله ويخبر عن عيين القبلة ظاهر  
 انه يجري الماء من مهب الصبا الى القبلة ما نزل عنها الى عينيها  
 يعني الدبور وعن عيين القبلة يعني الدبور الى اليسار يعني  
 الجنوب ومن الجنوب الى الدبور ولم يظهر جريها من الشمال  
 والذي يخبر بالبال ان الاظهر ان المراد بعين القبلة عينيها

كان ظاهره علمه والله صلى الله عليه وآله ون

اذ افرض

اذ افرض شخصا مستقبلا فينا فيكون المراد بالاول جريه من الشمال  
 الى الجنوب فظهر فريضة الشمال على الجنوب والله يعلم  
 قال سألته عن التيمم قال قوله على البساط  
 ما تضمنه هذا الخبر من صريحه عليه بيده على البساط لا استعار  
 فيه بما يظهر من كلام المرتضى انه من جواز التيمم بغير الثوب ونحو  
 مع التمكن من الثراب كما قد يظن لظهور ان عرض الامام عليه  
 بيان اصل افعال التيمم بغير البساط ونحوه  
 الماردة قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يكون و  
 ثيابه بمنزله جلده لعل الراوي كان يعلم حكم الجلد فسلط  
 الثياب هل هي بمنزله الجلد ام لا والظاهر على هذا المذهب بطلان  
 الواو والمراد ان الثياب مخلوق مثل الجلد لا يقصر عنه تاكيدا  
 لبيان كثرة تعديه الى الثياب والله تعالى يعلم  
 الاسكاف عن ابي عبد الله عليه السلام وبين في فيه الظ  
 ان لو ناء القم للقبلة وكذا يحتمل ان يكون انصرف الناس في التلقين  
 الاخرها التي كما يخبر بها الى والله يعلم بن اسمعيل بن بزيع  
 قال كتبت الى رجل سألته ان يسأل ابا الحسن الرضا عليه السلام  
 الظاهر بالقبلة فظاهره بيان حكم القبلة وقوله عليه السلام كالقبلة  
 اما على الاستحباب او المراد مقدارها والله يعلم بن اسمعيل  
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يبي عبد الله عليه السلام قال ليس هو جار  
 قبل المارعا سمعت ان فاء الحمام بحكم الحار الى ابي سأل عليه  
 ان في حمامكم ما جاريا يجري على سطح الحمام او المراد ان  
 سطح الحمام وان كان نجسا لكن الماء جرى حال الغسل



عن أبي عبد الله عليه السلام قال غسل الجنابة والحيض واحد لعلته في  
الكيفية وربما يستدل به على أنه لا يجب غسل الحيض الوضوء كما ذهب  
إليه جمع من الأصحاب ويؤيده قوله عليه السلام وأي وضوء أظهر من الغسل  
ويمكن أن يكون المراد أنه يكفي غسل واحد للجنابة والحيض كما ذهب إليه  
جماعة وأما علم بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال الغسل  
والعبدان حد بعض الأصحاب وفيهما بالزوال وبعضهم بالصلوة  
وظاهر هذا الخبر إلى آخر اليوم إلا أن يقول المراد بالعبدان صلواتهما  
والجنز الثاني يوجب ما ذكرناه فتدبر قلت لعلي وجه التدبر أنه  
لا يظهر لي يوم الضاف في الاستيعاب لاحتمال أن يكون المراد غسل  
يقع في يوم العبدان فإن المراد ليس بتحديد الوقت بل بتعداد الغسل  
فتدبر بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سأله بعضهما  
هذا الخبر يحمل محتمل أن يكون المراد غسل ما بقي من المرفق والعضد  
أو العضد على قول أبي الجنيد والذين سمعت من الوالد العلوة  
قدس الله روحه هو أنه يحتمل أن يكون عرض الجبائل السؤال  
عن غسل العضوين فأجاب عليه بوجوب بغسل العضوين  
المقطوعين لأنها ذات أعظم ولا يخفى لطفه وتؤيده أنه يحتاج  
إلى تفسير الأول إلى تكلف في نسبة الغسل إلى الرجل أما تغلص  
أو غيره فلا تغفل إشارة إلى أن المراد لو كان استفسار حال  
العضو المقطوع لكان اللائق أخذه في السؤال دون الأقطع  
على أن الأقطع من البدن والرجل من أنصف بهذا الوصف  
يعني من لم يكن له يد أو رجلان يكوننا مقطوعين وأما  
التأيد فيحمل الجواب عنه بما ذكره دام ظله وبأن المراد

عليه فلا بأس ذهب بطر بذلك والمراد ليس الماء جارياً من الماء  
إلى الحيض الصغير التي يغتسلون منها لأن الماء يمكن أن يكون  
انتضج من أبدانهم بن الحسن الصفار قال كتبت إلى أبي محمد  
عليه السلام بمتعة أطال ظاهراً وطال المدة فيه فقلت تقرؤ  
عليه السلام على السجدة صاع ونصف الحايض بن خالد  
عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام عضو تام يمكن أن يكون المراد  
العضو الذي لا يكون حر من عضو آخر والأذن جزء من  
الرأس قلت كلامه دام ظله ينظر إلى كلام الفاضل الشري  
حيث كتبت على هذه الرواية هكذا ربما كان العضو التام  
لا أعظم فيه كالأذن والعين والذكر والحصتين فقتضى  
الرواية الصلوة عليه وهو خلاف  
ملحق

بن الزبان قال كتبت إلى رجل هل يجري دم البق  
عليه كان الظرف حال من الدم أي هل يجري الدم الكائن على الرجل  
يجري دم البزغيت أي جريانه ليكون مصدراً مما يحتمل أن يكون  
اسم مكان محمد بن عجلون عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله سأل  
إلى صاحبه قراءة إلى مشدداً تصحيفاً كما لا يخفى قلت وجه  
التصحيح ظهور أن المراد بصاحبه إما مؤلفاً القائل عليه السلام  
أو من كان الميت في عطره من الأئمة عليه السلام ولو كان إلى مشدداً  
لكان الطبدياً صاحبه عن الضمير الجورس وغيره حتى أن ما  
قاله عليه السلام يعلم عام غير مخصوص بشخص زمان بن علي



فمن قوله فيسلمها أي الدين المغموم من الدين ولما علم أن الغسل  
لا يقطع عنه يعلم حال المسح ولذلك لم يفتيه عليه فقد روي  
بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال أقل من وضوء من وضوء آخرى يمكن  
أن يكون مبدأ العشرة الأولى أو الحوض ومبدأ العشرة الثانية  
منتهاه ولا يكون مبدأها في الموضعين مبدأ الحوض فالمراد بكونها  
من الحوض الثانية أنها من مقدماتها لأنها حكم عليها أنها  
حوض وإن يكون مبدأها منتهاه فالمراد بكونها من الحوض الأولى  
أنها من تبعها التي نشأت منها والله يعلم بن مسلم عن أبي  
عبد الله عليه السلام قال ذكر وجعله أشد كان الاستدلال  
أو يكون عقاب من ترك الصلاة أشد بن مسلم عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال سأله أنما هي من السباع لعل المراد أنه ليس فيها شيء  
غير السبعية وهي لا يقتضي النجاسة ولا ينافي ذلك كون بعض السباع  
مخالفة أخرى أو يكون السبع حقيقة شرعية في غير الكلب  
والخنزير كما يدل عليه خبر معوية أو المراد هنا من السباع الظاهر  
أو يكون الظاهر بطهارة السباع مشهورا عن النبي صلى الله عليه وآله والله  
فيكون هذا استدلالا بهذا الخبر والله يعلم بن مسلم عن أحدهما  
عليه السلام قال إذا وضعت وأخلف على عقبة في الغابر بن قال  
في النهاية بن خلف الله لك خلفا بخير وأخلف عليك خير أي  
أنك ما ذهبت منك وعوضك عنه وإذا ذهب الرجل ما  
يخلفه مثل المال والولد قيل أخلف الله لك وعليك وإذا  
ذهب الرجل له ما لا يخلفه غالبا كالاب والام وقيل خلف الله  
عليك وقيل بن خلف الله عليك إذا مات لك ميت أي كان الله

خليفة عليك وأخلف الله عليك أي أدلك ومنه في الدعاء الميت  
أخلفه في عقبة أي كن لهم بعد أنتي والظاهر يعني الباقي والمآخ  
صدقة لا تنجس البهائم ربه العابر بالعين المجردة الباقي ولعل في المسبة  
والمراد الدعاء على الباقي من أقارب عقبة عوضا لهم عن الميت  
أقول يمكن أن يكون في الخبر بن يدي لا من قوله عليه السلام على عقبة أي  
فيموت بن منه من عقبة أو المراد أنت بقيت منه وسائر الناس فكن  
أنت خلفه على أهله من بين سائر الناس دونهم ويمكن أن يكون الباقي  
جميع الماضي ويكون حالا من الضمير المجزأ أي حال الكوفة في جملة الماضي  
من الموت فيكون الكلام مشتملا على نوع استعطاف والله يعلم  
بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البان وإن صاحبك في  
الكا في أن صاحبك يكون الوافر المراد بالوضوء غسل البدن منه هو  
الظاهر وعلى ما في الكتاب يحتمل ذلك فيكون ما بعده تأكيد له  
وإن يكون المراد في انتقاض الوضوء بشرب البان أو هو مع الأول أقدر  
قلت حلوجه التدبر أن في تمة الخبر دلالة على أن المراد بالوضوء غسل  
البدن وإن ما بعده تأكيد له بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام  
عن الرجل يتم استدلاله به سلوة على التيمم بالثلج ولا يخفى أن الظن  
التيمم بالتراب كافتة الشيخ وعلى تقدير عدم ظهوره لا يمكن الاستدلال  
به بخلافه ذهب الشيخ في النهاية إلى تقدم الثلج على التراب كما يظهر من  
الخبر الثاني ويمكن القول بالتفصيل بأنه ان حصل الجريان فالثلج معدوم ولا  
فالتراب والله يعلم بن مسلم قال قلت لأبي جعفر عليه السلام فعليه  
الغسل شيئا أن يحمل على أنه رأى بعد الجلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال  
اغسل ولا إذا حلة لا دخل القبر وبعد الغسل مطلقا أو مع



عليه بن عمار قال امرني ابو عبد الله عليه السلام ان اعصر بطيه  
 يحتمل ان يكون الخبز مضرا ويكون القابل موقو حقه عليه وان  
 يكون الضمان راجعة الى الميت لا المعصوم عليه فان المعصوم  
 لا يغسله الا المعصوم واحتمال كون الراوي معينا للكاظم عليه  
 بعيد والله ويعلم ثم اوضحه هنا ايضا ويحتمل غسل الفرج فلا  
 تغسل قلت كلمة ايضا راجع الى ما في خبر ام انس بن مالك وقوله  
 لا يغسل تنبيه على ما فيه وهو ان الضمان كل ما راجعة الى الميت  
 فلو كان المصوب في اوضعه راجعا الى الفرج مع انه لا ذكر له  
 في الكلام يلزم التقليل بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه  
 عن الرجل فانه يضعف الظن ان المراد انه ضعيف لا يقدر على  
 دفع المني رفعه ويحتمل على بعد ان يكون المراد به يحصل الضعف  
 هو على ما خرج المني وعلى التقديرين جملة الاصحاب على صورة  
 الاشتباه بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليكن  
 على وجهه قيل المراد بل وجهه مقابل الظهر فلا ينافي الالفاء على  
 الصدر ولا يخفى ما فيه والظاهر التحيز والصدور هو المشهور  
 بين الاصحاب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته قال  
 الشيخ الابدع تطهير الظاهر كلامه هنا على عدم النجاسة  
 بالملاقات ووجوب التزج كما ذهب اليه العلامة في المنزعي وبول  
 قوله بعد تطهيره بالنظف والظهور باعتقاد القائلين بالنجاسة  
 وقوله والذي يدل على ذلك اشارة الى اعادة الوضوء والصلوة  
 وغسل الثياب بعد استعماله اذا تغير او يحتمل كلامه على عدم  
 الاعادة مع العلم او يجمع بين الحملين ولعله اظهر لئلا يرد عليه

لو كان المراد بالاصحاب على صورة

الشباب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت  
 استحباب الغسل من الزند ومنه ومن غير من الاخبار عدم وجوب الغسل  
 بين الجانبين وقوله عليه ما جرى عليه الماء فقد ظهر يحتمل  
 ان يكون المراد به محض اشتراط او مع يتبع غسل الفرج مع ان  
 كل عضو يحقق غسله فهو يحكم الظن في جواز المس به وادخاله  
 المسح وغيرهما من الاحكام ثم قيل فربما يمكن ان يستدل  
 بهذا الخبر على وجوب تقديم رفع الخبث على الحدث واشتراط طهارة  
 البدن عند الغسل الا يقال ان هذا محمول على استحباب الغسل على الله  
 اذ لم يقل احد اظهر ابو جعفر تقديم رفع الخبث على جميع الغسل بل  
 على غسل ذلك العضو والله يعلم مرتين يمكن ان يكون التقيد  
 باعتبار الجانبين لكنه بعيد قلت وجه البعد اعادة رفعين من  
 مرتين المتقابل لقوله ثلثا وفضل وزرارة عن ابي جعفر عليه  
 ان يغسل الظن ان هذا الغسل غسل الاحرام فلا على عدم  
 منافاتها للحدث الاكبر كوضوء الحائض ويحتمل بعيدا ان يكون هذا  
 غسل انقطاع النفاس بان يكون بعد افضله ايام عادتها فيه  
 حمل الشيخ او يكون المراد غسل الدم مجازا بن شرحه قال سالت  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن ابي عبد الله عليه السلام  
 فيكون السبع حقيقة شرعية في غيره او في ما يتضمن كلامه من  
 الطهارة او انه ليس باختلاف في السبب التي حكم بطلانها والله يعلم  
 بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال المتحاضه ونحوها  
 في المسجد طاهرة انها لا تخل في ذلك بها نحوها عن الدم في المسجد لا  
 ذلك فضله ويمكن ان يكون المراد بالمسجد مصلا الذي كانت يقضي



ان مع القول بوجوب التزج بشكل القول بعدم الاعادة مع العلم  
للشيء في العبادة فقوله وان كان لا يجوز ان يمتنع العلم وقوله  
والذي يدل على ذلك دليل عليه ويدل عليه كلوه في الا  
ستصحاب حيث لا بعد بغير الاخبار ما يتضمن هذه الاخبار  
من اسقاط الاعادة في الوضوء والصلوة عن استعمال هذه المياه  
لا يدل على ان التزج في كل شيء يقع فيه واجبا وان كان متى  
استعمل لم يلزم اعادة الوضوء والصلوة لان الاعادة فرض ثان  
فليس احدان يجعل ذلك دليلا على ان المراد بغير التزج  
من الاستصحاب على ان الذي ينبغي ان يعمل عليه هو انه اذا  
هذه المياه قبل العلم بحصول النجاسة فيها فانه لا يلزم اعادة  
الوضوء والصلوة ومتى استعملها مع العلم بذلك لزمت اعادة  
الوضوء والصلوة انتهى بن حازم عن أبي عبد الله عليه  
في الرجل يتوضأ بغسل اليدين مع عدم غسل اليدين كما يدل عليه  
بغير العبارة في غسل ويغيد فاما مع غسل اليدين بعد اليسار  
فلا يجب الاعادة غسل اليسار لانه يحصل بذلك الترتيل وما  
يتوهم من بطلان غسل اليدين لكونه بعد غسل الشمال ففشا  
ظاهر نعم خبر في بصير الاتي يدل على ذلك لكن لما لم يذهب  
اليه احد من اصحاب يمكن حمل الاعادة على اصل الفعل  
بحال المشاكلة او باعتبار اصل الغسل لا غسل الوجه ويمكن  
خمله على العامد او على الاستصحاب لكن لم يذكرها الاحتياط  
نعم يمكن ان يوق على طريقة الاصحاب في النية ومقارنتها انه اذا  
قدم اليدين على الوجه فانت منه مقارنته النية للوجه الا  
اذا قارنها مع غسل اليدين مستحبا قبل الوضوء فتدبر قلت

منشأ السج

منشأ التوهم ان اليدين المغسولة بعد اليسار في حكم العلم وليس  
كذلك بل اليسار المغسولة قبل اليدين في حكم العلم فكيف غسل  
اليدين وقع بعد الوجه بلا واسطة فلا فرق بين ان تدرك بعد  
غسل اليسار فتغسل اليدين او بعد غسلهما وتغسل وجهك  
ان من اشترط مقارنته النية للوجه لا يتمشي عنه غسل  
الوجه بدون المقارنة الا ان يغسل الوجه بلا شعور وهو حلال  
المتنازع فامل عن أبي جعفر عليه السلام قال الوضوء  
وحدة الشئ وقد جاء القرآن لا يخفى ان المذكور في الآية الكريمة  
ليس من باب التنازع اذ يشترط في التنازع تعلق الفعلين  
معا بذات الاسم واحتمايهما اليه وههنا لا احتياج لهما اليه  
ولا يعلم تعلق أحدهما به على الخصوص ويمكن ان يرد الشيخ  
انه اذا كان مع تعلق الفعلين وتنازعهما اعمال الثاني اولى  
كان اعمال الثاني مع عدم تعلق الاول وتوسط الفعل الا  
حينئذ بين المعطوف والمعطوف عليه اخرى يطرق اولى قد  
قلت بطل وجه التدبر استشارة التي عاينه من الدقة في التوضيح  
اذ الشيخ حيث سلم ان يكون العطف على اللفظ اقوى كان  
لاحد ان يمنع قوله وعطفها على موضع الرأس او على العار  
قرب المعطوف عليه العطف على الموضع وعدم المرجح وبما  
افاد دام ظله من ذلك لوجود المرجح وهو عدم تعلق  
الشيء اليه قد ب. الشيخ ويقول الكعبان هما العظام  
او لان الماسح يقول بوجوب المسح كذلك فلو قيل بوجوب  
المسح الى عاية اخرى كان اجابات قول ثالث في نفس الغسل  
والمسح بن سالم



عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت وعلى نعل سندية الظان  
عرض السائل انه يلزم مني لأجل اغتصابي في الكشف ان يكون  
على نعل سندية كذلك تتخذ النجاسة الى رجل فجل في الغسل  
معها فاجاب عليه بانه ان علم وصول الماء فلا بأس كذا  
افاده الوالد العلامة رة ويحتمل ان يكون سؤاله عن النجاسة  
فاجاب عليه بما يظهر منه عدم الشخص مع افادة لرفع العلم  
بوصول الماء لتحقيق الغسل والله يعلم  
بن عروة العتيق قال سألت ابا عبد الله عليه السلام قال الشيخ فان  
قيل كيف يمكنكم اه ربما يرقى ان الى ليس غاية للغسل بصفة  
الامدى او حال عنها الدلائل اوقات لم تخرج تطلق على التي  
للسرقه وهي ما تحت الكف وعلى التي في التيمم وهي ما تحت  
الزبد وعلى ما تحت المرفق وعلى ما تحت الكتف فمن الله  
فيها المراد كما تقول لخلعك ما خضبت يدك الى الزند و  
للتصقل اصقل يدي الى القنطرة وليس في الآية ابتداء الغسل  
بالاصابع كما انه ليس في هاتين العبارتين دلالة على ابتداء النجاسة  
والصيف باصابع اليد وطرف السيف على ان ابن هشام ذكر في  
طى ما ذكر من غلو طه المعربين الحادى عشر قوله تعالى فاعتلوا  
وجوهكم وايديكم الى المرفق فان المتبادر يعلق الى باغسلوا و  
قد رده بعضهم بان ما قبل الغاية لا يدان ينكر قبل الوصول  
اليها فنقول لضرورية الى ان مات ويمتنع فقلته الى ما لم تغسل  
اليد لا ينكر قبل الوصول الى المرفق لان اليد شاملة لرؤس  
الاتامل والمناكب وما بينهما لا والصور يعلق الى باسقطها  
محد وفا ويستفاد من ذلك دخول المرفق في الغسل لان الاقطار

ثم الاجماع على انه ليس من الاتامل بل من المناكب وقد انتفى  
الى المرفق والغالب ان ما بعد الى غير داخل بجلا فحتى واذا لم  
يدخل في الاقطار بقي في المأمور بغسله انتفى الحمد لله الذي ظهر  
الحق على لسان اعدائه

بن يعقوب قال لما رجع ابو الحسن ان يحصى يمكن ان يكون  
هذا مخصوصا بالامه وأولادهم عليهم السلام او يحتمل ان يحصى  
داخل القبر وهذا على خارجة ولعل المراد بالجعل في القبر نصبه  
لجعل بعضه فيه والله يعلم عن بعض رجاله عن ابي عبد الله  
او ابى جعفر عليهما السلام فقضية حصة يمكن حمل القضية على  
نالك الاستحباب ويكون الحصة بزيادة لفافتين او القناع وخرقة  
التي بين او احدهما مع النمط او احدهما مع خرقة الفخذ و  
الاولا اظهر قلت المذكور في كلام اكثر الاصحاب ايضا زيادة الفا  
فتين على الثلاثة المعروضة وفي المسئلة بسط كلام لا يزيد  
عليه فان اردت الاطلاق فارجع الى كتاب مجاز الانوار  
عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال ادنى  
من يوم طهرت اى من اخر يوم كانت طاهرة قبل الحيض  
او اخر جزء من طهرها السابق او المراد يتم لها من يوم طهرت  
مع ما رأت من الدم قبله عشرة فالمراد حصول تمامة العشرة  
من ذلك اليوم وكذا في قوله عليه السلام بعد ذلك تمام العشرة اى  
تمام العشرة مع الدم السابق والنقاء المتخلل والظواهر ذات  
عادة كما يظهر من اول الخبر وحمل على ما اذا صار في الدم الثاني  
جزا من العادة وشكل ح الحكم يكون العشرة مطلقا حياضا



الا ان يحمل على كون عاداتها عشرة ويمكن حملها على غير ذلك  
 العادة او على انها تجعل عمل الحيض الى العشرة استظهارا كما  
 ذهب اليه الرضوي والله يعلم عن غير واحد سألوا ابا  
 عبد الله عليه السلام عن الحيض وتوضا لكل صلوة حمل هذا على  
 القلية بعيد مع ان الظاهر ان الاغتسال لانه نقطاء ولكل  
 صلوة متعلق بالوضوء فتوجيه ما بان محتمل على الكثيره  
 فخلق قوله عليه السلام لكل صلوة بكل من الاغتسال والوضوء  
 والمراد اما في وقت كل صلوة لان الصلوتين تقعان في وقت  
 واحد ومحتمل على التقريظ ومحتمل ان يكون المراد انه ليس  
 بحيض وان سأل لانه يتوضا لكل صلوة وان سأل والله اعلم  
 وكانت تجلس اى كانت معها في اكثر الايام اصغر حتى  
 كانت تظهر صفرتها في الماء وتغيره مارواه في المشكوة عن حماء  
 بنت عيسى قلت قلت يا رسول الله ان فاطمة بنت ابي جبير  
 استحيضت منذ كذا وكذا فلم يضر فقال رسول الله صلى الله  
 عليه واله سبحان الله هذا من الشيطان لتجلس في مكرن فاذا  
 رأت صفارة فليغتسل للظهر والعصر غسل واحد الجيز  
 او اكثر لعل المراد في الشهر مرتين او كانت ترى اكثر وان كانت  
 الاكثر استحضنة عنده عليه السلام قال اذا اردت  
 واجمع فتيصه قال في المنترى ثم يفرغ فتيصه من تحت روثه  
 الى تحت سرتة ويحج على عورتة وترك الى ان يفرغ من غسله  
 انتهى ولعل هذا هو المراد من الخبر ويمكن ان يكون الجمع باعتبار  
 الرفع من جلوس الرجلين والله وانفعها العمل المراد من

القبض

القبض باعتبار الرجلين وما في الكافي هو الصواب قلت وما في الكافي  
 وارفعه واغمرها الظاهر ان المراد في اللب يدخل من الجانب الايسر يخرج  
 فاذا انتهى اللب بغير راس الخرقه حيث تنتهي فبالف وقبل المراد ان بعد  
 الشد على الخرقين يخرج من بين جلبيه وبغير في موضع الشد ولا يخفى  
 فافيه قال اخبرني من راي ابا الحسن عليه السلام من على  
 القدم اى الكعب المراد من اعلى القدم امارؤس الاصابع لانها على  
 بالمسبة الى ما بين جزاء القدم عند وضعها على الارض للمسح كما هو  
 المتعارف او المراد منه الكعب المفضل وعلو الكعب باعتبار ارتفاعه  
 على سائر اجزاء القدم فيكون المراد من المسح من اعلى القدم للمسح  
 من راس الاصابع ويكون الايتداء ابتداء اضاف او المراد من  
 وكذا في الانتهاء ويمكن العكس ان يكون ما على القدم المفضل  
 وبالكعب الثاني وتوجيهه مما ذكرنا ظاهره انه يمكن ان يكون  
 المراد انه عليه السلام كان يمسح ناقة هكذا ونارة هكذا والله اعلم  
 وبعبارة بقية ويؤيد الاول بتممة الخبر في الكافي

وان اترجم اى لا اغبر العنونات في الاواب بل  
 اسمي كل باب على حسب ما سماه او اقتصر على شرح المسائل التي ذكرت  
 فيها من غير زيادة ولا نقصان فعلى هذا اجمع عن هذه الارادة  
 في اصناء التصنيف والاول بالظاهر اما من ظاهر القرآن المراد  
 من الظاهر اعم منه ومن النص ومن الصريح ما يكون بدلا المطابقة  
 والقصن اعم من ان يكون بالنص او الظاهر ومن المفهوم ما يكون  
 بمفهوم الموافقة ومن الدليل ما يكون بمفهوم المعنى العرفي  
 المعنى بغيره افراد الدلالة الالزامية من الدلالة الانقضاء



والايمان والاشارة او معناه مثل واسئل القرية ونحوه من  
اقام الخطاب الخبر الصريح من دلالة الاقتصاء مخوف عن  
الخطا واعتق عبدك على الف  
الاصل في هذا الباب احل منك باصل الاستصحاب  
او البراءة او بهما والنوم حدث الاظهر في حل الجزان بق  
الله عليه لما بين ان غير الحدث لا ينقض الصوم ردا على العادة  
القائلين تنقض الرغاف واكل ما مسنه النذر وغيرهما  
مما لا يتوهم كونه حدثا ناشئا منه نوم بانه حدث فظهر من سابق  
الكلام واسلوقه نافية النوم لا من الاستدلال المنطقي  
فما حل جدا ما يعني بذلك ان كان صوم يفهم ما بعده  
ولا يصح للصوم يفهم منه ان المراد تقلبت النوم  
على السمع في اذنيك سمع صوتا ويكون المراد تقلب العقل ذهابه  
بالكلية ولا يكون معومات النوم نافضة والله يعلم  
ما الحقيقة على تقدير الكلام على عظمه ما قاله المحققين  
اما على سبيل الحكاية او عظمه ما قبل طعم النوم  
يمكن ان يكون المراد بطعم النوم ذهابه بالكلية وان يكون  
المعقد ان يفهم منه والله يعلم والا فانه على تعين نظر  
من هذه الخبرات معومات النوم لا تنقض الصوم والله يعلم  
من طرفيك الظاهر قوله عليه من طرفيك في هذه  
الاجزاء وان ما يخرج من غير الطرفين لا ينقض الصوم  
وان صار معنا او سجي اخبار يدل عليه تأمل انما يعطع  
الصحيح لا خلاف في عدم نقض النفي وذهب ابن الجنييد

رأه الى نقض الصوم والصلوة بالقرية في الصلوة وذهب جماعة  
على العامة الى النقض بها قالوا ولو حل على المقيده غالب  
بن عقن كانه المنقري شقة على ما بينه عليه ولو حله الغير  
بمنقضة وفي ملو حطة النخاشي في باب غلب قد كر لكنه وفي  
جميع السامح جميع سماح والسماح صيغة مبالغة من الجرد  
وليسه السامحة الى الفعل مجاز ويجوز ان يكون من السامحة  
بمعنى الساهلة كاورخ في الخبر السامح رباح اي الساهله بريح  
سماحها والانه بمعنى الحلم والرفق وريح الميزان اي مال  
والقوم مراد في الحلم والرضا ككتاب جمع وصفي وهو صفة  
من الوضوء بمعنى الحسن والظافة نقول منه وضوء الرجل  
اي صار وضيا لا يفهم منه في العرف قل الفاضل القرني  
وربما يجاز بان ابقاله في عرف الفقهاء مسلم واما انتقاله  
في عرف الشرع فلا ينبغي لا يخفى عدم الشك في الانتقال  
في عرف الامة صلوات الله عليهم ولا فرق بين عرفهم  
وعرف الفقهاء في هذا الفاظ المتداولة فتأمل عن  
محمد بن الحسن ومحمد بن محمد بن الحسن الصغار كما يظهر من  
التبعية وهو الظاهر لان ابن الوليد لم يثبت من يثبت محمد بن  
يعقوب بن كثير ما بين اي ابن الوليد عن الصغار عن سهل  
فاما الذي اذا كان عقيب الودي لا خلاف بين  
علمائنا في عدم الانتقال بينهما الا ابن الجنييد فانه لا  
الى الانتقال بالمذني اذا كان عقيب شهوة وفي رواية  
والمذني يكون الذال والمذني كعين والمذني ساكنه اللام

رأه الى

باب الامتنان والاشارة



ما يخرج منك عند الملاعبة والقبيل والودي بالمهله ما يخرج  
عقب البول ولم يخرج بالمهله في اللغة لكن ذكر الشهيد الثاني  
في المجمل ما يخرج عقب الانزال وقال في المدي انه ماء رقيق  
لن يخرج عقب الشهوة وعلى ما عرفت لا يظهر تقييد بالمهله  
في وجه رحيه لما كان فاطمة لانه كان باعتبار ملاعبة معها  
عليه السلام او يكون قبل التزوج واستحيى ان يقر الرسول صلى الله  
عليه واله ان هذا احسن طلب للتزوج والا فلا يظهر عليه  
بن محمد كانه ابن عمران الاشعري الذي ذكره حبش بن ورفعه  
رواية الكوفي عنه ومما يظهر من حديث وحش انه الحسن بن  
محمد بن عامر عن ذكره على بن محمد وسالم بن حكيم ونظام بن  
مرة ويحتمل ان يكونا واحدا كما يظهر من حديث عن محمد بن عبد الله  
بن عامر في خبر ضعيف الاول في الخبر على النقيض في  
والفعل لان وجوب الوضوء والخبر في الصوم من الشهوة  
ينبغي قلنا انقل عليه الخبر موافقا لم يقية وانه نقل في السيرة  
عن محمد بن عمار عن ابي عبد الرحمن المثالي عن علي بن عيسى قال  
كنت رجلا نذيا فامرني رجل من بني النخعي صلى الله عليه واله  
ابنته فقال له فقال قضاوا غلظا فذكر لا وعنه محمد بن الحنفية  
عن علي بن عيسى قال كنت رجلا نذيا فامرني رجل من بني النخعي  
صلى الله عليه واله فقال قضاوا غلظا فذكر لا وعنه محمد بن الحنفية  
وعنه محمد بن الاخبار بن علي بن عيسى الذي واجبه الوضوء  
وعلى بن محمد بن محمد بن علي بن عيسى اما ان يقول ما ليس بشهوة  
ليس عذري اويق باختلاف فربما الاستحباب بان يكون مع

الشهوة

الشهوة الذي يجمع بين الاخبار وقد شذنا البهائي في الاربعين والعل  
مراده بالصغير ما لم ينكر في الاصول او ما لم يعمل به الاصحاب  
لما يقابل الصبح الاصطلاحي فان تنويح الحديث الى الصبح  
والحسن والموفق من الاطلاحات المتأخرة عن صير الشجر  
ولامن الانطاط يحتمل ان يكون معطوفا على كل من قوله من الشهوة  
وفي المدي ويورد الاول العدد عن لفظه في اللفظة من  
وذكر الغسل اخر الخبر المناسب للمدي والثاني ان المدي لا يستلزم  
به على لزوم الثالث لانه ظاهر انه عليه السلام لم يرد به الوضوء الذي هو  
الواحد لانه زيادة صفة على الاسم ولا يحصل باقل من واحد فعمل  
انه صلوة الله عليه واله قصد به ما اذا دعا على الواحد واذا ثلث  
ولا يخفى ما فيه فتدبر فليعد الوضوء وبعد الصلوة يمكن عمله  
على المقدري والوضوء على القوي اي الاستنجاء والاعادة على  
العقل على المشاكلة او باعتبار ما وقع سابقا من الاستنجاء  
بالايجار او على ما اذا نسي الوضوء ايضا لكن ياباه عدم الاكراه  
خارج الوقت والاول او يوافق مذهب جميع من الاصحاب  
ما مل وان فتح احليله اعاد لعلمها محموله على النقيض او  
على ما اذا خرج مني النذر والصفرة الصفرة اما صفرة  
اذا كانت بمعنى شحها الصفرة كما هو المعروف في الاطلاق  
او مجازية ان كانت مصدرا او بدل من النذر ويحتمل ان يكون  
النذر صفرة الاسم الاشارة اي يحيد بعد ارتفاع تلك الرطوبة  
الحاصلة من الاستنجاء صفرة والسؤال عن الانتقاء لرفع  
احتمال كون الصفرة من الغائط ويحتمل ان يكون الوضوء



في الموضع بمعنى الاستنجاء استعمال في المعنى اللغوي فتدبر  
 على عما بين الاليتين اعترض عليه ان مفهوم اللقب ليس بحجة  
 اقول ويمكن الرجوع الى مفهوم الغاية فالوجه فيه ايضا  
 ويجعل ان يكون المراد مما ورد بالاعادة بعد ان يذكر بعد الفراغ  
 من الصلوة استحبابها او مما يدل على تفهيم كنه الرواية على  
 نفي الوجوب ويمكن حمل اخبار عدم الاعادة على التقية ويمكن ان  
 يحتمل في الوقت والحاج على الاستحباب وعلى الوجوب فيهما  
 كما هو المشهور او في الوقت على الوجوب وفي خارجة على الاستحباب  
 كما ذهب عليه بعض وعلى الوجوب في الوقت فقط كما قلنا  
 او في البول فيهما على الوجوب فتأمل فارجع لعادة الصلوة  
 اما الاستحباب فغير واضح واما الامر به فتحميل الاستحباب له  
 كثير في معناه وتقريبه ما تقدم ويمكن ان يكون الاعادة لتجديد  
 بدون الغسل لا النسيان كما تضمنه الاخبار المتقدم ليس به  
 عباس لا ظهر الحمل على التقية لان المشهور بين العامة جواز التيمم  
 بالاحجار في البول على ما قلنا في التذكرة فجازله ح الاقتصار  
 في جواز الصلوة لافي الظهارة حتى لا يجب الغسل بعد وجود الماء  
 لنقل الاجماع على خلافه وقال المحقق والعلامة بوجوب التيمم  
 بالاحجار اذا لم يمكن من استعمال الماء لازالة البول او لم يوجد  
 الماء وانباته مشكلا فتأمل يدل على ذلك كانه يريد الاستئصال  
 على ما ذكره في البول ذات  
 يوم قل الشيخ الرضي واما اذا وادانت وما تصرف منها اذا اضيفت  
 الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من التاويل المذكور اذ معنى

جئت واصباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء السبعة  
 وهو صفت موصوف محذوف وكذا حينه ذات يوم اي موصوف  
 هذا الاسم واختصاصه بالبعوض وذات بالبعوض الاخر يحتاج  
 الى سماع والما جئت راصبوح وزاعنوق فليس من هذا الباب  
 لان الصبوح والعنوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيههما فاللفظ  
 جئت زمانا صاحب هذا الشرب فلم يصغف السمي الى اسمه انتهى  
 اذ قال له يا محمد قال ابن هشام في المعنى اذ تاتي الى اربعة  
 اوجه الى ان قال والرابع ان يكون المفاجاه نص على ان السبيح  
 وهي الواقعة بنيا او بنينا كقوله استقدر الله خير واضيق  
 به فبينما العسر اذا دارت مياسير وهل هي طرف زمان او  
 مكان او حرف للمعنى المفاجاه او حرف موكداي زايلا قال و  
 على القول بالاول فقال ابن حنبل عاملها الغسل الذي بعد  
 له ما غير مضافة اليه وعامل بنينا وبينما محذوف في غير الفعل  
 المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة للحملة فلا يعمل فيها الفعل  
 ولا في بنينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيها  
 قبله وعاملها محذوف يدل عليه الكلام واذا بدل منها وقبل العا  
 ما يلي بنين بناء على انها مكسوفة عن الاضافه اليه كما يعمل تالي  
 اسم الشرط فيه وقبل بنين خبر محذوف وتقدير بنينا انا قائم  
 اذ جاء عمر وبين اوقات قيامي محذوف المتبدل من  
 عليه بجاء عمر وقبل مبتدا واذ خبره والمعنى حين انا قائم حين  
 جاء زيد انتهى فالكاه بيد اليمنى اما الاستنجاء او للوضوء وغير  
 اظهر فان قلت نسخة الاصل بويلا الاول لان الاخذ من اليسار



بالاستحشاء انب قلت طاهر انه الكفا لانا باليسري فصب على اليدين  
 لانه اخذ الماء من اليسري ولو كان كما ذكر لم يكن للصب على اليمين  
 وجه بل الامر بالعكس في التختين فلا يجعل نعم قوله ثم استنجى  
 بيده الاولى بل بعينه وان امكن ان يكون حسب الماء او لا على اليمنى  
 لغسل اليد ثم اخذ الماء من الطرف للاستحشاء ثانيا فقدر قال  
 قلت له اخبرني عن حد الوجه المسؤل ابو جعفر الباقر عليه السلام كما صرح  
 به في الفقيه والشيخ في الخلا في اسنده عن حمزة عن احمد بن علي  
 وبعده في المختار ولا ينقض منه جملة لا ينقض منه اما معطوف  
 على جملة لا ينبغي او على زيد ويكون لفظه لا ينبغي على الاول والاول  
 عاطفة لتأكيد النفي على الثاني وجملة الشرط والجزء في قوله عليه  
 ان زاد عليه لم يوجر صلة بعد صلة له وقوله وان نقص منه ان عطف  
 على ان زاد والصلة بعد الصلة وان لم يصرح به النجاة لكن لا مانع  
 منه كالحذف والحال وقد جوز المحقق المعازاني في حواشي الكشاف  
 في قوله تعالى فانقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين  
 كون جملة أعدت صلة ثانية التي ويجوز ان يكون هذه الشرطية  
 مع المعطوف عليها مغسرة لقوله لا ينبغي لاحد وان يكون معترضة  
 بين المبتدأ والخبر وقوله عليه من قضا طائر اشعر اما متعلق بقوله  
 دارت اوصفة مصدر مخزوف واما حال عن الموصول الواقع  
 خبر عن الوجه وهو لفظه ما ان يجوزنا الحال عن الخبر واما حال  
 عن ضمير المحرر العايد الى الموصول على تقدير وجود لفظه عليه  
 والى الذوق مثل من القصاص على جميع التقادير وكذلك الجنبين  
 الظ الجنبين بالرفع والجرح هو من النسخ وفي الكافي ايض بالجر

ويمكن

وعلى ان يكون يتقدرون اي وكذلك من جهة الجنين من العضا  
 الى اخر الوجه ويكون الاول بيان الحكم وسط الوجه وعلى عدم  
 يحمل هذا المعنى وان يكون المراد ان الجنين ايض من الوجه وقال  
 بعض الافاضل يمكن ان يجعل قوله عليه كذلك الجنين  
 بيان الحد العرضي وهو قريب مما بين الاصبعين انتهى  
 فدل عليه ما تقدمه في الدلالة بامل لان ما ذكره في الرواية من  
 الالتفات ليد اليسرى فقد خصه بالاستحشاء ولم يذكر ذلك في  
 غسل اليد وكذا الكلام في رواية زائدة ثم مضى بقية  
 ما تبقى من مسح مما بقي كذا في في وهو اظا وتكلف الشيخ البهائي في قوله  
 وكأنه لما كان موها لكون الامام عليه السلام رأسه وحليته  
 بجميع الرطوبة الباقية وكل الكفا ادرج لفظه بقية رفعا  
 للتحريم واسعا رايانه عليه السلام شي منها انتهى ولا يخفى بعده  
 فتأمل وبقر التوريد اما من زائدة او غير من الرواية او منه  
 عليه التحريم بين احضارهما كان واستعان بيده يمكن  
 ان يكون هذا التقييد لانه قالون برحمان الغسل باليدين  
 وعندنا اليس حكم اذا لم يقصد التقييد به ويمكن ان يكون  
 المراد بالاستحشاء باخذ العمامة ورفعها فتأمل لا  
 يدور الى المرفعين يمكن ان يكون المراد في ابتداء الغسل  
 من الاصاب كالتفعله العمامة او انه في اثناء الغسل لا يمسح  
 بيده الى المرفق بل يرفع يده ثم يضع الى المرفق وينتهي  
 له لغسل كالدس حاصل البيت الاول انه ممدوح  
 فربما واوله بالسن والعظم فثبته لقله في عظمه والتنازل

نحو



لحمه وصلبه بقطعه من الرمل او كتشب منه قل تصدق  
تلتد من كثرة ورود المطر عليه والكتشب هذا المبلغ وكذا شدة  
كاهلة في السمن والتنازل اللحم بالباب العظيم الذي انضقت  
اجزائه بالجلد وحرر بالمسامير بالغة في بيان شدة الصلابة  
الاجزاء وانضمامها وحاصل البلية الثاني انه صيف بله بان  
له عظم زراعين في البر ولا منضمما الى جداره هو كان المراد من  
لوح ذراعيه راس عظم الذراع الذي يحج عند البروك وينضم  
الى صدره ثم يصغه بانه كان له منكب المس ليس بمقلد  
ومعبر المشهور بين اصحابنا اجزاء من الرجلين مقلد ومبرر  
وبعضهم اوجوا الاقبال كالسيد والصدوق على ما هو  
الظن من كلامهما وابن ادريس اوجب في الرجلين بخلاف  
الراس والشيخ جوز في المبسوط في الراس وفي النهاية في الرجلين  
مدبرا وصا ابا جعفر عليه السلام يدل على جوار الصب على الكف  
ولا ينال في الكراهة فيحمل اخبار المنع عليها وفعله عليه  
اما المصنفون بان يكون الماء في القرية اوليا كان الجواز والمريض  
وكذا البول في حضور الراوي وان امكن حمله على ما اذا كان  
في حالة البول فيجوز عنه عليه فطلبه بعد ذلك والله يعلم  
ثم من فضل الذي لعل الاختلاف ميانية او يكون اشارة  
الى انه عليه السلام اسقط بعض ندوة يده للامسح بتحقيق الغسل  
فما حل برأيه لا يخفى لا سئل من هذه المسئلة ويمكن  
ان يكون عنده عمل الخبر على ما اذا جف جميع الاعضاء فبما  
الوصول لحصول ماء المسح اولاته لما كان مترتب عليه ذلك

فيكون

فيكون لاخذ له اخذ المسح ويكون اوفى قوله او اعضاء طهارة  
سواء من الشاوخ او معني الو او فيه ان عيان الخبرين صريحة في عدم  
جفاف الكل وان يكون عنده حمل الخبر على جفاف البعض ويقول  
في مقام الجمع يبطلون الوضوء بجفاف البعض ويكون ضمير غسله في  
كلامه راجعا الى الوضوء او الى الرجل او الى العضو لا باعتبار اعم  
فقط بل باعتبارهما في ضمن عادة فقد يروي رد على ما وبله لاخر  
ما اوردنا على اول التوجيهين فامل او من اشعار عينية  
ويجد الصلوة او محمول على الشك ويكون المسح على الاستحباب  
فدليله ما اخبرني به الشيخ كان المقصود الدلالة في  
الحلة والا فالحديث مركب لا تدل الرواية على جميعه مخج  
ثلاث اصابع ظاهره وجوب المسح بثلاث اصابع ونسب القول بذلك  
الشيخ في الخلافة في المصباح والصدوق في الفقيه  
والشهور الاحتراب المسح ومنهم من حله بالاصبع ويكون حمل  
هذا الخبر على الاجزاء في الفضل وان كان دلالة بمفهوم القلب  
وهو ضعيف لكن يعجز عن الاجزاء ذلك عرفا والعاملون  
بثلاث اصابع في الطول والغرض كان احوط والله يعلم  
للميادة والا لصاق معا ويعجز عن كلامه ان باء التثنية و  
الا لصاق واحد وهو خلاف ما صرح به الزمخشري كالغير ورايدي  
ابن مالك وابن هشام ولعل الا لصاق في مصطلح القدماء ان بحيث  
يشمل اكثر افراد البا كما يظهر من الجوهرى فامل فتشكك  
عليه امامن تقريره في ان بما يفهم من سوء الادب والتعجب منه  
او من العامة حيث لم يفهموا ذلك من الآية مع ظهوره او من

انهم يقولون به  
في عرض الراس وفي  
الطول لمكتفون بالتمليك  
لصدق المسح وان كان  
ثلاث اصابع



ثم علة فاما بعد فتأمل ونزله الكتاب يمكن ان يكون  
 بياناً لقول الرسول والتاسيس لظهور صعيداً طيباً قيل  
 المراد بالطيب في الآية الظاهر وقيل الماحول وقيل الماحيض وقيل  
 المنبت من ما لا ينبت كالسحرة وابد بقوله تعالى والبلد  
 الطيب يخرج نباته باذن ربه الآية منه اي من ذلك التيم  
 قيل لفظاً من في الآية لا يتبدل الغاية والضمير عائد الى الصعيد  
 وقيل انها السبية والضمير عائد الى الحدث الاول عليه بقوله  
 تعالى اوجاء احدكم اه وقيل انها السحيرة والضمير الى الحدث  
 للصعيد كما تقول اخذت الدرهم واكنت من الطعام وهذا  
 هو الذي رجحه صاحب الكشاف بل ادعى انه لا يفهم احد  
 من العرب من قول القائل مسحت راسي من الدهن ومن  
 الماء ومن الزراب الا لتبقيض وبه خالف امامه ابا حنيفة  
 في عدم اشتراط العلوي في التيم واختار اشتراطه فيه والظ  
 انه عليه جعل من التبقيض والرجع الضمير الى التيم بمعنى التيم  
 به وقوله عليه لانه علم بتعليل لقوله قال اي علم ان ذلك  
 اي وجهه الذي مسته الكحل الكفان حالاً انضرب عليه  
 لا يلصق باجمعه بالكفين فلا يجري جميعه على الوجه ومنهم  
 من جعله تعليلاً لقوله عليه اثبت بعض الغسل مسحا اي  
 جعل بعض الغسل مسحاً حيث قال اوجوهكم بالبا التبقيضة  
 لانه تعالى علم ان الزراب الذي يعلق على اليد لا يجري على كل الوجه  
 واليد من لانه يعلق ببعض اليد دون البعض ومنهم من جعله  
 لقوله قال اوجوهكم وهو قريب من الثاني فتأمل ما يريد الله

لحم



هذا بلا على عدم وجوب المتابعة وان يكون المراد الغسل  
قبل الوضوء للتطهير فان بعد الارجلية قل يمكن ان يكون  
الاعاطفة بمعنى الواو كما قيل في قوله تعالى انما يكون للناس  
عليكم حجة الا الذين ظلموا منكم وقوله عز وجل لا يخاف الذي  
المرسلون الا من ظلم الاله صرح بحسبه الاحقن والفرأوب  
عبيده فامل ما انكرته الاظهر كون اعطاه ما وافية اي  
ما انبطلت وقيل الشاعر قضى بوقضى بمعنى الفاعل بوقضى  
حاجتي اي فرغت منها او بمعنى التادية وفاه ووافاه بمعنى اي  
اعطاه وهو يقتضي معقولين المثل المدافعة والتسوية  
اسمارة ذات جمال وبار المعنى المحسوس من عناء بقية  
عباده قضى فعل كل ذي دين فاعله في عطف على قضى و  
تنازع قضى وفي على عزيمتها فاعل فيه وفي حيث لم يفعل و  
فاه وعزه مبتدأ عزيمتها مبتدأ ثان ومطول ومعنى خبر ان  
لعمريه والحيلة خبر اعزة والمعنى ان الشاعر بعث غلامه ما  
للخجارة فاشترى عزه مبلغه منه ومطلت ثمنها فاستد  
البيت وكان لا يعرف انها عزة فاجبر بذلك فلم ياخز منها  
التمن واخذ كثيرا فاعتقه قول الشاعر وكتم الكتم  
جمع التكت قياسا وكيت يتوى فيه الذكر والمؤنث صغير  
كانه بين السواد والحمرة والفرق بين الكيت والاشقر وان كان  
اسودين فهو كيت والمداقات شديدة الحمرة كانه ملطخ  
بالدم استعرت جعله شعارا وهو ثوب يلي الجسد  
او اخذت الشعار وهو العلامة المتون جمع متون وهو

الظفر

الظفر والمذهب في الاصل الموه بالذهب والمراد ههنا الذي  
تعلق به صفة وان كان شديد الحمرة ولم يجعل تلك الحمرة صفة  
فهو المذهب فانه اذا ان اصول شعرها حمرة وسها صفر وكما  
معطوف على ورادها في البيت السابق وهو مضروب بفعل قد  
اي ركب ونقود ومدة صفة وكما للتشبيه والتحقيق مجازا  
متونها اسماء وحري في حياضه واسدعت عطف عليه  
لون مذهب مفعوله والحيلة الكبرى وهو كان مع اسمه وخبره  
في موضع الضبط صفة كمنها والمعنى ركب ونقود خيل وكما  
شديدة الحمرة كان متونها الصفاء لونها وغاية شعاعها حمري  
عليها لون شئ مذهب وجعلته شعارا لها لانها تلمع كمنها  
الشي المذهب يعجز بانه صاحب الخيل وهذا مما يتلج به العرب  
لياس من الوضوء ويمكن ان يكون المراد انها لياس من الاجزاء  
المسبوبة بل من السنن المقدمة على الوضوء كالسؤال مثلا  
ها من الوضوء اي من مقدامة او من سننه فرضيه  
ولاسية يمكن ان يكون المراد في كونها من الاجزاء المسبوبة  
حاز بها اجزا استحباب الغسل الثانية هو المشهورين  
الاصحاب بل ادعى ابن دريس عليه الاحماء وقال الصدوق  
بعد استحبابها وهو موافق المقالة الكليني وقال ابن ابي عمير  
واعلم ان الفضل في واحدة واحدة من راد على اثنين لم يخرج  
مثنى مثنى يمكن ان يكون المراد به العسلين المسحبين  
او الغرقتين وغرفة الذراع يحتمل على عمل ان يكون الغرقة  
للذراعين معا فتدبر فقال لي نوصا ثلثا ثلثا في الكش



حمد وبه و ابراهيم ولا حد ثنا محمد بن اسمعيل الرازي قال حدثنا  
 احمد بن سليمان داود الرقي قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام  
 فقلت جعلت فداك كم عدة الطهارة فقال اما اوجب الله بها  
 فواحدة فاضاف اليها رسول الله صلى الله عليه واله لضعف  
 الناس ومن توضأ ثلثا ثلثا فلو صلوة له وانا معه في داره  
 حتى جاء داود بن الزرقي فاخذ راوية من البيت فساله عما  
 سالت في عدة الطهارة فقال اثلثا ثلثا من بعض عنه فلو  
 صلوة له قال فارتعدت فربصني وكاد ان يرحلني الشيطان  
 فابصر ابي عبد الله عليه السلام الى وقد تغير لوني فقال اسكن يا داود  
 هذا هو الكفر او ضرب الاعناق قال فخرجنا من عنده وكان ابن زريق  
 الى جوارستان ابي جعفر المصنوع وكان قد اتى الى ابي جعفر امر  
 داود بن زريق وانه رافضى يخالف الى جعفر بن محمد عليه السلام  
 فقال ابو جعفر اني مطلع الى طهارته فانه هو توضا وضوء  
 جعفر بن محمد فاني لا عرف طهارته وحقق عليه القول وقيلته  
 فاطلع وداود تنهنا للصلوة من حيث لا يراه فاسبغ داود بن  
 زريق وضوء ثلثا ثلثا كما امره ابو عبد الله عليه السلام قائم وضوءه  
 حتى بعث اليه ابو جعفر فدعا له قال فقال داود فلما ان دخلت  
 عليه رجب لي وقال يا داود قبل فبك شي بالطل وما انت  
 كذلك قد اطلعت على طهارتك ولست طهارتك طهارات  
 الرافضة فاجعلني في حل او امر له بما انه الف درهم قال فقال  
 داود الرقي التقيت انا وداود بن زريق عند ابي عبد الله  
 عليه السلام فقال له داود بن زريق جعلني الله فداك حققت

حكاية وضوء داود  
 تقيته  
 وامر عليه السلام بهذه  
 لقن دمه

دملنا

واما في دار الدنيا وزجوان نخل الى بهنك وركبك الجنة  
 فقال ابو عبد الله عليه السلام ففعل الله ذلك واهلك بك وبأخوانك من جميع  
 المؤمنين فقال ابو عبد الله عليه السلام لداود بن زريق حدث داود الرقي  
 بما امر عليك حتى تسكن رو عنه قال حدثه بالامر كله قال فقال ابو  
 عبد الله عليه السلام لهذا الفيتة لانه كان اشرف على القتل من يد  
 هذا العدو ثم قال يا داود بن زريق توضا مشي مشي ولا تزد  
 عليه فانك ان زرت عليه فلو صلوة لك انتهي لا يفرض ولا  
 يخشى اختلاف الامم في غسل الجنبة فذهب جماعة الى الغسل  
 جماعة الى التجاسة وجماعة من القدماء الى الطهارة واستثنى  
 منه غسل الاستحشاء فان المشهور فيه الطهارة وقيل انه نجس  
 لكنه معفو واستشرط فيه عدم التغير وعدم وقوعه على نجاسة  
 خارجية وبعض عدم تميز اجزاء التجاسة في الماء وبعض عدم تقدم اليد  
 على الماء في الوضوء على التجاسة وبعض عدم زياره الوزن وامسا  
 غسله الوضوء فلا خلاف في كونها طاهرة مطهرة خلافا لابي  
 حنيفة فانه يقول نجاستها واما غسل الغسل فلا خلاف  
 بلينها ظاهر في طهارتها وكونها منزلة للنجس وانما الخلاف  
 في كونها منزلة للحث ثانيا الم لاو المشهور الاول واسهل  
 فقال ابو اسحاق بن ابي علي عليها السلام الغسالة للنجس فدلالتها  
 على مراد المفيد من باب غنوم الموافقة والله اعلم ولا  
 يجوز التقريب بين الوضوء لاختلاف بين الاصحاب في وجوب  
 المولات لكن اختلفوا في معناها فذهب جماعة منهم للصف  
 والشارح في بعض كتبه وكذا المرتضى الى وجوب المتابعة و



فرواها الموالاة والاهم جد كثر من على ان الموالاة هي رعاية  
 عدم الجفاف واختلوا في الجفاف قد ذهب الى ان جفاف  
 بعض من عضو كاف في البطون والاكثر على ان جفاف الجميع مطلق  
 وذهب المرتضى وابن ادريس الى ان جفاف العضو السابق على ما هو  
 فيه مطلق ثم المشهور بين القائلين بالمتابعة عدم بطلان الوضوء  
 الا بالجفاف وانما يظهر الاثر في ترتيب الجسم والشيء في المسطح  
 على البطون وان كان بعض يوم ينبغي تعليق السؤال بالغسل  
 على الاضغ الواحد في حال الضربة لعل مراده الضربة  
 لرفع الكراهة لا المروءة فالجزم المتقدم يدل عليه في دلالة على  
 مدعي المفيد شيء لان الظاهر من الرواية ان يتخلل الغسل بين الوضوء  
 لان تقدم على الوضوء وكان ذلك لفظ عموم يشك الاستدلال  
 بالعموم لظهور العزم في هذا المقام الا ان يقر هذا من قبيل النظر  
 على العلة وهو ثم ولا يعيد على ما كان اى قبل المنى  
 وقال اتبع وضوءك استدلاله على وجوب المتابعة بان التأسيس  
 اولى من التاكيد لكن سياق الكلام يشعر بان المراد به الترتيب  
 وجب عليه إعادة الوضوء لعل مراده الاعادة من  
 الموضع الذي يحصل معه الترتيب والمراد بالوهم الظن لكن  
 الاول بعيد معتمد راسد اى مع الرجلين كما دل عليه  
 الاخبار الاخر بعد ما فرغ اى في فعاله لا في نفسه لانه  
 يخالف الاجماع فتدبر الحسين بن سعيد هذا الخبر ايضا  
 يدل على ان الناطا انزع من افعال الوضوء غسل  
 غسل الجنابة والحوض واحد لعله

يعني

يعني يعني في الكيفية وربما يستدل به على انه لا يجب غسل الخوض  
 كما ذهب اليه جمع من اصحابنا ويؤيده قوله عليه ولى وضوءا ظهر  
 من الغسل ويمكن ان يكون المراد انه يكفي غسل واحد الجنابة والحوض  
 كما ذهب اليه جماعة والله يعلم وهذا ياتى بانها يعني مع كفاية  
 الواجب عليها كما فهمه بعض اوعى كما فهمه والله يعلم وعرفه  
 والنحو والذوق كانه على سبيل البداية لانه يجوز التقديم قالوا  
 قالوا كذلك الظاهر من تيمم الرواية وغسلها من جوضها  
 بعضها على البداية ليس على النقصا على تقدير ان يكون التيمم  
 النساء فالمعنى ليس عليها غسل الوجوه كما في الاخبار الاخر  
 طاهر مطهر يشعر بنجاسة الميت غير المعصوم وان الغسل المكان  
 النجاسة و جرت به السنة يعني صار مشروعا من الوجوب  
 والغلب تغسله من تحتة كان فيه ان الثوب الذي  
 على الميت يظهر من دون عطران قلنا بنجاسة الميت انما ليس  
 الشاب يشعر بانه لو لم يبدنه يكون فيه الغسل كما قاله بعض  
 ويمكن حمله على الاستحباب وان يكون المراد والله يعلم انما  
 برد السائل بانه عيس الشاب فكيف يكون ربية وجوب الغسل  
 والتيمم الاخر ما يرمع ان حدثه اخف ولعل بهد  
 يتم الدلالة والباقي سنة يظهر ان الاية لا يدل على وجوب  
 غسل الحوض كما فهمه والله يعلم ومن غسل ميتا يمكن  
 ان يكون المراد غسل المس او غسل الميت وبعيد الصلوة فيه  
 ولاه على ان غسل الجمعة له دخل في الصلوة فعلى هذا لا يلاحظ ان لا  
 يتخلل بين الغسل والصلوة حدث كان اولى اذا خيف



الغوث ظاهر الاخبار عن الماء لاخرت الغوث مطلقا  
 فليست غفائه فيه دلالة على الوجوب الا ان يبق الاستغفار  
 للذنوب الاخر تدارك الغسل سنة بلا خلاف فيه تأمل  
 الا ان يراد بالسنة ما لا يعرف وجوبه من القرآن النبي صلى الله عليه وسلم  
 المسلمون والمسلمون ويوم الزبارة ظاهره طواف الحج او  
 كفته اى اردت يكفيه يغسل غسل المس لا الله سبحانه يغسل بعد  
 التكفين كما قيل وصل ما به لك لم يذكر الاصحاب الصلوة مع استعمال  
 الغفر عليه وغسل قاضي صلوة الكسوف قول الشيخ مطلق والرواية  
 مقيدة بالليل والنكاف القمر فلا اذا انكشف ليس في الخبر فراج  
 باحتراق القرص لكن تقدم في حديث محمد بن مسلم فيجمع بينهما  
 والمهر والرجم اى تام للراوى يستغفر لا يقضى عليها اى لا  
 يوجبها بجمعها ولا ينزل ولا يجوز عليه صاعا لا خلاف  
 بين الاصحاب في عدم وجوب الغسل بصاع كما لا خلاف في استحباب  
 الغسل بصاع وربما يوجبهم هذا الخبر الوجوب حمل ان المراد وجوب  
 غسل الاولى ان يكون بصاع فتدبر وان كان عما هو لا يخفى  
 تعارض مفهوم الخبرين في هذه الرواية فتدبر قال الشيخ  
 الغسل لا يبعد ان يكون عليه فكتب عليها الروى عليها طرح  
 الاصحاب هذه الاخبار لمخالفتها لاجماع المسلمين واحتمل العلة  
 في المتن ان يكون المعنى مجازا عن الزاى المصاحفة واما الاستناد  
 لظلاله في شرح المدرس ولو لم يكن دعوى لاجماع على وجوب  
 الغسل على المرأة عجم والازل سواء كان في الغوث او اليقظة  
 لا لكن حمل الاحاديث الدالة على الغسل عليها بالازل على الاحتياط

جمعا

جمعا بين الاخبار لكن الاول ح العمل على الاجماع والاخذ بالاحتياط  
 ما ظهر له في الحال كان الصغير راجع الى الامام عليه السلام  
 الا السجد الحرام ومسجد الرسول لعل فيه دلالة على ان الجنبة لا دخل  
 المسجدين بغير تم لزم التيمم للخروج كما يقتضيه اطلاق بعضهم  
 وهو غير بعيد سجدة لعل لعل الصواب بدله الم سجدة و  
 كذا تقرب لعمى اليه واتصاله به نسبها الى لعمى ولا يجوز الجود  
 الا لظاهر ذهب اكثر المتأخرين الى عدم الاشتراط من الجنبا  
 سات مراده من الحكمة والغيبة فتدبر بلا خلاف في سبى  
 تقرجه عن قريب بخلافه وبالحمله هذا الدعوى غير مسموعة  
 وتخصيص الاخبار خالية عن ذكر الاستنساخ وعلل الاصحاب  
 نظرا الى تلازمها الماء على راسك في الحاق العنق بالراس في  
 الغسل اشكال الا ان يمسك باجماع الاصحاب ما بدلت  
 بدل العمل على المباغة في القلة يكفيك السير لعل هذا  
 يصل مدعى الكتاب والطائفة الاستحباب فلا يتم الدلالة به  
 ايضا فينبغي ان لا يوجب عليه يد مثله في ابطال وجوب الغسل  
 والجواب الجواب قد خصرت اى خصرت الجبال وتلا منها  
 ان يكونا محصين هذا الفرق لم يقل احد ولا هو في غيره هذا الكتاب  
 يريد به اذ لم يصل نعم من ظاهر المعنى والذكرى لاجماع على  
 عدم وجوب غسل الشعر ولا ينظر من كلام احد وجوبه الا ما يفهم  
 من ظاهر هذه العبارة من التفتيد وقد اوله الشيخ بما ترى  
 الحنف حكمة حكم النحر غير مع خلوه عن النجاسة وعلل مراد  
 لاصنف مع النجاسة حيث ذكر في احكام الجنبة غسل ذكره افهم



الى الماء القليل يمكن ان يحل على القليل العرقى لا الشرعى  
 بان يكون كرا او يكون المراد بالقدر الوسخ او القول بعدم نجاسة  
 القليل كما هو مذهب ابن ابي عقيل عن اسمعيل عن عروة بن خزيمة  
 لا يستعدان يكون اسمعيل بن عبد القادر بن عبد ربه ويحتمل  
 ان يكون اسمعيل بن مهمل ولا يوجب ظاهره النهي عن وطئ البر  
 ايض وقال كما رأت المرأة من تمة الرواية كما في الكافي فان  
 خرج دم فلم تطهر فقتضاه عدم التطهر ولو كان اصفر وكان  
 لهذا قول الشيخ هذا اذا كان آه في باع غسل الجنابة كان ما  
 تقدم مخصوص ببيان غسل الجنابة فالنقدى منه قياس  
 ويريد بذلك بياناً ان كانه حمل على الاتحاد في المكففة  
 وربما يمنع فهم ذلك وهي طامة خطأ لعل المراد الخطأ في العمل  
 بمعنى التخطئة وكذلك تفعل المستحاضة كان المعنى  
 ان هذا حكم المستحاضة من غير ارادة التثنية او المتحاضة  
 في غير هذه الصورة فان كانت صغرة اذا الغالب فيها  
 اذا كان عبيطاً الكثرة وفيما اذا كانت صغرة القلة  
 وعنده عن الحسين الظاهر رجاءه الى ابن عيسى  
 وان كان يحتمل ارجاءه الى سعد يعيد على ذلك في الالة  
 شيء نعم المرسله التي بعد هاتين ما اخبرني به الشيخ  
 هذه الرواية بعينها الرواية المقدمه فقد مضى فيها  
 تقدم فيه تأمل الا بتأويل ان دم النفاس دم الحيض المحقق  
 لعزاء الطفل ايامها التي كانت تملكش لعله اراد ايام  
 الحيض ويحتمل ايام النفاس لما سيبي من رواية الخشعي في

الورقة

الورقة الآية والاغتسلت غسل الانقطاع وصلت انك  
 قلة على الحال فان جاز الدم حكم الكثرة تقتضت ان  
 كناية صلت غسل طاهر الغسل القليلة كما قال به بعض العلماء  
 ان في هذا مطلق يحل على ان يغتسل وروي داود عن الحسين كانت  
 بن سفيان ابوداود الشرف المرتبة كما لا يخفى فلتستأنس بالصلة  
 لكان الحيض لا للنفاس على الحكم لعله الكوفي بقية ابن  
 ان قلنا ان الانبارى غير الكوفي والا فالظاهر انهما واحد لا ينار  
 محله من محللات الكوفة وعنده عن العلوي يحتمل ارجاءه الى  
 احمد وعلى بن الحكم وهو ظاهر ولا يغتسل وهو محتضب  
 يمكن العمل على طاهره ويكون المنيح لمنعه من جريان الماء تحت  
 الحنا او لصبره من مضافاً او يكون المراد النهي عن موجب الغسل  
 كما في الخبر السابق ولا يجنب لعله محمول على ما اذا لم يأخذ  
 الحنا ماخذ  
 بعد اشتقاق قوله تعالى فان لم يجد الرجل الا لوجوده والالم  
 بعد الى مفعول وحمل كلام الشيخ على الوجود بعيد غاية البعد  
 مرضي حمل على المرض الذي يضر معه استعمال الماء والذي يوجب  
 عن السعي اليه وظاهر الآية يشمل كل ما يصدق عليه اسم  
 المرض هو حب الارض يشعر بكون المراد بالصعيد  
 الارض ويجوز التيمم بالحجر ان شفاء النقي يمكن  
 ان يكون صفة مسبقة من عي اذبحي ولم يند الى العلم بالنقي  
 وعمل ان يكون مصدراً وفي بعض نسخ الحديث شافه النقي  
 وعلها اظهر قال وروى يمكن ان يكون القائل ابن



الى غير لانه في الكافي ايضا لذلك فليكنه وسنوضح الظاهر ان  
امكنه الكافي ان يثبت على التيم خلافا لما يشعر به هذه العبارة  
ويقتضي ما فاته ويترك الصلوة ان لم يجد ما يقرئ منه قوله ويقتضي  
يغتسل بالثلج يمكن ان يكون المراد انه اما ان يغتسل بالثلج او يحرق  
الثلج ويغتسل من ماء الذي تحته او ماء النهر كما المعنى ان  
هذا مثل ذلك صلوة الليل والنهار كلها يفهم منه جواز الصلوة  
في اول الوقت خصوصا الصلوة لا تارة ولا يحتاج الى مراعاة الضيق فيها  
وان قيل به في الاول وفيه بعد شيء وهذا الحديث المعنى هذا  
الحديث واعلم انه من تمة الحديث كما يفهم من كلام الشيخ  
وانه لا يجوز التيم في الدلالة على عدم الجواز تأمل على  
ظاهر الارض لم يجد للفظ الظاهر فاما يدل على ذلك اما اعتبر  
يدل على التيم يدل الغسل وهو خلاف مطلبه مرتين مرتين ظاهره  
ان لكل منهما مرتين ويحتمل التاكيد وعلى بن محمد عن سهل كانه  
المعروف بطول المرتق على ما يعرف من فوائد الخاصة لم يكن  
فيه زيادة فائدة ويحتمل ان يكون المراد ان طهارة مرتبة لا تقطع  
من الخاسة اما على مذهب ابن ابي عقيل فظاهره واما على المشهور  
فالمراد ان في هذا الجنس انواع لا يقبل الخاسة كالنجارى  
على المشهور والا لكثير بالاجماع وهذا الاستاذ في  
الاستناد المتقدم عن محمد بن يعقوب وفيه شيء  
قد بينا في مضمي هو ان كان مقصوده من هذه الكلام  
تصحيح ما ذكره المصنف من التفصيل ففيه ما يرى وان كان  
مقصوده ان الذي قد مناه هو هذا الا ما ذكره المصنف وان

ما قد مناه لا يدل عليه ولا يعرف غير ما قد مناه فمع الكلام قاله  
الفاضل القسري ربما لو وان المراد منها ما يكون اقل من الكر  
بدليل ما قاله الشارح تكميد المصنف وهو عرف بمذهبه  
يغسل به الثوب ربما كان في هذا الخبر اشعار بطهارة غسل الخنف  
من حيث التقوية بينها وبين ما يغتسل به الخنف لان يضطر  
اليه الى ذلك الوضوء للثوبه يدل على ذلك ما خبر في ليس  
فيما ذكره دلالة على تمام المدعى بطرح ما شابه لاختلافها  
في سر الغارة والمشهور الكراهة وبعضهم قال بالبلخ نقصا  
ما ذكرناه الظاهر من النزع كان احسن عن يزيد بن ابي حاق  
شعر بن الوليد وما فعل في شأنه على تقدير تمامه لا يدل على ثبوته  
كأنه الشهيد الثاني عبد الرحمن بن ابي هاشم كانه  
عبد الرحمن بن محمد بن ابي هاشم المرتق بل خلافه في تأمل  
لان يحمل على انه لا خلاف بين القائلين بالخاسة ثم  
يقام عليها قوم لختلف الاصحاب في اشتراط كون المرأة حرة  
رجالا قالوا لا كثر على الاشتراط فلا يحرم النساء والصبيان  
والخنافس محتمل بان القوم لا يشمل النساء والصبيان اذ لا يثبت  
منه في العرف الرجال وليس جماعة من اهل اللغة على ذلك  
قال الجوهري القوم الرجال دون النساء وقال ابن الاثير في  
القوم في الاصل مصدرهم ثم فوصف بكثرة غلب على الرجال  
دون النساء ولذا قال بهم من به معنى في قوله تعالى لا ينحرفون  
من قوم ولا نساء من نساء وقد قال بهم الشاعر ايضا حيث  
قال اقوم الى حصن ام النساء ويظهر من القاموس اطلاقه

ما قد مناه



على النساء ايضا وكان المتوضي والمغتسل هذا اذا كان المقصود  
ازالة الخبث فيما لا سار فيه وما اذا كان اذا الله امر محترى  
فللمحش فيه مجال ولعل فيما تقدم عند سورة الكلب وسورة النضاري  
ما يدل على انه يتوضا بالنجس في حال الضرورة ولو لا انه لو توضا  
بالنجس كان نجس بدنه وكنا نقول بنفسا وصلوته من هذا الخبيثة  
لكننا نقول الاخر طالح بين التيمم الموضوع بالماء والنجس الجرم وان لم يجد  
ولما ولم يجرى هذا الاخبار وامثالها ان لم يكن هذا القول مخالفا  
لإجماع محقق دخلا المعصوم فيه قاله الفاضل الشري واشتبه  
ما فيه تأمل ما يدل عليه من الاعتناء وفيه تأمل ان راد الله  
على جميع ما ذكر حسب علمه طام من بين المشهور بين الأصحاب  
وجوب غسل الثوب والبدن من البول مرتين واستدله في الخبر  
الى علمنا واستقر العلامة في المستأ الكفا فيه بما حصل  
معه الازاله ولو بالمره وبه جزم الشهيد في البيان وهو مشكل  
لان فيه اطرحا للروايات من غير معارض نعم لو قيل باختصاص  
المرتين بالصوب والاكتفاء في غيره بالمره كان فيها قويا  
لضعف الاخبار المتقدمة للمرتين في غير الثوب قاله في المدرك  
ولا يبعد القول بوجوب الغسل مرتين لبول الرجل ومرة لبول الصبي  
غير الرضيع والصبي في الرضيع كما هو ظاهر الخبر فانما هو  
ما اذا كان مقتضى الفحوى انه اذا لم يكن ماء واحتاج الى اكثر  
من صب مرتين قاله الفاضل الشري فيه تأمل لان الطاهر  
من التعليل انه يكفي الصب ولا يحتاج الى الغسل والعصر لذلك  
لانه ماء وعلى الحد تأمل لم يكن عليك شيء يمكن ان يكون

المراد

المراد في الاعادة لعدم المقصود فيكون كما اهل النجاسة لاعلام  
الغسل والله يعلم ويفهم منه جواز الوكالة في الغسل على بعض التقادير  
فتدبر ولا تغسلها وشئ عليه وروى هذا المصنف في زيادته  
بطريق صحيح ولكن يغسل يده وجوبا في بعض الموارد و  
احتجابا في بعضها وكل ما يوكل له لجه ظاهرا ان المراد ما اعد  
الله للوكل ربه بالماء المشهور بين الأصحاب استحباب الرش  
مع الشك في وصول النجاسة واوجب سلا الرش اذا حصل  
الظن بنجاسة الثوب ولم يتيقن فلتغسل حين تظن لعل  
المراد حين يخرج منها الدم فتصيب ثوبها رجل احب الظن  
ان المراد من قوله رجل احب في موته اصاب ثوبه شئ من النجس  
وقد يطلق الجنابة على المني كما ورد عن محمد بن ابي عمير قال  
قلت روايته عن الصادق عليه عهده عهده والطاهر كما ينبغي  
على الشاكر كونه بقى بالفارسية الغراش الذي ينام عليه  
يدل على ذلك ما اخبرني كانه دليل على المدعى الاول لاهل الطهارة  
بالسج ونحوه حتى يذهب اثرها ويصلي كان المراد مسحها  
بالارض على ما ينسبه عليه قوله عليه عهده والرواية المعتمدة  
في الكافي ان الارض يظهر بعضها بعضا على حمار ميت لا  
خلاف بين الأصحاب ظاهرا في نجاسة ميتة الحيوان الذي النفس  
السائل سواء كان آدميا او غيره لكن الادنى لا نجس الا بالبر  
ويطهر بالغسل ولا خلاف في نجاسة ما لا في الميتة طيبا  
مطلقا وما اذا اقاها مع الجاف فالشهور علم النجاسة  
وذهب العلامة الى ان ما يلي فيها نجس نجاسة ما يلي في



حكيمه يجب غسله ولا يتعدى الى غيره بل تردد في نجاسة ما  
يلا في الشعر والوبر منها ايضا لا باس بخروا الدجاج لم احده  
ارطبا هذا المقام فقلت فلونا  
اي احده او اظنك ينبغي به كانه معجى الاستحباب اي يغسل به  
سفلوه يدل على ذلك ما راه لان المراد الالة في الجملة  
عن اسمعيل عن يونس كانه ابن مراد بقرينة يونس على ما ذكره  
الشيخ في حج في من لم يرد وليست من الكفن اي الواجب او طلقا  
فانعمه بعد الظاهر انه كلام الصادق عليه السلام ويجعل ان يكون  
البافر عليه على بعد عن ابن محبوب كانه الحسن محمد بن محبوب  
ثم تبدا كيف يدل على استحباب غسل الكفن قبل الغسل كالاجابة  
على يدك البصري يدل على رجحان كون الغسل لغرض الميت  
باليد البصري كالاجابة وتوضا وضوء الصلوة المشهور رجحان  
وضوء الميت وذهب ابو الصلاح الى الوجوب لغرض غسله  
بالماء القراح هذا يخالف للمشهور الاغفر الله له اي العامل  
واحتمال الميت بعيد والحينة بالخطي لعل المراد مع السدر  
لا بدله احيال العذرة لعل المراد موضع العذرة بالتميز  
والظاهر انها تصحيف العورة ويعجمه كما يعجم كان التشبيه في غسل  
النعم لا في الكيفية فلا تعمه عمدة الامر في فسرة العامة بلا  
حكا والظاهر من خبر العامة بلا طرفين فتدبر لا كره ان اركب  
ذكر الاصحاب كراهة الركوب مع الجنابة واستدلوا بهذا  
الخبر ويشكل الاستدلال به على العموم كما لا يخفى ثم واره  
بجمل حاء السكت فليكن اولى الناس اقيده انه يحمل

ان يكون

ان يكون المراد باولى الناس الشيعة لا اهل البيت  
العامة فترك نفيته كما يدل عليه الخبر الاتي ويوجهه الى  
القبلة لا خلا في بين الاصحاب في وجوب الاستقبال بالميت  
حال الدفن الامن من حمة فانه ذهب على استحبابه وحل  
الاختلاف بين الاصحاب في استحباب حل عقد الكفن  
وان قد ان يحذر الظاهر انه عليه السلام اذا قد راى ذلك لم يكن  
حال نفيه منك رضوانا يحمل التعظيم والتحقير فلا تغفل  
والله لا ينزل ذكر الاصحاب استحباب كون النازل في القبر  
احسبا الا في المرأة وظاهر الخبر اختصاصه بالولد لان يحمل  
فيه على ما كسد الكراهة كافعله في الذكري بالقطن والخطو  
اي الذرير وروى الكافور ومنطق يمكن ان يكون المراد به  
المترور وان يكون الحرقلة جعل سريره امامه لا نظره من  
الاخبار ذلك ولعله السهولة تنفع المومن والكافر لعل  
المفيد حل الكافر على اصحاب الكبار ولا استبعاد في تخفيف  
العذاب بها عن الكافر ايضا ودفن بدنه الظان القرض  
عدم وجوب ذلة الدم لا لزوم دفنه مع ما انفصل معه  
من الدم كافرهم وعطى وجهه اي مع راسه كما هو ظاهر  
الاخبار او كشف عن راسه لانه محرم عن موسى بن جعفر  
الظاهر انه البعدى المحمول الحال لا الكيد في الضعيف فترى  
محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن ابيهم كانه والد علي بن احمد  
بن ابيهم وروى ان عليا من رجال رضا عليه السلام ما قيل  
فيشكل ان يكون والده يروى عن رجال الرضا عليه السلام



عن اليعقوبي كانه داود بن علي وثق ويحتمل ان يكون يروي  
 بن داود اليعقوبي من جانبته الا ليس في الاخبار التقيد  
 بالبر ولا يعلم ما خذه والمشهور انه يخاط المحل بعد القطع ورحته  
 في المعتمد ضعف الخبر قوله ولا يصح حتى يظهر  
 كان فيه ان حمل النجاسة مفسدة للصلوة وان لم يتر النجاسة  
 الى البدن فينجز وهو في الصلوة كان ذكره في غير موضعه  
 الا ينع عناية من دلالة على عدم نقض الوضوء من باب الاولى  
 الحسين بن علي الظاهري ابن فضال وان الحسين بن يقين  
 لما يظهر من رجعة المفضل بن صالح ولا يغسل مكانها لعله  
 محمول على ما اذا غسله الحمام او المراد بكلمتها ما جربها والله اعلم  
 وهذا الاسناد لا يظهر ما يرد منه وكأنه اخذه من كتاب  
 محمد بن علي بن محبوب فسقط صاحب الكتاب كما سبق منه  
 فتوضا مكانه اي استنجى او توضا وضوء الصلوة كيف يكون  
 اي في ادا الشكر وامتنال الامر محمول على اباحة ذلك ويمكن  
 الجمع بحمل الاول على التاعس والبردان فيكون ذلك مستحالة  
 والثاني على غيره وهو اولى من جملة عن عبد الله الظ  
 انه ابن المغيرة كما سيأتي التصريح به في الحديث الثالث  
 عشر من الباب الاثني وعشرة علي بن اسمعيل الميثمي ورواه  
 ذكر النجاشي له بعنوان علي السندي مع ذكره جميع المشاهير  
 وغيرهم والله تعالى يعلم اراق الماء اي بال او توضا  
 توضا رسول الله صلى الله عليه واله الظ ان هنا سقط لفظ عمل  
 كما مر في خبر دراية وابي بصير والله يعلم محمد بن القاسم انه ابن

الفصل

الفصل ان ينام في المسجد يمكن حمله على التقيّة لموافقة لما ذهب  
 بعض العامة فلا يرى به بأسا بان يقومها على نفسه ولاية او  
 يحملها من نفسه كذلك نظر اليه الشيطان مع وجود الناظر  
 او مطلقا والاخير اظهر لعله ويندفع بالتسمية لما مر في الصحيح  
 من قوله صلى الله عليه واله اذا نكث احدكم ليل او غير ذلك فليقل  
 بسم الله فان الشيطان بعض بصره الان يخصص ما يغير صورة  
 التعري فتدبر قال المصنف لا اعلم اي شك على بن اسمعيل  
 في ان محمد بن حكيم هل راي نفسه ذلك واخبره غيره به  
 اول من امس اي غداه الامس واليوم السابق عليه الاول ظهر  
 واصر بالبدن يحتمل ان يكون الواو بمعنى او والمراد بالطلاق  
 التصنيع لكنه بعيد عن حده عن علي الظان المراد بعلي  
 امير المؤمنين عليه السلام الان الطاح ان يقول دخلت مع عمر وثقة  
 من غير ان يغسلها لعل الضمير راجع الى اليد  
 تقع في الشهر يومين ثم ينقطع فطره قبل العشرة وقيل فيه تاويلات  
 بعيدة والله يعلم وترى الدم سنة ايام يمكن ان يكون  
 المراد الدم بصفة الاستحاضة سنة في جن العشرة التي هي ايام الطهر  
 لا مقفلا بالاربعة وكذا في الجز الاول وان كان بعيدا جدا  
 عشرة ايام ظاهر هذا الجز التحريم بين الثلاثة والعشرة ايام الطهر  
 او الى العشرة وفهم منه الاكثر كون الثلاثة في شهر والعشرة  
 في اخر والله يعلم عشرة ايام ظاهر ان العشرة مختصة

المراد بالبدن يحتمل ان يكون الواو بمعنى او والمراد بالطلاق التصنيع لكنه بعيد عن حده عن علي الظان المراد بعلي امير المؤمنين عليه السلام الان الطاح ان يقول دخلت مع عمر وثقة من غير ان يغسلها لعل الضمير راجع الى اليد



بالشرع الاول وفيما بعد ذلك يحضن انما بثلاثة لا كما فهمه الشيخ  
 اغاوص عرف روى في المشكوة هكذا كما ناذك عرف وليس  
 يحضن العين المهملة والزاي المعجمة والقاف وقال الطيبي معناه  
 ان ذلك دم عرق وليس يحضن فلا ظهر المظان حالها كان  
 كما ذكره عليه او لا اي اغفلت ونيت عدددها وموضعها من  
 الشهر وانها رادت ايامها على العادة او نقصت من راحتي انقصت  
 عاداتها وان لم تنفها والاول اظهر الفقه خصاى اذ فعه  
 بالسيك ن واجده سائله واخرى اظهر محمول على الكثرة كما هو  
 الظاهر من حال هذه المرأة التي يحضنها وانما ثلاثه وعشرون  
 اى مثله او في جانب القضاة فادناه حيضان ظاهر كونهما  
 حقيقة في الاثنين فقد علم من خارج والله يعلم فلتوضا الا  
 حدث الاخر والمراد غسل الفرج بعد ان يمضي اربعة اقدام  
 كانه يرى تضيق وقت الظهر وعدم انتهائه الى مغيب الشمس  
 فانه يجب عليها قضاء هذا مذهب الشيخ في بعض كتبه والشهور  
 وجوب قضاء الصلوتين مع مضي مدة يمكنه اذاوها فآخر  
 الصلوة يمكن جملة على وقت الاختصاص ابن محبوب عن علي  
 عن ابي بصير الصدوق قال العلامة رة في الخلاف والتحقيق  
 في ذلك انها ان فرطت بتأخير الصلوة في الموضعين وجب عليها قضاء  
 الصلوة فيهما وان لم يفرط لم يجب عليه شيء في الموضعين والرواية  
 متروكة على من فرطت في المغرب دون الظهر وانما يتم قضاء الركعة  
 بقضاء باقي الصلوة ويكون اطلاق الركعة على الصلوة مجازا

ولم عرض

وان عرض لها الظان المراد عرض الظاهر كما استفاد من قوله فلتقتل  
 وبالنظر الى ما قبل المراد به عرض الطمث وبالجملة من هذا الخبر  
 لا يخرج عن جفاء محمد بن حنبل بقرينة رواية علي بن اسباط عنه  
 الا ان تكون امرأة من قرين لم اجد رواية بالحاق السبعية بالقرينة  
 وفي شرح الشرايع انها لم توجد لها رواية مسندة عن يعقوب  
 هو ما يعقوب بن يزيد واما يعقوب بن يقطين وكلاهما  
 ثقتان والاول اظهر كما سيأتي التصريح به فحمل على الاستحسان  
 يفهم منه ان التبعة لا تطال على الفرض ولم يقل به احد ويمكن  
 ان يكون ان هذا افضل او بالعكس على ان يكون الفرق اقل  
 حتى يامرها فتغتسل اى غسل الاقطاع والاستحاضة فان  
 ظهر على الكرسف اى دخل الكرسف كذلك ينافى كونها قليلة  
 بمثل ايام اخنها او امها مخالف لما ذهب اليه اصحابنا من اعتبار  
 عادة الحيض في النساء فان  
 فانه الماء يتغير بان التأخير لرجاء حصول الماء الا ترى انه جعل  
 عليه لعل المراد ان الله تعالى امره على التحفيف ما وجب عليه بدل  
 الغسل مع نصف اعضاء الوضوء بالتراب فيسقط عنه الوضوء  
 عن الماء الساكن ان قلنا بنجاسة القليل لزم جملة على الكثير  
 او حمل الجيفة على جيفة ما لا ينحس الماء كالحنافس وشبهها  
 يستقي به الماء سيجى جواز الاستقابة بغير التحريم في رواية  
 الحسين بن زرارة وان كان جبلا وهذا اخض مما عبر به  
 الاصحاب اى الصلبة قال بايع ممن سيجل ان حكمنا بالنجاسة  
 لعل فيه اشكال من حيث انه مشتمل على المعاونة على الاثم هذا

والشهر من الايام



ان لم يكن الكلام من الامام عليه السلام ولا قاله فقال للكلام عن ابي  
 عبد الرحمن العلل الصحيح عن ابي القاسم عبد الرحمن بن ابي حماد الكوفي عن ابي  
 من ملاحظة الرجال فيكون المنزلة ضعيفا وعلى ما في الكتاب الجبري  
 قطعة عذرة يمكن حملها على العذرة من الجبريات المذكورة لغيرها  
 فقال لا يغسل ثوبه استدلالا به على عدم افتعال ماء المطر وحمل على  
 حال نزوله وهو مبني على ثبوت نجاسة الحجر بحيث يهاى بحيث يورث  
 وبعد القطر ينال فيه فيعرف او اسكتك اى في خصوص الموضع او ان  
 علمت وصول النجاسة مطلقا او في وصولها على الماء اذ ان المراد  
 الكتابة وقد جاء في اللغة بمعنى السريقين واما جمع المدة بمعنى النعم  
 فالمراد في كتب اللغة لا باس بحمول على اذالم يصير مضافا  
 ليس به باس لعله لاحتمال ان يكون من نظرات الطرا ومن موضع  
 ويمكن حمل الكيف على غير موضع البول والغايط لا باس  
 ان يغسل الدم كان المراد اذالم يجد الماء ويريد التيمم او يكون  
 متوضئا ويريد الجفيف قال لعله محمول على عدم الطهارة  
 ابا الحسن عليه السلام الظاهر الكاظم عليه السلام  
 ابا الحسن عليه السلام الظاهر الكاظم عليه السلام اسمعيل  
 الاكثرى الاكثر من اولاده لان اسمعيل كان متعديا فلا اذا  
 كان لعقل اكثر لعل الاكثرية محمولة على الاستحباب لا يجوز  
 ان يكون من الابريسم لم يظهر لنا من اللغة اختصار المحلة الجبر  
 فاعندنا من كتبها على النعش الحق لعل المراد موضع الكافور  
 على الطابوت ولعله للاسراف من وراء الثوب بحيث ان يكون  
 المراد بجميع تلك الاخبار ستر العورة لا حفاها انما غنيتها

اهلها

اسمى المختصر في الزيارات

اهلها العلل المعنى يمنع تغيبها محمد بن اسم كانه الذي قيل فيه انه  
 فاسد الحديث كفن امراته اذا ماتت لا خلا في ان الكفن  
 على الزوج وان كانت من سرة وبعض الاصحاب الحق به سائر ضربا  
 الغسل والدفن وفيه نظر سيد المرقد العلل المراد به الفرج  
 حجازا ولا يبار عليه الغسل هذا هو المشهور قال ابن ابي  
 عقيل يوجب عادة الغسل والخبر قد عده على الال الميت  
 بمعنى اى يخرج منه المني وعلل المراد ما يخرج من عينه ذكر في سائر  
 الطسعة السباط بما بال وسطا طالع ليس من جوت يخرج منه للمني  
 وذكر قبل قل ذلك ما بال الحصى من بين سائر الاعضاء يغسل  
 ويحذف عند الموطا ان الاورده والاخصاب التي تحتها تنقص  
 وتخف فاذا انقضت تلك تقلصت هذه لانها تعلقها  
 مثقال من سلك لعله محمول على البقية او مختص به عليه  
 وشعوا لثقل لانه عليه كان باذنا والارض رخوا لا يصلح للحد  
 كلام غمى عليه لا يريد به حقيقة لان المعصوم ما دام حيا  
 لا يجوز ان يخرج عن التكليف تغرض اى غلب على كل شئ  
 بالقدر الكمال ولم يقل شئ من الدعا والاستغفار  
 مثل جيل احد من قبل تشبه الحقول بالمحوس او من كان  
 عمله ذلك جائز ذكر الاصحاب كراهية عند عدم الضرورة  
 لانه اطلاق المال واضرب يدل على مناله للمركبة كما ورد  
 في بعض الاخبار قال نعم اجمع الاصحاب على استحباب ابراز  
 الوجه ووضع خده على الارض عرفه بينك اى جعل  
 المعارف والمخالطة بينك وبينك عنك عليهم بغنى غير





المرأة اختلاف عبارة الاصحاب في تعشيبه بثوب عند نزول الميت في  
الغلاف محتجبا بالاجماع على حوازه والاحتياط على استعماله و  
لرواية جعفر بن كلاب وهو يدل على اهمية تعشيبه الثوب للمرأة  
وعلى ابحاثه للرجل وما ذكر في خبر ابن ابي عمير السالف حتى قيل  
الثوب على راس من في القبر فانه كما يجوز حمله على الامكار يجوز  
حمله على الوقوع كما قال في الذكرى وظاهر المقيد وابن الجنيدي  
وابن ادريس اختصاص الاستحباب للمرأة دون الرجل  
لوجود جسمها قبل حبسها بالراية والحال قال لان الفريش يمكن ان  
يكون المراد ان الفريش لما كان رده بالليل يذكر اياته فيصلي له  
وانه يعلم وعلى عند طرف غيبه الطائفة كان علي بن ابي طالب  
صلى الله عليه واله واخوه فمالا اسحق اي انت اقيم نموت فلم  
تخرج علي ابنك  
قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام سنين تسعة فحينئذ ان يكون  
المراد في كل ركوع وسجود او في كل ركعة وفي الصلوة والاول  
اظهر كما لا يخفى قلت لعلى وخبر الطبري عدم بيان التباين  
المتخالف في العديدين ما على ان المتعارف ذكرها معا واطاعتهم  
عليه من الركوع والسجود ومما لا يخفى عن ابي عبد الله  
قال في المحقة ينزل يحتمل ان يكون من باب التفعيل فيكون المراد  
نزول الملك كرامة الرحمة والمراد بنزوله تعالى نزول ملكه ورحمته  
بحاز ويمكن ان يكون المراد نزوله من عرش العظمة والحلول الى  
مقام النقطف على العباد بن شيبه قال كتبت الى ابي جعفر  
عليه السلام فان سبقك الى القراءة لعلى المراد بقوله سبقك

على القراءة

على القراءة السني المعنى اي في اكثر من ذلك فصح عند ما تفرغ من قراءته  
او المراد فسح في الركوع والسجود ولا تقرأ فيهما ولا يترك قطع القراءة  
ويحتمل بعيد ان يكون التسبيح بدل الاذان والاقامة او بدل  
القراءة بن علي المرافقي وابو احمد عمر بن الربيع الضري عن  
جعفر بن محمد بن عمار ولجعلها تطوعا يمكن ان يكون المراد با  
القطع اعادتها في جماعة نديا او الاقنانه في النافلة وعلى التقديرين  
لعل قوله عليه السلام اجعلها سجدة المراد به اقرا واجعلها سجدة و  
النهي عن الاقنانه في الفريضة لا مكان ان يصلي وحده بلا نية  
مع شرايطها والله يعلم بن عمر عنهم عليه السلام واركناك لعل  
المراد بالاركان صفاته تعالى مطلقا وصفاته الذاتية كانه  
يستند اليها ويعتمد عليها واركناك الخلق من العرش والكرسي و  
السموات والله يعلم بن محمد اخبرها قال كتبت الى الفقيه  
كفارة لا خلاف بين الاصحاب في انه يجب على من افطر يوما نذرا  
صومه معين اما كفارة افطار رمضان او كفارة اليومين على الخوة  
فهما من هذا الخبر اما محمول على من عجز عن الصوم فانه يجب على  
الشهور ان يتصدق عن كل يوم بمد وفي القضاء قولان و  
الاشهر وجوبه او على انه عليه السلام علم انه لم يتكلم بالصيغة وانما  
نوى ذلك فامره بذلك استحبابا والله يعلم ابن يمين عن  
ابي عبد الله عليه السلام قال ان صليت فاذا اردت ان ترك لعلى المراد  
اذا اردت ان ترك صحيبا فليس عليك ذلك لانه ليس في السفر  
تطوع كالخضر فيكون قوله فليس علة للجزاء قاعا مقامه او المراد  
الركوع ايماء والجزاء مقدر اي لا باس وقوله فليس بتعليل والقاء



١٠٢

يقول ولا من الليل يمكن ان يكون المراد النوافل المتبداه ليخرج  
 الوتيرة ويحتمل ان يكون حكمه عليه حكم النبي صلى الله عليه واله  
 في ترك الوتيرة من غير الرتبة وعلى هذا يمكن ان يقى المراد عدم صلوة  
 شيء من الرتبة كما هو المعلوم من صلوة النهار ويحتمل ان يدعى  
 ان الظن من فعل الصلوة العشائية مع الوتيرة فالفتاوى ح بيان  
 وقت صلوة الليل عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلنا  
 لا بعد طاهره انه بعد تحصيل الظن بالوقت صلى فيما الجملي ظهر  
 انها وقعت في الزوال فصلوته صحيحة والامر بعلم العود بنا  
 على انه ينبغي ان يجب تحصيل العلم بالتأخير وعدم الاكتفاء بالظن  
 في ذلك واما ما فهمه الشيخ فلا يخفى ما فيه من البعد فتأمل  
 قلت وجه البعد عدم صراحة الرواية على عدم فعل النوافل وقيل  
 على تقدير جواز اتباع الظن في الوقت لا مانع منه كما صح فعل  
 الفريضة وأما فعل النوافل خلاف ظاهر السؤال والجواب  
 وما ذكرنا يعلم وجه التأمل فتأمل عن ابي عبد الله  
 عليه السلام في قول الله عز وجل وحرك الاظفار في الجمع بين الاخبار اما  
 التحريك وعمل الجمع على كون اسفل الكف محاذيا للشمع واعلاها  
 للوزن فتقطع قوله لعله دام ظله اشعر بان المراد من الاذن  
 اسفله ومن قوله عليه السلام من وجهه في رواية معوية بن عمار  
 اسفل من اعلى الوجه فتقطع عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال ان كنت اقرا فاتحة لعله لكون صلوة عليه بالامة  
 دائما افراد السائل السؤال عن قرأته عليه في الاخيرين بطلان  
 لا خلف الامام عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول

معنى الوافلون افادة لمعنى اخرى لما سقطت النوافل الرتبة  
 في السفر فالتطوع بطريق اولي والله يعلم قال حدثني  
 انه سألته فاذا زالت الشمس المشهور بين الاصحاب ان اول وقت  
 صلوة الجمعة زوال الشمس وقال الشيخ في الخلاف وفي اصحابنا من  
 الفرض عند قيام الشمس قال واختاره علم الهدى والمشهور انه  
 يخرج وقتها بصيرورة ظل كل شيء مثله بل قال في المنتهى انه من ذهب  
 علما انما اجمع وقال ابو الصلاح اذا مضى مقدار الاذان والخطبة  
 وكعتي الجمعة فقد فانت ولزم ادائها ظاهر او قال ابن ادریس  
 عند وقتها باسناد وقت الظهر واختار الشهد في الدرر  
 والبيان وقال الحنفى وفيها ساعة من النهار فاذا لواله العلامة  
 قدس الله روحه ان الظن من الاخبار ان وقتها قد بان وقت النافله  
 سائر الايام ووقت العصر فيها وقت الظهر في سائر الايام ونعم ما  
 افاد والله يعلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام ان  
 تكلم اى في الصلوة مطلقا او بين الصلوة وصلوة الاحتياط وعمل  
 الاخير اظهر قلت وجه الاظهرية ان الغالب وقوع التكلم بعد السلام  
 ولو يعمه تنبيهه عليه بدون ان يسأل فيذكر  
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ولكن ادر ما استطعن  
 اى ارفعوا الماء ما استطعن كما فهم الاصحاب قال في الذكرى يجب  
 دفع الماء واستدل بهذا الخبر ثم قال ولو احتاج في الدفع الى الفتا  
 لم يجوز وقال يكون المرودين يدي المصلين سواء كان له ستر أم لا  
 اقول ويمكن ان يكون المراد دفع ضرر مروي الماء بالسرة كما يدل عليه  
 الخبر الثاني والله يعلم عن عدة انهم سمعوا ابا جعفر عليه السلام

يقول



فمخروقي عليهم سويتم لم يذهب الى وجوب الجماعة في غير الجمعة و  
 العيدين احد من العلماء انما وان كان ظاهر تلك الاخبار الواسعة  
 وذهب الى وجوب جماعة من العامة وحمل تلك الاخبار  
 على الجماعة الواجبة كالجمعة الواجبة وان كان لا يجتمع لها  
 بعضها كبر ابن سنان وقيل العقوبة الدنيوية يترتب على  
 ترك المستحبات ولا يخفى ضعفه الا ان الحق ان هذا الحكم  
 كان مختصا بهذا الزمان لانه كان يلزمهم تعلم شرائع الصلوة  
 واحكامها وانهم كانوا منافقين يتركون الصلوة في بيوتهم وكانوا  
 مستحقين بها كارهين بها والله يعلم قلت وجه الضعف ان المستحب  
 ما لا عقوبة في تركه والتفصيل في العقوبة يحتاج الى بيان و  
 يدل على ما افاد ام ظله قوله صلى الله عليه واله قوم يدعون حيث  
 لم يقبل من يدع فتأمل عن ابي عبد الله عليه السلام قال القنوت  
 وفي الوتر في الركعة الثالثة ظاهره نفي القنوت عن الشفع  
 كما اشار اليه السيد صاحب الاركان وقال به وبعارضه مؤيدا  
 الاخبار الصحيحة الدالة على شرعيته في كل صلوة في الركعة الثانية  
 وحضور خير رجاء بن الضحاك الذي حمل الرضا عليه السلام الى ائمة  
 فان فيه ان الرضا عليه السلام كان يقنن في الشفع والله يعلم  
 عن الرضا عليه السلام اللهم قل صلى على محمد وآله  
 في الاولين لعل المراد اذا صليت على الاولين فضل عليهم  
 او بسببهم فانهم واسطة النعمة على جميع الخلق او صلى عليهم  
 في مشيئتهم وجميع ازواجهم في الملوك الاعلى وكذا اسائر  
 الفقراء والله يعلم ايضا عن احدى ما علمهم

الى يوم الجمعة ليضاعفه فيها ولا ينها يوم الجمعة والمزيد و  
 قيل المراد انه اخر قضاء حاجته الى يوم الجمعة فيعطى ثواب الدعاء  
 في ذلك اليوم ولا يخفى بعده قلت وجه النجس ان نسخ  
 الكلام لبيان شرافة هذا اليوم وفضيلة العمل فيه كما لا يخفى و  
 ربما يخرج هذا الحل للكلام عن الفضاحة فتدبر  
 بن محمد مثل الاول اللهم لا تقدم التقديم والتأخير اما يحبب الائمة  
 او الامكنة او يحبب الرتبة الدنيوية فمرجعان الى العزة والذل  
 او محبة المراتب الاخر ومنه والدرجات المعنوية كالانبياء  
 والاعمة عليهم السلام عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه واله فلا رقلة عيناه لعله كناية عن  
 الموت فان النوم من لوازم الحياة والجمع الذي عنده عن  
 عن ابي جعفر قال قلت له على ظهره ثقل او الراد  
 انها احد الاشياء التي يصح السجود عليها في حال الصلوة قلت العطف  
 باشارة الى ما افاد والمدة العلامة قد سرى اي بطن الكف من  
 احدى المساجد الذي يحجب صوله الى الارض فلا تسجد على بطنها  
 ليقوتك هذا الواجب بل على ظهرها والمراد ان الكف احد  
 المساجد فلا بأس اي يسجد عليها لا يطأ بها والله يعلم  
 عن ابي عبد الله عليه السلام في وداع شهر رمضان  
 المعد دون لعل المراد الذين يعدرون نجاتك والافكار  
 الاختيار اي يختارون ذلرك وشكرك على كل شيء ولعل في  
 رابدة ويمكن ان يقرأ على النبياء للمفعول والله يعلم  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال خمسة قال الشيخ والفق



٥٠٥

قد نقل جميع من اصحاب الاجماع على ان العذر الشرطي في الامام وان التقى  
بعضهم في تحقير ما يحسن الظن او عدم معلومية الفسق وظاهر كلام  
المفتي الاستحباب الا ان يتركه في كل من ليس بضابط الاستحباب  
وان كان عده في الامور المستحبة قريبه ايضا عليه  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ان رسول الله صلى الله عليه واله  
لعل عرض السائل ان الفعلة الاولى ايم كانت مأمورة فانه عليه السلام  
وشرع في بيان حكمه واخره يعلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت  
شرا وزرا او نحو ظاهره انه يكفي الشرب والذراع من اى جانب كانه  
وغيره الخلف وربما يدعى ظفوره ايضا وليس يدعى وانه يحتمل  
ان يكون المراد البعد بين الموقفين وبين المسجد والموقف  
وحمله بعض الاخصاب على الثاني لانه لا بأس واسهأبانه  
والله اعلم قلت دام ظله ازال البعد عن المحل على الخلف اذا اظ  
انه عليه السلام يبقى الصلوة مجزا والرجل مطلقا بقية ثبانه ربما يتفك  
البعد بينهما ايمنا عن شرب ونحوه وقوله عليه السلام حتى يكون بينهما  
سراى التقدير والتأخير ولو قليلا ولما علم عدم جواز الصلوة  
للرأة في عمن الرجل فلا يجوز تقديرها بطريق اولى فيصح تقديم  
الرجل وتأخير المرأة عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى  
صلوة فرضية يمكن الجمع بينه وبين ما روى من فضيلة  
الجمع على الصلوة بوجه الاول ان يكون الله تعالى قرارا بار لكل  
عمل ثوابا ثم ينقص ما يشاء فيكون ما ينقص للصلوة الواجبة  
اكثر مما قرر لاجل الجمع قطع النظر عن التفضل بعشرين والثا  
ان يكون المراد بالفرضية الصلوات الخمس اليومية وبالصلوة

التي

٥٠٦

التي فضل عليه الحج غيرها بقضية ان الاذان والاقامة المنقلبتين  
على حدى على غير العمل مختصان بها فان قيل كيف يجمع بينه وبين  
الحج المشهور ان افضل الاعمال اخرها قلنا على تقدير صحة فالمراد  
منه افضل كل نوع من العمل اخر ذلك النوع الثالث المراد بال  
لفرضية مطلقا الفرضية وبالمفضل عليها الحج النافذة الرابع  
ان يراد بالعشرين حجة الحج المندوب الخامس ان المراد الحج في مكة  
غير تلك الملة اى صلوة تلك الامة افضل من عشرين حجة من  
الامم الماضية السادس ان المراد لو صرف زمان الحج والعمرة  
في الصلوة كان افضل منها وهذا الوجه انما يجري في الخبر الذي  
روى ان خيرا عمال الصلوة مع بعد فيه ايم السابع ان يق  
انه يختلف بحسب الاحوال والاستحباب كما نقل انه صلى الله عليه  
والله سأل اى الاعمال افضل فقال الصلوة لادل وقتها وتل  
ايضا اى الاعمال افضل فقال حج مبرور فتخصص بما يليق بالسائل  
من الاعمال فيكون لذلك السائل من الاعمال والدان عسا  
جان الى برة والمجانب بالصلوة يكون عاجزا عن الحج وهكذا  
فان اورد على بعض الوجوه ان الحج ايم مشتمل على الصلوة وان  
اجيب بان المراد بالجمع مع الصلوة اذا سقط منه ثواب الصلوة  
ولم يلاحظ معه والمجانب على بعض الوجوه ظاهر والله يعلم  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال الصلوة في السفر وجلي  
صلوة الليل واقضها اى ما تركته من نافلة النهار وصل ثواب  
الليل واقضها ان تركتها وتذكر الضمير يتناول الفعل والهاء  
للسكت وفيه دلالة على عدم سقوط الوطيرة في السفر والله يعلم

فانه عليه السلام  
سأل بالمال  
فقال نعم

عن الصلوة افضل للحج  
ان المراد بالجمع



عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على صاحب اذا  
 جاوز الثلثة لا يبلغ والغالب في الزيادة انه يبلغه فلما علق  
 على الثلثة وقيل كناية عن انتهاء اشتغاله بالصدور وجروعه  
 الى قومه وانما عبر به لان الغالب انه ينتهي صيده بعد ثلثه  
 ايام فيرجع والمراد صيد فضول كما قال الصدوق ربه في الفقيه  
 بعد ذكر الخبر يعني الصيد للفضول عن ابي عبد الله  
 عليه السلام مثل ذلك فزاد الى القيوم لعل فيه دلالة على ان الى  
 والقيوم من الاسماء المحزنة المكتوبة في العظام ويمكن ان يكون  
 للاسماء ايضا حيوة وهو بعد وان يكون اسنادا الى القيوم  
 الى الاسم اسنادا مجازيا باعتبار المسمى والله يعلم قال سألته  
 عن الرجل ينسى سيدا بالملكوكة اي الظاهر المراد بوقت العصر  
 وقت الفضيلة او العصر المراد بالوقت وقت الاختصاص  
 والله يعلم قال سألته عن الرجل والمرأه شر او ذراع  
 ظاهرهم انه يكفي للسائر بين الرجل والمرأة شي يكون ارتفاعه  
 شر او ذراعاً والظان المراد بقوله الا ان يكون بينهما شر  
 او ذراع اي ذلك بان يكون للمعنى شي يكون ارتفاعه شر  
 او ذراعاً ويحتمل ان يكون الثاني حكماً مستانفاً لتحديد السائر  
 والاول لتحديد البعد فتأمل قلت جعل دام ظله الظاهر ان  
 المراد من قوله عليه السلام شر او ذراع شي يكون ارتفاعه ذلك  
 اذ حصل الملازمة بين اجزاء الكلام فتكون قوله عليه  
 فكان يضعه اية بياناً للواقع بخلاف ما اذا حمل على البعد  
 ووجه ايتاره صلى الله عليه واله الذراع لانه الفرد لا

فضل

فضل وليس فيه استدلال وعله لا يتفك الجمع بينهما على الاول  
 وكأنه دام ظله لذلك امر بالتأمل ويحتمل ان يكون في التأمل  
 اشعاراً الى ظهور الرجل الثاني بتفريده ان الظاهر من قوله عليه السلام  
 لا يجوز عن عينه مطلقاً بل يتأخر المرأة كما عرفت عن قريبين  
 الى نصير فيكون التحديد لما لا يجوز التأخر قل منه مع قوله عليه  
 كان طول رجل رسول الله هو كلام مستأنف وبيان حكم آخر  
 قال سألته عن الرجل ينتهي تفريق الظاهر انه بعد  
 التفرق عرفاً بذهاب اكثر الضيف بل النصف بل الاقل ايضا  
 لكن الاصحاب المتفويها شخص في التعقيب فتأمل قلت  
 لعل مرجع التأمل تنزيل الكلام على الحرف ودونه ظاهر  
 في كل الافراد والتقدير خلاف الظاهر لكن هذا التفرق يحصل  
 ببقاء واحد فقط ايضا كما لا يخفى وكان تعليمهم ايضا وهو  
 ان الاذان اعلام وقد حصل فلا معنى لاعادته اما اذا تفرق  
 الصفوف فان صلوته بعد ذلك كالصلوة المستأنفة لا يبعد ذلك  
 قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول في  
 وقتها الظاهر وقت الفضيلة ويحتمل الاجزاء ايضا والمراد رجوعها  
 في الاخرة او في الدنيا بعد الثبوت في علمين فتكون معه ركة  
 وفضلاً فتأمل قلت لعله دام ظله اشار الى انه المراد بالثبوت  
 حثيث ان الصلوة الفلانية مقبولة على ان ما يثبت في  
 العلمين هو العمل بنفسه كما هو الظاهر فرجوع الصلوة لم يكن  
 بنفسها بل بمنالها او بركة وفضل يترتب عليها اقتدير  
 قال ابو عبد الله عليه السلام اصل القبلة التي



من المؤذن قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
اجعلها نافلة لعل المراد بقوله اجعلها نافلة ان يحسب ما يورده  
من الاذكار والقراءة معهم والدعاء استحبابا لا جزا من الصلوة او يكون  
الوافي قوله ولا تكبر معهم يعني او والله يعلم الرازي قال  
سمعت ابا عبد الله عليه السلام رجل سئى يمكن ان يكون المراد من الشك  
الشك والغالب مع النية الايقاع ويحتمل ان يكون النية قائما  
مقامه فتأمل قلت لعل قوله عليه السلام حتى تكبر يد على ان شكه  
قد تحقق بعد دخوله في الصلوة وذكر انه لم يؤذن وقوله دام ظله  
يحتمل انه يحتمل استدامة الشك كما في الاول ويكون نية قائما مقامه  
الاذان والاقامة للمحققين ويحتمل ان يكون المراد انه ذكر بعد  
الدخول في الصلوة لكن لا ينفرد لان النية قائم مقامه ويحتمل  
ان يكون بنا على حمل سئى على معناه وبما ذكرنا علم وجه التامل  
قد برهن وهو عن جعفر عليه السلام  
ان عليا السيف بمنزلة الردها يد على ان ما لا يتبع الصلوة  
فيه مما يكون معفو اذا كان من جنس الاقواب ويمكن جملة على  
الاراهية والله يعلم  
ابي عبد الله عليه السلام في قوله الله ان ناشئة الليل اي النفس الناشئة  
بالليل او الساعات التي تنشأ بالليل واحدة بعد واحدة اشد  
وطاى كلفة ومشقة وقرا وطاى اي موافق للقلب مع اللسان  
باعتبار فرغ القلب واقوم قبلة اي اشد مقالا وثبت قراءة  
لحضور القلب وهذه الاصواق قال الوالد العلامة كرامة  
عليه السلام يمكن ان يكون تفسير الناشئة بعبادة والمشقة في قوله

اي التي تنشأ من جنس العبادة والاراهية الناشئة

يرجى لعل المراد لئلا تكثر وعشرين اوليلة القدر بان يوقرها  
في الاثنين والثلاث والله يعلم المكفوف قال سالت  
ابا عبد الله عليه السلام لم يكن محمد لعل المراد انه لم يكن محمد ان يثبته  
الصبيان ايضا بعد الوجع عن المسجد فكيف يغيرهم والمراد بالاول  
ان الصبيان يفعلون ذلك وان لم يكن خصالهم في ذلك اوافد  
بحوز للصبيان وان كان الاول غير والله يعلم قلت لعل الكلام لعل  
لاحتمال معناه اخر وهو ان وقت الصبيان وان تأخر الله لا ينبغي  
للنساء ان يتركنهم قبل ان يخرج الى المسجد لا فضايلة الى تركه العقبة  
الى طلع الشمس الحاصل كماله في المسجد الحضرى قال سالت الله  
عليه السلام عن الرجل يصلي لا يصلي على جملة على ما اذا كانت مانعة  
عن القراءة او السجود او اذا لم يكن مستوحا والحمل على الكراهة كما صنفه  
الشجرة اظهر والله يعلم قل وجه الاظهرية ان قوله عليه السلام وهو عليه  
مطلق فيحمل الحكم على اى حال وغيره دام ظله الاسلوب حيث قل والحمل  
على الكراهة اشارة الى ان الملة ههنا اذ ترك كل مستحب ليس عليه  
الحضرى قال قال ابو جعفر عليه السلام يا ابا بكر من كل صلوة تكسر اسنة  
بهذا الخبر على ركنية التكبيرات لانها مأخوذة من التكبيرات الخ  
وهي ركن ولا يخفى ضعفه اما اوله فعدم صراحة الخبر في كون الماء  
مأخوذة هي تكبيرة الافتتاح اذ لعل المراد انه جعل بازاء كل صلوة هنا  
تكبيرة واما ثانيا فلانه لا يلزم من كونها في هذه الصلوة ايضا  
فالتكبير بانها لو اخل بواحد منها لم يأت بالهيئة المطلوبة من الشارع  
فلم تحصل البرائة والله يعلم الثمالي قال اخذت هذا الدعاء  
لاعتقاه لعل المراد لاعتق الظلمات عن روية الاشياء والعلم



١١٢

تعالى اشهد وطأ الى المشقة باعتبار حضور القلب ولا فرق قبله  
كما هو المصريح في الكافي اي القول الذي في الليل اقوم هو الاصل  
بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قام مخفف  
صلوته اي عده خفيفا او جعله خفيفا لعدم التعقيب بعده  
بفرية قوله عليه من الصلوة والافيه ان يقول الى الصلوة  
لو كان المراد مخفف اصل الصلوة فاقبل قلت يحتمل ان  
يكون القائل مستغاف اي في خفف اصل صلوته على ان  
اقامة حروف الصلوة بعضها مقام بعض شائع كثير ولعله  
دام ظله لا يحتمل ذلك امر بالتأمل  
بن عبد الرحمن بن خاقان قال رايت بالبحر الثالث كذا يجب  
لعل المراد بالوجوب الاستحباب المؤكدا وهو هو بمعنى السقوط  
فامل قلت في النسخة المصححة عندي بحسب البنون والهاء المهملة  
بن عمر الرمداني قال كتبت الى ابي جعفر عليه السلام يعيد  
مرتين يمكن ان يكون يعيدها متعلقا بكتب ويكون من تمة  
كلامه الراوي اي كتبت عليه مرتين قوله يصح وقوله على رغم  
انفسه يحتمل ان يكون من كلام الراوي وكلام الامام عليه السلام  
والاخر ظاهر وعلى التقادير الظاهر ارجاء الضم الى الصلوة وعلى  
تقدير ارجاءها الى البسلة يمكن ان يكون قوله مرتين كلام الامام  
اي في كل ركعة في الحمد والسورة ايضا وعلى التقادير يمكن ان يكون  
الامر بالاعادة كانه كان يعتقد رجحان تركه والله يعلم  
برخيلفة عن ابي عبد الله عليه السلام حين يد ويمكن ان يراد بالفجر  
هنا النافلة والمراد ببعد والفجر ما يبذل وفي الفجر الثاني والحرق

وعلى التقديرين المراد بالاضاءة الاستغفار الذي هو لا ثم الظاهر  
والله يعلم بن شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن  
قلت فالصحيح ان يكون المراد به نافلة العصر وقت  
فريضة الظهر وناقلة العصر في القديمين الثانيين فراه عليه  
ان اولها وقت فريضة الظهر والثانية وقت نافلة العصر لكنه  
بعيد والاخر ما ذكرناه من عدم استحباب التأخير فاقبل قلت فعلى  
هذا يكون المراد ان النزاع لمكان النافلة بمعنى ان نافلة الظهر  
لا تجاوز الذراع لان الفريضة لاجل الذراع فتأمل بن  
شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لي قل ان سمعت من  
عندنا هذا مويد لاحد الوجهين اللذين ذكرهما في الخبر السابق  
لانه اعتبر غيوبة بلده عليه السلام بالنظر الى بلد السائل ويمكن  
ان يكون المراد انه كثيرا ما يشته في نظره فتظنون انها  
غات ونحن نعلم انها لم تغيب فيكون المراد من قوله عليه السلام عندنا  
في هذا الكعبة بعيد فامل بن يقطين قال قلت لابي الحسن  
عليه السلام جعلت ترك اي تنقل والحاصل انه لو خرون العصر عن وقتها  
فادبروا للظهر وصلوا بعد الظهر العصر وترجم انها نافلة ثم بعد ما  
نزلوا العصر صلى معهم الشياخي عن ابي عبد الله عليه السلام  
مترسلا لعل المراد بالترسل ترك شدة الاستجمال بحيث يندرج الحروف  
او المراد التوردة والتفت في البدن ولا ينافي استحباب الحذر عن  
رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الامام والخذ بلزج في  
بعض نسخ الفقيه العاطف مقدم فالمراد انه يحب عليه السلام في كل  
اذا وجب الاحتياط فيها اذالم في الاوليين واذا وجب الاعادة كما

وعلى التقدير



١١٢

اذا كان في الاولين الاخذ بالجمع بان يفعل كل من الامام والمأموم ما يوجب شكه من الاحتياط والاعادة وحمل على ما اذا لم يكن فيها امر مشترك يرجع الى اليه وعلى تأخر العاطف كما في اكثر نسخ الحديث ظاهر الاعادة مطلقا والله يعلم  
مثلي الفريضة الثالثة من كل شهر وشهره على اشعبا على ترك السنة اي على ترك كل نوع من انواع السنة عن ابن ابي عمير ليس ابن خطب الشخيرة والظاهر انه سهو منه اقول من اربع واربعين سقطت فيه الوتره والاربع من العصر والانتان من المغرب قلده هذه رواية كان للاراد ما سيجي في رواية ابي بصير مفضولة بثلاثين ردا على بعض العامة صلوة الليل اليهم اي الى الامة صلوات الله عليهم والى الصلوة ولكنها معصية كان للاراد من العصيان مجرديا لفة الامر القم بن وليد العناني بالعين الممثلة والفاء وفي ايضاح الاشتراح القسم بن وليد العناني بالعين المهملة والميم وكلاهما ليس بوجود في الحلو صد وضطه ابو داود التمار كما في الايضاح فليصل اربعاً كان هذا اذا صلى قبل الخروج ذلك مستونا فيه شيء لاننا لم يكن مستونا يكون ما تؤم الملائكة وتحمل ان يراد منها من القطوعات لا المستونات فامة وضف محمولة على رتبة الفضل اذا لا يكره يعني لما كان الراوي هو فلا يكره لان خبر الوقت عام مشهور لا يتمكن من الكذب عليها فلا يدل على المدح بل على الذم لكنه بعيد فامل او نحو ذلك الظان عدم التعيين لاختلاف المستقلين طولاً وقصر فخرجت من ذلك اي ضاق صدري فضل الظاهر اي صل الظهر

ترقي

١١٤

فعرض الشل والعصر في عرض المثليين قد زالت عن المشرق الظ ان هذا لا يستقيم وان مع البقاء خلف الجبل وعدم استارها تحت الاقوى الحقن لا مذهب الحرة قبل سقوط الشفق وسجي في زيارات الصلوة في باب الموافقة رواية معتبرة دالة على انه لا باس بالجمع بين المغرب والعشاء في السقوط لفقوت الشفق من غير علة والدخول على ذلك لا احيد فيه دلالة على ما ذكره نعم يدل على تحيز ذلك في السفر وانتهاضه في الحضر عن هذا منظوريه ثم افاده مودته يمكن ان يفهم من الاكتفاء بالاقامة كونها في وقت المغرب وان احصل كون السقوط باعتبار الجمع لا الوقت صعدا الى الفجر الاول للصاعد غير المعروض في بياض سوراء انه سقط من القلم لفظ النهي لما سيجي في هذه الزاوية بعينها قبل باب النية الصيام بياض نه سوراء لم يكن يحيد واحله كان الاقوى الا ان يصلي وكأنه على انكار من غير علم بل الا في عذر وانما الرخصة اي ليس كذلك او بان المراد انه ليس كما في انه كل من احطأ وقت اه بل رخص الثلث اه فامرهم بذلك للدين على تفسيره عليه يمكن ان يكون المراد بالدين الصلوة فتدبر سواء في الاحتياط مع انكم تمنعون من الاجتهاد عن خراس في الذكرى خداس المضعف قبل ان يصنع كما يحصل حمل على ظاهره والمراد صلوة العشاءين فهو ما يدل على ان وقت العشاءين تمام الليل فما بين المشرق والمغرب وكذلك نقل الشيخ في الخلاف و هكذا كان متوجها فيما بين المشرق والمغرب وكذلك نقل العلامة



وشجنا في الذكرى فيها تنصير أي في أصل الصلواتين أو في أذانها  
عند رسول الله في بعض النسخ عند قبر بيتك والمراد بالآخرة ما  
بعد الموت لا ما بعد يوم القيمة فتدبر فلم يحج أي لم يقل كما قال  
قال نعم إن شاء سرافيه دلالة على عدم جوبيلجهر أقول بسم الله  
الرحيم في دلالة على مدعى الشيخ تامل فقطع السورة ظهره جواز  
التفريق من صلوة الليل ظاهره النوافل وحيل على المراهبة  
محمدا على التقية ومبايعة أن قوله أخفض إلى عن عمل التقية  
إلى أنهم لا يحضرون وواحدة مائة أخرى أي كبرى وأتت  
الشرايط وأن كانت صغرى أو قدر هن أي من مطلق الذكر  
وكون المراد تسبيحه كبرى بعيد تبارك الله تبارك الله أي كذا  
خبره من البركة وهي زيادة الخير فاستفتح الصلوة الظاهرة التي  
بأقل الوجوب قال الجراح الاعتدال فيه تنصير آخر للجز وهو غير مضاه  
الذي هو رفع يديك بحذاء وجهك قال يصنع رفته لعل  
المراد أن الذقن لما كان مسجدا للوجه السابقة قلنا جعل الله  
في حال الاضطراب ويمكن أن يكون المراد بالآية هذه الآية في حال  
الاضطرار والله يعلم رأى عقوله من أي من بعض الأصحاب  
السائل في الزيارات منهم وهو ظاهر وأنا أنقل هذا الظاهر  
أنه من كلام الراوى أي جعلتها قلادة بمعنى التزمتها وبحمل  
أن يكون من كلامه عليه السلام فاعمل وإن شئت فيكون  
المراد بقوله إن شئت تأمينا حال التقية التسليم في  
الصلوة وأما الكلام في كيفية الإسهان بالنسبة وعدده للآثار  
والمأموم والمنفرد فالمدكور في كتب الفروع أن كلامه من إمام

والمنفرد

والمنفرد يعلم تسليمه واحدة لكن الإمام يوفي فيها بصيغة وجبه  
إلى عينه والمنفرد يستقبل القبلة ويوفي بموضع عينه إلى عينه  
وأما المأموم فإن لم يكن على سياره أحد سلم واحدة موميا بصيغة  
وجهه إلى عينه وإن كان على سياره أحد سلم موميا بصيغة وجهه  
إلى سياره إنهم والأخبار لا يسأعون على تلك الحضور صيات وحمل  
الصدوق أن الحائط عن سيار المأموم كافيا في الأتيان بالقبليتين  
وقال الشهيد لا بأس باتباعها لأنها خليلان لا يفرقان  
الآن ثبت والله يعلم على شاكله الظاهر أنه سهو من قلم الشيخ  
الثواب بمينك قال مرني أبو عبد الله ردا على بعض العامة  
حيث ذهبوا إلى أنها ليس من القرآن وتوبه على فيه لعله  
إشارة إلى السماع التقديري فإنه إذا سمع المروية مع الحاصل  
يسمع سليمانها ونهاكها أفيد من تشهد الركعتين يمكن أن  
يقى وجوب الصلوة لذكر اسم الله صلى الله عليه وآله لا لخصوصية التشهد  
فلكل من ذكر في تلك الأخبار والله يعلم قال الشهادتان لعل  
المراد لا يخبر عن الأذكار المستحبة ردا على من يقول من العامة  
بوجوب النجيات وكذا قوله عليه السلام لو كان كما يقولون ولجا  
على الناس هذا لم يكن عمله على حال الضرورة كما قيل في الظاهر  
أن مراد الشيخ ما ذكر أولا والله يعلم مرتين أي مرة بالتشهد  
ومرة بالرسالة كما فسر عمله واحتمال كون المراد تشهد الشاهدا  
فما لم تأني عن كيفية التشهد في المرتين بعيد ولا يعقب  
أي زائد على التسليم أو التسبيح أي مستحب بآمن كبر الأرض كان  
المراد إدخال الأرض في الماء كما قيل إذا توسد الرجل عينيه



اي وضع يده اليمنى تحت هذا الايمن ملك فقد روي ان  
 يكون الباقي بعضها يعني الواو ان كان الله ان الشرط  
 جوابه ان الثمانية يتقدم رانته قال ان الثمانية كذا الفد  
 قال علي بن المعتمر في ذكره هكذا شي بل كان المناسب ان كان  
 الحاكم لهذا القول حسين بن سعيد او غيره ان تسميه وان  
 كان الحاكم هو الشيخ ان باقى بالواو قل هو الله في الوتر  
 يقرأها في كل ركعة من الثلاث عن ابي الفضل السجوي  
 يمكن ان يكون المراد باي الفضل العباس بن معروف لان  
 النجاشي ذكر ان له كتاب الادب والله يعلم بعد ذلك  
 منها اي من صلوة الليل او صلوة الفجر قال شرب الماء الظاهر  
 اعتداله الشرب في اثناء الركعة كل ذنب عظيم هذا يدل  
 على ان كل ذنب كبير يحاذي اليه المفيد من علمنا وغيره  
 قبل ان يصنع يده كان المراد وصلوة هذا الحد وان لم  
 يصل يده الى الركبتين قبل الفجر وبعد الفجر ذكر الشيخ  
 ان بخط الشيخ او بعد الفجر والذي يكتشف عدونا  
 فيه تامل لاسيما بالنظر الى الرواية الثمانية الضوء هذا  
 ظاهر انتشار ضوء الغير الثاني وقد نور كانه صريح في  
 الفجر الثاني قال وصلت خلف الرضا كان المراد انه كان  
 وقت الصلوة خلفه لانه صلى جماعة

ان كان في الوتر  
 في غير الوتر  
 في غير الوتر

ولكن كيف يستقن لانه اول فعله  
 والانسان لا ينيخ في اول فعله قال فيمض حمل على الشك  
 لعبد تجاوز محله او مطلقا تغليب الظاهر على الاصل او على

رحمان

امصبا... ذكره الصلوة

رحمان الظن بالفعل والله يعلم فقال اجزاه حمل على صلوة  
 للجماعة بان كبر المأموم بليدية واحدة للافتتاح والركوع  
 وايضا الخبر لا يظهر كونه بجنا غير الاول الا ان يقارنها في جهرا  
 يمكن ان يكون المراد في جهرا اي فيما يجهر فيه او اخفقت اي  
 فيما اخفقت فيه وان يكون المراد التحيز ولعل الاول اولى  
 فان المراد به الظان المراد انه في السورة ونسب قراءة القرآن  
 فلما اراد الركوع ذكر نسيانها قال اقراني الثالثة استدل  
 به على ما ذهب اليه بعض اصحاب من تعيين القراءة في  
 الاخيرتين ان نسي في الاوليتين وهذا ايضا كان في التعيين  
 الاخيرتين المشهور عدم الفرق في الشك في الافعال بين الاوليتين  
 والاخيرتين وذهب المفيد والشيخ الى الفرق والعلامة في  
 التذكرة استغرب البطلون ان تعلق الشك بكن من الاوليتين  
 قال بلي قد ركعت لعله عليه فرعه بكثرة الشك فلجابه  
 بما ذكره وكان عليه لعلما بفعله الامن خمسة الغرض  
 الاعادة بها في الجملة فلا ينافي عدم وجوب الاعادة ترك السجدة  
 الواحدة وان لم يدرك حتى ينصرف فيها نية دلالة على وجوب  
 القنوت كما قاله الصدوق ان اذ مفهوم الشرحه حتى  
 يكمل العمل الستة لان شعبان اخر السنة بناء على ان مضى  
 او السنة ركعتين بركعة كانه بيان للتصنيف  
 والوتر والجمعة يحتمل ان يكون المراد منه  
 صلوة المغرب ويكون قوله من غير ان اسأله راجعا الى  
 الجمعة فقط وان يكون المراد صلوة الوتر فيكون على الا

سجباب

رحمان



ولعل الواو يمنع من الحل الاول فتأمل فكلهم على جملة على  
 ان كلامه كان قبل العلم وقوله فقلت لكنني لا اعيد اي في  
 نفسي كنه بعيد فتأمل صلى الفريضة اي سفره فيجعل ان  
 يكون المراد من الفريضة النافلة ويكون المراد من اصبح حج  
 اما دخلا الصبح اي الفريضة الثانية او انقاع الفريضة وعلى  
 الاول الظاهر انه متعلق بالجمعي فقط تأمل وصلوة المغرب  
 فيه بعد وياياه قوله وان كان صلى اثنين كانت هذه  
 تمام الصلوة ان راي انه في الثالثة ينبغي حمله على الجماع  
 الضعيف الذي لا ينفق الى احد الظن المعبر شرعا بقرينة  
 اول الخبر وبين نفسه اي محفيا بحيث لا يطلع عليه  
 احد للثقة او يكون مستحيا مطلقا معاحة الكتاب  
 يدل على عدم الاجتزاء فيهما بالنسيجات وكيف ان يكون  
 المراد عدم وجوب السورة فيهما والله يعلم قال شي على  
 الجزم محمول على الثقة فانه مطابق لمذهب السانعية وعمل  
 به الصدوق فقال يجوز البناء على الاقل كما يظهر من الفقيه  
 واجاب في المختلف الجدل على من كثر سهوه وفيه ان البناء على  
 الاقل لا يطابق حكم كثير السهو فيستأنف الصلوة كان المراد  
 من الاستيناف تلك الركعة التي ايقاها مثل الفريضة  
 لانه يلزم الفضل في كل ركعتين ولا يضر فيها زيادة الركن  
 قل هو الله احد فمنه عدم وجوب التثنية في البسلة ولا  
 يخفى ما فيه لانه قل البسلة بنية قل هو الله احد ينصف  
 السورة لا ارتباط لهذا الخبر بهذا الوضع وباخذ الجزم

الاولى

الاولى للحل على الثقة كما مر مرارا ما خفيت انك الظن ليس  
 بمعناه جلس في الرابعة مع قراءة الشاهد كما حمله الشيخ  
 والاكثر لعلم من خلفه فلا يتابعونه ذهب الشيخ جماعة  
 الى استحباب التكبير قبل السجدة مستدلين بهذا الخبر  
 ولا يخفى ما فيه اذا لم يخصه بالامام وانه لا يعلم  
 بان سهى فلا يتابعونه فيه والله يعلم قال سمعت ابا عبد  
 عليه السلام ساء ذلك من الامام لا يستلزم وقوع السهو منه لجاز  
 كونه اخرا عما سبق فيها ويصده ما في الفقيه والكاظمي فان  
 فيها روى الحكمي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال يقول في سجدة  
 السهو لله اركعتين وثلاثا واربعا هذا هو المشهور بل  
 ادعى الشيخ في الخلاف عليه الاجماع وذهب الى الصلوة ان  
 حجة الى وجوب خمس صلوات فليجملها الاولى عشرين  
 الاستدلال به على جواز اقتداء البعض بالظن لكنه ضعيف  
 فعليه العضا اي لا يصح ان يجعل هذا الشغل بائنا القضا  
 مكنت لميل العمل السكون للثقة على ان هذا الحكم مشكل  
 ويشكلنا الرخصة لك في ذلك لثلاثا يجرى عليه فيقول الادب والعشا  
 ويتصدق ابن لكل ركعتين طاهره ان لكل ركعتين ركعتين صلاة  
 النهار لا لا يربح كما فهمه بعض المتأخرين كان بكله الطان  
 الضمير راجع الى الصلوة فالمراد كل بدنه لا وجهه لا ولا ينقص  
 اصابعه طاهره الكراهية فيجعل على الالتفات بالعين او  
 بالوجه لا الكلية على المشهور  
 فقال لا ولكن لا بأس بهذا لا يدل على عدم جواز



الصلوة فيها يؤخذ منه كالأخفى بل على أنه لا يخفى بالعالم بالتد  
ح والله يعلم أي أنه كما يمكن أن يكون هذا التفسير من كلوا  
الصادق عليه ومن الراوي أيضا فقال لا بأس حمل على ما إذا  
أخذه من بدل مسلم على مثل القلنوة لا يخفى أن بعض الأخبار  
السابقة صريحة في عدم الجواز فيما لا يتم الصلوة فيه أيضا فلا يقيد  
هذا الجمع فتأمل وإن كان الوب زكيا محتمل أن يكون المراد من  
الوب في هذه الأخبار الجلب مع الوب أو المنسوج منه وبكل شيء  
يمكن أن يخصر هذا الشيء من شأنه أن يוכל للخبر لأنسان  
لأنه لا يطلق فيه المأكول وغيره والحوصل التي تصاد  
الحواصل الحارضية يؤخذ من جلودها الفروع في الدرر  
وفي الحواصل الحارضية رواية بالجواز مذكورة فقلت  
هو الأسود الظأنه هو الذي في المنسوج ويظهر من استقصاء  
عليه أنه لا بأس بالادبس البري أحله ظاهره أحله  
الحمد ويلتقي حمله على أحله ليس جلده فاما الذي يخاط في  
النسخ ويمكن أن يراد الخلق في الفرايض في حبة خراي فروع  
من حر أو منسوج منه فاما ما رواه كانه لم يدل ما سبق على  
الكيفية التي تعلها على كراهة الأزار فرق القيص حتى يلزمه  
أن يحتاج هذه نعم في ما يدل عليه ولا يضرها بان تقع  
يمكن أن يراد لا يضرها الصلوة في ثلثه الأثر الكون مشروطا  
بأن تقع بالخيار لا يصلي فيها كانه أهم من الحرمه والكراهة  
في الظاهر التي بين الجواد حمله الأصحاب على الطرف الطريق  
يحمل بين معنى على الأخبار والاشية ولا يخفى أنه يمكن الجمع بكون

الجواد

الجواد أشد كراهة من الظاهر فتأمل وقد كان بابا أحده  
بمعنى صار بعيد وانضحه الظأنه هذا الضخ لدفع نزع النجا  
واستقرار الطبع ويمكن أن يوجب طهارة عجزه والضخ إذا شاهد  
من الأخبار يدل صريحاً على عدم طهارة الأرض بالقليل يوم  
مطهرة الماء يشمله فتأمل ربما سير في أي سير على  
الرجل ويوطأ في أويحي في مقابلتي وقد أحي فقال رضى الله  
حضه الأصحاب بديوت الجوس وظاهر هذا الخبر شموله للثلاث  
ثم قال إن رأيت لم يقل بهذا التفضيل أحد إلا أن ظاهر كلام  
فيما مضى يدل عليه كان شرا بخطه مشقة بين سواه وشراء  
وبعض النسخ كتبت كالاول وبعضها كالثاني أطرح عليها  
ثم بالظأنه من الأخبار أنه يكون الصلوة في بيت فيه صورة وتقاليد  
الكراهة إذا كانت في جهة القبلة منكشفاً فكون السرايق كاله  
الكراهة صلها فتأمل فحلت عليها أوباً أي إذا وقع ذلك  
على سبيل الشاذ ودو الندرة والافعيدي أن يكون هذا في بيته  
عليه ويصلي فيه دائماً لكراهة الصلوة في ذلك البيت أيضاً  
كما يظهر من الأخبار ولا يصل على الجواد كان المراد أن القاء  
أن العذرة تكون في أطراف الطريق والتشيء يمكن أن يكون في  
جهة الطريق أو في جهة آخر المراد أنه لا ينتج في تلك الجهة  
لم يتخذ القبر قبلة لا ينافي الكراهة في الجملة كما دل عليها الوجه  
السابقة وأن كان القبلة أشد كراهة لأن الأمام لا يبعد  
الظأن المراد الأمام المعصوم لا الأمام الجماعة والمراد من التقدم  
الوقوف بين يديه فإن تقدم من أحد الجانبين عن الصريح



قليل لم يصدق عليه ذلك كما لا يخفى ويصلي عن عيئه  
الظاهر عطف لا يجوز ويحمل عطفه على لا تعدم  
يكشف موضع السجود بان يصلي على قبر من حجه او رفع شيئا  
يضعه على جبهته في الامعاء ايضا فتأمل واما على الدائمة  
لمكان الحد ولان فائدة الشام رفع الحد وبان لا يعرفه و  
اما على الارض فضره نادر والله اعلم الا ان تقدم أي في  
الزمان والمكان قال لا يأس الا حسن ان يحمل هذا على  
الجواز وما تقدم على الكراهة ان يصلي في العمل السند  
لا عرف على ذلك حجة وكان ترك الشيخ للتعرض مستحب  
داود بن يزيد لم يحله تصحيف ابن ابي زيد وهو من  
رجال الرهادي والعسكري عليه السلام وعلى ما في الكتاب  
ولم يحده في الرجال  
فاذا ضيع ما بالناخير عن وقت الفضيلة او الاخر او عدم  
رعاية الشرائط الظاهرة والباطنة او الجميع فتأمل بكثرة  
السجود والمطالعة الكثرة الصلوة او كثرة السجود او طوله  
من اقام حدوده من الشرائط الواجبة والمستحبة  
قال هو التضييع اي المراد بالسهر التأخير عن وقت الفضيلة او  
المراد به تضييع الصلوة بعدم حضور القلب والاخلال بآي  
فضيلة من الوظائف فانهم شرعوا الحناى الهما والغش  
او العشق والمحبة افضل من الفحجة اخلاص العقل  
باختلاف الصلوة والمصلين وفي بعض القراءة مؤيد لكون  
المراد بالصلوة الوسطى صلوة وترها قبل اى مدة تفر

اضاف

اضاف الركنين بعد تلك المدة عن الفرض في الصلوة اي  
ما ظهر من القرآن سواء كان واجبا أو مستحبا ولا ينافي استحبابا  
العتقوت والظهور ان من الحديث والحديث لا ينافي الوضوء والغسل  
ويقوله وتبائك فطره والتوجيه اي تليق بالافتتاح لقوله  
وربك فلكر والدعاء اي العتقوت لقوله مع قومه قاتلن اولادهم  
ومن احدى لقوله مع قاتلن اولادهم من القرآن والاول اظهر اربعة  
الوقت حملى الواجبات والاحكام التي يضطر اليها غالبا الاف  
باب من ابواب العتقوت او معنى الجزا الاول فافهم وقيل المراد بالاف  
ابواب السماء التي ترفع منها الصلوة كل من باب او ابواب  
على التعاقب فكل صلوة تمر على كل الابواب وقيل المراد بها مقادير  
التي يتوقف حجة الصلوة عليها من معرفة الله تعالى وغير  
ذلك ركعتا الفجر يفتن الظان المراد النافلة والمراد  
قضاؤه دخل وقت الصلواتين يملن جملة على مجموع  
كما ان في الصلوة الواحدة اذا زالت لم يدخله وقت جميع  
اجزائها بل بالتدريج وكذا القول في الصلواتين الثلاث  
في الاحكام الدالة على الاختصاص فتأمل محمد بن زياد  
الظان محمد بن زياد هذا هو محمد بن الحسن زياد العطار  
الكوفي الثقة كما يفهم من الخاشي وسجي رواية الحسن بن  
محمد عن محمد بن الحسن العطار عن ابيه ويحتمل ان يكون  
محمد بن ابي عمير وسجي رواية عنه ايضا ولعله اظهر  
عن وقت الظهر قال اي الوقت المختص الذي لا يجوز فيه النافلة  
ويجب تقديم الفريضة فيه فلا ينافي استحباب تقديم الفريضة

ماها

يتن



اذا فرغ من النافلة قبل ذلك كما يدل عليه الاخبار لا يتبدل في  
الجمعة والسفر فانه لما لم يكن فيها نافلة اول الوقت وقت  
الاختصاص والله اعلم ولكن الفضل في انتظار القديمين يمكن  
ان يكون هذا استئنا فابان حكم اول القديمين والاربعة  
بان الفضل فيه ثم قال الكل صواب فظهر جواز الجمع وافضليتها  
وحتمل ان يكون خبرا عن القديمين وقوله جميعا اي مجموع القديمين  
والاربعة لكن الاول للظهر والثاني للعصر فتأمل ثم امارة  
عنيت الشمس وانما يختلف وقت المغرب لانه ليس له توسعة على  
لانظما وطلوع المغرب لانه ليس مع نزولها عليه اذ اصبحت على  
وسكون فتأمل كما سيذكره الشيخ الحسن بن محمد بن سماعة  
على ما سيحجج النضر ففعل هذا مستند العمل المراد طلبا الفضل  
محمد بن الحسن العطار فظهر منه ان محمد بن زياد هو محمد بن  
الحسن بن زيار العطار وقت الظهر اى اول وقت الظهر ففعل  
مضى القديمين للنافلة بعد ذلك اى بعد القديمين قد  
اخران وهذا اول وقت العصر الى ان يمضي اربعة اقسام للعصر  
فيصير مع الاربع السابعة ثمانية اقسام ويكون موافقا للزمن  
نصف وتخصيظهم ان المراد من الزمان معنى او كما هو في الفقيه  
قال اخفف عليهما على قدر من التحفيف لئلا يبدخل في  
وقت الظهر بكثره الطول فقال خطابية اى اصل اعتبار الكواكب  
خطابية وهو موجب لا شتبا هه والافاق بالخطاب لم يكتف  
بطلوع كوكب بل قال ما شتبا لها وهو شتبا في بلد اى  
لما كان عليه في البلد فالظاهر ان هذا الحكم يشمل الحضر ايضا

والعلم بها ويحتمل ان لا يراد انه لا يشبه وجوده في الظلمة كما ان المخلوق  
يخفى في الظلام ويبدى بهم النور والاول اظهر بالنظر الى الفقر الاخرى  
والله يعلم قال قال ابو جعفر عليه السلام ان اوخلت دما  
سائله لعل المراد بقوله سائله انه كان قبل ذلك سائله فيسرى  
قوله ليس برعاف وقوله فقته ويمكن ان يكون اصله يا بابا اخفف  
وعلى ظاهره محمول على ما لم يزد على الله بهم والله يعلم  
رفعه الى ابي عبد الله عليه السلام تطبيقا لظاهر او كناية عن حسن  
الخلق او رغبة الناس اليهم قال سالت ابا عبد الله  
عليه السلام عن التكرير وحر اى محتار بعني اختيار الحيد له صلى الله عليه  
ليكون مرجبا لزيادة فضله او ظهوره قال قلت  
لا بوعبد الله عليه السلام انه كان الى خير يحتمل ان يكون معترضة اى  
تؤخر الثمن الى حصول المال ويمكن ان يقال الى شدة الدنيا اى بل لك ان  
توصل الى جنات في بعض نسخ الكافي الى حين بالنون والله يعلم  
البرقي قال كتبت الى ابي جعفر عليه السلام من وقف الى ابيلى  
يمكن ان يكون المراد بالاب الجدار القريب والجدار البعيد قلت المراد باني  
جعفر هذا الجواد لان ابي جعفر يطلق على الباقر عليه السلام وهو الخالد والظاهر  
على الجواد عليه السلام واني عبد الله البرقي وهو محمد بن خالد البرقي لم يرو عن الباقر  
عليه السلام فعلى ما افاده دام طوله لا يلزم القول بما هو غير المعهود وهو  
وقف بعضهم على الرضا عليه السلام واحتمل والره قدس سره في شرح فخر  
الفقيه ذلك وان كان المتعارف ان يسمى الوقت على الصادق  
عليه السلام بالناسية قال كان ابو عبد الله عليه السلام  
فضارت شيعا الظاهر قوله شيعا كما في بعض النسخ اى كان هاتيا



يرد عليهما انه ليس في الخبر ان جعفر عليه السلام كان منفردا قال في الذي  
 الاجتزاء باذان غير لكونه صار في نية السامع للجماعة فانه اذن  
 للجماعة بخلاف النواوي ما دانه الانفراد ولا يخفى ما فيه فليقله  
 دام ظله لا يخفى ما فيه اشارة الى ضعف اعتبار مثل هذه الاعتبار  
 ومن استدل بهذا الخبر المحقق في المعبر حيث قال بعد ايراده فاذا  
 اجتزأ باذان غيره مع الانفراد باذان اولي لكن حمل كلامه في الشارع  
 حيث قال اذا سمع الامام اذان مؤذن حاز ان يجتزئ به في الجماعة  
 وان كان ذلك المؤذن منفردا في شرجه على ان للراي بالمنفرد المنفرد  
 بصلوة لا باذانه ولعل اشارته الى بقوله فتدبر  
 للمعجز قال سالت الرضا عليه السلام عن المصلي وان كان منكبه  
 الايسر ظاهره انه لم يجزاة جانب الميت لا وجهه وبقاءه كما في  
 حال الاختيار واما تخصيص المكتوب الايمن في صورة الاستسقاء  
 والايسر في صورة الاستدبار فكانه مخصوص بالعراق لان قبلته  
 مائل الى الغرب ففي الفريسين اذا فعل كذلك فقد جازى جانب  
 الميت ولم يتجاوز عن ما بين المشرق والمغرب بخلاف العكس فما  
 كالا يخفى على السامع قوله عليه السلام ولا يستقبل اي الميت اذا كان مستدبرا  
 ولا استدبره اي يفتدبره اذا كان مستقبله هذا ما حمل في وجه  
 الخبر بالمال والله اعلم بحقيقة الحال ولعله يمكن الاستدلال  
 بهذا الخبر على ما هو الصحيح عليه صريح القوم فتسكروا بعمل الاختيار  
 فان قيل هذا الخبر لا يدل على الهيئة المحصورة بخصوصها بل على  
 الاثم منها قلت بما نضام الاخبار الواردة يكون راس الميت الى  
 يمين المصلي يدل على تمام المطلوب لكنه يمكن ان يواحل لخصه

الركعتان مكان الشفع وما قدم اول الليل من الركعتين جالساً  
 الموت وكان لا يجتنب الركعتين فانما من الصلوة الليل او يكون  
 المراد انه يصير الركعتين بعد الصبح مع الركعتين قاعاً او الليل  
 شفعاً اي روجاً والاول اظهر والله يعلم قلت وجه الاظهرية  
 ظاهر ويريد قوله ولا يجتنبهما فتدبر  
 عن ابي جعفر عليه السلام قال مجده فيه عصي فوسى لعل المراد انها  
 كانت في وقت في الزمان السابق مدفوناً وصل الى اعتنا عليه السلام  
 ثلاثين في ما ورد في الاخبار ان جميع اثار الانبياء عندهم عليهم  
 ويحتمل ان يكون مودعه هناك وهي تحت ايديهم وكلها اريدوا  
 ياخذوا وكذا الخ اثم وفي شجرة تطين يلقن ان يكون هناك منها  
 صاحب الامانة عن ابي عبد الله عليه السلام  
 الى الحسن عليه السلام على ست ركعات من النافلة وحض شجونا  
 اليها في وقت هذا الحكم بالطهر ولعله ان الاذان لا يكون الا بعد دخول  
 وقت العصر والافضل في النافلة ان يكون قبله ان يكون قبله  
 وان كان التلبس ركعة مجزئة لكن في العمل بخبر ومن الخبر وطرح  
 جزء اخر اشكال فتأمل قال كنا عنده ابي عبد الله عليه السلام  
 فأتاه قولا الناس فالمراد بالناس الرسول واهل بيته صلوات  
 الله عليهم او قولوا هذه الكلمة الحسنة لجميع الناس ويمكن ان  
 يكون بياناً للفرد الاكمل او يكون على سبيل المثال والله يعلم  
 الا يضاري قال صلى بنا ابو جعفر عليه السلام وهو يردد  
 استدلال على الاخبار باذان المنفرد في الجماعة وتعالى جوار التقادير  
 باذان نفسه اذا اذن منفرداً ثم اذا الجماعة بمفهوم الموافقة و



المصلوب بدخلاه في ذلك وهو بعيد فتأمل قلت المراد بالمشرك والمعتق  
 الاعتداليان وقوس انحراف اهل العراق كالبعثاد مثل من الجنوب  
 احد عشر درجة وثلاثة وثلاثون دقيقة انحرافا عن سائر اهل  
 منكب الايمن للشخص المستدبر الى هذه الجهة يكون قوس انحرافه من  
 المغرب الى الشمال مثل ذلك القوس المذكور قوله دام ظله فان قيل  
 اه كانه ناظر الى ما استدل به بعض المتأخرين وهو وضع الميت حين  
 الصلوة كوضعه في اللحد ولعل وجه التامل حتى ان قوس المراد  
 من قوله عليه فله تذايل من منكبه السامنة لم تكن بل هي التوجه  
 اليها ولو بد ذلك لو فرض منكبا المصلوب سامنة للمشرق والمغرب  
 فلان السامت الى منكبه يزيل وجهه ما بين المشرق والمغرب ويقابل  
 نفسها مع وجهه ما بين المشرق والمغرب ولكن بعد محال كلام  
 فتأمل **الفريق الثاني** من الذين بالبصرة عن ابي الحسن عليه  
 فانه يدع بحجج الجواب لعلمهم بكونوا يغسلونها بعد الوباء او  
 لان الغسل ايضا كان ينفذ بها اجزاء صغيرة او استحبابا للوضوء  
 بعلمه ببقائها شيء ولعل عدم امره بالغسل لاجل اللون فتأمل قلت  
 قوله دام ظله اوله ان الغسل ايضا اشار الى ما قبل من ان العرض  
 لا يصح عليه الانتقال فوجد اللون يدل على وجود اجزاء صغيرة  
 ولغسل حسن هذه التوجيه كونه سرا بعد ورود الرواية لكن  
 حصول اللون بالمجاورة ايضا يمكن كما قيل في غيره من الاعراض  
 وكأنه دام ظله اشار به الى التامل وقوله لا جل اللون اي لانه  
 اسود لان الدرس على ما قيل جلدا اسود فكان الصلوة فيه مكروها  
 وليس المراد السؤال من خف يتخذ منها بل ذكر قوله يتخذ منها الخ

لنعين

لنعين الجدل لانه الغالب منه **بن ابي عبد الله** عن بعض روى  
 عن ابي الحسن موسى عليه فانت التقدّم وانت الموحى قل اي  
 بعدد الاشياء ويضعها في مواضعها وينزل الاشياء منها لها  
 في التكوين والتصوير والانفة والامكنة وقيل في الرتبة الذ  
 بسوية وقيل في الرتبة الاخروية كما رواه يعلم الذي الى اخره  
 يدل من قوله ما لا استوجيه اي هذا الذي اساله ولا استوجيه  
 ليس امر اريد يعال اعنيته مراد به مسألة مني او يكون عام الكلا  
 تعدد الما تقدم من الانعام اي عفوك وصغرك وسرك اعني  
 في ان سالتك شر اعنيته بعد ما سالتك فانه الامور صارت  
 سببا لان ادعوك امنا وابيه يعلم **بن محمد السبكي**  
 عن بعض اهل العسكرة لخرج كما دام على الحادة لعل المراد  
 من كان المقصود من سفره غير الصيد ويعرض له في الاشياء  
 كما قال الصدوق في الفقيه ولو ان مسافرا ممن يجب عليه التقصير  
 مال من طريقه الى صيد يوجب عليه التمام لطلب الصيد فان رجع  
 من صيده الى الطريق فعليه في رجوعه التقصير انتهى  
 بن عبد الله قال سمعت ابا عبد الله عليه يقول على معي ما  
 انزلت لعل المراد او من بهم ويقضايهم على النحر الذي انزلته  
 في كتابك وان لم يحط به علمي والحاصل ان المراد اذا كان الحظا  
 الخالب في لا حيط علما بقضايهم وشرايط اطاعتهم فاو  
 من بذ لك محله والله يعلم **بن عمار** عن العبد الطالح  
 عليه انه قال لا بأس الغالب عليها المسلمين ظاهر ان  
 المراد اذا كان اكثرهم مسلمين ويحتمل ان يكون المراد اذا كان

الحمد

اذن

الحق



السلطان الغالب عليهم مسلما وان كان اكثرهم كفارا وحيث كان قوله  
عليه اذا كان بمعنى المكان او المراد مطلق السور فتأمل قلته  
جعل دام ظله اذا كان بمعنى ما اذ لا الاسلام يكون السلطان  
فيه مسلما في كانه تعليل لعدم منافاة كون الاكثر كفارا وعلى  
الحل الثالث يكون الكلام اصلا وكلما لكن لا يساعده سوق العباد  
ولعل دام ظله اليه اشار بالتأمل بن عمار قال قلت صلى  
في وقت فريضة لعل المراد الوقت المختص بفضيل الفريضة  
كما اذا مضى القدمان فيعدل على جواز النافذة بعد ذلك اذا كان  
منتظرا لامام والله يعلم بن عمار قال قلت لابي عبد الله  
عليه في لم يقتصر كما هم لم يحجب العمل المراد الصحابة الذين  
اكثر اذ ذلك وتبعهم اصل زمانه عليه من العامة بن  
عمار قال قلت لابي عبد الله عليه قوما قطع على وجوههم ظاهره  
اختصاص الاماء بالامام وينبغي جعل قوله على وجوههم على الاماء  
بالراس فتأمل قلت قال دام ظله ينبغي اه اذهب اليه الاكثر بل  
ادعي ابن ادريس الاجماع اعلمه لكن الاسلوب ياتي عن ذلك  
جدا وقال في النهاية ويوحى الامام ويركع من خلفه ويجعل قال  
في المدارك ويشهد له موثقة عمار يظهر من المحقق في الخبر  
اليل الى العمل بهذه الرواية وهو جيد لو صح السند انتهى وما  
ذكرنا علم وجه التأمل قد ر بن ابي عبد الله عن ابيه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله الامكا في المسجد الفا  
انه دم للاسكا فان الرهبانية في هذه الامة مذمومة اي  
يلبغي ان يكون اسكاوه في بيته لانه صوبعته ومحل استرجه

ويحتمل

ويحتمل ان يكون مراد ما يكون المراد امكا الانتظار الصلوة بدون  
النوم والمراد بالصومعة محل النوم وهو بعيد قلت وجه  
البعد يظهر ايه من اسلوب الكلام سيما وضافة الرهبانية  
الى العرب دون المومن وذكر المومن بعد كما لا يخفى  
بن جابر كان ابا عبد الله عليه كان يؤذن الظهر فاعلمه الضمير  
الراجع الى ابي عبد الله عليه ويحتمل ان السامع على غيره مع بعد فتأمل  
قلت جعل دام ظله الحل الاول ظاهر المستقيم الاسلوب وحصل  
الموافقة بين جزئي الكلام وهو قوله كان يؤذن وكان يقيم  
على انه لو لم يرد ذلك لكان المناسب ان يقول لم يؤذن وقال  
يقيم الا ان يوق كان المناسب على الحل الاول ان يقول كان  
قد يؤذن وقد يقيم فتأمل بن جابر قال سمعت ابا عبد الله  
عليه وساله انسان فقال يقيضها يمكن جعله على الاستحسان  
القضاء مع فعل الادا او يكون القضاء بمعنى الفعل ويحتمل على ما  
اذا يمكن الخروج بعد مضى وقت القسيلة ويكون المراد بالتضييع  
خروج وقت الفضل فتأمل قلت تعني قوله لا يقدر على الارض  
اي حين تدرك الصلوة وعلى هذا يلزم جواز القول باجاء غير من  
اراد الطهارة التجارية بعد قدرته الصلوة كاملة في غير وقت القسيلة  
وهو مشكل ولعله دام ظله اليه اشار بالتأمل قد ر  
بن زيد مولى عبد الله بن يحيى الكاهلي عن ابي عبد الله عليه  
وسارة منك لعله كان في ملية ثوبين الخلفاء الجاهلين  
غيرهم من الظالمين وقيل المراد به البصر ولا يخفى بعده قلت  
قوله دام ظله ولا يخفى بعده لطفه فافهم بن عيسى قال سالت



الرضاعه عن الرجل فيبطل الاصح في هذا الخبر ما في الكافي وما في  
الكتاب على نسخة الاصل الظان قوله فيبطل استقحام ويكون قوله  
يقضي معنى الاصله جي والبالسبية اي يبطل بسبب العجز فاقاله  
ويحتمل ان يكون قوله يقضي افلته ابتداء لا استقحام وقوله فيبطل  
بينما الحال اي ان فعل وقدم المناقلة وعلى النسخة الاخرى يكون  
يقضي معنى يبطل وعلى النفاذ والظاهر جعله على النسخة ومن  
المحتمل ان يكون المعنى كيف يصلي العصر ويقضي فافلها  
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن لباس اذ الم يكن من الرجلين  
يحتمل ان يكون المراد ان اصله لم يكن من ارض الحسين لكن يكون من  
المسلمين وفي ايديهم فيكون ما يدل عليه ظاهر العبارة من الناس  
في الجلود نحو لا على التراهة وان يكون في ايدي غير الحسين اي في ايدي  
مؤلفيها فيل من جوار الصلوة فيما لا يتم الصلوة فيه من الميتة  
والاظهر جعله على النسخة لعدم القائل به لينسأ ظاهرا  
عن مسلم الشري عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن ابيه عليه السلام  
قال وضعوا اليد بين ظاهري استجاب وضع اليد على ما  
يضع السجود عليه وجعله على التناوي بعيد كما يظهر من التعليق  
فما مل لعل التامل اشار الى امكان تطبيق التقليل على الوجه  
المعبر اذ لو ارتفع محل اليد جدار لم يلم يحصل السجود الشري  
كما لو ارتفع الوجه عن حده فتدبر عن جعفر  
عن ابيه عليه السلام وانما الصلوة التكبير الظان المراد  
التكبير است السجدة وبدونها كما انها معطوغة الاقن عبوة  
او الواجبه او الام فامل قلت لعل وجه التامل الاستعارات

الظاهر

الظن التكبير التكبير الواجب اعني تكبير الاحرام لان تشبيهه بالان  
بلايه من وجنين ولا ان ولا ان المطلق ينصرف اليها والواجبة لو قلنا  
بوجوب التكبير است او الام لانه لا عهد فيكون للو استغراق لكن الظاهر  
نسوق الكلام انه مما يصير رتبة الصلوة كما هو شأن الاقن الوجه  
ويحتمل ان يكون المراد من قوله ولكل شيء انقضاء اي لانه لو ارفع اليد  
مع التكبير ولا تشيخ انما الصلوة ويلازم ذلك قوله فلا تشيخ محلا  
استحل فليكن قال كان علي في ظهر من الذنوب او يبقى اثره  
الذي يترقى في فضل العبادات وهو نورها وانه علم  
يقطين ويترقى عليهم دعاء العشر بتأثيره قلبي يجعل اليقين في  
قلبي كأنه بأشرك ووصل اليك ويقضي ثابته الى انقضاء الحيوة افاد  
ها والوالد العارضة اقول ويكن ان يكون المراد تعلمه في قلبي ومجمله  
كأنه بأشرك ووصل اليك فيه والمراد يكون بسببه وانما في قلبي ان يكون  
في ذلك ولا انساك والله يعلم  
عن ابي جعفر عليه السلام من شرق الارض لعل المراد من الارض الشرقية  
والغربية الغربية منها كما ورأها تغيب عنكم قبل ان تغيب عندنا  
والا فانها باقية في المغرب بعد عن احد ما علمهم قال اذا  
غابت من شرق الارض اي البلاد والغربية الشرقية والغربية  
المراد القرص ويحتمل ان يكون المراد ذهاب آثار الشمس من الجبال  
المرتفعة والسيانك العالية بل من كرتة النجار في جهة الشرق  
والله يعلم قال سالت ابي جعفر عليه السلام عن  
صوم مع السحر او باكل الدوا في السحر  
عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن الصبي



٥٦١١٢٦

أو تؤخرهم حتى ان يكون المراد لا تأمرهم تأخير صلواتهم عن صلواتهم  
 أولا بتجملوه في الصف الأخير للوقوف ومن الصلوة اولها بلعبوا  
 والتقرب للثاني فقط فقامل قلت لعل الامر التامل يرجع الى الحل  
 الاول ووجهه يظهر من ظاهر الخبر ويحتمل ان يكون اشارته الى ان  
 التقرب لو كان سببا لعدم الجهر لكان محتمل الصف الأخير فلم يظهر  
 فائدة لعدم تأخيرها الا ان يقرب غاية ما مع ان يحصل الحال ويحل  
 انهم ان يكون اشارته الى ان التقرب لم يجمع مع الصف الأخير منهم  
 الا ان يقوله عليه ما في الخبر يعني حتى لا يكون صف  
 الأخير ويمكن حمل كلامه دام ظله الى ما يرجع الى الحل الاول وكما  
 التامل اشارته اليه بان يقوله عليه لا يؤخرهم عن الصلوة  
 اي لا يفعلوا به من سبب التأخر صلواتهم عن الصلوة الجماعية فان  
 قواهم والجهل بسبب ان يؤخر ويصير سببا لذلك  
 الى الوعد الله عليه ما يارود اذا سقط القرص هذا الخبر  
 في ان القرص اذا غابت يدخل الوقت لكنه سقط التأخير الى هذا  
 الحجة لكنه عليه رفع مذهبي الى الخطاب ترك ذلك السحب  
 ايا ما بالغ في تركه وان احتمل ان يكون المراد انهم لما اذا عوا ما تم  
 به من التأخير فلياروا واشهر ذلك ان معنى الصلوة عند سقوط القرص  
 نفية قال مثل جعفر عليه من التكبير فقال قال فيهم  
 اي ان كانوا مؤمنين يكبرون حسا وان كانوا من المخالفين  
 يكبرون اربعا ويحرمون من الخمس كما فعله على عليه  
 خمس مناقب اما لانه حضر العقبة الاولى والثانية فكانت العقبة  
 اثنتين واما مع ضم الايمان الا الى الاربع بن دراج

ابي

٥٦١٢٥

ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له يقوت ثم يقضي ظاهرهم جواز  
 تقديم الحاضرة على الفايضة والترتيب بين القويات ويمكن ان  
 يحتمل قوله ذكرها عند الغشاء الاخرة على ما اذا خاف وقتها بقرينة  
 ان المغرب لا يجوز تأخيرها الا عند ذلك وحملها على المغرب التي  
 قامت في ليلة اخرى بعيد والله يعلم عن ابي عبد الله  
 في الرجل يقضي اذا كان سجودها اي يكون موضع سجودها  
 ساحة محاذ بالماجا في راسه راعيا وهذا يدل على عدم  
 وجوب تأخيرها بجميع البدن كما في بعض الاخبار ويدل عليه  
 هذا الخبر قال سالت ابا عبد الله عليه من قول الناس  
 ما احسنها واحضض ما احسنها على صيغة التخييل واحضض على  
 صيغة الامر اي قول امين حسن لكن لا تجزها فيكون محمولا على  
 النقية او يكون احسنها على صيغة الافعال وما نافية اي ما  
 اعلمها كناية عن عدم حقيقتها وعلى هذا يمكن ان يقال احصين  
 بصيغة الامر اي لا تذكر هذا عند العامة ولا تقوله وبصيغة ما  
 تكون من كلام الراوي اي احصى عليه صوته عند قوله  
 ما احسنها نفيه وفيه احتمالات اخر تبسط مما ذكرنا فقامل قلت  
 الاحتمالات اخر منها على وزن اكرم بصيغة الماضي وما استقيا  
 اي اي شئ احسنها يعني من اي شئ يعلم احسنها ومثله احصى و  
 منها احسن افعلى وزن اكرم واحصى بصيغة الامر اي وانت  
 حين النقية حيث يقول احصى الصوت بها ومنها احسنها  
 على صيغة التخييل واحصى على صيغة الماضي لانه مطلع الحاضر ومن  
 كلها الحصول المقصود من النقية بالحقص لقرب من الاجل النقية

يا رور

يقضي

يحتمل



ومثلا ومنها واحسنها واخصها اي حديث اي حيث يقول قوله  
لجميع هذه الوجوه ام وام ظله بالتامل  
بن زياد قال قل ابو عبد الله عليه السلام  
لا ينظرون احد الى امام كما فهمه الشيخ لعله او المنفرد او موثقا  
كما هو الظاهر لان الودان للوعلام و اذا خضر القوم جميعا فلا حاجة  
الى الاذان فتامل قلت قوله دام ظله كما هو الظاهر يعني من قوله عليه  
اذا كان القوم وقوله لان الاذان اه تعليل لذلك لعل وجه  
التامل ان العلة في بدو الحال لو كان ذلك لا يلزم في الشرع  
عدمه عند عدمها بعد بن الى العلاء قال سالت ابا  
عبد الله عليه السلام عن الرجل يتم له على التقية موافقة  
لغير هذا الكثر العامة حيث ذهبوا الى البناء على الاقل  
بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا احسن ولم يعد الصلح  
لعله محمول على عدم الاستبراء او على العلم بكونه بولا والله يعلم  
الاغور عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان كما ينبغي  
البعير الظان التشبه في عدم الصفاق المطن بالارض وعدم لصوق  
الاعضا بعضها ببعض والتحقق بينها ويحصل ان يكون التشبه  
في اصل البر واد ايفر فان البعير يسبق يديه قبل رجليه عند روكه  
بن النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي  
ويجعل الفريضة ظاهرة جواز عدول السنة بعد الفحل وعلى  
على بعد ارجاع ضمير الفاعل في قوله يجعلها الى الله تعالى ويكون  
المراد نوع الفريضة اي الظاهر مثلا وان نوى الاستحباب  
والله يعلم خفص بن النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال

المحظ

من الجمعة الى الجمعة اي في كل جمعة اي متعلق بقوله امان وظاهر كفاية كون  
الاخذ في الجمعة فدل برقت اعل وجه التدبر ان الايمان من الجمعة الى  
الجمعة غير لازم لكون الاخذ في الجمعة فانه يحتمل ان يكون الزمان من  
قوله امان من الجمعة الى الجمعة استبغات زمان حيوته كما يعارف  
مثل هذا الكلام فقوله عليه السلام في قوة ان يوق من لم يترك اخذ الشاب  
والاظهار لما امان في مدة حيوته من الجزام ويحتمل على الحل الاول  
ايضا ان يكون ذكر الجمعة من باب ذكر الفرج الشايع المتعارف فتأمل  
بن غياث عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال الاذان الثالث  
ويمكن ان يكون المراد اذان العصر ويكون ثالثا مع اذان الصبح من  
من صحفه فقرأ اذان الثالث بالاضافة اي اذان ثالث الاشغال فانه  
من بعده والله يعلم قلت سمعت في مله من الشريعة منه دام ظله  
انه جعل الحل الاخير طاهر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان  
رسول الله صلى الله عليه واله فلم يجز الحين لعل ابطاؤه عليه السلام  
عن الكلام في جمع الناس اذ ورد في الاخبار تكلم في بطون اممهم  
وعند الولادة وغير ذلك الله قال لا في محمد الله عليه السلام  
اسمى اجملهم اي اذكرهم بحمله بقولك اللهم صلى على ائمة المسلمين وخو  
وقيل المراد اذكرهم بالجميل او اذكرهم بذكر الجميلة والاول اظهر  
قلت وجه الاظهر في رواية السؤال على التفصيل في واقعة الجواب  
على ان شأنهم كان ذكر الجميل واظن اني رايت خبرا صريحا في الاجمال  
والان لم الجوده عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا افتتحت  
ثم ابسطها اسبطا المراد بالاسط اليد بين اي ارسا لها  
بعد الرفع وعلى الاول ينبغي ان يكون لفظه ثم ميسلحة



عن معاذ التاجر والفرخي معا وعلى الثاني عن الترخي فقيط قوله  
 عليه السلام ثم كبرت ثلث تكبيرات اما المراد منه ثم تم ثلث تكبيرات  
 اي كبرت بعد ذلك تكبيرين بتم او الغرض بيان جميع الثلث وعلى  
 الاول لا حاجة الى استلزامه من شيء منهما وعلى الثاني لا يفتي استلزامه  
 عنهما معا على المشهور عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن  
 الرجل فليقيم اي يقيم خارج الماء ويدخل السفينة حتى يصلي وسألت  
 خبر اسمعيل بن جابر وضح منه في هذا المعنى والله يعلم عن ابي  
 عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للامام فقال يسبح الخ لمراد بتسبيح  
 فاطمة عليها السلام ويمكن ان يكون قاعل يسبح الامام او الوصول اليه  
 شاء قال سالت عن الصلوة في رمضان ثلث عشرة سنة  
 في المختلف عن رواية الحلبي وابن سنان بوزان يكون السؤال  
 وقع عن التوافل الربية هل تزيد في شهر رمضان لا مطلقا التناظر  
 ولا يخفى بعده ويمكن ان يكون المراد انه كان لا يواظب عليها كما تواتر  
 على الربية او هذا طليبا ان حاله عليه السلام في آخر عمره صلى الله عليه  
 والله لا تفكاح بقتصر على السنن ويمكن العمل بذلك الاختصار  
 وحمل الاخبار السابقة على التخيير والله يعلم بن عثمان عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال ذكرنا من شدته يحتمل ان يكون المراد من شدته طول الصلوة  
 او الخوف من انه علامة لقصبة تعالى ولعدم الطلوع والناس في قوعه  
 في الليل والجواب على الاولين ظاهر واما على الثالث فالمراد انه من  
 ادرك وعلم وما اشرع في الاجل ويحجب عليه وان كان بعد ذلك فلا  
 شيء عليه ولا يخفى انه على الاول والثالث يدل على ما ذهبن اليه  
 في المشهور دون الثاني وان كان في الاول ايضا نظر لاحتمال ان يكون

استجاب

استجاب الطويل موقفا بشرع والاداء بالتمام والله اعلم بن عثمان  
 عن رواه عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي اذا كان ممالا اي  
 اذا كان ما يصلي فيه لا الحفلة لا لا يحتمل غيره او يكون الكلام في  
 قوة انه لما كان المثلث ممالا يتم الصلوة فيه فلا بأس بن عثمان قال  
 سالت يا عبد الله عليه السلام عن صلوة في كذا القول يمكن ان يكون  
 تحريك اليد بخز الوتر وكما هو الشائع في مثل هذا المقام اي انه يصلي  
 اياه عليه والله كان لا يفعل والله انت فعلت فلا بأس بن عثمان  
 الوترية كما ذكره الاصحاح او الوترية مع صلوة الليل  
 يمكن ان يكون التحريك مقارنا لما ذكره عليه السلام في بيان  
 فعل الرسول اي من يطيق ان يفعل مثل فعله كما قيل ويحتمل  
 ان يكون التحريك اشارة الى سكونه ليبين كيفية صلوة صلى الله عليه  
 والله في الليل بن حماد عن رجل عن  
 ابي عبد الله عليه السلام قال لا تصلي وللجهر الطمان المراد بجهر الامان  
 بقرينة ما بعده ويحتمل بجهر الفسق والعدالة كما فهمت الاحتيا  
 الخادم قال كتبت الى الرجل عليه السلام لا فصل فيه  
 الظان الضمير راجع الى التوب بلحظ وضيم فانه ايمر راجع الى التوب  
 المتحسب بلحظ رجاسته بالخروج والقول بارجله لم الختمير  
 باعتبار تدكير الضمير وان يثبت الختمير عن حق الكلام فقامل  
 قلت وجه البعدان الضمير في قوله صل فيه راجع الى التوب وبدا  
 فعله من رجاء على حرمه بالخروج على عدم رجاستها وهو لا يتم  
 ان يكون قوله فلا فصل فيه مقابلا للاول وقوله فانه حسن  
 مقابلا للثاني وهذا التقرير علم وجه التأمل كما لا يخفى

المستفيض



١٤٩

الصريح قال سالت بالحسن عليه السلام قلت له  
 واسجد عليه فيكون النبي باعتبار عدم الاستمرار بقربة الشوق والله  
 يعلم <sup>بن محمد بن يزيد المحاربي عن ابي عبد الله عليه السلام</sup>  
 بالاذن فامسح من ام الكتاب يظهر منه ان ام الكتاب في الانبياء  
 عن روح المحو والابتناء والله يعلم <sup>باسم الله الرحمن الرحيم</sup> ان  
 بن اطلق الاسم على التسمية لاشتمالها عليه فيكون <sup>بن</sup> لا عن الاسم فقط  
 وان يكون <sup>بن</sup> لا عن مجموع الظرف مع المتعارف والله يعلم <sup>ب</sup> اذ لم  
 اي ذوا الاستغناء المطلق والفضل العام كما ذكره النجاشي و  
 قبل الجدل الصفات السلبية والاكرام الصفات الثبوتية والقرينة  
 والاكرام صفات اللطف والله يعلم <sup>ب</sup> اسمك اي اسمك التي سالتك  
 بها عبادك الصالحون او المعاصد التي قصدوا بها وعلى التقديرين  
 الباقي والله يعلم من الغيابة من الهزلة والزم والنظر الى ما لا يحل و  
 الاختيار بزيينة الدنيا والله يعلم <sup>عن ابي عبد الله عليه السلام</sup> ان  
 خبريل قبل سقوط الشفق اي قريبا من غوطته ويكون الوقت الاول  
 سقوط الغصوبة فيكونان وقتين لكن شدة قربها ودر في الاخبار  
 ان له وقتا واحدا ويحتمل كون الوقطين اللذين نزل فيهما مثل  
 واحد كما هو ظاهر الخبر التالي فتدبر <sup>المحاربي عن ابي عبد الله</sup>  
 عليه السلام قال سال <sup>ب</sup> يطيلها او تقصرها هذا بناء على ما ذكرنا  
 من عدم مراعاة الاخبار الاولى في اولها والتاخير الى القديين  
 يستقيم الى ظاهر اي ان اوقعت الظهر بعد القدم فهو افضل من  
 ايقاعها بعد القدمين وكذا العصر بعد القدمين افضل من  
 التأخلة ايقاعها بعد الاربعه اقلام ولما على المشهور من

١٤٢

من استحباب التأخير في كل جملة على ان المراد ان النافلة في القدم الاولى  
 افضل من النافلة في القدم الثاني وان كان القدمان جميعا وقتها او  
 كذا نافلة العصر في القدم الاول من وقتها لا من مجموع الاربعه والله اعلم  
 قال قلت لابي الحسن الرضا لا تنظر الى  
 اليها اصنع انا الاظهر جملة على المقصود كما يظهر من الخبرين ولعل المراد  
 اذا عارض فعلنا وقولنا وخالفنا احدى الاخر فاعملوا بما انزلناكم  
 فانه حكم الله بالنسبة اليكم <sup>ان اريد للمؤمنين عليه السلام</sup> خطبة من خطبة  
 فيمكن لعلى المراد ان نهاية علومه وتجوده منزهه صانسا للعلم  
 في خلق كل ما يريد وسلطه على من سواه <sup>منك الغيث المفيض</sup>  
 اما من الاعانة بمعنى الاعانة او المراد الصالحين بعده او المنبت  
 للكلام <sup>ب</sup> قال في القاموس الغيث المطر الذي يكون غرضه ري  
 او الكلاء يفيض بماء السماء ولا عاصفة جنائيه اي يكون  
 رباح جنوبه شديده مهيمنة كما يظهر من القاموس ان الغيث  
 يجمع على جانب والري بالكسر الارواء والغصن او قتلوه و  
 الرباب بالفتح السحاب الابيض والحمل على المبالغة اي يكون  
 غيثا مرويا يستلج سحابه بارى في قاصص انفتل راجعا  
 سرعا اي يكون غيثا يفيض ويجري منه الماء كالماء رجع  
 سحابه سرعا بالفيضان فالضمير في قوله به راجع الى الفيض  
 المفهوم من قوله فاض <sup>ب</sup> وجزا ان اريد به جباة الحميد  
 السحاب المتدلى او ذيله كما في القاموس وما في صر هيد <sup>ب</sup>  
 السحاب ما اريد به منه اذا اراد الودق كانه حنيوط وفيه  
 ايضا الحب الذي لم تطو جميعها جباب قال بعض الافاضل



الظان للرادكون حسابه جارية عقيب رادة سحاب المطار و  
جريان الجباب من الجبار العقلي كنه جارا قول يمكن ان يكون جبابه  
منسوباً بالظرفية اي جارا سحاب المطر وهي الماء في جبابه وفي  
بعض النسخ جبابه بالنون وهو الغنا والناحية كما في القاموس المراد  
بح سواحه الارض التي يقع عليها وعلى ان يقرأ هيد به بالنون والناحية  
او جرى من باب التفعيل اي جرى وعلى الخفيف يمكن ان يقرأ انار والضم  
بتزج الخافض اي جرى جبابه لانار هيد به في الخفيف في القاموس  
الخفيف بالكسر كثره العشب فاهية العيش وبلر خفيف ومجيب  
وقد خضب كعلم وضرب واحضب فيه انهم المريح الخفيف المراع  
والجمع امع وامع فمكن يحضبت بفتح اليا وضربها وامر لها بفتح  
الهمزة وكسرهما وعلى الثاني يكون مصدرا وفي النهاية اجبت التلا  
اي تحطت وغلبت الاسعار السوخ بالسين والصاد الزنو  
والاختلاف وفي الترتيب الفقيه بالسين وعلى التقديرين كناية  
عن فقد البنات عليها فكانها غير محسوسة عارة في الارض  
وفي نهج البلاغة اللهم ان صاحبة حيلنا لال السد الرضى انصحت  
جبالنا ابني تشق من الجول بق انساخ الثوب اذا انتق وبق  
ايضا انساخ اللبث وصا و صوخ اذا جف ويسر قوله هامت  
دوابنا اي عطشت والحيام العطش انتهى وقال في العصر الحام  
بالضم اشد العطش عن الصادق عليه السلام انه قال فمن  
وثاره في العقبة فلم يركبنا من العطف فعلى ما في الكتاب الظاهر  
ان المراد كايما ما كان الناعم سواء بقدر على القيام والوضوء ام لا  
وعلى ما في الفقيه فالظاهر ان المراد سواء كان متوضئا او مستمرا

ويمكن

ويمكن ان يكون المراد اذا ذكر الله فسوا وتوضا او يتم ولا فهو في صلوة  
ويمكن ان يتم حيث يتم غير حاله النوم ايض والظاهر الاول فلم يرد انه اذا  
يظهر ولم يذكر يكسب له ثواب الكون في المسجد وان ذكر يكسب له ثواب  
الصلوة وعلى الاختلافين الاخيرين الظاهر ان كون فراشه لمسجده  
كناية عن انه يكسب له ثواب الصلوة والله يعلم عن الصادق عليه  
السلام في السجود على الارض فريضة وثواب السجود على غيرها ثواب  
السنة وان الاول اظهر بعرض الله والثاني بتسعة النبي صلى الله عليه  
والله التسعة في اليه في ذلك كما في كثير من الاحكام وقد افاد الولد  
العلامة نور الله صرح بحجته يمكن ان يكون المراد ان الغرض السجود  
على الارض والمراد منه ما اما معناه او الاعم منها وما يثبت منها  
اما السجود على شيء مخصوص معد لذلك فمن سنته صلى الله عليه  
والله كما روى انه عليه السلام كان له حرم يسجد عليها وكانه احسن  
التوجهات لهذا الخبر والله اعلم وحججه عن كليمه عليه السلام  
ومهم زواه عن احمد بن محمد والرجفة قال في القاموس  
جط حركه وتحرك واضطرب شديدا والارض زلزلت والزلزل  
ترددت هذه في السحاب والرجفة الزلزلة انتهى اقول  
يمكن ان يكون المراد هاهنا الزلزلة فيكون قوله والزلزلة ثانيا  
عطفا تفسيريا او نوعا منها فيكون تعميما بعد التخصيص  
او كلا اضطرب ويرجف منه النفوس  
عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يتم ما بقي  
طاهره انه سلم في الرحمن ساهيا وتكلم بفرقة قوله عليه  
السلام يتم ما بقي من صلواته تكلم او لم يتكلم والقول بان التعرض

٣١

في الزلزلة



لعلهم التكلم ببيان القسوة بعينه وبين التكلم بعيدا غاية البعد  
قلت على العمل الثاني بغير الكلام هكذا يتم ما بقي من صلواته مع السجود  
تكملا ولم يتكلم وهو كما ترى وعلى الأول يتم ما بقي من صلواته مع السجود  
السلام سواء تكلم ولم يتكلم وهذا أيضا لا يخلو عن شيء وكان له اليد أشار  
دام ظله بقوله فتأمل عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا أدركت  
مستحب الصلوة هذه الجملة صفه امام وما قبل من أنها جزء وقوله جعل  
جملة متابقة فلا يخفى بعدا فتدبر قلت وجه البعد أن الناس يح  
احتج بصيغة الماضي وأيضا يلزم استدراجه الجملة إذ جعل الاحتج  
من قوله جعل أه بل قوله خلف إمام أيضا إلا أن يقول أن المراد أن ما قبل  
عنده مع الإمام مثل ما فعل معه لكن المقام بإياه قدس  
عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا أدركت وما قبلته قد ما في الفقيه  
وما قلت الأرض مني لله رب العالمين قال الشهيد الثاني في شرح  
التعليق في لا يتيان به بعد قوله خشع لك وجوبه وسعى بغيره بغيره  
وقوله لله رب العالمين ويمكن لونه بدلا من قوله لك سمع أه أبل  
الظ من المضر والفت من الخطاب إلى الغيبة انتهى أقول ويمكن أن  
يكون خبر القوله ما قلت فتدبر قلت وجه التدبر ظاهر بعد جملة  
المقام ولأن هذه الجملة حاضرة التعليق فالمسألة الموافقة بعينه  
وبين ما جرى له وما ذكره يمكن أن يوجه هذا الحل أيضا كما لا يخفى  
عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا استعجلت فلا تقلب وجهك لظاهر  
أن الالتفات بالوجه إلى اليمين واليسار مفيد ولا ينافيه خبر  
عبد الملك إذ يمكن جملة على الالتفات باليمين أو على ما إذا انقل  
إلى اليمين واليسار فإن ما بين مغرب والمشرق قبله والله يعلم

عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا أدركت يدلي يقرب بالرحمة من  
يقرب بالعبادة اليك من خلقك عن أبي جعفر عليه السلام قال  
سألت عن الرض من أجل الأوثان كان المراد الصور المنقوشة  
عليها وما يحتمل أن يكون المراد ما يدون العامة لغير الله الشيعة اليه  
من عبادة الوثن بسجودهم على الحرة والطير المعول من رتب الحمين  
عليه وغيره عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن ما فرض الله و  
إنما هو وضعت الركعتان أي وضع الله الركعتين عن القيمة الذي يصلي  
لأجل الخطبة ويمكن أن يكون المراد ما قررت الركعتان للمقيم  
الذي يصلي منفردا عوضا عن الخطبتين والله أعلم عن أبي  
جعفر عليه السلام قال سألت عن زوال الشمس قبل المراء بقوله عليه  
زوال الشمس بعد زوال الشمس يتقدم النافلة أي بعد نافلة زوال الشمس  
وقيل هذا وقت لم يصل النافلة ولا ظهر عندى أن المراد أن  
أول وقت الظهر يدخل بعد الزوال بزراع والذراع وقت النافلة  
أو وقت العصر يدخل بعد مضي ذراع من أول وقت الظهر فيكون آخر  
وقت الظهر من ذراع كناية وآخر وقت العصر من ذراع ماضيا  
وأخر العصر من ذراع فيما ذكرناه فتأمل قلت يحتمل أن يكون المراد  
عليه مكان الغرضية أن الذراع أربعين حدا النافلة الذي لا يجزأ  
لأن الغرضية لا تقدم عن الذراع الثاني وهذا على النسخة النا  
أيضا واضح فتدبر عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال لا تعاد  
لا تعاد أي سهر ولا افتعاد من غيرها إذا تركت عمدا أو نسيان  
مخصص بالتكبير والنية والقيام ولعل الوجه في عدم ذكرها  
عدم تغلق السهر بها غالبا والاهتمام بما ذكر والله يعلم



عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له حتى تكبر ويكبر ان يكون على بعد  
جملة على التكبير الركوع قلت لعل وجهه بعد شيوع الظاهر التكبير  
وارادة تكبير الافتتاح وعدم شيوع الظاهرة وارادة تكبير الركوع قوله  
عليه السلام لا تغتدى على التكبير فتدبر عن أحدهما عليه السلام قال إذا كنت  
فانصب سجدة يكون ان يكون المراد بالانصات السكوت لا الاستماع  
ويحتمل على الاختصاص فيسحق فيه اضطراب السجدة بالبال او يكون الواو  
معني او اي انصت واستمع ان سمعت قرآنك والافتح في نفسك وعل  
الاخير اصر قلت لعل وجهه الاصولية حصول الاستغناء عن تكلف  
والحمل وعدم الخروج عن معنى الانصات فانه بن انصت له وانصت  
اي سكنت واستمع كل منهما قلت عن أحدهما عليه السلام قال قلت  
له رجل مصى في الثالثة ظاهراً البناء على الأقل والمراد بالثالثة  
الثالثة المتقدمة المشكوكه في كونها اربعة ولا فيكون الشك  
بين واحد والاثنين والامضى في الثالثة المتقدمة وصلى ركعة  
اخرى فقد بنى على الأقل الان بنى المراد بقوله ثم صلى الاخرى بعد  
التسليم عن أحدهما عليه السلام قال قلت له لا ينقض التيقن  
بالشك ظاهر هذا الخبر ليقبض البناء على الأقل والمراد بقوله لا ينقض التيقن  
بالشك اي لا يبطل التيقن من صلوته بسبب الشك الذي عوض  
له في البقية ولا يدل الشك في اليقين اي لا يدخل الركعتين المشكوك  
فيهما في الصلوة المتيقن بان يضمهما مع الركعتين المتيقنتين  
وسنعي على الأكثر ولكنه ينقض الشك بالتيقن اي يسقط الركعتين  
المشكوك فيهما بالتيقن وهو البناء على الأقل ويمكن جملة على  
المشهور اي بان يكون المراد بقوله عليه السلام ركعتين اي بعد

السجدة

١٢٧

السجدة وكذا قوله قام فاضاف اليه اخرى وقوله ولا يدخل الشك في اليقين  
اي لا يدخل الركعتين في التيقن بل يقعها بعد التسليم والمراد بنقض  
الشك باليقين ايقاعهما بعد التسليم اوح يتيقن ايقاع الصلوة ولا  
خاليا من الشك لان مع البناء على الأقل تحتمل زيادة الركعات في  
الصلوة ولا يخفى ان الاول اظهر قال ربه ابن ابي عبد  
عليه السلام في حصة الى جعفر عليه السلام من وراءه في الكافي من  
وراءه غير مكر والظاهر انه على التقديرين كناية اما من عدم الا  
حضر في محضر الجماعة للصلوة او علم اعلام الناس واحضا  
هم قال سالت ابا جعفر عليه السلام هل يحسن فقهه لعل  
المراد بالفقيه المعصوم او من فقه اهل البيت عليهم السلام والفقيه  
الكامل العامل الذي لا يخفى عن صلوته فيسهو فيها والله يعلم  
قال سالت احدهما عليه السلام عن الامام قال لا لعل المراد انه  
لا يضمن سوى القراءة من افعال الصلوة ولا يتحملها عن المأمومين  
لانه ليس بضامن لصلواتهم كما يظهر من الخبر الا في المتفوقه هذا  
قال سمعت ابا جعفر عليه السلام قال ينبغي خذوا  
كتان او قطن كأنه على سبيل المثال بقرينة قوله عليه السلام وانما  
يكبر المحرم المحض فانه اذا كان بعض من الكعبة والسدا هذه  
الثلاثة وغيرها مثل الفضة والصوف يخرجها على المشهور عن  
عن كونه حراما محضاً والله اعلم قال سمعت ابا جعفر عليه  
يقول نصف اصبع كان ذلك للوضوء تعليم الامامة لعل  
يصلوا قبل ظهور الزوال فتأمل قلت لعل وجه التأمل تحديد  
نصف الاصبع ووجوه كان الدالة على الاستمرار قال



كنت بالساعة ابي جعفر عليه السلام ذات يوم قلت صلوا لي ان يكون  
 عليه السلام قل ذلك ولم ينقل الراوي في اول الكلام اوقاله في مقام  
 اخر وشاره عليه السلام الى ذلك في قوله خلف كل امام وهذا العمل لما  
 افاده عليه السلام بنية فيكون موافقا للواقع والله يعلم  
 قال ابو جعفر عليه السلام ردت على الشريك الاظهر ايراد الشريك  
 الاقامة كما يظهر من اللغة اطلاقه عليها ويحتمل ان يكون  
 المراد به المقرب اي ردت على وجه التعريض حتى على الصلوة  
 عوضا عن الصلوة غير من النوم قال قلت لابي جعفر  
 عليه السلام ان انا ساء مشبهات يفتح الباب اي مشبهات لا تعرف  
 ما هن او يكسر الباب اي يوقع الناس في الشبهة في عدالة الامام  
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما جرت كما كانت  
 يصلي اقول على تقدير ان يكون المراد الزيادة في العدد يمكن  
 ان يكون المراد بقوله عليه السلام كالتيت اه الاستدلال ان غير النوافل  
 غير المرتبة في كل وقت وصورة الاستدلال ان غير النوافل المعينة  
 ليس شيئا موطفا في ساعة من الليل كما كانت في ساعة من النهار  
 وقد احر الله نبيه بالصلوة في ساعات الليل فتدبر قلت دام ظله  
 كتب هذه الحاشية في ذيل كلام والده قدس سره وهي هكذا كما  
 كانت تصلي اي في عهد رسول الله صلى الله عليه واله يعني  
 في الكيفية او في العدد كما نقل ان امير المؤمنين عليه السلام يصلي كل  
 ليلة الف ركعة وفي بعض الاخبار انه يسمع منه صلوات الله  
 عليه الف تكبيرة وهكذا حال الامة صلوات الله عليهم اجمعين  
 وبعض من تابعهم لكن لا يصليها على وجه التوظيف فان

التغير

التغير في الموضع بدعة منتهى كمال الخفي والله يعلم وقد ين  
 في مثل الخبر هكذا يعني ان كانت لك زيادة قوة فاصرفها في ايقية  
 الصلوة من الاقبال عليها والخشوع ثم للراوية عليها فترقي  
 صلوة على ساعة كما كان رسول الله صلى الله عليه واله يفعل  
 والغرض تنبيهه على انه لن يقدر على الاتيان بهذه العدايم كما  
 ينبغي فترسه عليه السلام على تفرق صلوة الليل بما معناه انه كان الصلوة  
 ليست مختصة بساعة من الليل بل مفرقة على احوالها وانه الليل ساعة  
 وابن مسلم والفضل قالوا ساء ما جاء عن الصلوة كما كان  
 يصلي لا يخفى ان ظاهر هذا الخبر نافله الليل لا صلوة ليل الى شهر رمضان  
 فتدبر قلت وجه التدبر ان السؤال ظاهر في مطلق النوافل فيجب الجواب  
 عليه ويبدل عليه ايضا قوله صلى الله عليه واله ان الصلوة بالليل في شهر  
 رمضان النافله في جماعة بدعة واما قوله عليه السلام كما كان يصلي اي في  
 شهر رمضان السابق يكن رواية الحلبي وابن سنان المتقدم يروي  
 الحلبي على نافلة الليل فتدبر وحديث بن حكيم الازدى قال قلت  
 لابي عبد الله عليه السلام فلان باس به الظان ذلك للمخفاف لا للقطيع  
 لونه الشمس مع الريح والريح وعدوها لا تظهر على المشهور والاستثناء  
 باعتبار انه يصير كخفيفا فيكون الصلوة فيه قائل قلت لعل وجه  
 التامل صيرره قوله عليه السلام ان كان نصيبه الشمس والريح خاليا  
 عن الفائدة وايضا يلزم ارادة عدم الحواز من الباس في المفهوم و  
 الحواز مع الكراهة في الاستثناء وربما كان في هذه الخبر دلالة على  
 حواز السجود على الارض النجسة وصرح بعض المتأخرين بعد ذلك  
 واضح على عدم حواز السجود عليها فيكون الوجه في الاستثناء اخلا



٢٥٥/٥٢

فقال

اجزاء الاضية مع عين النجاسة فالمل ومحمد بن مسلم لا قلنا لا  
 جعفر عليه هذه الرياح حتى يكون يحتمل ان يكون علة غائبة للفعل  
 او نهاية وقته او المراد طال الصلوة او اوعدها الى السكون فتأمل  
 وجه التامل على الوجهين الاولين ظاهر فتدبر الشك ان اسامة  
 قال سألته عن الرجل يصلي يصلي العصر ركعتين ظاهره الشك  
 بين الفرائض والخمس فله وعليه حمل على الشك بين الاربع والخمس  
 قبل الركوع فانه يهدم الركعة ويصلي ركعتين جالسا او بعد الركعة  
 انهم بان يكون المراد المعص من الزيادة او انه مع عدم كمال التشهد  
 يصدق انه شك بين الزيادة والنقص فتدبر يكون الركعتين بعد  
 ذلك موافقا لما نسب الى الصدوق من روم الركعتين جالسا لمن  
 شك بين الاربع والخمس لمعل السرفية انها لو كانت حتماً على الركعة  
 الزائدة وقع هاتين الركعتين المحسوبتين بركعة ركعتين نافلتين  
 فيما فرضنا او لا المشهور بطلان وقيل بنى على الاقل والله يعلم  
 الشك ان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن وقت المغرب وجوبها  
 الظان الضمير راجع الى الشخص بقية المقام اي سقوتها ويحتمل  
 رجوعه الى الصلوة فيكون بالمعنى المصطلح  
 الاستكاف عن ابي جعفر عليه السلام انه قل اعوذ بكم  
 الله اسما والله اوصافه والائمة عليهم السلام ان يرد بالكلية علمه  
 تعالى فهو يشمل البر والفاجر ويحيط بهما والقرآن فوعده ووعد  
 واو امر ونواهيته يشملها او تأثيره نعم البر والفاجر والائمة  
 عليهم السلام كما ورد في الاخبار فيجب على كل روافد اطاعتهم والقول  
 بامامتهم وان المتوسل لهم لا يقدر على اثره برفا جازان راوا

المصلحة

٢٥٥/٥١

٣٥٤



الامام الحسن قال قال ابو جعفر عليه السلام قال شيخنا في وقت الظهور  
اه ظاهر كلامه خروج الوقت بمضي القدمين وظاهر الاخبار وكلام لا  
صحاب دخل الوقت بذلك واول بعض اصحاب كلامه ويظهر من  
الشارح انما انه اول كلامه لان الاخبار التي ذكرها يدل على خلو  
ظاهر كلامه فقد رقت لعل وجه التمسك ان كلام المصنف على ما  
ايضا لا يخلو عن العصور ويمكن ان يكون مراد الشرح على مضمونه  
بهذا الطريقة كما هي رايه في هذا الكتاب ويحتمل ان يول قوله  
من بعد زوال الشمس الى اخره بان مراده بعض مضي هذا المقدار  
وتوافقه بعض الاخبار وان كان لفظ ان التحديد لم يكن  
النافلة لا الدخول وقت الفريضة كما يشهد عليه ايضا بعض الاخبار  
بن الحسن قال قال ابو جعفر عليه السلام وهو افضلها  
اي وقت الاختيار والاضطراب لا الظاهر المحصر كما هو والمراد  
بعد النافلة او ما لبسته الى غير المتقل <sup>عن ابو عبد الله</sup>  
عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه واله وخير الصغوف في  
الجنائز المخر لعل المراد ان خير الصغوف في الصلوة الصف المقدم  
وخير الصغوف في الجنائز المخر لعل المقصود بالامام فانه بعد  
عن القبلة وقمر لا شرف في الموضوعين <sup>الرجل اشرفه او في</sup>  
صغوف الصلوة يلزم تقدم الرجال في الصغوف وفي الجنائز يلزم ان  
يكون جنازة الرجل بما يلي الامام وهذا الحكم في الموضوعين متعل  
بكونه سائر للنساء اذ تقدم النساء على الرجال او تقدم جنازة  
المراة الى الامام يتناهي القدر المطلوب للنساء كما خطر لبالي قلت  
فالمعبر ان كل جنازة صف قال دام ظله في مجال الاثر والاول

حواشي

من رواية من سمعنا رضوان الله عليهم كلامهم جملوا هذا الخبر على ان  
المعنى خير صغوف المسلمين في سائر الصلوة الصف المقدم وخير  
صغوف المسلمين في الصلوة على الجنائز الصف المخر قال في التتم  
الصف الاخير في الصلوة على الجنائز افضل من الصف الاول  
استدل بهذا الرواية ونحوه قال في التذكرة وقال في الذكر  
افضل الصغوف للمخر لخبر السكوني ثم قال وجعل الصلوة  
سبب الخبر ترغيب النساء في التأخر متعاهدين عن الاختلاط  
بالرجال في الصلوة كما كان يصلي على عهد النبي صلى الله عليه واله  
ويتقدم من وان كان الحكم بالافضلية عاما للرجال وللرجال  
وقال الصدوق ره في الغيبة وافضل المواضع في الصلوة على  
الميت الصف الاخير فياخرون الى الصف الاخير والعله في  
ذلك ان النساء كن يختلطن بالرجال في الصلوة فقال النبي صلى الله  
عليه واله افضل المواضع في الصلوة على الميت الصف الاخير  
خروا الى الصف الاخير فبقى فضله على ما ذكره عليه السلام انتهى  
دام ظله اقول لا يخفى بعد ما فهموه من الخبر لفظا ومعنى بوجه  
الاول من جهة التعبير عن سائر الصلوات بالصلوة مطلقا  
من غير تقييد الثاني ارتكاب الحذف والتجوز ثانيا حمل الجنائز  
على صلوة الجنائز الثالث تخصيص التعليل بالشق الاخير مع  
جوابه في الاول ايضا لان بقى النساء كن لا يرغبن في سائر الصلوات  
الى الصف الاول وهو انهم تكلف لابتداء الرجل على امر لا يعمل  
تحققه بل الظاهر في الرابع عدم استقامة التعليل في الا  
ايضا دوني على انه صلى الله عليه واله قال ذلك تورية لرغبة



انه اذا لم يقدر على القيام مستقرا فالمشي اولى من الجلوس ورجح  
 الشهيد الثاني تقديم القيام ما شيا على الجلوس لانه يقوت  
 معه وصف من اوصاف القيام وهو الاستقرار والجلوس يقوت  
 معه اصل القيام وقال صاحب المدارك الاقرب تقديم الجلوس  
 لتوقف على الاثقال والمنقول هو الجلوس ولانه اقرب  
 الى حالة الصلوة من الاضطراب انتهى بن خالدة عن  
 ابي عبد الله عليه السلام قال جاء الصيام حنة يحتمل ان يكون  
 الصيام مبتدا وخبره وكذا الثانية واما الثالثة فخبرها  
 اما محمد بن ابي من ابواب الخبر او قوله يباح ربه خبر  
 ويحتمل ان يكون حنة او مع مبتدا محذوف معترضة  
 وكذا الثاني وح يستقيم الثالث بله كلفة فتأمل قلت  
 لعل وجه التامل جعل الخبر يباح ربه كما هو  
 الظاهر بن خالدة عن ابي عبد الله عليه السلام  
 على ستة اقسام اي من الزوال وح يكون المراد من التصحيح  
 راء الافضل من اخره ويحتمل ان يكون ابتداء وهو من بعد  
 مضي الزمان اي اول وقت العصر بان يكون للقادمين  
 بعد وقت العصر فضل في الجملة فتأمل قلت لعل وجه التامل  
 ان الافضلية ولو علم يكن اطلاق المصحيح على تاركه  
 الافضل غير شايخ والتوجيه الثاني مع انه بعيد عن  
 ظاهر العبارة مستلزم للمقول بان آخر وقت العصر  
 ينتهي الى عشرة اقسام من اول الزوال والقول بفضل القدر  
 في الجملة محمدا احتمال بل يظهر من الاخبار خلافه وحمل الخبر

النساء الى الاخير فلا يخفى خافته وبعده عن منصب النبوة فلا تناله  
 على الجملة والحاجة في احكام الدين ولو قيل ان ذلك صار  
 سببا ليقرب هذا الحكم وحيث انه فقه ايضا تكلف اذ كان يكفي  
 لتاخر النساء ببيان ان ذلك خير لمن مع ان الافضل متعلق  
 بالرجال في جميع الامور ولو قيل ان المراد ان الافضل النساء  
 الصنف المأخوذ فلا اختصاص له بتلك الصلوة بن  
 جعفر عن ابيه قال دخل ان اول من سبق يحتمل ان يكون  
 القابل السامى فان العامة روي عن النبي صلى الله عليه واله  
 انه قال ما دخلت الجنة الا سمعت خشخشة فقلت من هذا فقالوا  
 بل اول ويحتمل ان يكون القابل هو عليه السلام فقلت او يكون الاولى  
 بالنسبة الى المودين كما يوزن به التعليل اولئك الناس  
 والله تعالى يعلم بن جعفر قال قال الفقيه عليه السلام  
 ستة اقسام ونصف هذا الخبر موافق لما ذكره الشيخ في بعض  
 كتبه من ان وقت العصر بعد الاربعة اقسام حتى يصير طول  
 كل شئ مثله لان القامة ستة ونصف غالبا والسبعة  
 تقر بي ويمكن جملة على الافضلية بان يكون القدماء  
 والنصف من اول وقت العصر افضل من قدم ونصف بعد  
 فتأمل قلت لعل وجه التامل ان ظاهر الخبر انه عليه السلام اراد ان  
 يجد من الوقت ما فيه فضل بل يمكن ان يقظاها وتحديد  
 وقت الاجزاء لا يخفى بن جعفر المروزي قال قال  
 الفقيه عليه السلام اذا صار بالرجال نسب القول بهذا التحديد  
 الى المقيد وافادوا والدلالة من انه يحتمل ان يكون المراد



على لفظه ذلك فيكون مغفلا آخر لقوله انا الله وقوله وهو اليه الرجعة مجاز  
معروفة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام انه قال  
وبعد اذا هو انصرف قال به شئ في يده والمبشوط وابن الجنيدي في الرجعة  
والمشهور فيها عدم الاعادة يشك الحكم في يوم عرفه الا ان يحمل على ما اذا كان  
تقية وضرة في فعل الصلوة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انصر  
فان صرف اي ذاربت ان تقع عن الصلوة الى جوارحك فامض عن  
عيتك كاهل الطم من فم الصدوق ر في التقية ويحتمل ان يكون المراد  
التسليم على اليمين والله يعلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له  
متى لا صلوة الا مع امام لعل المراد امام الجماعة بقرينة ما سبق  
ويحتمل ان يكون المراد لا صلوة جماعة الا مع امام فالمراد امام الاصل  
والاول اظهر قلت وايضا يدل على ان الاول اظهر قوله لا صلوة اي من  
هذه الجنس من العبادة الواجبة قال سألته عن جنازة الرجال  
راس الميت يمكن ان يكون المراد الميت المرأة ليوافق المشهور  
فان قطع عليك يحتمل وجهين احدهما ان قطعت التكبير الثانية للامام  
عليك دعائك ولم يهلك لا تمامه فالتقي بما مضى واقر الدعاء الميت  
في التكبيرات الاخر والا فمضى الدعاء الاخير اي قوله اللهم  
هذا عبدك والثاني انه انقطع عليك فله يقطع الدعاء ولا يتركه باخر  
التكبير عن تكبير الامام بل الدعاء والاخير باخر التكبير للميت اي  
في التكبير الاولى ثم التكبير الثانية واسم الانسان في قوله عليه السلام قتل  
هذا ما راجع الى الجميع او الدعاء الاخير والله اعلم ولا تقتل اي و  
لا تجعلنا مفتونين بالدين يا بعد مصيبة اول امتحان بعده بشدة  
مصيبة بل صبرنا عليها قال سألته عن الصلوة بالليل

فت

على يوم الجمعة يمكن قتال بين خالد قال سالت ابا عبد الله  
عليه السلام عن الرجل لا يقدم رجلا عليه ان يكون الاخبار الثا  
ليان حكم انه اذا لم يعلم ان الرجل مسروق وقلاه ما يصنع  
فلا شأ في عدم جواز تقديمه مع العلم لكن ما ذكره الشيخ لعله  
اظهر والله يعلم قلت لعل وجه الاظهرية انه لم يعلم ان الاختا  
السابقة لبيان حكم انه اذا لم يعلم ان الرجل مسروق وقده  
على ان ترك الاستقصال في خبر طلحة بن زيد يدل على عموم الحال  
بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان احدكم  
الا انا الله جزاء الشر محمد وفي مثل قوله فانت اهل الدار  
وخو وقيل الظان جابله الترام نذر من صدقه وغفوه  
بقرينة ما سبق من قوله عليه السلام بها الطيب واعطاه و  
رثا البواب ولا يخفى بعده وملجعه قية قرينة  
لبيت بقرينة لانه عليه السلام ذكر الصدقة قبل ذلك  
وقوله عليه السلام الا انا الله والمذكور والمقدح جميعا  
جواب لقوله عليه السلام لو ان احدكم وقوله عليه السلام وهي  
اليمين الواجبة اي هذه الصلوة والصدقة والدعاء  
بمغزلة اليمين الواجب على الله قبولها قال الوالد العلاء  
ره وقوله عليه السلام وما جعل معطوف على اليمين اي  
هي الشكر الذي اوجب الله عليه في قضاء هذه الحاجة  
ولا يحتاج بعدها الى شكر آخر وقضاء الحاجة شكر الله  
تعالى لصدقه الذي جعله على نفسه في قوله تعالى  
فلذكروني اذكركم واشكروني اشكركم انتهى وقيل معطوف

ع



يقول غالبهم ظهور كوكب فما المراد بقوله عليه السلام اني احب الى حال ان الاخبار  
جارية على الغالب الا ان يقر ان مراده عليه السلام احب وضوح زهاب الخلق  
الظلم لظهور كوكب قدر

الحال عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت بعد الظهور كيف يمكن ان يكون المراد  
من اول الظهور فيكون محمول على الجواز لا الفضل ويكون ثلثا القدم لثقة  
الظهور وناقلتها او المراد نافلة العصر بعد ثلثي قدم من انقضاء وقت  
نافلة الظهور ان يكون قدم وثلث وقت النافلة والله اعلم  
الحال قال صلى الله عليه وسلم باذان واقامتين يفهم منه ان  
الاذان للوقت والظان لثلاثة النافلة كما يظهر من الاخبار الاخر  
ان مع النافلة لاجمع والله يعلم عن ابي الحسن عليه السلام قال  
سأله قبل ان يفوته كيف يمكن ان يكون المراد من الغوات مضي وقت  
الفضل والاخر، وهذه الاخبار تدل على تقديم العاصم الواحدة فلا  
تعمل قلت لعلمه عليه السلام بنده على ما عسى ان يستفاد من تقديم الغاية  
الزائدة عن الواحدة من قوله عليه السلام وكذلك الصلوة في جنس الخبر  
التقدم برفقة تقريرا

بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول ان اذان  
يمكن ان يكون المراد الاكتفاء في الفضل بواحد فيكون قوله عليه السلام  
تجرى اقامة سان حكم اخر وقوله اقامة واحدة اي بغير اذان  
والله يعلم بن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام  
يقدم احوال المراد بالتقدم في هذا الخبر التقدم بالنسبة الى  
الامام والخبر السابق التقدم بالنسبة الى القبلة فلا تنافي  
بن الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام قال في الرجل يبنى على الركعة

بالصلاة كذا في الخبر

سأله

العباس

بعد القبلة ظاهر هذه الجزالة مخصوص بحكم القبلة لا الوقت وكان  
الشيخ فهم من الاول الوقت ومن الثاني القبلة ولا يخفى ما فيه قلت فها  
ان سوي الكلام ياتي عنه على ان العلم بالوقت غير مختص على الكواكب  
كما يظهر من بعض الاخبار قال سأله عن قول الله عز وجل  
مادون جعل الظان المراد انه ينبغي ان لا يبلغ الاختفات لما  
حد لا يسمع نفسه لان اقل الاختفات الاسماء ولا في الصلوة للجمعة  
الاجزاء الى حد يخرج عن كونه قريبا وح يكون حد الخبر والاختفات  
التي ذكرها الاصحاب داخل فيما بينهما قال سأله عن  
عن المسافر يكون مسيرة يوم لعل المراد انه يكون الذهاب والعود  
جميعا مسيرة يوم او يكون للزاد وبالاهل اهله في القرية بان يكون منزلا  
استوطنه والمراد به انه لا يقصر في القرية والله يعلم قلت  
لا في عبد الله عليه السلام جعلت فذلك فضل الظاهر يمكن ان يكون المراد  
الظهور مع النافلة فانها من مقدماتها وكذا العصر وقدر الزمان  
للظهور مع النافلة معا او يكون المراد بالظهور هو مع النافلة والعصر  
هي وحدها والظهور مع النافلة اذا كانت مع الشرائط تكونان غالبا  
في ذراع وقوله ثم هل قدر ذراع الى بعد الزرع الاول فيكون التمهيد  
للفافلة ويمكن ان يكون هذا بالنسبة الى غير المستقل والله يعلم  
بن عبد الله عليه السلام قال قال ابي عبد الله عليه السلام  
عليه السلام يا شهاب ان ادعى في السماء كوكبا لا يخفى حاجته الى  
تاويل هذا الخبر بعد العراج وصرقه عن ظاهره ان في الغالب لا ينفك  
ذهاب الحرة عن ظهور كوكب واحد وليس في الخبر ذكر الكواكب لا اشتباها  
فما من قلت لعل وجه التامل احتمال المناقشة بان ذهاب الحرة لولم

يترك

الشيخ كذا في الصلوة



الظان هذا أيضا محمول على النية لروايتهم عن عبد الرحمن بن عوف هذا  
 المصنف وعليه علمهم <sup>القصر عن أبي جعفر عليه السلام قال</sup>  
 ولم عرض لعل التخلّف في بعض المواد للمخلول بالشطر والقصور  
 في النية والمراد أن هذا الفعل في نفسه هذه ثمرة فلا مينا في أن ينفلك  
 هذا الأمر عنه بسبب ما يتركبه العبد العاصي بما يوجب العقوب بكمكان  
 الطبيب يقول لعل النجس فإذا أكله أحد وداراه بصدقه فلم يظهر  
 فيما أثر المتخمين لا يوجب تكذيب الطبيب <sup>الله يعلم</sup> بل ينكر  
 قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون <sup>ويقتضيه</sup> ويقتضيه من دار  
 على ما ذهب إليه السيد المرتضى من أن المعتبر في الرجوع دخول المنزل  
 لا يبلغ حد الترفّض وداره التأويل واسعة مع المعارض <sup>وعلم</sup> وعلم  
 أن يكون مبنيا على أن المعتبر في البلاء والواسعة المحلة والله يعلم  
 بن السراج عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام <sup>فأشقى</sup> فأشقى  
 أي أحب أو أصبح شقيا بارتكاب المحرمات في طلبه أو علم الصبر عليه  
 منتهى الشأن لعل المراد أنك تطلع على جميع أحوال العباد وترفع  
 اليك فيحار بهم عليها أو أنك علمه لجميع الأشياء أو أنك غاية الحاشية  
 بلو واسطة أو بوسط والله يعلم <sup>بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام</sup>  
 قال إذا فضع ظاهره القضاء بعد الصلوة ويمكن جملة على  
 الاتيان قبل تجاوز الحمل <sup>بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام</sup>  
 قال كان إذا دخل الدخول في أوله والخروج في آخره  
 بن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام <sup>لمن أتاه في إرجاع الصغير</sup>  
 استخدام أو الاضافة لامية <sup>بن علي الجلي عن أبي عبد الله</sup>  
 عليه السلام قال الله صلى الله عليه وسلم إلى غير القبلة يمكن أن يكون المراد

المراد

أن الإمام والمأمومين صلوا جميعا على خلاف جهة القبلة بالأجنحة  
 ثم يرجع الحكم بأعادتهم وعدمه إلى ما سبق من التفضيل في مباحث  
 القبلة ولعل مراده ما إذا كان الانحراف قليلا أو تلبست المخالفة  
 خارج الوقت وإن يكون المراد أنهم اجتمعوا جميعا وصلى كل منهم  
 إلى جهة ولم بعضهم بعضا في جواز الاقتراح بين الأصحاب خلاف  
 وعلى تقدير جوازهم فلو تبين كون المأمومين على القبلة والإمام مخرفا  
 بحيث يلزمه الاعادة فالظن عدم لزوم اعادة المأمومين على قياس  
 ما سبق كما هو الظن من كلام القوم والله يعلم <sup>بن محمد عن</sup>  
 أبي عبد الله عليه السلام <sup>يا عالج الناس معلومة الأعمال من أولها وآخرها</sup>  
 أن يكون المراد أن التعقيب بعد الصلوة لمعارضة الاشتغال بالدين  
 صعب على النفس وإيقاعه على الوجه المطلوب صعب المراد بالأشد  
 الأعظم نفعا وقيل المراد بالمعالجة المداواة أي لأدواء انقع كدوائهم  
 منه والله يعلم <sup>بن المعز وصفوان بن يحيى ومحمد بن أبي</sup>  
 محمد عن أصحابهم عن أبي عبد الله عليه السلام في الصلوة <sup>صلى الله</sup>  
 يمكن أن يكون المراد التزج الشرعي بأن يرفع ركبته عن الأرض  
 ويقف ساقيده ويجلس على الأكتافين فالمراد بمدد والرجلين جعل  
 الركبتين على الأرض وإن يكون المراد التزج العرفي ومدد الرجلين  
 المعنى المتبادر والله يعلم <sup>بن ميمون عن جعفر بن محمد</sup>  
 عن علي الحسين عن أمير المؤمنين عليه السلام <sup>الاستخار</sup> الاستخار أي  
 الاستخار أو كانه استثناء منقطع فهو موضع الحال أو  
 يكون مفعولا لأجله أي ليس وفاني بعد الشيء الاستخار  
 وعدا أو يكون مفعولا مطلقا والله يعلم <sup>بن</sup>



يمين القذاح عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن علقمة قال الشيعي ومحمد بن السهول  
 بعد التسليم اختلقت العامة في ذلك الايض فذهب اكثر فقهاء اهل المدينة مثل يحيى  
 سعيد وغيره وبعده وغيرهما الى انه يسجد بها قبل التسليم وبه قال الشافعي وغيره  
 من اهل الحديث وذهب قوم الى انه يسجد بعد التسليم وبه قال السفياني  
 الثوري واصحاب الرأي وقال مالك ان كان سهوه لزياده يسجد بعد التسليم  
 وان كان لمقصداً قبله <sup>بن يحيى الكاهلي عن ابي عبد الله عليه</sup>  
 عن أبيه عليه السلام اقرب الى الاسم لا عظم النطق المراد انها في الفضيلة والتاثير  
 قريب من الاسم لا عظم وما قيل من ان المراد انها مشتملة عليه والمراد بالقرب  
 قرب الكل الى الجزاء وانها في بعض السور كال عمران مثلاً قريب منه لوقوعه  
 في اوائل السور فلا يخفى بعده مع ان التشبيه يوجب الى بطلان الاول قائل  
 قلت وجه البعد انه تخصيص لا دلالة عليه ولعل المقام لبيان الفضيلة  
 البهولة وبذلك لا يرتب عليها فضيلة تبعدها وكان وجه التامل احتمال  
 ان يكون ان التشبيه في اصل الاشتغال فلا يلزم موافقه اطراف الكلام على  
 انه يلزم مثل ذلك ايضاً لو قلنا بان المراد الفضيلة والتاثير قال  
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدبر حمله اى لم يبلغ حد التقدير  
 ولم يقصد المسافة وقيل انه كناية عن اشتغاله بالصيد والمراد صيد  
 الفضول والمراد بالوقت وقت الصيد فيقصر في الرجوع الى منزله  
 ولا يخفى بعده <sup>بن زرارة عن ابيه عن ابي جعفر عليه</sup>  
 اذا واثق لاخرى يحتمل ان يكون اللوم زائدة والمعنى اثم الاخرى  
 ويحتمل ان يكون المراد ان الاذان الذي يستحب في اول الورد بسقط  
 ههنا لاصالها بالقرينة فيكفيها اذ ان الفريضة قائل قلت لعل  
 وجه التامل ان قوله واثق غير دال على لزوم الاتصال حتى يكفيها اذا

الفريضة

الفريضة على ان الاكتفاء بمجرد ما ذكر في ما نحن فيه محل ما مل الا  
 ان يقر مبنى الكلام على لزوم الاتصال كما هو الظاهر <sup>بن</sup>  
 زرارة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن ذكر يدعون الى <sup>الصلوة</sup>  
 ظاهره انه يقرأها في القنوت ويدل على انه لا يلزم ان يكون <sup>القنوت</sup>  
 مشتملاً على الدعاء كما يدل عليه خبر التسييع والله يعلم  
 من علي الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ام <sup>ويقتل</sup>  
 من ماله الامر بالاعتصال محمول على ما اذا من حبه وقد ورد  
 كما رواه في كتاب الاحتجاج عن عبد الله بن جعفر الحميري انه  
 كتب الى الناحية المخدومة روى لنا عن العالم عليه السلام  
 عن امام قوم صلى بهم بعض صلواتهم وحدثت عليه حادثة كيف جعل  
 من خلفه فقال يؤخروني قدم بعضهم ويتم صلواتهم ويقتل من  
 معه فخرج التوقيع ليس على من تخاه الا غسل البدن واذا لم  
 تحدث بقطع الصلوة يتم صلوة مع القوم وكتب ايضاً روى عن  
 العالم عليه السلام انه من مرسيتا بجرارته غلبه ومنه وقد  
 رد فعله في الغسل وهذا الامام في هذه الحالة لا يكون منه بجرارة  
 والعمل من دلال على ما هو لعله بخيه بقبابه ولا عليه فليفت  
 يجب عليه الغسل يخرج التوقيع اذا امسه على هذه الحال لا يكون عليه  
 الا غسل يده انتهى <sup>بن علي الجلي عن ابي عبد الله عليه</sup>  
 صلوة ايماء يفهم منه وجوب الايماء الركوع والسجدة واذا امكن مع  
 التكبير وظاهر الاطحاب لا انتقال الى التكبير انما هو مع تعدد الاجزاء  
 وحل التكبير على الافتتاح بعيد وفي الفقيه الفقرة السابقة هكذا  
 والمساعدة تكبير بغير ايماء وهو الظاهر وقوله عليه السلام لا طاعة



أيام أي مع القراءة وقوله عليه صلى كل رجل على حاله الظاهر انما يتعلق  
 بالجميع والله يعلم <sup>الطليق</sup> قال سالت ابا عبد الله عليه السلام قلت سمعت  
 يقول ان يكون المراد ثلث استسجاء في مجموع الركوع والسجدة من وان يكون المراد  
 كل منهما فالانصبح بالادراج حمل التسمية على العسكرة والله اعلم  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان من طول احوال الناس اعناقاً  
 لتأني عن علومهم وارتقاء منزلتهم او عن كونهم مغفون لان الخير لا يخرج  
 راسه ولا يمد عنقه والله اعلم وذكر العامة في هذا الخبر وجهاً قال ابن  
 الاخرابي معناه انهم اعم الايقافون عنق من الخير اي قطعة وقيل  
 بعضهم رجاء لان من رجاء شيئاً طال اليه عنقه فالناس يكونون في  
 كرب وهم في الروح متعلقون لان يودون لهم في دخول الجنة وقيل معناه  
 الدوام من الله عز وجل وقيل اراد الله لا يلزم العرق فان الناس يوم  
 القيمة يكونون في العرق بقدر اعمالهم فمنهم من ياخذ الى الكعبة ومنهم من  
 ياخذ الى ركبته وقيل معناه انهم يكونون رؤساء يومئذ والعرب  
 نصف السادة تطول العنق وقيل الاعناق الجماعات يوجاء في  
 عنق من الناس اي جماعة ومنه قوله تعالى فطئت اعناقهم لها خاضعين  
 ولذلك لم يقل خاضعات ومعنى الحديث ان جميع المؤمنين يكون  
 الكثر فان من اجاب دعوة يكون معه وروى بعضهم اعناقاً كسر  
 الخرق اي امرعوا والله تعالى يعلم <sup>بن فضيل</sup> قال سالت ابا عبد الله  
 عليه السلام عن الرجل الاخر يامه اي صلوة الظهر والعصر في ذلك  
 اليوم لانه قلافاق في وقتها والقضي بمعنى الفعل او بتقدير ان  
 لم يفعل او عن نسيانه ليس في المكافي قوله او عن نسيانه والظ  
 زيادته من النسخ لعدم استقامته المعنى الا ان يقول ان الراد

علم الله عليه السلام كان واقفاً بحج الخادم الواقع في الجانب الايسر حتى يكون  
 الداس او يمينه او بالعكس ورح فقوله وليس عن نسيانه احد بيان لاحد  
 الشقين ويعلم الاخر بالمقاييس والله اعلم <sup>بن ابي حمزة</sup> عن رجل  
 صالح عليه السلام قال بعض في صلوة ظهره انه بكثرة احتمالات شك  
 واحد في صلوة واحدة يحصل الكثرة اللهم الا ان يحمل على انه لما كان  
 الغالب ان من يشك مثل هذا الشك انه يشك كثيراً في صلوة  
 اجاب عليه بما هو الغالب والله اعلم <sup>بن ابي عبد الله</sup> قال  
 سمعت ابا الحسن موسى عليه السلام لا ينكس فان لموة احد لايق الله تعالى  
 ما ورد انهما انكسفا عند شهادة الحياين عليه السلام لا نأقول المراد  
 انهما لا ينكس فان لموت احد بل هما يتان الغضب الله وقد انكسفا  
 بشلعة فقال لهم وللغضب عليهم واما موت ابراهيم فاما كان من  
 فعل الامة ليستحقوا بذلك الغضب <sup>بن جعفر</sup> عن اخيه عليه السلام  
 قال سالت عن الرجل فلا يرى ظاهراً انه شك في الواحد قبل ان  
 يكون غير الشك بين الواحد والاثنتين والظان ان المراد الاصحاح  
 من قوله لم يكن حكم صلى ذلك وان مرح بعض الشارحين من المتأخرين  
 بخلافه فتأمل <sup>بن جعفر</sup> عن اخيه موسى بن جعفر قال سالت  
 عن الرجل قال نعم اعلم ان المشهور بين اصحابنا ان من نذر  
 صلوة نافله يلحقها بعد النذر احكام الواجب ولعل الظاهر هذا  
 الخير خلافه ويمكن حمله على الضرورة والله يعلم <sup>بن جعفر</sup>  
 عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سالت عن المرأة حتى تضع  
 جبينتها بما يستدل به على عدم اجزاء مسمى الوصول في السجدة  
 بل على عدم اجزاء قدما لله هم متفرقا الا ان يحمل على ما اذا



٨٣٦٦٧

لم يصل الى الارض اصله لكنه بعيد والحمل على الاستحباب اظهر فتأمل  
قلت وجه البعد لاخفاؤه فان السائل يقول وقع بعض خبرها  
على الارض وكيف يمكن ان يقع بعض خبرها اي لا يظن ان  
ولعل وجه التامل ان قوله عليه لا يعني لا يجوز تقرينة السؤال  
وابنه القيد كالتأكيد وذلك لا يلزم الاستحباب  
عن اخيه موسى بن جعفر عليه قال سألته عن المرأة ان يقع لها  
لول بما يدل هذا الخبر على ان هذه القطع الصفات ليس حكم الميتة  
والام يامر عليه ينتهه لكونه بعدد المنقح جملته الميتة وما  
دلالة على عدم تجسس اليد به مع البينة فظاهرة لاسترقبة قتال  
قلت وكذلك من الظهور ان كان ترك الاستحصال الا ان يحمل على  
الفرق الغالب فتدبر ولا يبعد شيء اما باعتبار الفعل الكثير  
او الاستدبار بن جعفر عن اخيه موسى عليه قال سألته  
عن امام وبعيد المرأة الظان الاعادة لاجل المحاذاة معهم  
في الصلوة ولما كان صلواتهم سابقا وهي لاحقة لهم ولم ينقل صلواتهم  
بل صلواتهم فلا يمكن الاستدلال به على جواز اقتداء العصر بالظهر  
كما قيل قلت الكلام في هذا الخبر قد كور في الخبر التالي له  
بن جعفر عن اخيه عليه قال سألته عن امام وبعيد المرأة  
قد استدلت بعضهم بهذا الخبر على عدم جواز اقتداء العصر بالظهر  
ولا يخفى عدم دلالة الاحتمال ان يكون الامر بالاعادة لمجازاة  
المرأة للرجل وانما امر باعادتها دونهم لانها كانت لاحقة فتأمل  
قلت لعل وجه التامل ما يمكن ان يوحى من ان الظاهر من الامر  
بالاعادة انه لاقتداء العصر بالظهر اذ الراوي اخذ في السؤال

اعده

٨٣٦٦٨

احده كونها بجباله والثاني حسب ان العصر ولما كان كله الامرين  
مقصودا عن السؤال قال هل يفيد ذلك اي قيامها بجباله وما  
حال المرأة حسبنا ويدر على قوله وقد كانت صلواتها بالظهر  
فيكون قوله عليه لا يفيد ذلك جوابا عن الامر الاول وقوله  
تعيد المرأة جوابا عن الامر الثاني بن حسان عن بعض اصحابه عن  
عراجه عليه عليه فليس قبلك شيء تقرير للمعنى السابق وذلك  
لان قوله انت الاول مفيد للتخصيص لتعريف الخبر فكانه قيل انت مختص  
بالاولية فليس قبلك شيء وقوله عليه وانت الظاهر اما معنى  
التيين اي انت الذين الظبا لايات والعلامة وبعني الغفر  
والقلبية اي انت العالين على كل شيء من قولهم ظهر عليه اي غلب  
فليس فلك شيء اي في الظهور او في الغلبة وانت الباطن اي المختص  
عن اصحاب الخلق واولهاهم وعقولهم او العالم بما بطن من قولهم  
بطنته اذا عرفت باطنه فليس ذلك شيء اي فليس شيء بطن من ذلك اي  
اخر من ذلك والله يعلم في كل خبر دخلت اي ما يمكن ان يحجب قائلها  
او من كل نوع من انواع الحكايات التي اعطيتهم افضل افراده  
خطا وان كان ناقصا فلا يكون معه باق في الدعاء والله يعلم  
بن حسان عن بعض اصحابه عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام  
لعظمت اي عظمها اوله تعالى بسبب عظمته وكذا في باقي الفقرات  
ولا يفعل ما يشاء فاعل يفعل اما ضمير راجع الى الله او يتنازع مع  
شيء في غيره فتدبر قلت لعل وجه التدبر حسن الوجه الثاني  
اذر بما كان الاول مقتضاه الخبر والكلام الثاني في قوة ان  
يق الحمد لله الذي يفعل ما يشاء من كل امر وسانه مع عباده



لا يفعلون ما يشاؤون سر له كالمسئآت ولا يخبرهم وهذا حق  
معنى قوله عليه السلام بل امر بين الامرين فافهم **بن الحارث العبد**  
قال سمعت ابا عبد الله الصادق عليه السلام الى علي بن ابي طالب  
اما متعلق بقوله احبنا او بقوله داعيك وتعلقه بقوله ولا  
بعيد قلت وجه المعد كون المناسبة في علي بن ابي طالب  
وسبيلك الداعي الظاهر اشارة الى ما ورد في الاخبار في تفسير  
قوله ثم قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على صفة انا ومن ابتغى  
ان المراد بالسبيل ومن ابتغى امر المؤمنين عليه السلام فلو قيل المراد من ابتغى  
في هذه العبارة الرسول صلى الله عليه واله بان يكون الضمير المنسوب  
واجبا الى الرسول والضمير المستتر المرفوع واجبا الى السبيل والاداعي  
كان اشهد انطباعا على الآية لفظا ومعنا ويمكن ان يكون المراد قوله  
ومن اتبعه الاثمة عليه السلام واحتمال كون المراد بقوله مولانا وولينا  
آية الرسول صلى الله عليه واله وبقوله من اتبعه امير المؤمنين عليه السلام  
بجهد والله يعلم قلت وجه الدعوى بلوح عن ساهق الكلام ولا حجة  
جدا شهادة الاخلاص لعلها تدل لقوله ميثاقه وانما ضم الاخلاص  
بالوحدانية مع ميثاقه عليه السلام لانها لا تخص ولا تتم الا به وفي  
اكثر نسخ الدعاء المأخوذ ميثاقه مع ميثاقك وميثاق رسولك  
وفي الاخير ميثاقه الاخلاص مع البابا وعله اظهر قلت لعل حجة  
الاطهرية ان الناجح بمعنى مع والكلام في قوة ان نون المأخوذ مع  
شهادة الاخلاص لك ميثاقه مع ميثاق رسولك اه وكيوم  
ذلك وله عليه السلام ما نزل الله الذي **بن الحكم عن** من حلفه  
على احد مما عليه السلام كرسبها العن الضمير في كرسبها راجع الى

الشمس

الشمس بمعنى الضوء فبشره الشمس بكسر الضو **بن الحكم عن** رجل عن  
ابي عبد الله عليه السلام قال من شئ الاستحباب على شئ المحرمات وتبجحها  
ويمكن ان يكون المراد اعطاه الثواب القدير اي او سجا او الراداهل اامن  
الملئكة وصاف في الحزم والظا الارض كاثواب الاعمال وعلى نسخة الارضين للرجع اعتبار  
البقاء وعلى التقديرين يحتمل ان يكون المراد من تحت قدميه في عمق الارض كما  
هو الظاهر من جوانبه الاربعه والله يعلم **بن رباب عن** عبد صالح عليه السلام  
قال ادع وقتد اعف من الحسنات بالقليل اي تقاعف قليل الاعمال وكثيرها  
اضعا فالكثرة وكذا في الصباح ايضا وفي الفقيه اكثر بالقليل اي تقاعف  
اضعا فالكثرة سبب القليل من الاعمال وكثرة تكبير على سبيل الحكمة او باويل  
مقول في حقه ومنهم من قرأ الكبر على صيغة فعل الماضي اي كبره كل شئ فكبير  
ويحتمل ان يكون خطا باعما وعله كان اكبره فصحف ليوافي الاية والله اعلم  
لا ينقص فلا ونقص جال الامين وسعد بين فالاول من الثاني والثاني من الاول  
سبحي الرحمة اي سبحي النبي صلى الله عليه واله فانه كان رحمة للعالمين والمراد  
السلطان المنسوب الى الرحمة فانها من رحمت الله على العباد والله يعلم  
انزل فيه القرآن المراد ابدا ونزوله وكان ذلك في ليلة القدر او انزل فيه  
حجلة الى السماء الدنيا ثم نزل منها على الارض وروى عن ابي عبد الله عليه السلام  
انه قال نزل القرآن حجلة واحدة في شهر رمضان الى البيت المعمور ثم نزل في طول  
عشرين سنة وقيل المراد انزل في شانه القرآن والله يعلم وسلم الى بيان  
لا يكون حواره مشتبها في حقه او سلم عباراته الى من الافات التي بمنع قول  
العمل والله يعلم وبارب المستضعفين على صيغة اسم المفعول اي الذي استضعفهم  
الناس في الارض اما مطلقا او امتنا صلوات الله عليهم لما نزل في شانهم بالانصار  
الكثير قوله تعالى يريدان من على الذين استضعفوا في الارض الآية



يا خليفة السبيوط المراءى انك اذا ذهبت بالنبيين خلفهم في اعترهم ويقوم باصلاح  
امورهم وهذا منهم اوفى وصياهم ومن يقوم مقامهم والله يعلم ولا يدري الا حق  
او يصل يدى عند اراده حطهم اعم من محاذق جهنم الى اخرى الا وقد قضيت حاجتى  
ويمكن ان يكون اسارة الماهو المطلوب بعد ثناء من مسج وجهه وامر امر اليب  
الى الوجه الاول اظهر خالق الازواج الظان المراءى بالزوج هذا الصنف والزوج  
من كل شئ ويحتمل ان يكون المراد معناه المشهور بالمقابل للفرد اما الكون الخلق  
كله ازواجاً كقول سبحانه وخلقناكم ازواجاً ومن كل خلقنا انثى وجن كالكفر  
والايمان والشقاوة والسعادة والهدى والضلالة والنور والكلمة والكلمة  
الظلمة والطاقة والكثافة والحركة والسكون والتعجيل والتخفيف  
الخير والشر والذكر والانثى والحق والباطل والحرارة والبرودة والظلمة  
والبيوضة والخطوب الصواب الخطا والليل والنهار والساء والارض  
البر والبحر والجو والانس والوتر هو الله وحده او لكون كل ممكن في جوار كسب  
واقطعه ان يحلله العقل الى مبدء وجوده والله يعلم مداد كل امة نال من كتاب  
المصدر الى تبيينها كاشفاً بعد مداد كل امة الذى قال تعالى فيها قل لو كان  
الجبر مد الخالق ربى الامة وسمع السر واخفى اى يعلم السر واخفى  
في تفسيرها فقد قيل السر ما لا يرفع به صوته واخفى ما يحدث به نفسه  
يلفظه وقيل السر ما حدث به غير مخافضاه صوته واخفى ما خفى به الى  
او كله به نفسه وقيل السر ما يصغر الانسان فلم ينظر واخفى من ذلك ما  
وسوس اليه فلم يضره وقيل السر ما فكرت فيه واخفى ما لم يحط به الا  
على اسان تفعل يحدث به بعد ذلك اقول ويحتمل ان يكون المراد السر  
ما في نفسه مع اظهاره على كونه فيها واخفى ما هو كائن في نفسه  
ينفذ عنها ولا يطلع عليه الا بفضل الله تعالى كالحق من الرب والعجب

ومقام

ومقام الاخلاق والله يعلم لا يدركه الا بصار اى اصاب العين او اصاب  
كاهن في الخبر بن الربان قال كتب بعض اصحابنا سيدا رهم بن عقبة  
ليه كانهما خيوط لفتة كانهما من المصارع الاول وهو هلدى لوى  
على الخفى الجوايا كانهما قيل لعله كان علة لتوفرهم استبعادهم من عمل الجهر  
بالخيوط فالفتنة يقول الشاعر ولعله كان معلوما انه كان لعل الخيوط  
اقول ويحتمل ان يكون استبعادهم للخط خيوطه والجمع بين الجمعية والتأويل  
لعلها كانت في خطه عليه من نقطة نقطة فالشعر بيت الشاعر و  
لعل الفرق بان ما كان من الخير لا ينظر الخيوط وجهه كما هو المتعارف في زماننا  
وما كان من السيور يقع السيور على وجهه اما بان يغطيه فانى على الامة  
او يغطي بجنبه فعلى الكرامة والله اعلم بن عبد الله عن ابيه عن جده  
عن الحسين بن علي بن ابي المؤمنين عليه السلام لكل مقام محمداى الامكنة  
المحمودة كالمشاهد الشرفه او الارفة المحمودة كالايام المباركة او يكون مثل  
معنى القيام والله يعلم بن مزيار عن رجل سأل الماضى عليه السلام عن الصلوة  
وذكر ابو الحسن عليه السلام اعلم ان هذا الخبر لا يخلو من تشويش والذي يمكن  
توجيهه به هو ان علي بن مزيار كتب الى الحسن الثالث والاعلى  
عليهما السلام عن تفسير الخبر الذى ورد عن ابي الحسن الثالث والثاني فاجاب  
عليهما السلام بالقبول بقبوله حيث خصص الى بالذى يلحق الحد لان جود الصلوة  
في البر عند من مشهور واما المجلد فيمكن التخصيص باعتبار كونه مبدء غالباً  
فيكون القبة فيه اخفى ويقول محمد بن عبد الجبار ان ابا الحسن عليه السلام  
بعد ما القبه عليه السلام سأل عنه مشافهة فاجاب عليه بغير تقيه ولم  
يخصه بالمجلد هذا على نسخة لم يوجد فيه عليه السلام واما على نسخة كافي بعض  
النسخ فيمكن توجيهه على نسخة الماضى بان يكون المكتوب اليه والذى سأل



٢٧٦

عنه الرجل واحدا وهو الرجل الثالث عليه ويكون المعنى ان علي بن ابي طالب  
يقول اني لما القيت بالبحر عليه فذكر لي ان السائل الذي سأل عنه عليه السلام  
تغير سألته اجاب عليه بالتمثيل حين سألته عن ما نقله ورجاب  
المكانه صدر عنه عليه السلام فقيه هذا توجيه المرام مع غاية الاضطراب  
منافيه في الكلام تاسيا برأيه عليه السلام والله اعلم ونبيه والله الكريم  
بن مهران قال راية ابا جعفر عليه السلام ست ركعات الظاهر  
صلوة الاحرام فممكن الاستدلال به على انه اذا كان في وقت الفريضة  
ايضا يستحب تلك الست ركعات وان امكن ان يكون نافلة الظهر لا كفن  
الظكونه عليه السلام ساوفا قدر بن مهران قال سالت داود بن  
يزيد الحسن عليه السلام سالت السؤل باعتبار ان المكتوب بحضرة  
في حال الصلوة لا السجود في اصل المكتوب وعلى تقديره يحتمل ان يكون  
الجواز باعتبار وقوع بعض الجبهة على غير المكتوب عن ابي  
ابراهيم عليه السلام في السهو يبنى على اليقين ظاهر البناء على الاول  
البناء على الاكثر ولا ينافي الاول قوله عليه السلام وكنا طافا بالبناء  
على الاول اي بقتضي الاحتياط والله يعلم واسحق بن ابي  
سليمان بن داود ان ابراهيم بن محمد اخبرها قال كتبت الى الفقيه  
كفارة لاجل وف بين الاحباب تقدم الخبر بعنون ابراهيم  
بن محمد بن محمد بن عمار القمي عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله  
عليه السلام في فضل ظاهرهم يشمل صيد التجارة ولعل الاحباب حلوة  
على اللغو الذي لا فائدة فيه والله يعلم بن موسى الساباطي عن  
ابي عبد الله عليه السلام قال سألته ولا فريضة بالنهار يمكن ان يكون  
المروا الصلوة على الرحلة فان الغالب ان في النهار يكون في

عن

عام

٢٧٧

في الطريق كما ساق في خبر عمار بن ربيعة يقضيها بالليل على الارض والله يعلم  
بن موسى الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لكل صلوة لها نافلة ركعتين ولا يخفى  
ما في هذا الخبر من التوسيس فلما يكون خبر عمار خاليا عن مثله من الاضطراب  
وبالجملة يحتمل ان يكون المراد ان لكل صلوة نافلة تختص بها الا العصر  
فانه التخي فيهما ركعتين من نافلة الظهر لقر بها منها وهذا بناء على ان  
الثماني ركعات قبل الظهر ليست بنافلة الظهر ولا كفها لهذا الوقت والتمنا  
التي بعد هان نافلة الظهر اما جميعها او بعضها كما يدل عليه كثير من  
الاخبار وحتم ان يكون المراد ان كل صلوة بعدها نافلة وان لم تكن  
مستقلة بها الا العصر فانها قبلها وليس بعد ها الى المغرب نافلة المراد  
ان كل فريضة لها نافلة مستقلة بها سواء كان قبلها او بعدها الا  
العصر فانه يحجز الفضل بينها وبين الركعتين لاختلاف وقتيهما وحتم  
وجوبها اخر لا يبيع المقام ذكرها ولا يخفى ما في كلامه من النقص والاحتياط  
والله اعلم بحقيقة الحال اذا اردت تحتمل ان يكون المراد ان اذا اردت  
قضاء فريضة او نافلة في وقت حاضرة فصل قبل الحاضرة نافلة ركعتين  
تفر من الفريضة ويلفك هاتان الركعتان لنا فلة القضاء ايضا فاق  
بعد الفريضة تماشت والمراد انك اذا اردت القضاء في وقت الفريضة  
فقد ركعتين من القضاء لنا فلة الفريضة واخر عنها سائرهما وحتم  
ان يكون المراد بالفريضة التي حضرت صلوة القضاء بان يكون المراد انه  
يستحب لكل قضاء نافلة وحتم ان يكون المراد بالقضاء الفعل ايضا  
والله تعالى اعلم شرارك ونصف ظاهره ان وقتها بعد مضى شرارك  
والنصف لان وقتها مضى كما فهم الاحباب وكأنه لا وضبط المراد  
بعد شرارك ونصف الجزم بدخول الوقت فتأمل قلت الظاهر ان المراد



بالشركة القدم فتأمل ركة واحدة اعمق من ركة واحدة والظاهر ان  
لفظه او شروها على تقديره فالمراد ان الافضل اذا كان يتقدم الشرع  
في النافلة وان كان مطلقا للتلبس في الوقت كافيا ولو لم يكن ركة ايق  
فتأمل من نوافل الاولى الظان ما في الاصل اولى وهذه الاصطلاحات  
من سوء فهم الناظرين وهذا يدل على ما ذكرنا من ان التمام ركعات التي  
بعد الظهر نافلة لها فتأمل بعد جوف الاولى اي بعد التلبس ركة ايضا  
ينبغي ان يفعله ولا يفصل بينهما كثيرا لئلا يجرى اوزع عن نصف قدم او  
مع عدم التلبس ايضا فيكون دونه في الفضل او يكون محملا على انتظار الجماعة  
كما حمله الشيخ لكن الفقرة التي تليها كما الصريح في الاول فتأمل في الوقت  
سواء لان الشمس على انخفاض اذ دارت حركتها بسرعة على ما ثبت في  
حكمة الاولان نصف قدم بالنسبة الى وقت فضيله الظاهر اعني القدمين  
كنسبة القدم الى فضيلة العصر اعني ركة اقدم فان النسبة بينهما معا  
الرابع ولا يبعد ان يكون السرف في جعل وقت العصر ركة اقدم هو ما ذكرنا  
اولا من ركة الحركة بالآخر عن الزوال قد مر بن موسى عن ابي عبد الله  
عليه السلام في الرجل قال الرجل كان في العبارة سقط وحمل او جهده بان  
يكون الرجل مبتدأ وقوله فيختمها اجزاء للشرط اي فيختمها بان يقول حمله الشرط  
والجزء المستأفا مل قلت حمله الشرطية تقع خبرا محاصره في شرح الفتاح  
حيث قال وما بالجملة الشرطية كقولك جاشي زيد وهو انك تخط فالتوقع  
موقع الحال الجملة الاسمية نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع  
الحال لكن بعض ما اخرجوها عن حقيقة الشرط انتهى فافهم نثر اهل العربية  
ذهبوا الى جميع الشرطية الى المحلية وان الخبر والفصيحة هي التالى والشرط  
فيذله بمنزلة الحال او الظرف بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام

في الرجل لا يصلي فيه يحتمل ان يكون الذي باعتبار المثال وان كان لا  
ان لا يصلي في ثوب يكون بعض منه حرا محضا وان كان مصلا بغير  
الحري او يحتمل على ما اذا كان العلم خارجا عن الثوب الصق به والله يعلم  
حتى يلبس اي من الشرع مطلقا اذا كان سجوده الى غيره والا فلا يصح كما  
لا يخفى قلت وجه البعدان حكم اليبس الحاصل من الشمس علم سابقا وايضا  
وقوله وكان رطبا يلزم ذلك بن موسى عليه السلام في رجل نسي  
نسي التشهد ويتبع حمله على التشهد الاخير مع فعل البطل سهوا وبنا على  
عدم وجوب التسليم وظاهره انه يكفي مسي الذك في التشهد ما ناسيا  
او مطلقا اللهم الا ان يحتمل على انه اذا ذكر البعض فقد قر الجميع كما هو  
الغالب فلا يعتد بسره والله اعلم السابا طي عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال سالت عن الرجل قوله بعد شرب لعله على هذه النسخة ثم الكلام  
عند قوله شرا ويسير والمزج المحذوف وقوله فان كان استنفا فطوره  
ليان ما اذا كان الارتفاع تدبر مجيا لا دفعيا ويمكن ان يكون قوله ولا  
باس كما في بعض النسخ الفقيه هكذا اذا كان الارتفاع يقطع سائل  
فالمراد اذا كان الارتفاع مما يحيط بالمجرى المحذوف وسئل بيان سوال  
اخر رفع عن الارض المخدرة وفي بعضها يقطع سبل السيل وهو  
قريب مما في الكافي بسطن مسيل ونقل في المعبر والذكرى هكذا او  
ولو كان ارفع منهم بقدر اصبع الى شبر فان كان ارضا مبطونة  
ثم قال في الذكرى وهي بدل يحفرها على ان الزايد على شبر مخرج  
واما الشبر فينبني على دخول الغايط في المعنى وعدمه وقد قالوا  
بالاخطى ولعله اخذ من رواية زرارة ولانه قضية العرف  
انتهى انتهى السابا طي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت



عن الرجل ولا ياتخر الرجل لان هذه متابعة مستحقة لا يلزم للمؤمن  
التأخير لاجله عار الساباطي قل سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يفلو  
بالسجود دائما وظاهره انه اذا لم يجد مكانا ظاهره سجد فيه ولا شيئا سجد  
عليه ويحيى وظاهر الاصحاب انه لا يسقط احدا الا تخافه وتقدمه ووضع  
الجبهة ويكون جملته على المصلوب ونحوه فمن لا يقدر على الارض  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان صليت الى ان يذهب الكسوف  
المشهور ان امتداد وقت الكسوف الى حين الشروق في الاضلاع الاثنا عشر  
وكان في هذا الخبر دلاله على خلافه اذ لا يمكن العلم بطوله وقصره الا بعد  
الشروع في الاجزاء والتعويل على قول الرصدى على تقدير تسليم جواز  
الاعتماد عليه بعيد عن تعميم قواعد الشرع النبوي قال قلت  
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ادرك بفتح ظاهره جواز تكبيره الا  
قبل قيام الامام ويمكن جملة على التكريرات الافتتاحية المستحقة  
والله يعلم ولا يفتقد بظهر من ذكرى تعيها انه فهم المناقاة بين  
هذا الخبر والخبر الآخر الذي مضى عن عمار فجمع بينهما بالحديث ولا  
يحيى عدم المناقاة فان ما مضى مرده في التشهد الآخر وهذا في التشهد  
الاول بنشر عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام بمعا جميع  
ما ذكره يمكن ان يكون معاني جميع ما ذكره المراد بها المطالب التي  
سألوها بالهي في قوله تعالى سأل سأل بعذاب واقعه وان  
يكون اليها اللقب والمراد بالمعاني الاسماء وما ذكره بالاسماء  
بذكره بذكره المطالب بالله تعلم المحتجج بتجديد ان يكون  
ان يكون اليها السعدية اي محبوس غشوق وما رضى باظهاره عن  
حلقه واضلوا ادبنا واحتجوا في عيبك بحسب حال انهم

وكالاتهم التي لا يصل اليها عقول الكفر الخلق فهم وان كانوا ظاهرين بحسب  
ابن ابيهم فهم محجوبون بحسب انوارهم واسرارهم فالغيب كالسنة والمكان الذي يحجب  
فيه الغيوب او المراد في جملة ما غيبته من غيوبه وان يكون المراد احتجج  
في عالم الارواح في حجب الغيوب والله يعلم السابقون في علمك ولعل المراد  
انهم سابقون بحسب الفضائل والحقاير على جميع الخلق وقوله عليه  
في علمك تأكيد للحقيقة ووقوعه لان لا من الحقيقة كائنة في علمك تعالى  
اي كان في علمك الا زلي كذلك او سابقون في علومك ومعارفك  
على جميع الخلق والعللة الغائبة مقدمة في الوجود والحال فيهم سابقون  
في العلم اي انك جعلتهم سابقين واثرة لعلمك بانهم يستحقون ذلك  
والظن العيان الاولان والله يعلم على مواضع حدودك وهذا  
اما في موضع المصدر اي داء كائنا على موضع حدودك وعلى الزاوية  
التي قررتها وحدتها ان يدعوك العباد عليها وكانك على حال  
طاعتك بان يكون في ذلك الدعاء طبعها لك كحال الاطاعة او  
يكون حالها من فعل ادعوا اي ادعوك حال كونك ثابتة على حدودك  
واوامرك غير مجبور عنها كائنا على حال طاعتك كما يقول ادعوك  
دعاء الخاصين اي اريد وارجو بفضلك ان يكون كذلك ويمكن  
ان يكون هذا متعلقا بالدعاء والطلب فيكون على معنى اللام  
ويقدر له متعلق اي ادعوك ان تحتلني مستقرا على مواضع  
حدودك غير متبدل عنها فيكون قوله وبما يدعوك استغنافا  
لسؤال اخر والله يعلم بن عبد الله عن ابيه عن جده عن علي عليه  
مثل اجر الشهد المشط احتمال ان يكون الثواب للذان او  
للعمل الواقع فيما بينهما من الجلوس والسجدة والتسبيح وقد ورد



هذا بعينه فمن جلس بين الاذان والاقامة في المغرب يمكن ان يكون  
 المراد ان هذا الثوب حرز بينهما ومقر لكل منهما اوله هذا القول  
 من اول الاذان الى اخر الاقامة <sup>بن عبد الله الحاشي عن ابيه</sup>  
 عن جده عن علي عليه السلام المودون موثق يدل على جواز الاعتقاد على  
 المودون في الوقت وعلى ان الامام ضامن لقرائة خلفه او لصلواتهم فيكون  
 معافا اذا لم يكن جامعاً لشرائط الجماعة فتأمل <sup>عن ابي عبد الله</sup>  
 عليه السلام ما وجد يا من يحول بين الرافق قلبه اي يهرق قلبه عارياً الى  
 غيره كما قال امير المؤمنين عليه السلام عرفتم الله بفسخ العزائم وبذلك عاراهم  
 عزرون في قلبه او يعلم بما في قلب الانسان ما لا يعلمه صاحبه وقوله يا من  
 هو بالنظر الاعلى اي مقامه في الرقعة والحال في مرتبة لا يصلح للمجاهدين  
 العارفين واوهامهم والله يعلم <sup>بن ابراهيم عن جده عن ابيه</sup>  
 عليهم السلام لا يصلي الا يصلي او على ما اذا انكشف عن رقبته في جوارحه  
 الصلوة وان استر بجميعة في حال الركوع مثلاً فانه يلزم ان يكون السائر غير  
 اجزاء المصلي <sup>بن ابراهيم عن جده عن ابيه عن علي عليه السلام</sup>  
 قال سار جده ظاهرة استخبار افعال سائر المساجد لما يصح السجود  
 عليه ويحتمل ان يكون المراد من الصلوة في موضع لا يلزم وضع شيء اخر  
 للسجود ولتقره وابه بل قوموا على الحرم والارض مثلاً ويمكن حمله على  
 انصر <sup>الصفير في الكتب الى</sup>  
 الى الرضا عليه السلام اني اعلم كل اعمال البر بالكرام من كان بكل اذن وكل  
 بكل لكن الظرفية تعقبة بالي ويا الصم مشدداً والتقارير المضنية  
 لا يتم اعمال الجن لا بالصبر على مشقة فان كان حبل الميتة فاصبر على مشقة  
 تبدل الثوب فان شئت فاسع في تحصيل الجلود الذكية واصبر على مشقة

ابن ابي عمير

ابن النعمان في كتاب الصلوة  
 غرائب  
 في القاموس في كتاب الصلوة

والاعمال

وامه اعلم <sup>بن اسمعيل قال ابيه قال الشيخ</sup>  
 ولا يجوز الصلوة في الشمس اختلف في جواز الصلوة فيما يستطره القدم  
 وله ساق واختلف فيما ليس له ساق كالشمس بلغم الشين والشمس قد  
 المعين وابن البراج والشيخ في المبسوط وابن حزم وكثير المتأخرين الجواز  
 قبل بالكرهية فخصوا من الخلاف واعترفوا بالمانعون بعدم الصلوة  
 على الجواز ما رواه في الاحتجاج عن الحميري انه كتب الى القائم عليه السلام  
 هل يجوز للصالح ان يصلي وفي حمله نظيط لا يفضي الكسوف ام لا يجوز  
 فكتب عليه السلام جاز والله يعلم محمد بن الحسين ان بعض اصحابنا كتب الى ابي  
 الحسن الماضي عليه السلام وها هو خان اي مستحان خارجاً عن ابي  
 ويدل على عدم جواز السجود على الرمل لان بين ان الرمل موبد للشمس  
 ومناط التعزيم المذموم او يكون المراد انها استحل حتى صار رطاباً فلو كان  
 اصله من الارض انصر لم يجز السجود عليه ولعل السائل ظن ان المراد بما انبقت  
 الارض كلها حصل منها والله يعلم <sup>بن الحسين بن كثير عن ابيه قال ابن</sup>  
 علي بن عبد الله عليه السلام في ذلك اي في امر هذا الثوب والمقدور يصلي في ذلك  
 بن حماد عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي بن الحسين  
 عليه السلام ووجهه في سحر للصلح الخاة بدون الزاوي موضع وفي موضع  
 اخر كما في المتن فيه وهذا يكون المقصود بالسؤال الخاة والباقي قوله عمنك  
 للقسم والسيد ويكون قوله الخروج معطوفاً على الرضا وعلى ما في المتن يكون  
 المقصود بالسؤال الرحمة والتعدي بالباقي القهين بمعنى الدعاء كما في قوله الخ  
 سأل سائل عذاب واقع وفي القاموس سأل له كذا وعن كذا ويمكن ان  
 حشرات في الكافي وفي موضع من المصباح او ضربت بها من خط الشيطان  
 استللك خرفاء هو الظاهر وعلى ما في المتن وفي موضع اخر من المصباح يمكن ان يكون

في النهار وسلاو المحقق  
 رحم الى التبع وذهب الشيخ



خفا متعلق بالسؤال كما قيل والله يعلم وذلك في باعنا في الكافي وفي موضع  
من المصباح التذليل باعطاء فقوله وتما الفحمة ظاهر عطفه وفي موضع  
لما من المصباح كما في المتن لكن فيه مكان وتما الفحمة واستلالي تمام العاقبة  
وعلى ما في المتن لعله قوله واستلالي معناه وعطفه على اعطاء النصف  
او على ما قبل قوله وذلك في جلد واحد **باب** في الموضع والفضل  
في المصباح والمواضع والفضل بدل الموضع والفضل عطف الفضل على  
النصف **باب** بن سهل عن ابيه قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل  
ضائع بنوع ظاهر الجزان ضائع بنوع اخر حله ضائع نفسه وبين  
حمله على ما اذا كان له فيها منزله او يكون المراد اقام في المنزل في نظر  
ويمكن حمله على الحقيقة والله يعلم **باب** بن سهل عن عن الصادق عليه السلام  
الامام امام محمد او امام يمكن ان يكون المراد بالادغام الشكوك  
او اذا سري فركه او سجد قبل الامام فيرجع ولا يهره او المراد ما به مواعنه  
من الاكثار سوى تكبير الافتتاح فانه ليس فيها ركن فالمراد انه يثبت على  
تلك الادكار لانه قرأ امامه بجملة والمنفرد والله يعلم **باب** بن عبد الله  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت في الاخر او بين ظاهره انه يقرأ  
السورة في الاخر او بين ليكون ركعتان في صلواتك مع السورة ويجعل  
ان يكون المراد قراءة في ركعة من الاخر او بين ليكون ركعتان في  
صلواتك مع الحمد فتأمل قلت قوله دام ظله أي في ركعة من الاخر  
او بين بمعنى ان الاخر او بين يحيل ظرف القراءة سواء قرأ فيها  
او في احداهما لكن لا بد من القراءة في ركعة من الاخر او بين حتى  
كان قد قرأ في ركعتين لكن الظاهر ان مراد الراوي السؤال عن السورة  
الفاصلة عنه والاعم وان كان التعليل وهو قوله ان يكون آه

ظاهر

ظاهر في الحل الاخير كما لا يخفى قد بر بن عذافر قد دخلت مع ابي علي  
ابي عبد الله عليه السلام جملة واحدة كان المراد انه عليه السلام بعد احصاء عدد كل  
واحد من الثلاثة لم يستأنف الحد للاخير بل اضاف الى الاخر حتى وصل الى  
المائة وعقيل ان يكون متعلقا بقول اي قلها جملة واحدة من غير فصل  
والله يعلم **باب** بن عيسى عن ابيه عن الصادق عليه السلام يا ابا عبد الله  
خيل قول عيلى ان يكون المراد القرب بالعلية وقرام الشخص به وحجابه  
اليه ولذا اورد رجل الورد لانه سبب الحيوة وبقطعة نزول والله يعلم  
بن فرج قال كتبت الى عبد الصالح وصل بعد العصر وجهه للجبين  
هذا الخبر والاشارة الاولى ان يحمل هذا على الجز والسابقة على الكراهة او  
هذا على غير التبتدأ والاولى عليها والاولى على البقية كما ورد  
في الخبر ان اشعار به فامل قلت لعل وجه التامل ان ظاهر الخبر خلاف  
الحمل الثاني فان لفظ ما شئت ظاهر في التبتدأ **باب** بن قيس عن  
ابي جعفر عليه السلام قال كان ابي المؤمنين على نحو صلواته الظان التشبه  
كما ورد في الخبر ايضا في الجهر اي يجهر بالتسبيح في الاخير وجره في العشاء  
اختلاف الاحكام في وجوب الاخفات في التسبيح فذهب جماعة اليه  
نسوية بيه وبين المبدل ونقاه ابن ادريس وقلنا بالخبر وعقيل ان يكون  
التشبيه في التسبيح في اخرى العشاء وعلل المراد بقوله اول صلوة احد  
كم الركعة الثانية من الركعة ابادراك الركعة في الجماعة والله يعلم **باب** بن  
بن مروان عن ابي عبد الله عليه السلام ولا تفعل عيلى ان يكون فاعل لا  
خبر اربعاء الى الحلاوة وان يكون فاعله فاعل يشاء اعني غيره على  
التنازع **باب** بن مروان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول مد  
صوته اي يخفره ذنوب تملأ هذه المسافة او مغفرة فلا هذه البعد



تدبر القوم لاختلاف بين الأصحاب في هذه الركعة بأدراك تكبير الركعة  
بان يركع مع الإمام واختلف في أنها هل يدركها بان يحقق مع الإمام في أحد  
الركعتين أم لا فالشهور الأول وقيل الثاني محتمل تلك الأخبار وأجيب بان  
تلك الأخبار وإن كانت صحيحة لكن الأصل فيها كسرها عند أحمد بن مسلم وما  
يدل على المشهور من روى بعده طرق فينبغي حمل الروايات الواردة على النسخ  
على الكراهة أقول لكن اتفاق العامة على ما هو المشهور عندنا يؤيد كون  
الأخبار الواردة على الجواز محمولة على التقيد ثم إن صاحب المجلد المذكور ذكر أن  
المعتبر على المذهب المشهور إجماعها في أحد الركعتين وهل يقع شروعها كما  
في الرفع مع عدم تجاوز حده فيه وجهان أظهرهما أنه كذلك لأنه لا يستفاد  
من الأخبار المتقدمة واعتبر العلومة في التذكرة ذكر المأموم قبل رفع الإمام  
ولم نقف على ما حذره انتهى أقول ربما كان مستند العلومة في التذكرة ذكر  
المأموم قبل رفع الإمام وهو ما رواه الطبرسي في كتاب الاحتجاج على غير  
أنه كتب إلى الناجية المقدسة وسأل عن رجل يلحق الإمام وهو ركع فغير  
ويحسب تلك الركعة فإن بعض أصحابنا قال إن لم يسمع تكبير الركعة فليس  
لأنه بعد تلك الركعة فاجاز عليه إذ لم يسمع مع الإمام من سماع الركعة  
وأما اعتد بتلك الركعة وإن لم يسمع تكبير الركعة والله يعلم  
بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال في الرجل فيلحق على النبي فظاهره الاستئذان  
بقريته قوله عليه السلام في الشئ الثاني فلم يصلوة ويحتمل أن يكون الصلوة على  
النبي صلى الله عليه وآله تقطع الصلوة بأداء التسليم أو لتدراك قطع الصلوة  
أو يكون مستحباً لا ابتداءً لا فائدة أو يكون الراد بالصلاة السلام كما في  
بن مسلم عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أبيه عن الحسن بن محمد بن عيسى  
القول عليه السلام وإن شئوا يستبدلوا قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم

اوان المغفرة منه تعالى يزيد به نسبة مد الصوت فكما انكثر الثاني في الاول  
 وقيل المراد بغيره لا يحريج وغناه في الاذان والمراد بغيره لاجل المد  
 الكائنين في تلك المسافة والله يعلم قلت قوله دام ظله وقيل بصيغة المرض  
 اشارة الى ضعف الحجة لان الثواب يرتب على الاذان المرض عند الشارع كما هو  
 ظاهر ويشهد له اي بصدقه في حال الاذان ويشهد له يوم القيمة ويشهد  
 الثاني ما ورد في اخبار العامة من ان من لم يصوم يوم القيمة بن مسلم عن ابي  
 جعفر عليه السلام قال ان العبد لم يستمر بها ما تفقد افاد الله العباد منه  
 انه يمكن ان يكون الحكم في ذلك ان غالب الناس في غالب احوالهم لا يصومون  
 من ايقاع اريد من ثلث العبادة مع حضور القلب فلا جعلت النافلة مثلي  
 الفريضة لخالص من جميعها فقد الفريضة ويهتم بها والله يعلم بن مسلم عن  
 ابي جعفر عليه السلام قال ان الله بالجمعة يحتمل ان يكون المراد منها اليوم فيكون قوله  
 عليه السلام فسرها على سبيل الاستحسان والظاهر ان المراد السورة فامل قلب وجه  
 التامل ان الاستخدام واقع في كلام الغضا فلا محذور فيه بخلاف ما لو كان المراد  
 السورة فانه لا بد من تقديره وهو يوم الجمعة على ان الظن من ذكر المنافعة  
 للمصروف على الغير البارز في سنها اليوم كما لا يخفى بن مسلم عن ابي جعفر عليه  
 السلام قال التكميل افضل كله بل هو باضافة الفضل اليه او بالرفع ليكون تأكيد القول  
 افضل وعلى الاول الضمير المحذور راجع الى التكميل وعلى الثاني الى الفضل  
 بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قال كى حيل فلا تطوع يمكن ان يكون المراد  
 غير النوافل اليومية وهو الشايح من الاطواق البضع حكما السنة شايح  
 فها ويحتمل ان يكون المراد اليومية لكن لما راجل الوقت المحقق بالفريضة لم  
 يحرم النافلة لان الاذان لا يكون الا فيه ربح محتمل على ما ذالم يتلبس باقتله  
 على المقضيل المشهور بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قال كى الى ان لم

تذکرہ



أي لا يجعلني سبب العاصي مستوجبا للفضيل حتى تذهبني وتعتقني  
بغيري مكاني لنفسك منك وحتميل أن يكون المراد لا تعزب جسمي وخلقي في  
الأخرى والأول أظهر قلت وجه الظهري في الكلام خ من باب التماس  
على أن ما تقدمه مما يترتب أثره في الدنيا فكذا ما يليه من ما عن  
رجل من أهل الجنة قال قلت لأبي الحسن رضي الله عنه لما زار رسول الله صلى الله  
عليه وآله ما كان عليه صلى الله عليه وآله من قبل الدفن ولو جاز لكان هو  
عليه الحق بذلك وأنه لو جاز لكان الصلوة عليه في القبر الحق مع ما  
الصحابة من رقبته لصلوة عليه فيكون استدل لا يفعل الصحابة  
والأول أظهر مما قلنا لا شرف في وجه الظهري لكون ارتكابه شكلا  
يريد الثاني ولعل الراوي كان عاميا فاستدل به عليه وآله ويدل عليه  
سؤاله آخر وأيضا قوله عليه لو جاز لي لو جاز كما أنت توهجت وأدعيت  
ولعله ذام ظله إليه أشار بالتأمل بن مسلم قال سألت أبا جعفر  
عليه السلام القنوت فلا شك حمله العاملون بوجوبه في الصلاة على الراوي  
لا شك في وجوبه وأما الآخرون بأنه يمكن أن يكون المراد لا شك في  
تاكده استحبابه ويمكن أن يكون المراد لا يتم عدم الشك وهو المراجعة عليه  
وإن يعرف بأبناء الحنابلة أي يقول به بعض العامة أيضا فلا يفتيه فيه  
ولعل الآخر أظهر والله يعلم قلت وجه الظهري يظهر من استعماله عليه  
لو شك أما سوق الكلام بلعل لأن الظان السؤال الأول وقع عن غيره  
ووجوبه لأعن قرأته وتركه فكذا السؤال الثاني لما قد در بن  
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال الشيخ وإن سأب مع المشهور  
تعيين الفاتحة في صلوة الاحتياط وذهب ابن دريس إلى التحيز بينهما  
وبين السنيح كما يظهر من المفيد وهذا وظاهر الأخبار مع المشهور

بن مسلم قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول قبل الفجر يمكن أن يكون  
للراوي قبل الفجر الأول وعنده أي ما بين الفجر الأول إلى الفجر الثاني وبعد  
أي بعد الفجر الثاني والمراد عنده أي أول طلوع الأول وبعد أي طلوعه  
إلى الفجر الثاني وحتميل أن يكون المراد الفجر الثاني فتأمل قلت لعل وجه القول  
أن الظان خبر وزارة أن المراد هذا الفجر الأول فإنه قال سألت عن رجل  
الفجر قبل الفجر وبعد الفجر فقال قبل الفجر أي من صلاة الليل ثلث عشرة ركعة  
صلاة الليل تريد أن تقاس لو كان عليك من شهر رمضان كنت تطلع  
إذا دخل عليك وقت الفريضة فأبدا بالفريضة بن مسلم قال  
أي أبا جعفر عليه السلام إذا توسد رغبة منك ورغبة يمكن أن يكونا  
حالين أي رغبة ورغبة أو مفعول لأجله والله يعلم بن مسلم  
قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل صلى الفجر أماراد السائل بالفجر الأول  
النافلة وبالفجر الثاني الفجر الثاني فيقول إن وقت النافلة يخرج طلوع الثاني  
أول الأول الفريضة وبالثاني الثاني والمراد بطلوع الفجر لوجه أنه يلزم  
أن يصير زمانا للضيق فيصلي والله يعلم بن مسلم وزارة أنها سمعا  
أبا جعفر عليه السلام يقول ليس ولا دعاء موقت أي ليس فيه دعاء واجب  
فقل له إلا أن يدعو بما بدا لك أي استحبابا والمراد ليس فيه دعاء معين  
مخصوص بل الدعاء مطلقا وكلما تدعوا به فهو حسن والله يعلم بن مسلم  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته لا تصل عليه ما لعدم الاستقرار  
وهو لا ينافي الاستواء أو حرمة الطعام ولكن كراهة السجود عليه وإن  
كان بواسطة والله يعلم الجواب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل  
إذا اضطجعه يحل أن يكون نكبه لما ذكر السائل من عدم وجد  
أن ثوب آخر وأن يكون المراد الاضطراب إلى لبه ليرد ونحوه وعلى الثاني



لا شاق الاجابة السابقة اصله حتى يحتاج الى تاويل عن احمد عاكف  
قال اذ سمع لان الله قد وضعه لعله رفع لما توهده من ان يعطى الصوم  
الواجب اذ رفع ذلك ففضل تشيع المؤمن يدل على الفضل قال سألته  
عن الرجل لا يدري قال بعيد يملك حمله على الشك قبل اكمال السجدين  
وهذه الخبر مستند الصدوق في الحاشية بالاعادة البصري قال اجليت  
مع ابي عبد الله عليه السلام ولم يقرأ اسم الله تعالى ان يكون المراد ترك  
تسمية الحمد والسورة وعلى التقديرين حمل على التقييد اظهر ما على  
الاول فناء على انه ليس جزء من الحمد ايضا ويكون القراءة في الركعة  
الاولى لا فتاح الصلوة واما على الثاني يمكن ان يجعل هو يد الممن  
يقول بعدم وجوب السورة او بعدم وجوب تمامها كما يد عليه تشير من  
الاخبار فلا يحتاج حمل على التقييد فتأمل قلت وجه التامل  
ان العبارة لا تساعد تراء تسمية السورة لمكان تقرأ او اشارة  
الى الحمل على التقييد لا بد منه اذ كيف يجوز ترك الفضل الكذا في  
منه عليه وبيان الحواز كان يحصل بترك التسمية في الركعة الاولى  
بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول لم يدخلها يمكن  
ان يكون ذكر عدم الدخول استطراديا وعلى تقدير ان يكون علة فيه  
الاستدلال به انه لم يدخلها مكررا حتى يتوهم انه صلى فيها ونقصه  
بل مرة واحدة ومعلوم انه لم يصل فيها الا ركعتين للثمن نافذة او  
انه لم يدخلها في سجدة وعمره ليس هو ان الركعتين التين صلوا فيها في  
صلوة الطواف الواجب بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
تقرأ في الظان الشيخ فم انظر فيما من التحقيق وحمل فادعاهما  
بعد الصلوة وظاهر الخبر الدعاء والقراءة في الصلوة بن ميرة انه

سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول مترجعا يمكن ان يراد بالترجيع الهيئة  
اي اقامة الساقين وجعل الايدي الى الارض ويطيط الرجلين هيئة  
المتشهد وان يراد بالترجيع المعنى المشهور ويطيط الرجلين مدحا والله  
يعلم بن وهب انه سأل ابا عبد الله عليه السلام بعد المعرفة ينبغي  
تقييدها بحيث يشمل جميع العبادات واعلم ان العبارة تحفل بعينين  
احدهما ان المعرفة افضل الاعمال لكن بعد المعرفة ليس شيء افضل  
من الصلوة والثاني ان الاعمال التي ياتي به العبد بعد حصول الطهارة  
للمحسنة افضل منها اذ افضل العمل بدون المعرفة حتى يكون الصلوة  
فضل او يكون افضل من غيرها مع انه يقتضي ان يكون لغيره فضلا  
فتأمل قلت لعل مرجع التامل قوله دام ظله اذ لا فضل فان الظاهر  
ان ملاحظة الفضل والافضلية في الاعمال يكون من حيث هي  
مع وضع النظر عن الشرط وغيرها فالمراد ان الصلوة اى هذا النوع من  
العبادة افضل من غيرها اى هذا النوع من العبادة قد مر  
بن وهب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن افضل الفرائض اى اول الفجر  
الاول او ابتداء الفضل فعلى الاول ذلك اشارة الى الفجر وعلى الثاني  
الى افضل الساعات وعلم ان يكون اول ذلك تقبيل الفجر بالاول  
لادفع الالتباس والله يعلم بن وهب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
عن النوم النوم في المسجد الحرام يمكن حمله على غير مسجد لاجل منها  
او على الحواز المرجح او في الضرورة بقربة التحليل فلا ينافي اصل  
الركاه التي تظهر من خبر زارة بن وهب قال قال ابو عبد الله  
عليه السلام اول نفر يجلس بينهما كان للراجل الجلسه الزائدة على  
جلسه الخطبة التي قبل الخطبة وليس المراد يتم الترتيب في الحكم



بل مجزئ التدرج من الكلام الاول الى الكلام الثاني قاله الفاضل  
 قال والدلالة العلامة فيه استنباه لان الظان ثم معطوف على الجملة  
 لعينه كروكان فعل معوية من كور الاستطاد اقول يمكن ان توجه  
 بان المراد كان يخاطب في بعض الصلوة جان وفي بعضها قائما  
 فتأمل قلت مرجع التأمل اما كلامه والدلة قدر سر اذا احتمال  
 عدم ذكر المعطوف عليه عمل لولم يكن قوله عليه الخطبة وهو  
 قائم خطبتان اه من كور او يرجع الى كلامه دام ظله والظان  
 قوله عليه وكان يخاطبه ببيان لكيفية ما كان يفعل معوية  
 كما يدل عليه الاسلوب فقد بر من حازه عن أبي عبد الله  
 عليه السلام قال صل يوم الجمعة على ستة اقدام الى الستة اقدام  
 لان الجمعة في وقت النافلة الزوال في سائر الايام فيدخل فيها  
 من وقت العصر في وقت الظهر سائر الايام فيصير مجموع الاثنين  
 ستة اقدام لنقصان قد بين وقت النافلة عن الثمانية والله  
 اعلم ولا يخفى انه يمكن حمل الاخبار الدالة على الستة على يوم  
 الجمعة وهذا ايضا وجه جمع بينهما فتأمل قلت وجه التأمل  
 ان بعض الاخبار الدالة على الستة لخير سليمان بن خالد لا يروى  
 هذا الحمل لانه قال عليه السلام العصر على ذراعين اي بعد ذراعين  
 فلا يدخل في وقت العصر في وقت ظهر سائر الايام  
 فتدبر القصاب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
 اسهوا في الصلوة لعل المراد انه يسهوا بما يوجب سجودا  
 وينفر به دون الامام اما خلف من لا يقدر به او مطلقا  
 وقوله لا تهاب من هاب يهابي لا يخف والله يعلم

نمال

او يطلع حتى يطلع الشمس في حمله على النية او على مذهب اکثر الشيعة  
 على تقدير القول بالكرهية في هذه الاوقات فانها في النوافل غير ذي  
 السبب والله اعلم ايا الشفق كناية عن الغروب ترى ما يجب  
 كانه كان مجتنبه للصلوة مكراسيا للفقهاء والحمد لله  
 بينهما العمل المراد ان مع التطوع لا يجمع فانه يلزم في التفرقة الفصل بالنافلة  
 ما مني من الوقت لعل المراد وقت فضيلة الفريضة والفضل اذا  
 صلى الانسان من حقه الرواية لرواية الكليني من اخر الوقت اي  
 اخر وقت الفضيلة انما تفصيلها او لم ترها كانه محمول على التقية و  
 يمكن ان يكون المراد ان عليك ملاحظة ذهاب الحمرة من شرفك وتغيرك  
 وليس عليك ان تصعد الجبل لتتفرق بذلك بان يكون الضيق في ترها  
 واجعا الى الحمرة والله اعلم فيكم هي لطفه في بدل على ان المراد انها محصورة  
 في الكعبة حتى صلى العصر لعله يحتمل ان يجعل حتى شرع في العصر لانه حتى  
 فرغ من العصر فليجعل صلوة ظاهرة جواز عدول النية بعد الفراغ و  
 يمكن ان يحمل قوله عليه السلام صلى العصر على الشروع فيها او فعل اكثرها  
 لكنه بعيد ولا بعد في الترام ظاهرة مع قطع النظر عن فتوى الاحباب  
 قائل او العصر ليس بعد صلوة هذا الخبر يدل على الاستحباب  
 فتدبر الفائدة الواحدة ويمكن حمله على التقية ويمكن اطلاقه على ظاهر  
 من الفرق وجوابه ان يقال به احد فتأمل فليصليها ما يدل على امتد  
 وقت العشاءين الصبح لظاهر القرآن اي قوله تعالى والصلوة لله ارى  
 قائل لانه رى ما يكون حمله على وقت الفضيلة او مع النوافل فلان  
 عدم فضيلة التاخير واجبا ويكون اداء قائل ثم يوزن الوتر الذي  
 يمكن حمله على التقية لما رواه العامة لا ويران في ليلة او على الاستنباء



او افضيت صلوة ليلتك كان المعنى اذا قضيت بدلما القضاء في صلوة  
ليلتك لم يعمل وتر ليلتك اخر القضاء على ما سيجي اخر فيكون صلوة  
ليلتك منضوبا بترج الحافض وما صليت من صلوة لعل المراد منه  
الذي عن ان يفصل بين صلوة الليل اي الثماني ركعة وترها بصلوة اخر  
بان يخرج الاوتار جميعا وقوله عليه السلام يبدأ على نسخة ليلتك لعل المراد  
ما ذكر ايضا فتدبر بقضي عشرين قبل المراد انه يحكم بقضاء العشرين  
اذ من المستبعد ان يتردد عليه صلوة عشرين ليلة الا ان يكون لعذر  
والله يعلم وروى عبد الله بن سنان كانه نقله من الفقيه فكون  
للمخبر صحيحا وليستغفر الله ظاهره عدم استحباب صوم اليوم كما في الشهرين  
الاصحاب وذهب الشيخ وجماعة الى الوجوب سواء كان عمدا او سهوا  
او سكنت في وقت اى سكنت وانت في الوقت اى في وقت الغضيلة  
او في وقت فوترها اى وقت الاجزاء انك لم تضلها  
عن خالد بن سعيد في في صالح بن سعيد وهو الظاهر  
لانه الذي روى ابراهيم عنه كما في كتب الرجال وخالد هذا غير مذکور  
فيها ولكن رذن وقيم عمله المحقق وبعض المتأخرين على استحباب  
الاعادة وقالوا يجوز ان يكتبوا سبق ولا يعود لمثلها لان الظاهر  
ان النسيان ينشأ من عدم الاهتمام ومن امام الصلوة ولو  
واحدة لا يخفى ان هذا الحديث وجه جميع ايضا لما رواه الشيخ  
انفا في الصحيح عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال الاذان مني مشني والاقامة واحدة وكذا في الصحيح عن ابي عبد  
الله عليه السلام الاقامة مرة مرة الا قوله الله اكبر فانه من ثلث اقل وكل  
على البقية في هذه الرواية اولى وامام الصلوة اى قال وقامت

الصلوة

الصلوة فليغيرها محل على اقل مراتب الاستحباب وان كان الفضل  
الاذان في اول الورد فتأمل لتقدم صلواتك اللهم للعاقبة كما  
في قوله تعالى ليكون لهم عدا وخرنا فتأمل فانه يجوز ان يتكرر  
كانه لعدم استنباء تكبيرة الافتتاح على المأمومين والاجزاء بالتكرار  
عدم الدعاء ولا والقرآن العظيم هي الفاتحة القرآن العزيز راجع  
الى السبع ويحتمل ان يكون العطف في الآية تفسيريا فتأمل الى  
قرين الامام الى الشيطان الاخر الذي هو قرينه وحمله على الملك  
بعد كما لا يخفى قال سجد حمل على النافله وقراءة الفاتحة بعد  
على الاستحباب والحافض تجد يمكن جملة على الاستحباب اذ لم  
تكن مستغنا او صلى بصلته ظاهره انه يسجد اذا صلى بصلوة وان  
لم يكن مستغنا ولكن تكبر قد ورد التكبير بعد سجود التلاوة في هذا  
الخبر وفي كثير من الاخبار ولكن لم يذكره الاصحاب وسائر القران  
الظاهر المراد السجدة الغير العزيمة قال نقرأ اي القران  
لا السجدة محمول على الاستحباب كان الشيخ جملة على السماع  
لا الاستماع يسجد اذا ذكر بين على القولية ونقل الاجماع  
على فرضية يمكن ذكره وعدم السقوط بالتأخير فقال لا يجزى  
كانه محمول على البقية فلا يقرأها يدل على عدم وجوب تمام  
السورة فيلزمه ويسجد محمل ان يكون فاعل فعل التشهد  
والسجود والانصاف جميعا هو الامام الاول وح يكون التشهد  
محولا على الاستحباب لانصافه والسجود للتلاوة لعدم اشتراط  
الطهارة فيه وان يكون فاعل الاولين الامام الثاني لان الكمال  
الاول قد رجع معهم والاحتمالات الاخر التي تقدم مما ذكرنا بعيد



فما لم يردت ان اعلمكم فم الشئ ان المراد بتعليم  
التقية ويحتمل ان يكون المراد تعليم عدم وجوب السجدة قتال  
ومن خلفه يسبح يحتمل ان يكون المراد التسيجات الاربعة  
او سبحان الله فقط والله اعلم ولا يعرف الذين خلفه اى الفاتحة  
ولا ينال في استحباب السجدة بفتح الكسرة ظاهر رجحان الحمد  
للمنفرد ويمكن حمل على الجواز لا الفضل فليقرأ قل هو الله ظاهر  
وجوب تمام السورة قتال ومن خلفه يسبح يحتمل ان يكون  
التسيجات الاربعة او سبحان الله فقط والله اعلم ولا يعرف  
الذين خلفه اى الفاتحة ولا ينال في استحباب التسيجات بفتح  
الكتاب ظاهر رجحان الحمد للمنفرد ويمكن حمل على الجواز لا الفضل  
فليقرأ قل هو الله ظاهر وجوب تمام السورة ويمكن حمله على  
الاستحباب لئلا ينال في ما قبله مناه يندفع لتنافي حمل النهي  
على المراهة بعد لون اى الذين يعدلون به غيره اذا  
اردت ان ترك ظاهره انه يسحب لكل من الركوع والسجدة  
ويحتمل ان يكون المراد تكبير الركوع فقط قتال قال للجحمة  
يدل على عدم اعتبار الدرهم كما اعتبره الصدوق  
ينظم الحصى اى تنوية الحصى في موضع السجدة فقال قل  
كان تقية عليه لترك التقية اللهم انى اسئلك لم  
يظهر منه انه عليه لكان يفتقد ذلك في الصلوة قال ارفع  
راسك فوضعه محمول على ما اذا لم يصل الى حد الساجد بان  
يكون المرتفع اكثر من لبنة من نبات الارض يحتمل ان  
يكون المراد الحصر الطبرية فلا يحتاج الى الحمل على التقية

لا بأس ان تسجد هذا المالدفع توهم لزوم كون جميع الساجد  
على ما يصح السجود عليه اولان اخذ طرف الثوب وجعله تحت  
الكف ينال في ظاهر هيئة المصلين ويحتمل ان يكون المراد بالثوب  
الركم والله اعلم قال يرفع حمل على ما اذا لم يصل حد الساجد  
بان يكون بينه وبين ما يواذى موفقة اكثر من اربعة اصابع  
ويمكن حمله على ما اذا لم يبلغ الرفع حد يخرج عن حده قتال  
واما ساجد يحتمل ان يكون المراد الاكتفاء او مع التسيج  
شياً موقناً اى واجبا فلا ينال في استحباب الادعية المأثورة  
فحمل خبر تسيجات حمل على ادنى افضل لا الاخر  
للاخبار الكثيرة فقد جازت صلوته هذا الخبر لا ينال في القضاء  
بعد الركوع او بعد الصلوة رفعك يديك يعقبتك الركوع  
نفيد الناس لعل المراد بالافساد في الاول ابطال الجمال  
والفضل والمراد بالثاني قوله في التشهد الاول والله يعلم  
قول الرجل السلم علينا لا يخفى ان هذا الخبر لا يدل على جواز الخروج  
عن الصلوة به بل على فساد الاحتياط في هذا الخبر الصلوة به  
فهذا لا ينافى به عن الصلوة وان احتمل ما ذكرناه في خبر  
ابن بكير قتال فانصرف عن يمينه اى اذا اردت ان تقوى  
عن الصلوة عن جرائك فامض عن يمينك كما هو الظاهر من فهم  
الصدوق ره في التقية ويحتمل ان يكون المراد التسليم  
على اليمين اذا فرغ الرجل من الشهادتين ظاهر عدم  
وجوب الصلوة على محمد والله اعلم في التشهد الا ان يق  
انها متممة للشهادتين وانما ليست جزءا من التشهد بل واجب



باسمها فقد ضلت صلواته ذهب الصدوق الى عدم بطلان  
الصلوة محلل الحدث بعد استيفاء الاركان كما نقله شيخنا  
البهائي او القى في الصلوة الظاهر من هذا الخبر وكثير من الاجاب  
الماضية والايته انه لا ينقض الصلوة في الضرورة غير الكلام  
فقال فيما يرعاه عليك من أمثاله والله يعلم ان مني الرجل يمكن  
حمل النسيان على الشك لانه اذا ذكر انه في اخرائه فالظن وانه  
كله بخلاف ما اذا لم يذكر شيئا منه فامل ويكون الاعادة  
محمولة على الاستحباب انظر من حيث يطالع الخبر كان استنظر  
القيام القائم عليه وهذا من علاماته الا بالاضافه الى  
بالانصراف عن لغتهم وبالنصراف عن الصلوة مع لغتهم لغتهم  
فتدبر هو من الشيطان بل ينبغي السعي ابتداء في دفع مقدماتها  
كل ما كملت الله به استدلال به على جواز الدعاء بغير العربية  
وفيه كلام فمن وجد ادى الى شعاعها مضى وشكنا في  
بطنة ولا ترفع صوتك يمكن ان يكون الاختفاء والتقبة  
او العامة ميعون من رد السلام في الصلوة ولعل المراد  
الرفع ازيد من استماع المسلم ركوعه وسجوده اى مثلها  
او بنسبة طولها فتدبر

يرفع له ثلث صلواته لعل عدم القبول باعتبار فقد حضور  
القلب فيها والله يعلم او غفل عن اذائها لعل المراد بعض  
افعالها تشهد الذي فائدتها ظاهر ما ذهب اليه  
المفيد وابنا باريه من اجزاء تشهد اسجدتين من تشهد  
النسي وحاله حاله اى يكون نبياعه ان يفهم

اي جمع

اي يعلم الناس ثم قام لعل المراد ذهب واستدبر القبله  
فاما ما رواه سعد بن عبد الله فيمنغى التامل في هذا السند  
ونسبت ان سلمى التسلية عليهم او مطلقا فتدبر  
فقلت السلم عليكم يدل على الاكتفاء بالسلم عليكم وعلى الا  
ستقبال بالوجه عند التسليم عليهم فاستقبل القبلة  
حمله على ما اذا جلس في الرابعة قد التقعد وانا في اخرها  
بان ينقل الى سورة اخرى او ينقطع بعضها بمعنى صلواته ظن  
عدم الفرق بين الشك في الاوليين والاخيرتين سلم الرجل  
سجد في السهل حمله محمول على ما اذا كان موجب السهو مشتركا  
بينهما حتى يطالع الظاهر انه محمول على التقية  
وان كما يرى انه اصابه اى ظن ثم بعد التحسس وعدم  
الوجدان زال الظن فانفع على سبيل الاستحباب وكنت له  
الظن من هذا الخبر عدم اعادة الناس في الوقت ايضا بقرينة القليل  
الا ان يحمل قوله عليه الصلوات صلواته على ان المراد وقت صلواته والله  
يعلم انه باكل الجري كان ذكر اكل الجري لبيان عدم تقيد به بالشرع  
لعدم نجاسته انه ينسب للنجاسة من التقرير بنجاسة الخمر حتى يسبق  
يدل على نجاسة الاستحباب اذا كان دكيا شرعا بان يعلم تكليفه  
واخذه من يد مل ويجمل ان يكون المراد اذا كان ظاهرا خاليا  
من النجاسات الخارجية فتامل في القرني المصنوع به وتوقف  
الاصحاب بكونه انه حيوان ميت لكنه لا نفس له اذا غيبت  
الصورة منه بان لا يكون صورة تاممة انه كان يكره لا يمكن الاستدلال  
به على الكراهية المصطلحة فانه استعمل في هذا الخبر ايضا في الحرام

اراء الحكماء



كلباس الحري فنامل لم يسجد عليه اي لا يلزم ايصال الجبهة مع الماء  
متوجه لعل المراد كل حربة يوحى برأسه اليها في قبلته ارمق ظاهره  
كراهة الاحامة بغير رداء اذا كان في قبض فقط لا مطلقا كما ذكره الاخفش  
انفخه بالماء المشهور انه محمول على الاستحباب وذهب الشيخ في النهاية  
الى الوجوب اي صلى فيه الطاعود الضمير الى التوب لا الى الدوام كما فهم  
فقال ما علمت طاهره اشتراط عدم العدول العلم بالعدم كما ذكره الاصحاب  
يمتد به ان قرأ بالمحجول بين على جواز الصلوة في وسخ غير  
قال لا ينبغي ذلك اما محمول على الكراهة كما هو الظاهر وعلى ما اذا كانت الحربة  
مشكوفة في بعض اوقات الصلوة وقد اصابته الخناثة يدل على عدم وجوب  
طهارة موضع المساجد الجبهة فانه خارج بالاحتياط فنامل فقال  
اذ خفت اي بالشمس مطلقا في غير موضع الجبهة ولا يخفى عليك ان الظاهر  
من الاعتبار عدم اشتراط موضع طهارة الجبهة ايضا لولا الاجماع قال  
لا يصلي عليه لكان موضع السجود واستحبابا اجزم المشي عليها اي  
في يوم المطر بناء على عدم جواز المشي على الطين في طهارة القدم ويمكن  
ان يكون المراد ان الارض المفروشة بالحصى تقبل الطهارة والنظافة  
قبل سائرهما ولكن اجزم ما بان يحجل الطرف اليسر من الرداء على اليمن  
فيجمع فيها الطرفان ان كان مستويا اي مستقرا وغير منحدر  
قال لا بأس بظرفه انه لا يلزم ان يكون الحابل مانعا من الزوية  
دون الحقيقة لعل المراد الارض المنخفضة التي فيها مسجد الشجرة  
بان يصلي بين الطاهر اي مطلقا او في تلك الموضع فنامل كتب دام ظله  
ايضا ما هذا لطفه الظاهر ان المراد بالظاهر هنا ليس المرتفعات بين الطرق  
بل فضل الطرق العظيمة الواسعة لظهور الطرق فيها ولذا فرها

عليه

عليه بالجواد وهي الطرق الواسعة وليس تفسير البين كما فهمه الاكثر فنامل  
ولو تصلى على الجواد كان المراد ان العذرة يكون غالبا في الطرف الطريق  
فانحيت عنها فارة تصلى على الطريق فنامل اما معاشرة المشرك لعل المراد  
غير المليك الحاقطين مثل مؤخرة الرجل فان ارتفع مؤخر الرجل اكثر  
من مقدمه وعرف الصلوة والصوم كقول ان يكون المراد الوجوب  
على الخوا او عجنى بالعدم الاستحباب عليهم لاذ قلنا بشرعيت عبادته والله  
اعلم وجوبه الصلوة لا يخفى عدم تاق الاستدلال بهذه الاخبار  
على وجوب الصلوة على الطفل استسنيين اذا مات كحاطن فنامل  
فلا يصلي في مقامه لئلا يتبعه المأمور بها ولا استحبابا بغير تقرب الصلوة  
على الاماكن او لعل اخرى لا تعرفها والله يعلم

ان يومه مثل ليلة كانه سهو من الدنيا او  
الرواء وعلى تقديره فهو على سبيل القلب على قدر سبقكم الى الجزة  
يدل على استحباب البكور الى مسجد ويمكن ان يكون المراد السابق  
في المحرق بالامام في الخطبة والصلوة فنامل اذا زالت الشمس اي  
قبل تحقق الزوال كما يدل عليه الاخبار والاشية كما يصلي سائر  
الايام من كثر من ركعات قبل الظهر ثم ان بعدها فنامل  
حين تزل الشمس قد شررك كان المراد طول الشراك والظل الاول  
ظل قبل الزوال ويمكن حمل قدر الشراك على الاستحباب لئلا يكثر  
من الاخبار على ان وقتها وقت نافلة في سائر الايام فنامل  
فهي صلوة اي في حكم الصلوة من انه ينبغي حصول الطهارة وترك  
الكلام وسر العورة ونحوها نصف النهار اي قبل تيقن الزوال  
ان كان المراد النافلة والابعدة فتدبر بعد الاهتها اي لا



لا تعلم التوراة عند النقيته قال رجل  
 وارة استدل به على عدم جواز امامة المرأة فتأمل وليس  
 على من صلى به الضمير للموصول باعتبار المعنى والذي يدل على جواز  
 ما ذكرناه لا عذر في ذلك على صحة الحقوق على هذا الوجه  
 حايطا او طريقا يمكن جملة على ما اذا لم يمنع الروية  
 اوله حجة اي عشر اوله ويحتمل اليوم محمد بن خالد الظاهر ان الضمان  
 لمجهول الحال او تركه لعل او هنا معجى الواو  
 ان لا يطلع لفظه لا غير موجود في نسخ يث على ما رتبته ولكنه  
 موجود في الصباح وهو الصواب قال سبع  
 اي في الاولى مع تكبير الافتتاح وخمس في الاخيرة مع تكبير الروع  
 مع الامام سنة تحصيل ان يتعلق السنة بكونها مع الامام اربع  
 تكبيرات ثناء تكبير الروع ظهوره وبه تكمل اثنا عشر تكبيرة ويركع  
 بها يمكن ارجاع الضمير الى مطلق التكبير اي تكبير سوى الاربع ويزيد  
 اي زيادة لفضله او ثوابه وقربه دونك اي بدون مشيتك  
 يوم العيد لعل المراد به الفطر فضلي في بيعة جماعة وليس  
 ذلك اي تقديم الخطبة من الفريضة اي الصلوات اليومية  
 يعني من كان من كلام الراوى او الصادق عليه فاذا  
 نفر بعد الاولى كان هذا بيان علة العشر لعل الامصار باهم  
 تابعون للفر في الجملة وديان دينك  
 اي القاضى والحكم قوله وان الاقر يعطوف على قوله انه  
 عندك سابع النعم اي ذو النعمة السابقة الكاملة  
 جعل السموات لكونها تحتها مكانها بمنزلة العباد له على اجزا

اي

اي السموات والارض وكذا المطاها بضوعه يمكن ارجاع الضمير الى  
 الله تعالى بقرينة ظهور اي اضاءة او مصيئا كما وان لك اي  
 اطاعك او تدلل لك اعلم مدواي اثارك وشرايعك الظاهرة  
 على عهدك اي عهدك الذي عهدته الى عبادك او رسلا الى عبادك  
 وقاطع عدد من مصالك بالنبينات الواضحات والمعجزات الظاهرات  
 والصبر على اذام وحسن الخلق معهم ولم يعتكف لعبادتها فاقطعنا  
 اي ورحمت علينا في ذات الشين القبيح في الفقيه لاسر والحقنا  
 اي اخلفنا وعدنا وذلك السوام الى الخيل نيات الراعية والميم  
 غير مشدد عدد الشجر متعلق بقوله ندعوك والنجوم المراد به  
 النباتات كما في الآية بتبويب الفقرة اي باصلاح انواعها وفي الصحف  
 بايناء الفقرة اي ضمها سقيا سقيا او اشهر في المثلثة  
 سقيا كما في الصحيفة عذرها اي كثرتها والظرداء الا ان يكون  
 البناء للمبالغة او العر بالضم فانه جمع مستدر اي كثير السيل  
 او كثير النقع وبها ملك الممل اسم مفعول اي الانسية لان الناس  
 يعملونهم بقرينة الفقرة الثانية وقد غلبت سوزها يدل على غلبا  
 وقتها الى الامتلاء واذ طاهره تمام الامتلاء والوسط الذين روى  
 فيه دواء على ان جميع ما تقدم قول الوسط والركوع والسجود  
 الظ زيادة الركوع في الاول من النسخ ويمكن ان يقدح خبر في  
 الاخر اي والركوع والسجود سواء  
 الصلوة في السفر وسجي في بلد الصوم فاذا ظهر الاخبار  
 عدم جواز الاذان لكل صلوة في القضاء فاذا ذكره الاصحاب من ان  
 الاذان لكل صلوة افضل لاسي من ضعف والعمل بالعمومات

في رواية ابن فضال في صلواته بعد ما صلوه يوم القيمة



٢٠١

بعد هذه التخصيصات مشكل فإى ساعة ذكرها طاهرها  
التضييق ويمكن حمله على بيان الوقت قائل إلى أعلى بيت  
أى سطح بيت أو سطح أعلى بيت بساحتك الساحة فضاء  
بين دور الحى وفضاء باب الدار وصدائيتك أى كوند صحر  
اليه فى الحوائج غير مكلف أى لا يشق عليك  
الصلاة فى السفر وسجى فى باب الصوم اخبار  
كثيرة متعلقة بالسفر والذي يدل على جواز التقصير كانه يرى  
جواز التقصير فى أربعة فرائض وان لم يرد الرجوع اليه ولا يخلو من  
قوة يدور فى عمله أى وان لم يكن المسافة فى خط مستقيم  
او يحجم التردد من الراوى قالتم أى فى الصيغة وليس  
لك ان تتم فيه فى دلالة الاخبار ما لا يخفى سوى حديث محمد بن  
اسماعيل وأمت ثلثا يمكن ان يكون القصر فى الطريق و  
الانتهاء فى المنزل او يكون القصر مع عدم نية الإقامة والتمام  
مع نيتها وسجل حمله على أربعة فرائض بناء على التخصيص  
عن اسمعيل بن ابي زياد وثقة المحقق فى المختار والشيخ فى النجاة  
والكرى الكرى على فعل المكارى والاستعانة بحرب  
دشمنان فقصر ما بينك وبين شهر يدل على عدم التخصيص  
فى المدينة كما ذهب اليه الصدوق والتمام يجب الى يمكن  
ان يول بمثله ما مر انه محرز فى ان يصلى فى السفر قصر ثم يدخل  
اهله قبل ذلك ويتم ولكنه بعيد ان يصلى اربعاً اربعاً  
منهم من عمل على انه عليه كان صلى قبل ان يخرج او ان المراد  
وجب علينا التمام وبعد السفر انقلب الحكم ولا يخفى ما فيه

من الموعود

٢٠٢

من البعد فحمله على الاستحباب يمكن حمله على الظهر من ويخرج  
اليوم يخرج الوقت فله منافاة والاخيرتين فرضية لئلا  
تقع النافذة بعد العصر كما ذكر الشيخ سابقاً وفيه جواز الاقتدا  
فى النافذة عند العيدين والاستسقاء فى السفر تطوع كذا فى اكثر النسخ  
وفى بعضها يدل له ركوع ولعله اربط تمت صلوة على نحوه  
تمت يكون الضمير راجعاً الى تلك الصلاة وعلى نسخة ينتم  
الى الصلوات الاخر قال لا بأس بنقل فيه الاجماع المحقق و  
العلامة ويظهر من ابن ادريس المنع فى غير الوترية عنه  
سقوط الشمس فيه تامل نظر الى قول الراوى حتى اذا بلغنا  
بين العشاياين وكان المراد بسقوط الشمس غير وقت الغروب  
ولبت اضم دام ظله والظاهر العبارة سقوط الشفق فيكون  
سواء من المناسخ او الشيخ قال اذا صليت قال الشيخ البهاغى  
مفهوم الشرط يدل على الكراهة الشديدة للحاضرة انتهى فى دلالة  
مفهوم الشرط على ذلك تامل نعم لمفهوم قوله عليه فى السفر دلالة  
فى غير وقتها أى غير وقت الفضيلة فلا يضر بالفضيلة بالحكمة  
خبرها متى شئت احلهم طفو التقيين  
فتقاء عليه فلا ينافى الافضلية على راس فرسخين ويمكن  
حمله على الاستحباب نفقت صلواتها المشهور ان من يسقط  
عنه الجمعة اذا اتى بها جزائته واستشكله بعض المتأخرين  
وهذا الخبر على نسخة ضاد المعجزة ينافى المشهور وعلى المصلة  
يفضده بل تصليها بعد الفريضة أى لا يقدم بعد الزوال  
على الفريضة أى لا يقدم بعد الزوال على الفريضة



٢٢٢

شهر حضور الجمعة لا قبل شهادتهم قبل الأذان عند  
اشتباه الوقت ويجوز يمكن جملة على عادة الطهارة  
لصلوة أخرى ولا خروج خلاف المعروف من هذه الصلوة  
ولعله محمول على التقية والصبيان  
حمل على غير المميز فانه يستحب للمميز ومحمد بن  
الظاهر انه ابتداء كلام والامام محمد بن عمار عليه السلام في  
المساجد المباركة واحتمال تقديده بعد وكان فيه  
نقص يغوث يدل على ان هذه الاصنام كانت في زمن نوح  
عليه السلام كما ذكره المفسرون وذكروا انه لما كان زمن الطوفان  
طما الطوفان فلم تنزل مدفونة حتى اخرجها الشيطان من  
عرب عند الاسطوانة لعله كان وقع في زمن ابي  
العباس تغير في البناء فصار الرابعة في مكان الخامسة  
وراء فلما ازادت فلو يمكن الاستدلال على جواز الدفن في المسجد  
ولم يفته يمكن ان يكون مختصا به عليه الشرف المسجد  
مصاقل عليه لكذا افاد الاستاذ نقل عن مشايخه قال اباس  
جملة في الذكرى على ما اذا لم يتلفظ بالوقف ولا نراه كلها مسجد  
اي يجوز الصلوة فيها لا كما فهمه الشيخ وبه مضت السنة  
اي من النجاسة على الغدرة مسجد بعد الفاء التراب  
الا بمنزلة الجدر اي لا بعد بصلوة وقرائته ولا يصح  
فاني افعل لعله في النافله محمول على التقية او على صورة الجماعة  
وهو على غير القبلة يمكن جملة على ما اذا لم يتخير الاغني  
والظاخصا به بالاخراف دونهم لا يوم الا على لعله محمول

٢٢٣

على ما اذا لم يكن من سيرة او على التقية فيقام الصلوة الظ  
انه الامام المقدسي به نزع اي بضلي نافله واطلاق الركوع  
على النافله شائع قال اقامة ما استطعت اي تدخل الصف  
كيفما استطعت فاذا وجدت المكان حنيفا بعد الغدرة فقدم  
الى ما تقدم من الصف واناخر من الصف لطلوها وضيق وقت  
الغداة او لغير ذلك قال نعم حمل على ما اذا لم يكن مانعا من  
المشاهدة ان يؤذن ويقيم ظاهرا انه يؤذن ويقم وان لم  
يتفرق الصفوف وهو خلاف المشهور عاذا الصف بان لا  
في الصفوف مع وجود الخلل فيه او يخرق الصفوف مع علامه  
فقد ر من لم يخرج اي من  
لا يستطيع ان يخرج لا يجب عليه الصلوة اذا انصرف على  
وتر لعل المراد لا يترك كون التكريرات الثانية شفعلا لانه مع  
الاولى وتر ويكرى التكريرات المستحبة بعد الصلوة ايام  
الشرق للعرض للرزق كاخذا المفطرة او غيرها فلا يستحب  
من الخروج مطلقا والمواظبة مبتدأ بعد الصلوة خبره اي  
الخطبة بعد الصلوة فتر الصلوة  
اي كيفيتها فيها الاحراب الرقة اجزا تكبير حمل على  
المتبقيات الاربع ولا يخفى بعده تقصير اخرى تقصير  
في الكيفية بعد التقصير في العدد لورايته جراب لم يخذل  
اي رايته اراها لاد و صلوة الخوف ظاهره الخضر والاعم  
وان احتمل السفر ايضا ما نظر الى اول ما ترى ظاهره اول  
الصفحة ويحمل اول ما ترى سواء كان من اول الصفحة ام



انني اسئلك بامك اليا ايا القسم والسببية ثم ترفع  
 الاثر بدون السراويل لم يكن افاضة الركنين في السجدة  
 الى الارض كله يعني اي لا تدع على عدو وان انجبتك  
 فاعله الضمير الراجع الى كلمة البغي فضلك بدل الكافر  
 بما سئلك به ذكر يا كان فيه ان الولد لا خير من  
 الانثى ويحتمل ان يكون وجهه عليه من الله كونه محبوبا  
 للنفس كسعة الرزق وفي امانتك اي امانك وحفظك  
 اي جعلتني لعينها عليها وكان من النقيب اي جعله  
 صلى الله عليه واله نقيباً وارسلهم الى المدينة الجامعة  
 يسلم ظاهر البقية ويمكن ان يحمل على ان التكبير الاول كان  
 الاستغفار في الصلوة والآخر مكان التسليم مما يلي  
 القبلة اي اذا قيس من القبلة او حال كوة الامة الى القبلة  
 ويؤكد ذلك في الاستدلال بهذا الخبر فقاء لا مكان  
 من خلية الخوض صية كما ينظر من هذا الخبر والسابق فتأمل  
 تحسبه اي يطلب اجر مصيبته بعبده اي بعد  
 هذه المصيبة لا تقسطن بالدينيا او لا تجعل هذه المصيبة  
 فتقنا فتأمل فما الجواب فيه فكانه استغفرا ثم نكأ  
 وحاصله انه على مقتضى كلامكم لا يصلي الا على من  
 صلى مما تقولون في رجل نظرني على من لم  
 تحب عليه الصلوة وحاصله ان مناط التكليف  
 ليس لعجل الصلوة مدخل لا ما قد يلينا ظاهر  
 الاخبار انه لا يجب الصلوة على الشهيد الا اذا ادرك

ففيه

وفيه رفق فتأمل فيها معها امرأة ظاهرة اذا كان  
 مع جنابة الرجل جنابة امرأة لم يصح الصلوة او لم يمت كما ملة  
 لا ما فهمه الشيخ فتأمل وحدث حديثا صليبه هذا  
 القضية مذلورة في الكافي

عن جعفر عن ابيه عليه السلام القتال  
 قتالون يحتمل ان يكون قتال مشرك العرب داخل في الاول ويكون  
 قوله عليه السلام حتى تسلموا متعلقا بهم وقوله عليه السلام او يردوا الجزية  
 باهل الكتاب وان يكون داخل في الثاني والا اول اظهر كما  
 لا يخفى فتأمل قلت يعلم وجها لاظهرية والتأمل من الخبر الثاني  
 لهذا الخبر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يموت  
 اذا قطع ذلك غم متعلق بالسؤال فان ذلك يوجب محبة  
 منهم الشيعة ولما ذهبهم لانه كان يعيشهم من ما لهم ثم  
 بحسب اليهم ويعرض عليهم دين ابيهم اعني الشيخ فان اختار  
 واو الا يقطع عنهم الحدة فاسمعت ابا جعفر  
 قال الشيخ والثاني حكم ما يخرج لا يخفى بعد هذا الحمل الاشتمال  
 على معادن الذهب والفضة وغيرهما لا يحصل من البحر  
 والاظهر الحمل على الاستحباب والله يعلم بن راشد  
 قال سألته عن الفطرت بان يعطى ويحمل ان يعطى بعضها  
 الفقراء ويحمل قيمة بعضها ويرسل اليه عليه السلام او المراد منه  
 التحجير بين الاعطاء والارسال فتأمل قلت المناسب للحمل الا  
 ترك لفظه من وزيادة الزم في قوله ويحمل ولو قلت ان زيادة  
 من ربما كما يستقيم المعنى ولعله اليه اشار دام ظله القوله فتأمل



بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال لا ولكن بفضل  
 يحتمل ان يكون المراد انه لم يتحقق في موالي شرايط الزكاة او انه  
 لا يجب عليهم زكاة وان تحققت الشرايط بن محمد قال حدثنا  
 العامل منه اي من الحاصل من الثلث والرابع فاعمل مسئلة  
 عن الانتقال الظان كان في الخبر يسئلونك الانتقال باسقاط  
 لفظه عن من البين كما ذكره علي بن ابي لهيثم ان قراءة ابن سحر  
 وسعد بن ابي وقاص وعلي بن الحسين وابي جعفر محمد بن علي  
 الباقر عليه السلام وزيد بن علي وجعفر بن محمد الصادق عليه السلام  
 وقال قد صح ان قراءة اهل البيت يسئلونك الانتقال فوقع الزكاة  
 من النسخ على ما في القرآن الذي عندنا  
 الخالق قال سأل السعد الأعرج وان كنت انما تفيض كان  
 المراد انه اذا كان في المال وصناعة ورض المال لا يمنع الوضعية  
 السابقة عن الزكاة في تلك التجارة المستأنفة بل ينظر الى  
 رأس المال في تلك التجارة والله يعلم  
 بن غياث عن أبي عبد الله عليه السلام  
 فاذا طلعت الشمس من معربها الظان هذا الطلوع غير الطلوع  
 الذي في بدو طهور لبقاء عليه بل هذا بعده عليه السلام عند انقضاء  
 التكليف ويحتمل ان يكون المراد الاخبار عن الواقع بان هذه  
 السيوف شاهدة الى يوم القيمة وان كان في اكثر الاوقات  
 غير الحق وسيف اهل الزنج مكفوف لانه ليس لهم دولة حتى  
 يظهر واعلمهم ومجاوبوهم ويحتمل ان يكون هذه الحرب  
 جائزة في زمان الغيبة دون حرب اهل الزنج والله اعلم

يعتبر  
 اعطاه اي اعطى  
 اعطاه اي اعطى

سبيل

الحاكم في الزكاة

الحلي

قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صدقة الفطر  
 او نصف صاع اختلف الاجاب في انه هل يجوز اخراج القيمة  
 من الاصول ام لا فحلي بقوله يجوز ان يكون عمل صدقة الفطر  
 على القيمة لكن انظر من اخبار النقي ان تلك الاصول لا تحري قيمة  
 اذا كانت اقل من صاع فتدبر قلت قال الظاهر لا يحتمل ان يقي  
 يمكن ان يكون ذكره عليه السلام من معوية وعثمان لبيان الواقع  
 دون بيان انه من متدعاتهم من اخذ ذلك في كل  
 رمان وجعل سنة فقدا استدع لكن قوله دام ظله ويمكن  
 حل بعض تلك الاخبار اه لا يلهيه التحديد المطلق في  
 الخبر لان تلك الاصول مما يختلف بحسب الاوقات من حيث  
 القيمة فتمام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اظفر  
 وعن سحر الغضاه في الكافي وعن الغضاه من الغراسك  
 واشباهه اقول يحتمل ان يكون جمع غاض كعطاء وعصاه اي  
 الاشياء الوفرة الكثيرة قال البيهقي رماوى شئ غاض حسن  
 الضوحام واقر انتهى بن عيسى قال رواه في بعض اصحابنا  
 ذكره عن عبد الصالح ابي الحسن الاول عليه السلام رد الى الوالي  
 ليعطيه غيرهم لان ياخذ لنفسه لانه يحرم عليه  
 بن عبد الله بن جابر وعن ابي  
 عبد الله عليه السلام خمسة الخماس اي خمسة حصص وان لم يقاتل  
 الحصص لان سهم الله والرسول وحلي عن بعض اصحاب قول  
 بان الخمس يقسم خمسة اقسام لظاهر هذا الخبر ثم انه اختلفوا  
 في كيفية القسمة فالشهور ان للوامم عليه السلام النصف ثم



وسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذي القربى بالأصلالة ونقل اليد  
عن بعض علمائنا ان سم ذي القربى لا يختص بالامام بل هو  
لجميع قرابة الرسول من بنى هاشم واختار ابن الحنفية وظاهر  
هذا الخبر اما اختصاص سم ذي القربى بغير الامام او شتر الله سم  
وله حمل على القية ويكره المراد بالتسمية انه ياخذ ما كان ياخذ  
الرسول ولا ينافي ذلك ان ياخذ سم نفسه او سم ذي القربى  
والله يعلم ما عالجته يحتمل ان يكون حكم بيان الركن بترعا  
وان يكون المراد بالركن المعادن التي لا تحتاج في استخراجها  
المشقة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا كان ذلك  
كانه تمة للخر السابق اى شراء ارض اهل الذمة بسبب لزوم  
واجتماعكم وكثرتم والمراد ان عند ظهور دولة الحق لا تخذ عليه  
الارض منكم بل تزدون اضعافها والله يعلم قال قلت لابي جعفر  
عليه السلام رجل كان عنده انه اذا اسماها هبة يمكن حمله على ما  
اذا لم يقصد الهبة فان الهبة ماضية ظاهر وبطرفة الزكوة لانه  
لا يخرج عن ملكه واقعا ولا ظاهرا حمله على الاستحباب ويحتمل  
ان يكون المراد بالشتر اشتراط الرجوع مع الضرب ايضا وان  
خرج عن ملكه فان هذا الشرط فاسد قال كنت قاعدا عند  
ابي جعفر عليه السلام ما تريد ما على الاصل استفهامية وعلى النسخة  
الامامية وعلى التقديرين فراده عليه السلام بيان هذا الحاكم ونقصه  
على الناس فتأمل وابن مسلم عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام  
قديين الله لكم موضعها كان المراد ان الله يبين في كتابه

الكتاب كما ينبغي ان يكون في  
المراد ان الامانة قد ذكر في

عدم جواز

عدم جواز الدفع الى الكافرين والمنافقين بالنهي عن اعانتهم  
وهو ادتهم والله يعلم وابن مسلم قال زهارة قلت لابي  
عبد الله عليه السلام يحول عليها كان المراد يحول الحول عليها  
ان يكون رابدا على نفقته ونفقة عياله تمام السنة فيكون  
الاربعون على سبيل المثال بل المراد مطلق الزيادة ومحمد  
بن مسلم وابي بصير وبريد العجلي والفضيل عن ابي جعفر عليه السلام  
وابي عبد الله عليه السلام ولا على الكسور لعله تاليد للمنفق او المراد  
ما اذا ملك جزء من ابل مثله  
بن قيس الجعفي عن امير المؤمنين عليه السلام واغفر من ذلك  
حيث علق الله الايمان باعطاء الخمس لذوي القربى فقل بعد اية  
الخمسة كنتم اعنتهم الآية  
واحد بن محمد بن ابي نصر قال والناس يقولون يحتمل ان يكون  
منع العامة باعتبار المسافة فان اباضفة منع منها لكن عامتهم خا  
في هذا حتى ابي بن غياث باعتبار المضاربة وذلك مذهب ابي حنيفة  
ومالك الثاني وكثير منهم وقد اجمع العامة ايضا على ان حنيفة في  
المقامين بخير الجاهل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
على الصغير لا خلاف بين الاصحاب في عدم وجوب  
القطر على الصغير والمجنون والعبد ونفذه على هذا ما عني  
عن كابدل عليه السلام انه عن كل انسان والله يعلم  
بن حجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال في خمس  
قال الشيخ لنا ان محل هذه الرواية لا يخفى عدم إمكان حمل هذا  
الخبر على القية لان التراجع بيلينا وبينهم ليس الا في خمس وعشرين



فانه يقولون بوجوب نيت الخاص فاذا بلغت ستا وثلاثين فقيرها  
بنت لميون وليس في اقل من ذلك شئ اتقا فانها ومنهم وكذا في  
البواقي فالاولى حمل هذا الخبر على التقدير الذي يجب فيه ويكون  
زيادة الواحد شرطاً واحال عليه بيان هذا الشرط على ما ذكره  
في غيره من الاخبار والله اعلم <sup>بن جعفر</sup> فاه موسى بن جعفر عليه  
قال لا لعله محمول على ما اذا لم يبلغ المضارب ويكون المراد  
بقوله اذا كانت يوكل ان يوكل منه الفقراء <sup>بن القسم</sup>  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان اناسا ان الصدقة لاجل الظاهر  
عدم خراز اخذهم من هم العاملين ايضا وعليه الاكثر وحتى الشيخ  
في المبسوط عن قوم حراز كون العامل هاشمياً وهو ضعيف جداً  
في لفظ والظاهر ان القوم الذي نقل الشيخ عنهم من المعجم  
بن الحسن رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال يصدق ظاهر هذا الخبر ان هذا على الاستحباب لظهور الخبر  
في كون المعطي فقيراً وذو هبة الشيخ وجماعة الى انه يخرج خصوص ذلك  
في اللين وفروقه بالمدني لرواية محمد بن ابيان  
بن خاله انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الصدقة ونقله من صرح  
الى اخر ما لاجل الكراية ولو نه لئس باهله لكن فهم محمد بن خالد  
انه لاجل الكراية فقام حمل ذلك من مالى اى اعطى كراه من مالى  
او في جملة اموالى او المراد انه لا يقبل الله منك عن ان تلف  
فقال لاجلها في جملة اموالى واحفظها كما حفظ اموالى فلما  
راى عليه تفضله في ذلك وكان والى المدينة ذكر عليه  
له الشرايط <sup>بن جعفر</sup> بن مسلم عن ابي محمد عليه السلام قال سمعته

عن

عن شريك والناس لعل المراد ما اذا عن ارباب السهام فانه يرد عليهم  
عليهم بن مسلم والى بصير وبريد والفضل بن يسار عن ابي جعفر  
وابي عبد الله عليه السلام وليس في اقل من اربعين ظاهر الخبر السابق  
ان الاصل في القسمة والذهب انما يقوم بها وعلى هذا يمكن الجمع  
بينه وبين هذا الخبر باختلاف القيمتين في وقت صدور الخبرين  
ويمكن حمل الخبرين الاقل من الاربعين على الاستحباب والاظهر  
حمل هذا الخبر على التقية لانه مذهب كثير من العامة كالعطاء  
والظهير وطاوس وسليمان بن حرب يكنى الفقراء الا بقرعة  
والكثرة العامة على العشرين وقلة بظاهر هذا الخبر من علمائنا علي بن  
بابويه ومحمداً بن وهب وحكا في المعبر عن ابي جعفر بن بابويه وجماعة  
من اصحاب الحديث <sup>بن زيد</sup> بن زيد الانصاري قال استعملني ابي  
علي بن ابي طالب عليه السلام بهرير يمكن ان يكون بهرير عطاء على اربعة  
ويكون البهقيقات اربعة راسات المدائن اى استعملني على البهقيقات  
ذات وعلى بهرير ان يكون معطوفاً على راسات المدائن وعلى البهقيقات  
ذات والثاني بهرير وهكذا وان يكون معطوفاً على البهقيقات  
فليكون البهقيقات اربعة راسات المدائن والمحل الذي يجري فيه بهرير  
ثانيتها وهكذا اختلف في قراءة بهرير فهم من قرأه بالنون وبغير  
بالسين المهملة والياء المشددة من تحت ومنهم من قرأه بالسين  
المججمة وقال هو النهر الذي عمله فرهاد وهو من اعمال المدائن  
ومنهم من قرأه بالياء بالواو وحده اى المجهول لاجل اللين وابن ابي  
فران على الثاني بهرير بالياء وسير بالسين المهملة ومنهم من قرأه بالنون  
واسقاط الياء بين المهملة والراء ومنهم من قرأه جري نهر



جواب الباء الموحدة من تحت بعد الواو والله يعلم قلت قال في السر  
قال محمد بن ادریس مصنف هذا الكتاب بهرير بالباء المنقطعة  
من تحتها نقطة والسين غير المبحجة هي المداين والدليل على ذلك ان  
الراوي قال استعملني على اربع رسايق ثم عد خمسة فذكر المداين ثم  
ذكر من جملة الخمسة بهرير فحفظ على اللفظ دون المعنى فان  
قبل لا يعطف الشيء على نفسه قلنا انما عطف على اللفظ دون  
المعنى وهذا كثير في القرآن والشعر قال الشاعر الى الملك العزم وابن  
الهام وليس المكتبة في المروم فاما البهقيان فليكن اللفظ  
الاعلى وهي ستة طسوج طسوج بابل وحظيرة والفلوجة  
العليا والسفلى والنهرين وعين عمر والبهقيان الاوسط اربعة  
ابعة طسوج طسوج الجبة والبداءة وسور او برسمان  
الملك وبارسوما والبهقيان الاسفل خمسة تاسيع منها  
طسوج وفرات باوقال وطسوج المسلمين الذي فيه الخورني  
والسدير ذلك عبيد بن حرز روية في كتاب المال والمساكين  
ثم ذكر دام ظله ما ذكرناه بن وهيب لا سمعت ابا عبد الله  
فكثرت الخطة في هذا الخبر والخضبة في الخبر المتقدم لبيان  
ان التراناس لم يكونوا يحدون الخطة حتى يحيطوا الفطرلة  
فلما كثرت بينهم وادوا ان يخط منها قوم عن نصف صاع منها  
يصل من غيرها وحمل الكثرة على كثرة القيمة والحصب على حسب  
عمر الخط بعيد

بن ابي حمزة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام روى وليا خذ  
جواز اخذ الزكاة لعياله اذا لم يكن لهم ما يحصل من ربح المال وان

كفاه

كفاه اصل المال الا ان يحمل العيال على غير واجبي النفقة والمشهور انه  
مع عدم حضور اصل المال عن نفقة السنة لا يجوز له اخذ الزكاة  
وان قصر الرجب وذهب العلامة في التذكرة وغيره الى جواز  
الاخذ وان كان الرجب قاصرا  
منه او من دفع هذا الخبر وكثير من الاخبار يدل على ان  
حول السخا من حين النتائج الى حين استغنائها بالرعي كما ذكره  
الترمذي الاصحى بقتل عن الحديث الظاهر زائد لما سيجي ذكره في  
باب حكم الحبيب في حديث الثاني بدون هذه الزيادة  
قال فرز في فقه جمل الزر والازراء الم يكن السؤال على ما ينبغي  
فادارت تسعة وثلاثون تحيل ان يكون المراد منه ما  
زاد على تسعة وثلاثين من الكسور كالنصف والثلث والرابع مثلا  
وان يكون المراد منه المكسور فالمراد بالاربعةين الصحيح قائل  
محمد بن عبد الله بن زارة على احتمال قريب كما سيجي فضله  
منه اذا جعله حليا يمكن للحمل على الوجوب والاستحباب  
وانما قال عليه السلام في قوله انما هو بحسب العجالة شئ لا يخفى  
لو ترا المال ويملي حمله على الاستحباب ايضا قائل يجوز  
ان يكون اراد لا يخفى ان قوله عليه السلام شئ نكرة في سياق النفي  
لا يحمل على صواب ذلك عند ذكر النصب الاخرى لا يدل على  
نفيها وما ذكره عليه السلام بيان لحفظ النسبة فافرق العشر  
في ستين صاعا كان فيه سقطا او محمولا على الاستحباب  
فاخذ منه العشرى لاخذون منه العشر قبل ان يركبه  
نفسه قلت في ثلثين ليلة ربما يفهم منه اعتبار الزمان بالعدد



فان كان في كل صنف خمسة الظالم في العبارة تكبرا  
وان نقص اي كل واحد وان بلغ المجموع اذا كان له جميع ذلك  
والثاني مخصوص بما اذا كان له واحد منها كذا افيد ففهمها  
ابنة مخاض لا خلاف في اجزاء ابن اللبون عن بليت للخاص  
اذا لم يكن عنده وكذا اذا لم يكن عنده تخير في ابتياع ايها  
شاء الا ان يتجر به هذا الجزاء كما يصح على مذهب اكثر الفقهاء  
اذا الزكاة انما يلزم في مال اليتيم اذا كان وليا ملويا ولا ضمان  
فما لم يدر اي النمر والنمر قتال قال لا صدقة  
يمكن تخصيصه بالجزء السابق او تأويله بأنه لما كان قادرا  
على اخذه فكانه وقع في يديه فتأمل يروي زكوة وكذا في  
تبرعا لا تقضى ولا تترك ولا ينبغي ان لا يركبها كذا في نسخة  
مصححة من لف وهو الصحيح

بعد الخوض والجزء الذي ذكره بفتح الجيم والدالين وغير المعتمد كذا ذكره  
ابن ادريس في السوابق ونسب قراءة الذالين المعتمد في التقفية  
على الارضين الخراجية كانه يريد بها ما يشمل ما يتجلى عنها  
اهلها طوعا وما كانت موثقا لا لزامه وجوب يخرج الزكاة  
مما يبقى في يده في هذه الارض وما سار من السير وعلى  
المسلمين على المتقيلين قال ايما رجل في كثير من النسخ انما  
سروا من النسخ من الدواجن التي تربي في البيت  
ثمانية اشهر نسخة خمسة موافقة لما كان عند التمهيد  
حيث حكى في البيان عن ابي بصير جواز خمسة اشهر فان  
اما كتبها ظاهرة ان الكتابة ايضاً تقوم مقام القول

وعنه

المندوبة  
ما طعم كلوم النبي صلى الله عليه واله وعن الشجر الخضراء  
الغض الطوعا والفرس له الفوخ الذي ينفلق عن نواه فغنى الخبز  
انه لا رقة فاكان طرا بالفرسك وشبهه كذا قيل ولا يخفى  
ما فيه اذا حال الحول فليزها ظاهره لزوم التركه وان  
لم ير حولا وعين حله على لزوم اشتراطه في اصل العقد فتأمل  
لم يحل عليه من ابجار المشاكلة اي لم يجب عليه ويحتمل  
ان يكون من الحول فتأمل عن كل انسان نصف صاع على  
وجه القيمة وسبعون وزنة المراد بالوزنة الدرهم  
ومال السرفية صنف



اي من الذهب والفضة او الاغنياء ومن الماشي لان المذكور ايضا  
هو الغنم ليس فيه صنف فيه الزكاة اي على الافراد لعدم و  
صوله بالضاب ان يأخذ منهم العفو اي الزيادة او الوسط  
او يكون منصوصا بغيره الخ افضى بالعفو ان الله عز وجل يقول  
اذا الظاهر من الآية الامر بحمل الماشي فيه عطاء الزكاة  
او المراد بالآية القول الحسن والنظر الحسن فمن لا يعلم حاله فقد  
لا يحمل صدقة المهاجرين بل كان رسول الله صلى الله عليه  
وله يقسم صدقة اهل البوادي في اهل البوادي والخير في الخ  
ما يجري مجراه اي في التفصيل الذي ذكره الشيخ في علم الغائبات  
لعلم اختلاف الحكم وحلت لنا من الحزم الظاهر من الداء  
والمنقطع والاشهر الحمل على الثاني او القتل والسيوف كان الخ  
بيان التشوية بين الحالين مع زيادة التوضيح فتأمل  
ماداموا في دار الحرب كان المعنى ما لم يسلموا والافق الكفر  
تحل منكم على اي حال وحمل هذا الشق على المحوسين  
بعيد جدا فتأمل على التاويل كان التاويل باعتماد الآيات  
التي وقعت في حرب المشركين والكفار فان ظاهرها  
لا يشملهم وان كانت هذه الآية ظاهرها فيها فتأمل  
واما السيف الممخور فيحمل ان يكون المراد ان هذا السيف  
في هذا الزمان ممخور لعدم جريان حكمه عليه من اوانه بمعد  
بدون حكمنا فتأمل يأخذ هؤلاء من الخس الذي وضع  
عمر على بضاري تغلب من تضعيف الزكاة ورفع الحرية  
واليس للامام العدل ان يفعل ذلك او المراد انه ليس لها

والا على انهم لم يكن لهم  
الامر الذي لم يكن له ان يكون له

مقدري

معدا بعد مخصوص لكن كلما فر لهم ينبغي ان يوضع اما على رؤسهم  
اما على اموالهم والله اعلم انما هذا شئ الظاهر عليه بين ولا  
ان الخس من الدين فلما لم يفهم السائل واعاد السؤال غير عليه السلم  
الكلام بقية او يكون هذا اشارة الى ما مر سابقا من امر الجزية  
اهل بيته يعني امير المؤمنين عليه فانه اهل بيت واحد  
وكان للمسلمين كان هذا حقيقة منه عليه لانه له خاصة  
دون سائر المسلمين ومنه يشير يا قلت اما ما ذكره ابن ادریس  
في تصحيح بهر سير بالباء الموحدة من تحت والسين المهملة فاعلم  
انه تصحيح والصحيح ما صححه الاستاذ من ظله بالزبور  
والشين العجوة يعني من اللين المنسوب الى شيرين حبشية خمر  
واما ما ذكره من الدليل على ان بهر سير هي المدايين فبني على  
ان لا يضاف الرسايق الى المدايين والظا الاضافة وقال الحق  
الشيخ على في الرسالة الحزاجية بعد نقل هذه الرواية ان الله  
اورده من لفظ الحديث ما اورده الشيخ في التذييل كما وجد  
نسخة مختلفة العبارة في ايراد الاسماء الرسايق المذكورة  
ففي بعضها بهر سير يا ومنه جوبه وفي بعضها بالباء الموحدة  
او لا والسين المهملة المكسورة وفي بعضها جوبه بليل والباء  
الموحدة بعد الواو ثم قال روى عن ابن ادریس بعد ان اورد الحديث  
في السراير بالواو ويعطف لبعثها ذات على المدايين بهر سير وذكر  
كلامه الى اخره  
علمهم نصف السدس في تلك السنة كصفا عليهم والمراد  
به ظاهره ان لفظ الغنمة يشمل هذه الاشياء فلا يحتاج الى

ومن جوبه بالنون والهمزة  
والباء الموحدة بعد الواو المكسورة

كان عليه او جوبه نصف السدس



الى التاويل فتأمل وابن السبيل اي من السادات بآثره  
اي الامام وفي رواية ليون هذا الكلام حماد او علي بن الحسن  
بتاويل في قوله لم اسمعته اي من رايه ولا فيهم ولا منهم اي  
ليس مواليهم فيهم ولا منهم فان الصدقة دخل له هذا هو المشهور  
وهذا السيد المرتضى **واين** منق الى الله يكتفي الاستحقاق لا التنا  
بالامام ويدل عليه ايضا اخبار كثيرة والله يعلم بين الولي وبين  
شركائه لان الولي هو الماخوذ لما وصل من حصة التعامل لم يصرف  
في المصالح العامة بل الاموال العامة  
هنا سقط او ابدل قال فعل روي في خلافتك بقوله قال عليه  
وفي غيره ذلك اي لا يخصص الاموال في الارضين نصفها يقسم  
لعله محمول على المقتية او على ان الامام عليه يتبرع من ماله  
على ديننا يمكن ان يقر بفتح الدال وكسرها ان موالي اسئل الله  
كان هذا التبريد والاحمال لعدم تسرولب الشيعة فالغياض  
كان المراد بها غير ربح التجارات ونحوها بل غنمة دهر الحرب  
ونحوها فاما الارضون هذا التبدل كلام الشيخ وما  
لنا في الارض استفهام انكار اي ما هو اكثر من ذلك اي الشيعة  
حقوق كثيرة في اموال الكفار والمخالفين لجليل الائمة الراشدين  
صلوات الله عليهم اجمعين فتقطع اي يجرم بامامة الرضا  
عليه  
قال كتب رجل الى الفقيه عليه السلام يا مولاي يفرق الله بين علي  
اذ لم ياب بالصيغة او على ما اذا اترك العذر مسوغ فيكون مويدا  
للقول بوجوب المدح فقط والله يعلم عن ابي عبد الله

قال من اصبح ثم يقضي اي يقضي ذلك اليوم الذي اراد قضاؤه في هذا  
اليوم في يوم اخر فتأمل فانه يجب ان يحسن له حال التواضع  
النية فلا يبا في احتساب اصل النية من عند الفخر اذا كان قبل  
الزوال كما سياتي بن راشد قال كتب الى ابي الحسن علي بن  
عليه كتب الى الحسن في بعض النسخ كتب الى ابو الحسن وهو  
الاصوب وحاصل الخبر انه لما راي علي بن راشد انه عليه ارفع  
الكتاب يوم النشا لليلة بقيت من شعبان علم انه عد عليه  
الاربعا من شعبان فقوله فاعتقدت ان الصوم يوم الخميس  
يحتمل وجهين الاول ان المعنى اني علمت بكتبنا بقرعة عليه ان  
اول رمضان يوم الخميس يكن كان اهل البغداد يعقدون انه اول  
الشهر كان يوم الاربعاء الغيبوبة للهلل بعد الشفق فالمراد بقوله  
عندنا عند اهل بلدنا والثاني ان المراد اني اعتقدت انه  
كان في بلد الامام عليه اول الشهر يوم الخميس وفي هذا يوم  
الاربعاء وعلى التقديرين كتب في ذلك اليه عليه كتابا فاجابه  
عليه فقد صحت بصيما منا وذكر الكتاب مطوي يدل عليه  
قوله فان الله عما كتب اليه وفي بعض النسخ كتب الى الحسن  
فقبله ارجه اما تصحيف ارجه او هو كلام محمد بن عيسى  
وفي بعض النسخ كتب الى ابي الحسن فيكون كتب اليه كلام محمد بن  
عيسى وعلى التقديرين حاصل الخبر اني كتب اليه عليه كتابا  
وارخته على احتمال تمام الشهر هكذا ثم بعد ما اخبرنا بغيبه  
الهلل بعد الشفق اعتقدت ان اول الهلل كان يوم الاربعاء  
فتعلق الاعتقاد السامح بعد ذلك هو كونه يوم الاربعاء



وصوم يوم الخميس انما ذكر لي بيان ما جرى على خلاف الواقع فقلت  
عليه وعلى وجه الاحتمال انك لم يكن اخطأت في ابتداء الصوم  
يوم الخميس بل صمنا انصر هكذا والله يعلم قال سالت ابا عبد  
عليه عن الصيام فله ان يصوم المشهور انه يجوز استئنا في النية  
في النافلة الى الزوال ما لم يفطر فيها ولا يجوز بعده وقيل عميد في  
النية الى الغروب ذهب اليه الشيخ في المبسوط والمرتضى وجماعة  
واختلف في انه لو جدد النية في أثناء النهار فهل يحكم بالصوم  
الشرعي من وقت النية او من ابتداء النهار او يفرق بين ما  
اذا وقعت النية قبل الزوال وبعده او جدد الاخير اظهر لانه  
هو المروي ويحتمل الاختيار في الانظار في هذا الخبر العبر  
يشعر بمرارة الافطار بعده عن بعض اصحابنا عن  
ابي عبد الله عليه السلام ولم يسم شيئا المشهور والمقطوع به  
في كلام الاصحاب انه اذا نذر فقال الله على فله ولم يبين شيئا  
لا ينعقد نذره ولو قال الله على قربة اجزاء مسماه من صلوة  
وكتفين وصوم يوم او الصدقة رقيقة يدل روايات على  
الحاكمين فان كان المراد بهذا الخبر المعنى الاول فيمكن ان  
يق نذره باطل وصوم السنة محمول على الاستحباب وان كان  
المراد الثاني فيكون الفرض ذكره كامل من الواجب التحريم  
ولا يكون الحضور واجبا بن محمد بن ابي نصر عن من ذكره  
عن ابي عبد الله عليه السلام قل قلت قل نعم صريح فالدلالة  
على ما ذهب اليه ابن الحنفية واجاب عنه والمختلف بعد الطعن  
في السند بانه محتمل ان يكون نوى صوما مطلقا مع نسيان

ابن

ابن

ابن

القضا

القضا فان صرفه ولا يخفى ما فيه قلت هذا الخبر ذكره الشيخ بعد ثمانية  
وعشرين ومائة تقريرا وكتب عليه دام ظله ما هذا الفضلة ظاهر ابن الحنفية  
يجوز استئنا في النية للصوم الواجب مطلقا بعد الزوال والمشهور  
ان وقتها الى الزوال ولا يلحق النية بعده وهذا الخبر يدل على  
مذهب ابن الحنفية والله يعلم بن عمار عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال واماك والشك والظن اي في الرواية وان  
اعتدل الظن الحاصل من الشهادة او المراد الظن الغير الشرعي  
فانه بمثابة العلم فكانه علم والله يعلم  
بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل ايه بدا  
اي الصلوة عليه او يحل ان يكون الاحجاب حاضرين في هذا الوقت  
وغفل الراوي مع سماعهم ذلك او انهم سمعوا في وقت اخر قال قلت  
ولعل في الخبر السقوط فان الظاهر انه وقع الخلاف فيما يراه عليه  
بين الاصحاب لا بينه وبين الاصحاب في انه هل ذكر شي اخر  
ام لا ولعله اليه اشار دأمله بقوله فتامل  
عن ابي عبد الله عليه السلام حتى يطالع الخبر  
يمكن عمله على كون ذلك قبل نزول الحكم بتحريم البقاء على الخبابة  
الى طلوع الفجر والظاهر حمله على البقية لشهرته في روايات المخالفين  
بن راشد قال كان ابو عبد الله عليه السلام اذا صاح  
تخفة الصائم اضافة الى المعغول اي استحباب ان يتخف للصائم  
بالطبيب وتخفة اخفها امه اباه بان جعله حلالا له والله  
يعلم الرقي عن ابي عبد الله عليه السلام  
اذا طلب الحلال اي اذا طلب الحلال في اليوم الثلاثين من الشهر



اي قبل الزوال فلم يرفهنا هلال جديد روى اولم يراى ليس  
الهلال هلال الليلة الماضية بل هو جديد وهذا الخبر  
مذهب من يقول بان الروية قبل الزوال معتبرة كما افاده  
الاستناد وقيل المراد ان عدم الروية في البلاد الشرقية  
لا يمنع الروية في البلاد الغربية وهو بعيد قلت وجه بعد  
يظهر من ظاهر العبارة كما لا يخفى  
عن ابي جعفر عليه السلام على خمسة احتمالات  
المراد الايمان بها فانها من ضروريات الدين وان يكون المراد  
بالاسلام الايمان فيكون موافقا لما دل من الاخبار على  
ان الاحمال جزء منه والله يعلم قال سالت ابا جعفر  
عليه السلام عن يخرج انما خرج في هو يمكن الاستدلال بهذا القليل  
على عدم الجواز في كل سفر يكون المقصود منه هو وان لم  
يكن صيدا وقضيل عن ابي جعفر عليه السلام في رمضان  
قد حضره رمضان يمكن الاستدلال به على حرمه الوصال  
في الصوم وان لم يكن بالنية عن ابي الحسن عليه السلام  
وصوم ايام البيض الذي يحظر باليال في كل يوم من الثلثة  
والسنة صوما على حدة انه ليس لترتيب التواريخ المحض  
على كل يوم توقفا على الايام الاخر بخلاف الصيام الذي  
الماضية الصوم شهر رمضان فكانه فعل واحد والله يعلم  
يوم عاشوراء الظاهر انه اراد بصوم العاشوراء والعاشوراء  
معاً كما سمع في حديث علي عليه السلام صوموا العاشوراء التاسع و  
العاشوراء الاربعة عشر وكان عد عاشوراء من الصيام المستحبة

وركة

وترك كثير من الصيام المؤكدة بغيره والله يعلم  
عن جعفر بن محمد بن ابيه عن ابيه  
عليهم السلام ذهب الطحاوي الى ان من تمته الدعاء ولا يخفى  
فيه احتمال كون هذا ترغيبا للصوم بعد الدعاء لا استحبابا  
عليه قال سالت رجلا مشيعا لعل المراد المشيع للسلطان  
الجائر واذا لم يكن قاصدا للمسافة وان وصل اليها بغير قصد  
والله يعلم بنحتاج قال سالت  
ابن الحسن موسى عليه السلام عامة النهار اى كثير من النهار لا اكثر  
وظاهر يدل على مذهب ابن الجندب بن الحسن  
رسول الله صلى الله عليه وآله كل صوم ينبغي التقيد في كل  
بالواجب بالارصالة دون ما يلزمه الانسان على نفسه من الكفارات  
والندور فتأمل قلت مرجع التأمل الاخير بل الاول ايفوتد  
بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام يصوم يمكن حمله  
على عدم اشتراط التواتر ويكون هذا محمولا على الاستحباب  
اذ لم ار قائل من الاصحاب بظاهره نعم قال الشيخ في  
بعض كتبه بانه اذا نظر صوم سنة متوالية يكفيه ان يزيد  
على نصف السنة يوما ثم يجزئ له التقريظ قياسا على  
الشهرين وهو مفرد بهذا القول ظاهر والله يعلم قلت  
في كلامه دام ظله ما ينظر الى ما كتبت على هذا الحديث  
ما هذا صومته اى اذا نذر صيام سنة متوالية وعجز  
عن التواتر فعليه صيام شهر كامل وبعض الشهر الاى  
بعده ثم بعد ذلك يصوم البقية متفرقا ليكمل بقدر سنة



عن سنان عن رجل عن حماد بن عيسى قال صام على عليه  
صام على عليه كأنه مجازي صام الناس ما من لانه كان كلهم  
على الظ او صام بقصد رمضان ظاهر والله يعلم  
الفتح عن ابي عبد الله عليه عن ابيه عليه لا يصح ان يدخل وقع  
الضريح في الأحاديث بان الحلال الواقعي طام الانبياء والاوصياء  
عليهم وغيرهم رزقه الحلال الظاهري والمراد من هذه العبارة التفرقة  
الحلال الواقعي بين زكاة قال قلت لابي عبد الله عليه في قوله  
عن رجل وسافر فله يصومه رجا يستدل بهذا الخبر على صحة مفهوم  
الشرط ولا يخفى ما فيه اذ ليس المفهوم من قولنا من شهد بحج عليه الصلاة  
ان من لم يشهد بحج عليه ترك الصيام بل لا يجزئ عليه الصيام فالأولى  
ان لا يجعل قوله عليه ومن سافره بياناً للمفهوم من قوله تعالى  
فمن شهد بل نقوله تعالى ومن كان منكم مرضياً او كان في سفر  
في مقام تفسير مجموع الآية لا الجزاء الأول منها فتأمل لتعل وجه  
التأمل ظاهراً كونه بياناً للمفهوم من قوله تعالى فمن شهداه فانه  
المذكور على انه لو كان المراد بيان قوله تعالى ومن كان مرضياً  
لكان المناسب كمر المريض ايضاً ولاكتفا بقوله ومن سافر ومع  
ذلك يلزم ان يكون المذكور بياناً لما لا حاجة الى بيانه وسيجيء  
سبع عشرة ورقة خبر الزهري عن علي بن الحسين عليه السلام وهو  
طويل الدليل في آخره فان صام في حال السفر او في حال المرض فعليه  
القضاء فان الله عز وجل يقول فمن كان منكم مرضياً او على  
سفر فعد من ايام اخر فهذا تفسير الصيام بن أبي حمزة  
عن ابي ابراهيم عليه قال سألته اذا انتهى الى بلده اهل العدم

رجل

حجاً حاضرة المكان في الصوم والماكان الاضطرار مع اعتقاً  
خصوص المكان وعلى الثاني يمكن ان يكون الامر للوجوب او  
الاستحباب فتأمل قلت قوله عليه ما بقى يريد الوجوب كما  
لا يخفى قال في المسالك لو نذر الصيام في بلد معين قال الشيخ صام  
ان ساء وفيه تردد ربيع للعلامة قول ثالث بتعيين ذي المنية  
دونه غيره بن مريم قال كتب بن مريم الى ابي عبد الله عليه  
نوبت ذلك الى السفر على ما ذكره الاصحاب مع ان ظاهره ان  
المريض ايضاً ولم يقل به احد وهذا مما يضعف الاحتجاج به  
بن يزيد قال سألت ابا عبد الله عليه ما بين الحنطة والذوق  
اي اذ الليل لان كييل الحنطة يكون اقل من كييل الذوق لان ما ج  
الجزء في الحنطة وانتقاسها في الذوق فتأمل قلت يشكل ذلك  
بان الذوق لا يجزئ ككييل الحنطة اذ المعيار الصاع ولا يحل  
بينهما الاختلاف في الوزن بسبب الاندماج والانتقاس ولعله دام  
ظالمية اشار بقوله فتأمل ويحتمل ان يكون مراده عليه ان  
قلت ما بين الحنطة والذوق بحاسب له ويبقى خبره وثوابه  
الساعة عن ابي عبد الله عليه قال ان عدة الشهور فقرة  
الشهور ايامها قال في النهاية غرة كل شئ اوله وقد ورد في  
الاجناب ان اول السنة شهر رمضان او المراد افضلها واظهرها  
كما قال في النهاية كل شئ يرفع قيمته فهو غرة والغرة انظر لبيان  
اي يظهر فيها للمعبرين من بين الشهور والله يعلم وتلى القرآن  
يمكن الجمع بين هذا الخبر وما دل على نزوله في ليلة القدر بان  
يجل هذا على نزوله على الرسول صلى الله عليه واله والثاني على نزوله



الى البيت المعمور والسما والانبيا كما هو مصرح بها في الاخبار  
ويكون المراد من النزول النزول دفعة وان ابتداء النزول  
تدريجيا في يوم المبعث لانه قد ورد في الاخبار انه كان جبرئيل  
يقر القرآن في كل سنة مرة على الرسول صلى الله عليه واله الا في  
العام الذي توفي فيه فانه قرأ فيه مرتين والله يعلم فاستقبل  
بصيغة الامر استحقبل بقراءة القرآن قبل دخول الشراي اياه  
فتأمل قلت كان وجه التأمل ان الملائكة بين التفريق والمفرغ  
عليه على الحل الاول غير ظاهر وكذا على الحل الثاني بل على  
الثاني بصير التفريق مستدركا السابحي قال سألت  
ابا عبد الله عليه السلام نصف بيع يمكن ان يكون المراد نصف بيع  
الفقير اذ الفقير صاع ونصف ويكون زيادة النصف حياطا  
لاختلاف الكايشل في البلدان واستجابا باو الله يعلم  
بن القسم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الراول قال نعم اعلمه  
محول على الاحتجاب ضاء يوم ومنهم من اول الحنن بانهم شهدوا  
على هيئة في الليل الساقطة وقبل مرجع ذلك الاكتفاء  
بصوم الغل وعدم الالتفات الى قولهم ويظهر من الصدوق  
العمل باقتاله والله يعلم

بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام قال قال الصوم وقبل ان  
فيه تشبها بالمبدء الاعلى بترك الاكل والشرب وغيره  
الشرعيا في غير من الاعمال وقيل لاختصاصه تعالى به  
اذ لم يعبد غيره تعالى به بخلاف سائر العبادات ويرد عليه  
انه اشهر ان لعباد الاوثان ايضا مساكا شبيها بالصوم والله

يعلم

يعلم قلت هذا معطوف على ما قال في المدارك ما هذا صورته  
او رد هذا سوال مشهور وهو ان كل الاعمال الصالحة به فما  
وجه تخصيص الصوم بانه تبارك وتعالى دون غيره فاجيب  
بوجه الاول انه اخضع بترك الشرهات والملا في الفرج  
والبطن وذلك امر عظيم يوجب التقريف وعوضه بالجهد  
فان فيه ترك الحياة فضلا عن الشهوات وبالجملة وفيه الجهد  
ومخطورات كثيرة الثانية ان الصوم يوجب صفاء العقل والفكر  
بوساطة ضعف القوة الشهوية بسبب الجوع ولذا قال عليه  
لا يدخل الحكمة جوف ملي طعاما و صفاء العقل والفكر يوجب  
حصول المعارف الربانية التي هو شرف احوال النفس الانسية  
ورج بان سائر العبادات اذا اوظف عليه المكلف او شئت ذلك  
خصوصا الصلوة الثالثة ان الصوم اخفى لا يمكن الاطلاع عليه  
فلذلك شرف بخلاف الصلوة والجم وغيرهما من الاعمال وعوضه  
بان الايمان والاخلاص واعمال القلب خفية مع ان الحديث  
متناولها ويمكن رفعه بتخصيصه بافعال الجوارح وانا  
اخرى به على صيغة المعلوم او المجهول وعلى الاول ظاهره  
على الثاني فالمراد اني جزاؤه او هو جزائي والاخير اظهر فتأمل قلت  
مرجع التأمل ايضا الاخير وجهها غير خفي

النوعين ابي جعفر عليه السلام هذا اليوم الذي  
الاخر حمله على التقية لما رواه الصدوق في اماليه وغيره ان  
وقوع هذه البركات في هذا اليوم من كادني العلم ومقتضى اتم  
ويظهر من الاخبار الاسماء ان تلك الاخبار صدرت بقرينة



بل اسجد الامساك الى ما بعد العصر بغزنية كما رواه الشيخ في الصحاح  
 وغيره في غيره والله يعلم  
 بن حكيم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام ما صليت عليه يمكن ان  
 يكون من خصايصهم عليهم السلام عدم جواز الصلاة على صاحب  
 الكبار او يكون المراد منه ان لا يصلي عليه يكون محمول على ما اذا  
 صلى عليه غيره وامثال ذلك كثيرة في الاخبار ويجري فيها  
 امثال الوجوه التي ذكرنا فاقابل قلت وجه التامل ظهور ان  
 الخبر صحيح في ان الحلة في تركه عليه الصلاة عليه صياحه في  
 السفر فهو لا يلزم بعض الوجوه بن عيسى قال كنت اليه  
 عليه السلام هلال شهر رمضان فقلت ان يكون للراي ان يكون  
 هلال اشد منه او انقضائه فعلى الاول فالمراد اتمام الصيام  
 بقصد شعبان فانه لو كان شعبان تاما روى قبل الزوال  
 فان في الشهر التام لا يكون خارج الشك الا قبل الزوال وعلى  
 الثاني وهو لا يظهر فالمراد انما صوم رمضان والله يعلم  
 بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الطعام والشراب  
 هما نوع واحد والحظف باعتبار تغذي الافراد وليس كذلك  
 البناء والارتماس فلا منافاة اذا كان تماس معطوف  
 على ثلاثة فصال وافراة عنها الاختلاف الحكم والله يعلم  
 بن صدقة عن جعفر عن ابيه عليه السلام ولا يقضيها المقطوع  
 به في كلام الاخبار وجوب القضاء ولعله محمول على ما اذا  
 وقت على نفسه من غير عذر وليس بجديد والله يعلم  
 بن كثير انه قال لا في عبد الله عليه السلام ان الناس ما صلا

رسول

رسول الله صلى الله عليه واله ويمكن حمل هذه الاخبار على المقتة لان  
 العامة يقولون امثال هذه الاخبار وان لم يحمل بها فقهاهم الا يعلم  
 حيث رواه انه قال رسول الله صلى الله عليه واله شهر اعيان  
 فيكون النقية عن بعض الحديثين المشهورين في ذلك الزمان  
 وبما يدل كثير من الاخبار السابقة على وجود هذا القول  
 واشتهاده بين بعض معاصريهم عليهم السلام حيث وقع السؤال عن  
 ذلك كثيرا ورواه عليهم السلام ذلك اشهد الله والله يعلم بن  
 وهب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام ما بينه وبين خمس لعل المراد  
 ما بين طائفة للصوم وبين خمسة عشر او اربعة عشر فلما رد بقوله  
 ان صام قبل ذلك اي بمسقة كثيرة او بعض اليوم والتزديد بين  
 خمسة او اربعة عشر لاجل ان الصبيان كثيرا ما يحصل لهم  
 علامات البلوغ سوى السن في اربعة عشر وما قبل من ان  
 التزديد من الراوي فهو بعيد والله يعلم قلت وجه البعد  
 ان المناسب للارتماس بتقدير الواو باو يكون لو كان المراد  
 بالتزديد ما ذكره الا كان الملازم بتعليق الحاكم على علامات  
 البلوغ اذ قد ظهروا علامات قبل اربعة عشر انما قد بد  
 بن يحيى انه سمع ابا جعفر عليه السلام يقول بعد الفريضة  
 المراد بالفريضة اما مطلق الصلاة الرجعية او الصلاة المشي  
 وعلى الثاني لعل المراد عدم السؤال عن النوافل مع احتمال  
 الاطلاق تفضلا وبتعيين الاخيرين في الاخيرين  
 بن سالم عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال اذا مسلم يمكن ان يكون المراد ما هو مصطلح



الحساب أي داخل شهر رمضان ولم يشته سلم جميع السنة  
عن الاشتباه فحسب بعدة ناقصا وبعدة تاما وهكذا ولا  
ظن أن يوافق المراد أنه إذا سلم شهر رمضان من الذين يوافقون الله  
تعالى في جميع السنة لأنه أول السنة الشرعية والله يعلم  
الصوم خصة أي الصوم الرب  
الحزين بالغة أو أنه عليه عدا الصوم منها وترك البواقي  
فصوم على غيره كمن في الرجال **مهل** عمر بن عثمان  
لعله الثقة الحراز الثقة وهو شهر الصبر **مهل** المراد بالصبر  
الصوم كما روي في قوله تعالى واستعين بالصبر والصلو  
وقال العيص وزايد وشهر الصبر شهر الصوم وعنه عن  
أحمد بن حنبل أن في هذا السند إرسال فلا تقفل  
شهر الاشتراء أي بسبب بقاءه والصياح عندها عن  
أحمد بن الحسن لعل أحمد بن الحسن هذا هو أحمد بن الحسن القزاز  
المصري الذي له كتاب الصفة في مذهبه الواقعة بقرينة  
روايته عن عبد الله بن جبلة فإنه قال البخاري في ترجمة  
عبد الله بن جبلة روى عنه أحمد بن الحسن البصري فلا  
تقفل شهر الاشتراء أي بسبب بقاءه والصياح عندها  
وعنه عن الحسن لعله ابن سعيد ويحتمل ابن فضال  
ولا أشان ولا حضور هذا إذا اجتمع جماعة ورأه بعضهم  
ولم يرا أكثر فان هذا قرينة على أنه اشتبه عليه فتر  
شاهدان عدلان كان فيه تقيته مع أن غير الثقي  
عشر غير عادل فع التقيته أظهر الحق صلوات الله عليه

تقية

تقيه أو إذا حصل لك العلم بأعاقبه على الصوم عن محمد  
قيس هو الجلي الكوفي التقيه العين بقرينة رواية يوسف بن  
عقيل عنه وليس الأسدي الضعيف ولا حماد ولا كما هو  
ابو عاصم في الظاهر عبد الله بن سعيد بن حيان بن الجوى  
الكناني الثقة والمكثوب اليه الرضا عليه وتحمّل الجواد عليه  
هكذا يظهر من سطر خطه الرجال فتبع ولا تقفل محمد بن  
لعله ابن جناح الواقفي الثقة لا تضمن الشك أي يفتقر  
كما هو المشهور ونقل عن الفقيه أنه قال إنما يستحب مع الثقلين  
من شعبان بنينة النذير مع الشك في حلول لأمع الضحى  
وارتقاء الموانع ويكره لأمع ذلك لأمع كان صائما قبله  
موسى بن الحسن كانه ابن عامر بن عمران التقيه العين  
يدخلون ويخرجون قبل تحمّل أن يكون المراد سواء كانا داخلين  
أو خارجين ولا يخفى بعدة فتأمل ورأه تأما أي علم ذلك  
السنة التي صمنا ما قضا بأما من غير قضاء يعني من صامه  
هذا التقدير أما من الشيخ أو من الرواة عن عبد الرزاق يظهر  
من كتب الجماعة أنه ينبغي أن أفطر بعد الظهر يظهر منه  
أن الإفطار بعد الروال خروج مع الدعوة أيضا عن أبيه  
الظاهرية يعقوب بن شعيب بن ميثم التقيه وأبيه محمد  
غيره كثر في الرجال وسط النهار أي وسط النهار على  
ذلك الذهاب عن اسمعيل بن الحرقلي بن الحر وفي المح  
ابن الحسن وفي الاستبصار في أصل نسخة ابن الحسن وكتب  
عليه نسخة أخرى ابن الحر فصامه أي صامه فكان الواقع



رمضان ولو ذلك اى اوله لاق سيعتلى في تلك المادة وفي  
اعتبارها فذلك الناس عن جعفر الاذى كانه ابن المشي  
الاذى النقة ولا نية فله النية  
اذ لم تصار السنة لا ينفعه كما اذا اعان اخاه على السرقة والزنا  
وقصد به الغربة فهو غير شافئ بل فابعده الله دعائه او  
اجارته اى كان بعيدا عن الرحمة فلذا لم يفعل ما يوجب مغفرة  
في مثل هذا الشر الذي يمكن تحصيل المغفرة فيه بشئ سبيل  
فلم يصل على يدل على وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه واله  
عند ذكره والعافية المخلصة بفتح اللام الاول وكسره  
اى التي جلها الله علينا او التي احاطت منا والله اعلم والماء  
يحتمل ان يكون كل من الشئين موسوما بالاسودين  
ان يصوموا الدهر كان في هذه النسخة سهوا والاولى ما في  
الغنية ويحتمل ان يكون الدهر هنا ظرفا للنفى والصوم و  
الاول ظهر مع مصارفاى كان مصارفا حاملا الكتاب الى  
عن عبد الملك بن عتيبة الظان عبد الملك هذا الصغير  
في الخفي الكوفي البقية لاهاشي اللهم المجهول الحال  
اذ يريد به هو الدنيا لا يخفى ان وجوب اتمام الصلوة  
في قضاء الله لا يدل على حرمة كما ذكره الاصحاب فتأمل  
اذا سافر وايضا على ما اذ لم يكن عمله السفر فيختلف  
احيانا بقرينة قوله كل ايام فتأمل لمن يعصى الله في هذا  
الارسال او مطلقا والاول اظهر لان اعانة الظالم في غير  
الظلم ليس بحرام مصدرة السلطان يدل على ان

قصد

قصد به بقا السلطان حرام وان لم يكن العرص اعانته في ظلم  
وان احاطة عمله على ذلك لا يثبت له اهل اى يكون ذهابه  
ورجوعه ميسرة يوم يكن لا يريد الرجوع من يومه والبقية الى اهل  
قتال قال انه اذا ذهب لا يخفى ان هذا ايضا ليس صريح في رجوع اليوم  
قصر الصلوة ينبغي حمله على حد الترخص وعلى الاستحباب ان كان  
حد الترخص اقل من ذلك فتأمل ثم بلغ فرسخين يمكن حمله على ان  
الغربة خصوص فرسخ حراسان فانها فرسخان غالبا بقرينة ان الرا  
منها وحمل بعض المتأخرين الجزء على الاستحباب مع جهالة السند  
واشتماله على ما اتفق للاصحاب على خلافه فلا تعقل فقد  
وجب عليه صيام يمكن حمله على انه يستحب له اذا اصبح في البلدان  
يتم صوم ذلك اليوم في البلد ويخرج بعد الزوال فلا يفطر والله اعلم  
اذا قوادى من البيوت من باب القلب على المشهور  
واهل عرفه هم في السفر اما بناء على الاكتفاء في القصر بارادة الرجوع  
قبل العشرة كما قيل او بالنية الى غير اهل مكة ممن لم يقصد الا  
فيها تأمل ولا اليوم الذي يشك لعله محمول على الغنية  
وقد رفته اى الزمة على نفسه من غير نذر ولا عين لا يقضية فحل  
ان يكون المراد بالقضاء هنا معناه المصطلم وقوله عليه في الجواب  
بخبره ان يصوم مكان كل شر اى قضاء ويحتمل ان يكون المراد  
من القضاء الفحل والجواب ظاهر فتأمل لا في احاف هذا  
يدل على عدم انحلال النذر بحل محو لترك المذنب ان رقا  
اى الضرر بالولد الذي نذرت له على سبعة مساكن الظان هذا  
سهر من الرواة والاصح عشرة وقد سمعت من والده العلامة انه

سخ  
وى

قامه



راى هذا الخبر بلفظ العشرة في بعض كتب الاخبار ولم يكن ينذر كالحسن  
 الكتاب والاعلم وحمله بعض على الزيادة على الكفارة استحبابا  
 قتال الا ان يكون ان افطره او يحل القضاء على الاثم اى  
 الفعل والله يعلم عن محمد قال كتبت الفطنة الصنفان لانه  
 روى في الفقيه هذا المضمون عنه بطريق الكتابة الى ابي محمد  
 الحسن بن علي عليه السلام صاه عنه وليه هذا وجه جمع من الاخبار  
 لكن حمله الاصحاب على ما اذ لم يكن له ولد اكبر يحل الولى على  
 غير الولد والصوم على الاستحباب وكذلك ايضا التشبيه  
 في كون الكفارة مضافا من جنابته من احكام اذا كان اختلافا  
 في اليوم او الليل ولم يستيقظ الا بعد الفجر ان عشي بعد صلاة  
 افذان المراد ان المشي مع القيام افضل من الصلوة جالسا  
 ان كان قادرا على المشي دون الاستقرار فتأمل وغده عن  
 محمد بن الحسين لا يخفى عدم دلالة على مطلوبه روى محمد بن  
 الحسن لا يخفى ما في الاستدلال بهذا الخبر لاشتراكه بين الكفار  
 وكذا الخبر الثاني  
 امام عدل اصرحة له في امام الاصل الا في العشر كان  
 المراد انه ليس في غيرها من الفضل ما فيها لا ينبغي للمحتكف الظن  
 انه جز ولى وصوم الاذن اى الصوم الذي لا يصح الا باذن  
 شخص اخر وصوم التاديب صوم التاديب صوم التاديب شامل  
 للتميز والامساك مستحبا تشبها بالصالحين وصوم الاياحة  
 اى صوم لوقع فيه مفسد لا يفسد تحوزا واما صوم يوم عاشوراء  
 قال في المنتقى يوم عاشوراء هو العاشر من المحرم وبه قال سعد بن المسيب

والحسن

والحسن بن علي بن عيسى عن ابن عباس انه قال التاسع من المحرم ليس  
 بمعتمد لما تقدم في احاديثنا انه يوم قتل الحسين عليه السلام ويوم قبله  
 عليه يوم العاشر خلافه انتفى وينهى الناس منهم من قتل الناس  
 اى لم يكن النبي صلى الله عليه واله ينهى عن الوصل بل كان يفعله والناس  
 لا يفعلون ذلك وينهون عنه والظاهر حمله على التقيد والله يعلم  
 ولا تنزه كان المراد منه اليمين والمراد منها الاثم منها فتأمل  
 كل حين كانه عليه السلام يعلم ان المراد سنة اشهر والله يعلم  
 قال بصوم ما نقي عليه قبل لانه لا يحل لخصومة المكان للظن  
 وكأنه للتغدير فكذلك التذمر مركب من امرين الصوم والمكان فلما  
 انتفى الثاني بقي الاول والله يعلم فتأمل حتى يصحح يمكن حمله على  
 ما اذا نام غيرنا والغسل والله يعلم ويعلم في الكعبة لا نرى  
 سراق الكعبة كما ورد في اخبار اخر نصف ربح اى نصف ربح  
 فانه ان يدين من الصاع ولا يختلف الجيران كثير فتأمل  
 بن تغلب قال سالت ابا عبد الله  
 عليه السلام عن عشرين فقال عليهم طاهر انه يلز على كل رجل بعد والغزاة  
 به كما ذكره الاصحاب وظاهر قوله عليه السلام يشتركون فيهن الاختيار  
 سيدنا بازاء كل فرخ الجميع الا ان يوجه بان المراد اشتراكهم في جوب  
 البدنة اى هذا العلم مشترك بينهم والمراد الاشتراك في اصل الشراء  
 اى يطولون جميعا القيمة فيشتركون بهذا الحد والله يعلم  
 بن تغلب قال صليت خلف ابي عبد الله عليه السلام ففتقل يمكن حمله  
 على غير الموقف لكن ظاهره جواز التسفل في وقت الغريضة في  
 نافلة المغرب وفي خصوص المكان او مطلقا والله يعلم



بن ابي اللود قال حدثني ابو بلال المكي قال رايت ابا عبد  
 الله عليه السلام فخطبها بآية الكرسي اي قراها في حجر ركعة منها او  
 بعد جميع الركعات واتمامها ويمكن ان يكون هذه الصلوة من  
 حضائهم عليهم السلام والافقار ورد في الاخبار الاهتمام بصرف  
 الاوقات في الدعاء والمسئلة كما لا يخفى على من يظفر فيها  
 بن ميمون وقد كان ابراهيم بن ميمون تلك المسئلة  
 معنا بالمدنية قال قلت لابي عبد الله عليه السلام فليخرجوا  
 الظانة عليه السلام ابراهيم بالافراد لانهم صاروا في حكم اهل مكة  
 ولذا لم ياربهم بان اياها المواساة والطواف والسعي للحجوز  
 لم تقدر بها مع الملبية كما هو المشهور  
 صاحب اللود قال حدثني من سمع ابا عبد الله عليه السلام قال الشيخ  
 الا ترى الى الخبر الاول لا يخفى ما في هذا التأييد من العقل  
 لان السعيين انما زلها اذا لم تاج بالسعي قبل ذلك الوقت  
 به قبل احوال الحج واما الطوافان فهما معا للزيارة احدهما  
 للعمرة والاخر للحج ولا يدخل فيهما طواف النساء لقوله عليه السلام  
 حل لها كل شيء ما عدا فرش اشل زوجها ولو كان احدهما طواف  
 النساء كانت النساء ايضا حلن له فتدبر  
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام حدثني وما اخذت اي كل  
 ارض ينتهي طريقه الى الجحود وكل طائفة انت تخذ او كل ارض  
 دخلت في جحود والله يعلم عن ابي عبد الله عليه السلام  
 انتهيت فلا تبدل اسمي بان يكتبني عندك من الاشقياء  
 بعد ان اكون من السعداء او يكتب اسمي غيري مكان اسمي  
 ولا تترك

المذاهب

الاجل

الاجل

ولا تغير حياي بتبليغي في الدنيا سلمة تشوه خلق او تحرقني في الآخرة  
 على هيئة قبيحة بقتل اصحابي عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 اذا دخلت مما اخشى من السلاطين الذين اخشى منهم  
 او ما تصورت من عظمتهم فصار سبيل الحشية وخذ عيانه  
 والله يعلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال من ركب  
 عليا اي الوافدين عليك او ما ينقلب له احد مضمونا عليك فيكون  
 حلالا من الموصول وعلى الاول يكون متعلقا بالوفد وضعه  
 له او حلالا عنه والله يعلم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 يقول في المرأة قوله وان هي احرمت يطهر من الصدوق  
 في الغيبة انه قال بهذا التفصيل الذي يظهر من هذا الخبر وجمع  
 بين الاخبار المختلفة ولا يبعد عن الصواب ويمكن القول بالتصريح  
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت ذلك المشركين  
 المزدلفة لعل لفظه منها لا يتبدل لا التبعض اي لفظ المشركين  
 من المكان المسمى بالمزدلفة اي المكان المسمى وكذا العكس يحتمل التبعض  
 ايضا اي لفظ المشركين من اسماء المزدلفة وكذا العكس يحتمل اي المكان المسمى  
 بهما والعكس على التقديرين المراد ان المشرك الذي هو الموقوف مجموع  
 المزدلفة لا خصوص المسجد وان كان قد طاف للمشرك على خصوص  
 المسجد والله يعلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام والمرأة وليكن  
 الناس اى عرفات كما فهمه الشيخ ويحتمل مني ايضا وبودرة ما في الغيبة و  
 يلحق الناس بمعنى قال سألته عن الرجل قض طائفة  
 قال الشيخ حملناه الاول والحمل على الاستحباب للبيان المصريح به في الخبر  
 وليس على الناس كفارة كما سئله ولا يخفى بعد هذا الخبر والله

ولا تترك



يكن حمله الى مكة وادائه المناسك محمولا وبالإسبابة والله اعلم  
 بن محمد بن أبي بصير قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن العرف  
 قال نعم الخبر يدل على أن التمتع يجري عن المفردة لأنه يجري عنه المفردة  
 فتعصن

بن محمد بن أبي بصير قال سئل عن الحضي فدونك أي  
 أن ما روي عن السمين غير الحضي وأنتم تشتركون اللحم والأكل فدونك وأما الأضحية  
 والهدى فلا والله يعلم بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لو لا  
 الرجوع الى ما ذكره أفيد أن المراد أن الله تعالى أقام عند النساء طواف  
 الوداع مقام طواف الوداع ولو لا ذلك لرجعوا أي الناسون أم وقيل  
 المراد لو لا طواف الوداع لم يقدر وأعلى طواف النساء أو الرجوع الى مكة فطواف  
 النساء لمكان النية وتحتمل أن يكون طواف الوداع طواف النساء  
 ويكون بيا للعلل الحكم في الواقع فتأمل قلت هذا إذا كان من قوله يعني  
 لا يحل للمرأة النساء فقط من كلام الراوي والباقي من كلام المعصوم فلا  
 يصلح أن يكون المراد بطواف الوداع طواف النساء وكونه بيا للعلل الحكم  
 في الواقع كما لا يخفى ولعله اليه اشاره دام طوله بقوله فتأمل  
 بن عمار قال سألت أبا بصير عليه السلام عن زيادة البليت وليس بهما  
 إن أخره حمل الشيخ هذه الأخبار على العقاد والمفرد استدل بن أبي  
 والثالث آخر من الذاهبون الى حواشي تأخير التمتع طول ذي الحجة بهذا  
 الأخبار وجعلوا الأخبار الأولية على الكراهة ولعله أظهر والله يعلم  
 بن عمار قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن أهل مكة والمقيم بمكة أي  
 شهر لعل تخصيص الشهر لأن بعد الشهر الحكم في صائر البلدان أيضا

أصرح الخبر والله يعلم قلت قد علمه حتى يصح خمسة صريح في أن  
 الخمسة يصير علة مستقلة للدم وكذا قوله عليه السلام أنه  
 ويمكن حمل على التأخير بعد الخمسة الى العشرة قال قلت  
 لأبي عبد الله عليه السلام أروى عن الحسين عليه السلام في ذلك الضعفة  
 أي الضعفة في الدين المجاهد بالاحكام والمراد بفعل ذلك الذي  
 يكون له ضعف لا يمكنه الاتمام أو يثيق عليه فيختار الاكمال  
 وإن كان حرجها والاخير أظهر قلت وجه الظاهرية أن الراوي  
 استدل الظاهر الى بعض الأصحاب من يمكن التعويل على كلامه  
 فكيف يكون ضعيفا في الدين لهذا قال سألت أبا جعفر  
 عليه السلام قلت كتب ما العجزها أو لعدم رجحان الحج حافيا  
 والاخير أظهر من الأول قلت فإن الظاهر من التعليل أن العلة كونها  
 نفس شيئا وحفاها لا عجزها عنهما الحسن بن علي الوشاء  
 عن بعض أصحابنا رفع الحديث عن بعض الصادقين عليه السلام  
 التحصين للحرم الحامول على ما إذا علم أنه نيت إياه مرة  
 الحرم أرى تعطيل حدود الله وأحكامه بسبب الحرام مني عنه  
 بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته من جميع ما يمر  
 ظاهره أن المحصور يحل من النساء أيضا مطلقا أو مع الاشتراط  
 وهو خلاف المشهور بين الأصحاب قلت كتب دام ظله أيضا  
 ما هذا صورته ظاهره أنه إذا اشترط في إجماعه يحل عند الإحصار  
 من غير هدي كما ذهب إليه المصنف وأبو إدريس ونقل فيه  
 الإجماع ويمكن حمله على أنه لا يلزمه الترتيب الى أن يبذل الهدي  
 محله كما ذهب إليه جماعة في المشروط ينبغي حمله على ما إذا لم

يكن



الاتمام وانما الحكم المخصوص بمكة الى شهر الله يعلم بن عمار قال  
سأله ابا الحسن عليه السلام عن التمتع احرم من ذات عرق يدل على جواز الاحرام  
من المقاتل للمح في هذه الصورة ولا يح من اشكال بل المشهور ربح انه  
يدل على تغير الاحرام ويجرم بالجمعة من مكة ويمكن ان يكون احرام الا  
عليه للثبوت اذ لا من قوله عليه السلام بعض هو لا وان المراد بعض العامة  
بل ولا تهم وكان ترك الاحرام دليلا على ابقائه لمح التمتع فلذا احرم  
عليه تقية والله يعلم المكي رواية عامر بن واثله قال قلت قال  
عشرة يمكن الجمع بان يحل العشرة على ما فعل عليه السلام والعهدين على  
مجموع حجة عليه ويؤيد ان في الكافي خبر ابن عوف عن جابر بن عبد الله  
ويؤيد ايضا قوله عليه السلام قد حج بمكة مع قومه حجات وان لم يكن  
المراد كما تسمع قوله بمكة لانه حج معهم وعلي ما في هذا الكتاب  
من كونه عليه السلام عشرين يمكن ان يكون المراد ان بعضها وقع في  
او يكون المراد الاسرار في بعض الاعمال التي كانوا يترونها كوقوف  
عرفات مثلا فيما اذا لم يكن فيه شيء كان يوقع جميع الحج سرا ويمكن ان  
حل العشرين على الحج والعمرة معا تغلبا من ان زاد  
عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه علمهما قال كان قال الشيخ علي المحل  
اعلم انه اختلف اصحاب في تصاعف الغداة على المحلين في الحرم  
اذا اجتمعوا على قتل من يد فذهب الشيخ وجماعة الى عدمه وهذا  
الجزم يؤيد كما لا يخفى  
عن ابي عبد الله عليه السلام له المتعة اى الشروع في افعال المتعة عند  
حول مكة فلا يضربا بعض الافعال بعد الزوال او مطلقا للثبوت  
بافعاله فلوزال وقد بقي عليه التقصير حسب يلزمه العود وهو

بعيد

بعيد والمراد التمتع بالعمرة الى الحج كما هو ظاهر لفظ المتعة اى الاحلال  
منها والاحرام بالحج وهو قريش من الثاني فتأمل

عن بعض

اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى في متمتع في اول شهر الحج ظاهره انه  
اذا اعتمر في اول شهر الحج اى شوال فاذا كان قد اعتمر شهره  
اما مقدما على العمرة او متاخرا او ملتقا فليس عليه شيء في الحلق قبل  
الحج ويحتمل ان يكون المراد انه اذا حلق بعد العمرة وكان اعفاه الحج  
بعد ذلك شهر فليس عليه شيء وعلى التقديرين لم يره قائله ويمكن  
ان يحل على المراد انه اذا خرج للمتمتع في شوال فلا بأس ان  
يحلق راسه قبل الاحرام اذا كان مدة اعفائه بعد ذلك شهرا  
او اكثر ويؤيد هذا التاويل ما مر بسند اخر عن جميل قال سألت  
ابا عبد الله عليه السلام عن متمتع خلق راسه بمكة قال ان كانت  
جاهلا فليس عليه شيء وان تعد بعد التلدين الذي يؤسر  
فيها الشعر للحج فان عليه وما يطرقه انتهى وظاهره انه وقع

هذا اختصار محمل

بن المغيرة عن ابي عبد الله عليه السلام فليس عليه شيء اما الصيرورته  
افراد لان حج التمتع وعمرته مرتبطان يجب ان يكونا الواحد  
او يكون الهدى مختصا بما اذا كانا الواحد ولم يتعرض لهذا  
الحكم اكثر اصحاب وذكر الشيخ هنا والتقى في الدرر من قبل  
الرهانية عن ابي عبد الله عليه السلام قال من افاض قال الشيخ  
فعله بدنه يمكن ان يكون المراد انه قد فاته الحج ويلزمه البدنة



والشاه كما في رواية داود وجوبا واستحبابا والله يعلم  
 بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام قلنا ان ضربا يكون حجة  
 في زمان ابيه عليه السلام اذ لم ينقل حركته عن الشام بعد خروجه  
 وان دل عليه بعض الاخبار العطار قلنا سالت ابا عبد الله  
 عليه السلام عن رجل اعلمه الظاهران الصغير في علمه راجع الى الموضع  
 فالمراد من التعليل انه ان لم يكن العبد والكاشي فيكون فرصه  
 الصوم فلا يلزم على المولى الجدي ويمكن رجاء الصغير الى العبد  
 ويظهر من التعليل ان الوصف في الآية توضيحي لا احترازي ويحظر  
 بالبال انه مع قطع النظر عن هذه الاحياء على تقدير تسليم كونها  
 توضيحية لا دلالة فيها على عدم مالكية العبد بل على كونه منه  
 ومن تونه محجرا عليه في التصرف والفاصلون بما لكينه قالون  
 بحججه فلا يتم الاستدلال فتأمل بن الغفري عن غير واحد  
 عن ابي عبد الله عليه السلام وفق اقتصر ظاهر كلام الشيخ انه قائل  
 بهذا الحكم في عمدة التمتع ايضا لا كره في سياق احكامه ولم ينب  
 اليه ولا الى غيره ذلك عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا فرغ  
 فربحوا له منافاة بين الخبرين لعدم دلالة الخبر السابق  
 على ترتيب فتأمل قلت الظاهر من الخبر السابق الترتيب للحمل على  
 التحجير ليس ببعيد والشيخ في الحمل قدم استلزام الحجج على ان يفرم  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما سلك قرن بين الحج  
 والعمرة يحتمل ان يكون من وصل عمرته بحجة فينبغي ان يحمله  
 متعبا بان يقدم العمرة او قرانا بان يسوق الهدى مع الحج فانما  
 افضل من الافراد ويحتمل ان يكون استثناء منقطعها الى غير

بين

بين الحج والعمرة بنية واحدة لا يصح بل ما يصح هو ان يحج ويبقى الهدى ويقرن بين  
 الحج والعمرة على غير ما يفعله في التمتع لانه يقع حيا معا والله يعلم عن ابي  
 عبد الله عليه السلام قلنا سالت فاما السنة اى السنة الموكلة او المراد منها الغسل فتأمل  
 قلت الامر بالتأمل يرجع الى الجليل كما لا يخفى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال لا انقل مخط تلك السيلة ظاهرة انه لا يغفر ذنوب جميع الناس  
 جميعا فيحتمل الاخبار الاخر على الغلب لا كثر والحد في هذا الخبر على غير المؤمنين  
 لانه لا يبعد ان يصير سببا لتخفيف عذاب بعضهم والله يعلم عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قلنا ليس على النساء فاما اعتلن اى بعد الفراغ من العمرة والاحرام بالحج  
 على وجهين يوقع المناسك ويشهدك المواقف لا يسلطن حججهن ويحتمل  
 ان يكون اعتلن لمن قبل الايتان بطواف العمرة فيحتمل ان يكون المراد البقاء  
 على حج التمتع بان يبعين ويؤخرن الطواف كما يدل عليه اخبار اخر على خلاف  
 المشهور ويحتمل ان يكون المراد العدول الى الافراد ويؤيد الاول ما ورد في  
 خبر الكاهلي كما رواه في العقيدة وان اعتلن كن على حججهن ولم يفرقن حججهن  
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة احب الى يمكن ان يكون المراد  
 الزوم والوجوب وان يكون عليه علم انه يجب عليه التحنس فترجع عليه السلام  
 عن حقه وقال الحج احب الى والله يعلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
 عن الحج رانما يحتمل ان يكون الاول فعلا والثاني اسما وان يكونا فعلا  
 واسمين للتساوي والله يعلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل  
 فان لم يدرك الشعر الحرام اى قبل طلوع الشمس فيدل على الاكتمال باضطراب  
 الشعر او مطلقا فلا يفتى في الاخبار والدلالة على ذلك ما رواه الاضطراب في الشعر  
 وينبغي الحمل عليه وان كان الاول اظهر والله يعلم قال سالت  
 ابا عبد الله عليه السلام فيصدق بالغداء الاظهر ان المراد به ان الذي يحرز

لا الغسل



٢٤٥

الاكل منه هو الاضحية واما الغذاء فلا يجزئ الاكل منه ويجب الاعتدال به  
قلت كتب لم يظهري عليه ما هذا صورته لعل المراد ان الذي يجزئ الاكل منه هو  
الاضحية فاما اذا اكل من جزاء الصيد فعليه الغذاء اي الصدق بالقوة وتقدر  
ان يكون المراد بالاضحية ذوات الصيد والاول اوفق بما ذهب اليه الاصحاب  
واسه يعلم وكتب ايضا هكذا وحمل ان يكون المراد بالغذاء ذوات الصيد ويكون الماء  
للبية اي يصدق بسبب الاكل من جزاء الصيد ثم كتب من تلافوا الحاشية  
ما هذا العطف قد ضرب على هذه الحاشية ثانيا . بن عثمان قال سالت ابا عبد الله  
عليه السلام عن خلق الكعبة وخلق القبر الذي لا يرضى على الله عليه والله ولعل استئثارها اما الشرافة  
الذي يرضى على قبر النبي صلى الله عليه وآله ولعل استئثارها اما الشرافة  
الموصفين اولي اعتبار الاحترار والاول اظهر من التعليل وكتب لم يظهري  
ايضا ما هذا العطف فان قيل خلق القبر لا يرضى على الحرم لانه في المدينة  
ليس يحرم قلت يمكن ان يكون المراد نوع الخلق الذي يرضى على القبر  
وعلى ان يحرم من المقات وارجح بضمرة الى المدينة فتأمل  
قال سالت ابا عبد الله عليه  
السلام افضل المشهورين الاصحاب التفضيل الضعيف وعلمه جميعا  
بين الاخبار ومنهم من جمع بينهما بان الرقيب افضل لمن كان الحامل له على  
توفير المال مع استغنائه عنه والشي افضل ان كان الحامل له كسر النفس  
ومشفة العبادة قال الروالد العلاء . يمكن ان يحمل الاخبار الشريفة على الشيء  
من مكة لا فعال الحج كما يظهر من رفاة قال سالت ابا عبد الله عليه  
عن مشي الحسن عليه السلام من مكة او المدينة قال من مكة وعين حمل الاخبار  
الشيء على القية كما يظهر من بعض الاخبار والله يعلم  
بن عيين قال قلت لابي جعفر عليه السلام الذي وجته

ناقصة

٢٤٦

ناقصة ملكية اي لا يمكنه التمتع بهذه الغرة ادخل ما لم يحرم له من المقات  
فمن ناقص عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له وجبة مفردة لا  
ينافي هذا الخبر ما نقر من افضلية القرآن بالنسبة الى الاقرب لان  
ما فضل على القرآن في هذا الخبر هي مرة يجب مع حجة مفردة فاعلمه يكون  
القرآن افضل منها بدون العرة والله يعلم فمرة تامة يمكن حملها على ما  
اذ الم يهل بالحج مع العرة وعلى ما اذا التفتي بمرقة يجب ولم يغير بعد التمتع  
واصح بالحج من مكة فان عمرته مفردة المرتبطة بها والله اعلم حتى يخرج  
الامرني بالحج لعله يحمل ما اذا لم يجد التلبية مقارن للطواف او ركعته  
فان العامل بانه محبة للاحرام بالتلبية يقول بوجوده مقارن لاحداهما  
والله يعلم عن ابي جعفر عليه السلام قال من قدم وجبت عليه التقدير  
لانه انما السفر الى عرفات وهذا موافق للاخبار الدالة على ان في اربعة  
فرايح يلزم القطر ويجوز فاذا رجع الى مكة للطواف فقد قطع سفره بمحل  
بلد فذكر ان عمره الاقامة فيه فيتم وما انقطع سفره فاذا رجع الى منى  
يتم ايضا لانه لم يقصد المسافة بعد الخروج الى منى لا يضر لعدم كونها  
على المسافة هذا ظاهر الخبر وهو مخالف لما هو المشهور من انه ليس  
حكم بل يقصد فيه الاقامة حكم بلده الاصل في انه يقطع سفره بمجرد  
دخوله بل يتردد قصد اقامة ثانية ليمتد الان يحمل على نية الاقامة  
بعد ذلك وبقائه لا يحمل الخروج الى منى لكونها من نواحي مكة بغير  
الاقامة وهو ايضا مخالف للمشهور لان منى خارجة عن حد القرى  
وضرب اسحق اشكل لان خصوص الشهر لم يدخله في الاقامة ايضاً لان  
يق ذكر الشهر على المثال او يكون الى عشر وضيف او يكون المراد من محل  
مكة ولم يقصد الاقامة عشر ابل كان مترددا الى شهر فان جعل الشهر



في حكم المقيم ويمكن ان يكون بناء الخبرين على كون الحرم من مواضع  
التخيير ويكون الفرق بين الذهاب والخود وغيره بافضلية مقام  
والعصر والله يعلم  
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قتل قال  
لا بأس عليه حمله على الطواف المندوف كما ذهب اليه جماعة من عدم  
اشتراط الطهارة فيه فاما ما حمله الشيخ فان كان مراده الواجب  
فلم يقل له به اذا اشتراط الواجب بالطهارة اجماعا وان كان مراده المذكور  
فله وجه لو كان قابله بالاستطراد مع الذكر  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال وليست ثيابها الاخرى اما البلب الثياب الاخرى فليكن  
ان يكون مبنيا على جواز لبس الخيط للنساء كما هو المشهور بين اصحاب  
واما نزاع باب الاحرام فلا يخرج من اشكال قال في الله ومن يفعله لم  
الحايض والنفسا لكن لا تصلح له ولا يدخل المسجد وتلبس ثيابا ظاهره  
فاذا احرمت زعمتها انتهى اقول على ما هو المشهور من عدم وجوب ثيابه  
لبس ثوب الاحرام لا اشكال لا سيما مع ورود النص في خصوص هذا  
الموضع وان كافيته ضعف والله يعلم قلت في الطريق سلمه من الخطا  
وقال دامه ظله في رجاله هو ضعيف وقال والده قدس سره في شرح  
الفقيه كان ضعيفا في حديثه جبر ابي محمد ضعيف غرض  
بن ابي خلف قال سالت ابا الحسن موسى عليه  
عنا العمل وان لم يكن له مال ظاهره انه مع كونه ذاملا يمكنه الحج لنفسه  
لو حج لغيره كان نجوا وان كان اثما وهو خلو في المشهور ويمكن ان يكون  
قوله في رجعا الى اول الخبر اى الحج مع عدم استطاعة النابت يكون  
المراد بالضرورة الميت اى سواء كان للميت مال او لم يكن بان يكون  
مستطيعا ذهب ماله او لم يكن مستطيعا اصلا ويكون نيابة الحج

للأخت

للاستحباب وفي الفقيه هكذا وهو يخبر عن الميت كان له مال او لم يكن  
له مال وقيل المراد التعميم بالنظر الى حال الحج لاحال الفدا الحج ويمكن ان يكون  
المراد مع الحج من ماله اى لا يخبر عن ميت حتى يحج من ماله فاذا حج من ماله  
ويحج بعد ذلك الميت يخبر عنه سواء كان له مال او لم يكن حج الطان  
الشيخ حمله على المعنى الاول كما يدل عليه كلامه عندنا وبل يرسله  
ابن فضال ظاهر هذا الخبر عن نفسه حتى يحج من ماله ثانيا ولا يدا  
على عدم وقوع الحج عن الميت عنه واخر الكلام صريح في وقوع ذلك لكن  
لم ينسب الى الشيخ هذا القول فيما وقت عليه والله يعلم  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت اليس غايرين كان للراثة قد تجاوز عن الركن  
الى الباب فزيد فيسلم فلا يصل يده الى الحجر فيسلم الركن الذي فيه الحجر  
واسه يعلم  
الاعرج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام قال الشيخ فليكن  
على ما يتقن العمل المراد البناء على الامر المشترك اذا شئت احداهما بين  
خمس وستة والاخر بين الستة وسبعة فليبين على الستة ويحتمل ان  
يكون المراد بشكهما اختلا فمما يتقنوا به فيبقى كل على يقينه كما ورد  
في الخبر والله يعلم  
الاعرج قال قال ابو عبد الله عليه السلام من يتمتع  
واما الاصحى قيل مرجع الاشارة في الآية ذلك لمن لم يكن المولى في الحج  
وقالوا المولى اذا سمع لايج عليه الهدى ويمكن ان يحمل على الاستحباب  
المؤكد ويكون المراد باهل الامصار من ليس غنى والله يعلم  
بن مياره قلت لاى عبد الله عليه السلام لا يلزم من اى قرينة صدقتم  
ظاهرة غالبا او المراد انهم غيركم كما لا يخفى فوايد على احوالهم مع  
قوام وعلى الثاني فيمكن ان يقر على البناء للمفعول من التخييل التام  
قلت لعل وجبه التامل احتمال عدم الاكتفاء باليد فما خفى فيه بل هذا



اخبار ولا بد في قبيل الخبر من عدالة الخبر الكذا في قديم  
 ان كلاهما عن ابي عبد الله عليه السلام قد استحسن كانه لبيان انه لما أصبح  
 ذلك احدث وهو هذا الاستحسان الذي لا يعتد به في قديم قديم  
 ذلك للتطرية والتطهير فلا رجوع له الى الحمام بعد ذلك والله يعلم  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته لا بأس به الحمل على  
 الضرورة اظهر كما هو الظاهر والمراد بخلق القضا خلق ما بين الكفتين  
 للحمام والله يعلم  
 قال سالت ابا الحسن عليه السلام ثم توقف اي سقط عنه الصعود الى الجبل  
 بل يفعل الوقوف السجدة في أصل الجبل بدون صعود  
 من عيين قال سالت ابا جعفر عليه السلام خريس بن عيين في كس  
 خريس بن عبد الملك بن عيين وعليه ان يكون هذا نسب الحاجه لكن  
 لم يعمد روايته عن الباقر عليه السلام بل عن من رواه الصادق عليه السلام  
 والله يعلم  
 قال قلت له رجل في بيعها ان شاء الله فظهر سقوط الموالاة مطلقا  
 او في تلك الصورة واقصر لشهد على نقل هذه الرواية في الدرر ومن  
 ولم يوجب شيئا  
 ما ادرك الناس ظاهرها ادراكهم بمنى قبل المضى الى عرفات  
 ويحتمل ان يكون المراد ادراكهم بمنى يوم العيد بان يدركوا خطر  
 المشرك لكنه خلاف الاجماع الا ان يحصل على ادراك الاخطار بين  
 بن ابي حنيفة عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 قلت وهو غايب عن مكة هذا في الطواف المندوب  
 المتبرع به عن الاخوان  
 بن الحجاج عن ابي عبد الله

عليه

عليه السلام قال سألته قال الشيخ فجليها جميعا ظاهرا وكلام الشيخ انما يرجع ضمير  
 عليها الى الرجل والمرأة ولا يخفى ما فيه بل الظاهر رجاءه الى الحرم والعيام  
 فتدبر قلت السؤال عن الرجل والحجاجة الى البيان الجزان جميعا فقلت  
 قال في الترخيص بعد قول مصنفه وكذا لو امنى عن مله عبدة أي يجب  
 عليه جزو وجوب على المرأة مثله اذا كانت مطاوعة على ما يرضى  
 عليه الشيخ في بيت وغيره انتهى فافهم  
 بن حجاج قال قلت  
 لا في الحسن عليه السلام ان هشاما وذلك اي كان يقول هشام ان ذلك  
 اي الامم بالانتماء من اجل النقية عن العامة او يكون استغما ما اي  
 هذا لك لاجل النقية فقال عليه السلام لا ليس لك للنقية بل انا وابائي  
 كذا اذا ورجع فاملة انما الصلوة مع استئذان عن الناس ايضا لان  
 الاستئذان كان لاجل الانتماء بل الانتماء اوفى لما ذهبوا اليه من الخير  
 في السفر مطلقا مع اضولية الانتماء ويمكن ان يكون الاستئذان مثلا  
 يحتمل على الشيعة ففعلهم عليهم السلام اولئلا يصير سببا لروخهم على الباطل  
 اولئلا يصير سببا لروخهم على الباطل لان الفرق بين الموضع  
 كان اعز عندهم من العلم بالنقطة مطلقا واحدا هذه الحجة  
 قالوا انه من الامر المنذور لانه حجب عنهم هذا العلم والله يعلم من اجل  
 الناس منهم من يحفظ وقرايشه من اللوم اي هشام من اجل الناس واعظم  
 ولا يخفى بعد قلت فان قوله عليه السلام لا وقوله واستتر بامن الناس  
 لا يلزم ذلك  
 بن الحجاج وعبد الرحمن بن عيين قال سألنا  
 ابا الحسن عليه السلام ان ذلك ليس له اما لانه مكى والحج افضل لوقته  
 او لمراد بالاهل بالجمع مع العمرة فيكون حجة انفع عاقبة والله يعلم  
 بن ابي جعفر قال لنا بالمدنية فقلت لزيار يكتفي

عليه



اي فعله عليه ويظهر من صدق زيارته انه كان نراهم في اذهل الخلق  
او غير الشف افضل وخصوص الحق على سبيل المثال والله اعلم  
من سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الشيخ المراد بن محمد بن  
ويكنى الجمل على من استقر الجمل عليه سابقا او على القريب وما في الخبر  
الثاني عن الجمل الثاني **بن زياره** قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
عن رجل فلان كان السج فزعيه لعل المراد انه تعالى لم يامر به فلا يكون  
فزيعة عرف جوبها من القرآن ويكنى جمل عليه على التقية  
بن ابي حمزة قال سالت عن رجل قال الشيخ وعليه إعادة الحج ما ذهب  
الاصحاب هو القول بلزوم بدنه على الناسي والرجوع الى مكة للطواف  
والعمل مراده ايضا هنا إعادة الحج لتأدية الطواف لا لفساد الحج  
واما الخبران فقد ورد في الجمل فالبدنه عليهم الصلوة والخطبة  
عنهما عاملين واما إعادة الحج فلما تأخير الطواف الذي هو كمن عن  
ذي الحجة فيبطل حجهم ما غم اعلم انه ليس في الروايتين التصريح بالوطي  
بل الظاهر العموم فالبدنه لاجل ترك الطواف حسب المشهور وجوبها  
على من ترك جاهله لاعامدا قال في الدرر وفي وجوب هذه  
البدنه على العالم انظر من الاولوية والجزان انما يدان على الجاهل  
والاولوية ممنوعة والله يعلم **بن جعفر** عن اخيه موسى بن جعفر  
عليهما السلام قال سالت في اليوم الثالث ظاهرا جواز الاصحح وتبعه  
ويكون السؤال للتضييع والتاكيد والمراد من الثالث الرابع يكون  
السؤال عن القادم الى منى غير باسك **بن جعفر** قال سالت  
اخيه موسى بن جعفر عليه السلام عن رجل فاخطأ يمكن ان يكون المراد  
سهو اللسان فالمراد بالعود العود الى التلفظ وان كان المراد الخطا

والثمة

في النية سهوا فالمراد باعادة الاحرام من الميقات ان ينسوا الا ان  
حيث ينسوا الاول اظهر قلت وجبة الاظهرية انه يقول راد الاحرام  
وهو صريح في انه لم يخطأ في النية بل الخطأ في القول حيث صرح به وقال  
فاخطأ فقال العروة فتدبر **بن راب** عن يزيد بن معاوية  
الجمل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام قال الشيخ فان مات بعد دخوله  
هذا هو المشهور وقيل بكون الاحرام في الاخر او لو مات قبل ذلك المشهور  
انه مع استقرار الحج قبل تلك السنة يجب الاستنجار من ماله والا فلا  
وظاهر الخبر لزوم الاستنجار وان كان في عامة الاول حمل على الاستنجار  
ذلك على الوارث **بن سلمان** قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام  
بمعنى الظاهر قلت لان السجل الى الحرم يدل على انه مات خارجا  
عنه ومن دخله فيه **بن زياره** قال كتبت الى ابي جعفر الثاني عليه  
الرواية والمدنية ومنى ظاهرة الله خصوص منى دخل في هذا الحكم  
وهي من توابع مكة ويمكن ان يكون لدخولها في الحرم والمعتبر بالحق  
الحرم فان قيل فالمشعر ايضا من الحرم قلنا يمكن ان يكون عدم ذكر  
المشعر لان ما يقع فيه تلك صلوات يقصر في واحدة منها وهذه  
بدخل وقتها قبل الدخول في الحرم فلذلك لا يمتد ابل يقصرها  
اعتبارا بحال الوحي والله يعلم **بن يعقوب** عن ابي الحسن عليه  
السلام قال سالت لاجل ذلك اي تأخير الالتزام الى الشوط الاخير  
ويمكن ان يكون اشارة الى القرآن بين الاسابيع والاول اظهر  
قلت وجبة الاظهرية لفظا ومعنى لا خفاء فيه **عن ابي ابراهيم**  
قال سالت في ذهب الايام لعل المراد ذهب ايام فضيلة والا فلا  
خلاف بين الاصحاب انه ينبغي وقف الصوم طول ذي الحجة والاظهر



حمله على تالك استحياء الهدى على المولى والله يعلم الجلي  
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام وبلغني للعبد قبل مراده عليه السلام  
اراد تطهيرها للبيت امرها الناس بالاعمال والظان المراد ان  
الله تعالى لما امر بتطهير البيت حكم اعظاما وكراما فنفى ان يظهر  
ايضا تعظيم الله بن يزيد قال حاضرت صاحبتي زيادة في زيادة  
بل زيادة ومنهم من صح ما في زيادة في متعة رغبة على ان  
تكون حال من الضمير في ما لت تأخرت في الكلام قال في مراده  
كسعة افرعه ولا يخفى ما فيه ويمكن ان يكون مراده بكسرة هذه  
المعنى وقيل يمكن ان يكون المراد المهلة المفتوحة والضمير للكرة  
او السائلة فيكون ظرفا قال في القاموس ريد الضمير مراده رقا  
وعلى ما هذه الكتاب الظان معني اي اذهب فاصنع مراده على  
ما صنعت سيدتي اي اصل صفتي يريد على صنعها وضاف اليه  
وعلى النسخين بحمل جيد ان يكون اسما والله يعلم  
يزيد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الطائفة يفتي لنا  
يمكن حملها على تأخير نسخ الحج الى ان يظهر سعة وقته بخلاف  
سعي العرة لتسعة وكذا الخبر الذي بعده او على سعي العرة ايضا  
اذا مكثها التأخير الى ان تظهر قبل فوات الحج والله يعلم  
بن القسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المستحاضة عن  
المستحاضة يمكن ان يكون مراد السائل بالمستحاضة الحائض  
والتقيا او الاغمضا ومن المستحاضة بالمعنى المصطلح وحمل  
ان يكون مراده المعنى المصطلح وذكره اسما لاجل انه اذا جاز النفساء  
الاحرام مع كونها ممنوعة عن الصلوة وكثير من العبادة فيجوز

للمستحاضة

للمستحاضة التي بعد الاغتسال بحكم الطاهر في اولي والله يعلم  
بن يزيد قال سالت ابا الحسن الاول عليه السلام ويخلق  
رأسه ويذبح شاء لرفم الهدى على من صد عن التمتع حتى فاته حلقه  
المشهور وظاهر الخبر عدم لزوم العرة لفوات عنه لافراد التحلل وهذا  
ايضا خلاف ما قال به الاصحاب ويعين حمل الاول على الاستحباب  
والثاني على سقوط قال سالت ابا الحسن عليه السلام وسقوط استحباب الذبح  
لا سقوط العرة للتحلل والله يعلم بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام  
قال اذا طافت نفرت انشاء لعل الاوفى باصول الاصحاب حمله على  
استنائه في بقية الطواف وان كان ظاهر الخبر الاحتراف بذلك  
وكذا ظاهر كلام الشيخ  
بن ابراهيم الحصني قال استأمرت ابا جعفر عليه السلام قال الشيخ ينبغي  
له ان يعرف على اقامة العشرة وان علم الخروج قبل ذلك لا يخفى  
ان هذا العلم ينشأ في ذلك الا ان ينقضه من الغرم فحفظ الظاهر  
وبالمال ولا يخفى بعده واما الخبر فيمكن ان يكون المراد به الغرم  
على العشرة متفرقا قبل الخروج الى عرفات وبعده ويكون هذا  
من خصائص هذا الموضع والغرم على الاقامة في مكة ونحوها  
الى عرفات فيمكن ان يكون هذا من الخصائص ايضا ويمكن حمل  
كله الشيخ على بعد على احد هذين المعنيين والله يعلم  
بن اسمعيل بن بزيع قال سالت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة  
تدخل مكة فتسقط يمكن حمل بعض الاحبار على لا تقا ولا  
التخلف عن الرفقة بوجوب علم الناس بايجاب التمتع والله يعلم  
اما نحن اي اهل المدينة اذا راينا اهلا من ذي الحجة قبل

الغرم صم



الاحرام بالعمرة فانتها المتعة اذ لا يمكن ح غالباً الاحرام من مسجد  
الشجرة وادرك العمرة قبل الحج بن اسمعيل بن بزيع قال  
سألت الرضا عليه السلام يقبلون على شيء على تحبس شيء  
فانهم يحبسون ويمنعون عن صلوة الطواف في ذلك الوقت  
وذلك علامة الشيع عندهم قال ان العامة ايضا يفعلون  
فقال ستم مثلهم لانكم معروفون بالشيع فاذا فعلتم احتجوا عليكم  
بجلاء بعض العامة فانهم يعلمون انهم يوافقون في ذلك هب كذا  
خطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال بن الحسن انه قال قلت  
لابي جعفر عليه السلام ما دام له مال الى ما دام له مال يمكنه النظر  
فيه الى الثلث فان الزائد ليس مالا للميت بل للورثة وهل هذا  
الجواب الذي بعده على قرينة ارادة التكرار  
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام لا الشيع حملنا على الحاج لاكني  
انه ظاهر بالقرآن والرجال فيه انه ابن ابي نجران لكن الظاهر ان  
محمد بن حمران هو المحصول كما قلت كتب مد ظله هذه في ذيل  
كلام صاحب المزارك وهو هكذا هذا الرجل غير بعيد لو صح  
الرواية المفصلة لكن في الطريق عبد الرحمن وهو مشترك بين  
جماعة منهم الضعيف بن الفضيل الهاشمي قال دخلت  
مع اخوتي الى ابي عبد الله عليه السلام فقلنا له معناه يحمل ان يكون  
مراد محمد بن الفضيل من هذا التفسير انه لا يدل ذلك على  
جواز تركها للنفقة لانه عليه السلام خص نفسه به او لم يكن  
الثالث على سياق الاولين فسر لرفع الاشتباه لان قوله  
عليه السلام لا يتق في التمتع اي تمتع وكذا في الثاني فلو كان الثالث

ايضا

ايضا على غيرهما كان المراد مسح فلذا فسر ولا يخفى ان الاخير اظهر قد قلت  
وجاء الاظهر به هو ان تخصيص القسم الاخير بالتفسير لا وجه له بل الشا  
تفسير الجميع على انه عليه السلام قال انا لا اتقى وح لم يبق المراد من قوله عليه  
والسبح على الحفين كان محالا خفاء فيه وكان المحتاج الى البيان  
ان مشهور هذا الحكم يكون في حقنا ايضا ام لا فينبه وقوله عليه  
انا لا اتقى لم يدل على انه ليس في حقنا ايضا بل يدل على ثبوته واما  
تخصيص القسم الاخير بالتفسير لعدم تعيين التقي في الاولين لان  
الناس لا يذكرون الزيادة للعدوم فمكن التمتع معهم ولا من منهم  
باجتناب المسكر على ان المسح لما كان كثير الوقوع كان بالبيان  
احوج لعله لذلك امر مد ظله بالتدبر بن طوس قال سمعت ابا جعفر  
مثل اجر من حج ماشيا قبل المراد نواب اصل المشي لا الحج ويمكن ان  
يقول انه يتفضل عليه بما يستحق من حج كذلك والمراد من حج كذلك  
من الاعم السابقة والله يعلم يكتب لك فما يستقبل كما منبأه على  
الخط والتفسير اي يكتب له الذنوب التي يقترفها في تقيته عمره ليعلمها  
ويحيطها والله يعلم بن مسلم عن احمد بن محمد عليه السلام قال سألته عن رجل  
يعبد صلوة في الكافي بعد كل صلوة وهو الظن فيكون السؤال عن  
عدد ما يقرب من التكبير الذي يستحب بعد كل صلوة فقال عليه السلام لم شئت اي  
عدد افراد الراوي بقوله يعني في الكلام العدد لا في الصلوة وعلى ما في  
الكتاب يمكن ان يكون مراد الراوي تفسير ليس بموقت اي ليس هو  
تاكيد القول لم شئت بل المراد ان عدده او كيفيته غير موقت بل  
يجوز باي عدد واي كيفية كان والله يعلم بن مسلم قال سألت  
عن حد الطواف يطوفون بالبيت لانه كان المقام ح قريباً من

في الكلام خفاء يحتاج الى التفسير مطلقاً ويمكن ان يكون

عمر بن مسلم احدهما عليها قال  
اختاف الهامسا لا يخفى انه يكون  
السبح الثاني في قوله لا يروى في  
المراد يتفضل به احد من اصحاب



البيت فقله عن الموضع الذي فيه الان اتباعا للبدع الجاهلية  
 محمد بن يحيى قال سال جنس الكناسي ابا عبد الله عليه السلام فلم يح  
 ينفي بقدر هذه الجملة ايضا على نسخة لم توجد فيها الا بالبحر السوال ثانيا  
 الا يكون اعادة السوال على حجة الاستبعاد بن يحيى عن ابي  
 عبد الله عليه السلام انه قال في رجل لا باس يمكن جعلها على ادراكها  
 عرفة بل هو لظن من الجزيرين فمنها موافقان لما هو المشهور من الاكتفاء  
 عرفة لكنه فيه اشكال اخر من حيث ان ظاهر الاحصاء ان من ترك التوبة  
 بالمسحلية وقبل طوع الشمس عامدا فيفسد حجة سواء كان عالما او جاهلا  
 وظاهر الجزير ان الجاهل لا يفيد حجة وان تركه عامدا والله يعلم  
 قال السالت ابا عبد الله عليه السلام عن الضرورة نعم استحبابا اذا لم يستطع  
 وجوبا اذا استطاع ولا يدل على ان سبيل الله يسير الجواز ان يعصى من  
 سهر الفقراء وبصرفه الفقير في الحج المذنب الظاهر ذلك عن ابي عبد الله  
 عليه السلام قال في من كل ما منخرط ظاهر جواز النحر في المسجد ولعله مخالف للجماع  
 ويمكن جملة على ان الراد انه افضل اجزاء النحر للعبادة او المراد القريب  
 منه بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 ثم بعيدا أي مجموع الادعية السابقة والدعاء الاخيرة التكبير  
 فقط ولا يخفى بعد الاخيرة وظهور الاول قلت اما وجه الظهور فلا نه  
 الظاهر لا قرينة ويؤيده قوله عليه السلام فان لم يستطع هذا فبعضه  
 كما لا يخفى واما وجه البعد للزوم بطويل لا طائل بحية بل محمل و  
 حاشا من عن مثله اذ قوله عليه السلام تكبير سبعا عشرة عن قوله ثم تكبير  
 ثلثا الى قوله ثم بعيدا بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام يعني  
 من ترك اي من كفر بترك الحج فالكفر هنا هو الذي يطلق على اصحاب

الكبير

الكبير وهو عقابل الايمان الذي يدخل فيه فعل الفرائض وترك الكبار  
 ويمكن ان يكون الكفر بمعنى الترك ايضا فان له معاني كثيرة والله اعلم  
 بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 فعل العزبيات شرف كل فعل من تلك الافعال بان كل واحد منها يترك عليه  
 هذا الاثر لو لم يتقدمه فعل الحركي السبب وفيه فائدة اخرى وهي انه  
 اذا خلا واحد منها من شره ابر القبول فلم يترك عليه التكبير يترك عليه  
 الفعل الاخير الذي بعده على ان مراتب الخروج من الذنوب متفاوتة  
 ففي الاول يحصل اصل التكفير وفي الثاني نزول بعض الاثام والحاصل  
 من الذنوب في النفس الله يعلم قلت كتب مد ظله هذه الحاشية في  
 ذيل عبارة المستفي وهو هكذا قلت استشكل بعض اصحابنا في هذا  
 الحديث من تكرير الخروج من الذنوب وترك في طريق التخلص منه  
 تعسفات بعيدة وتحقيق الاشكال يختص بحاله عدم تحمل الذنوب  
 بن لافعال والضرورة فاضية بان تارك الذنوب احق بالشاب من  
 الذنوب فاذا امتنع في حق هذا التارك هذا النوع المعين من  
 الثواب استحق نوعا اخر يا ابيه او زيد عليه فمنطوق الحديث  
 بعيد حكم المذنب ويستفاد حكم غيره من المعنوم ولعل وجه  
 الاقتصار في المنطوق ملو حطة الغالب او كونه ابلغ في التعريب  
 بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا خرجت انا  
 اقدم اي اقدم بسم الله وما شاء الله في جميع من رعى في هذا السفر  
 نسيت قولها او ذكرت واعلمني ان عنهما قبل كل فعل كما هو بسم الله  
 على اوله واخره لا طير الاطيرك اي لا تاثير لطير الاطيرك الى  
 تقدير على سبيل المشاكلة او لاشر مصداقه الاشر يقبض منك

نوب



٢٧٢٦١

أي شدة الأزار على بطونكم فوق فمعد الأزار وفي أصل  
الكتاب يستطو أبا الفز المراد لا تشعوا وهو منافخ خبر آخر  
ورجالة صلى الله عليه وآله والطاهر هم بالأسراع إلا أن قام  
جماعة بالأسراع وجماعة بالابطال والاختلاف حالهم وأحزهم  
والله يعلم بن عمار قال قال أبو عبد الله عليه السلام وهو  
أحد المستجار يحتمل أن يكون المراد بالمستجار الخطم لأنه  
أيض قد يسمى مستجرا والمراد الموضع الذي يحاذي السجائر  
من المطاف والله يعلم بن عمار قال قال أن امرأة  
قال الشيخ فليقدم الجظاهر كلام الشيخ أن مراده بالحجة  
الحجة الواجبة كما هو مدلول الخبر ونسب إلى الشيخ القول بأن  
العتق والتدبير مطلقا يقدم على سائر الوصايا المتدبيرة  
بن عمار قال قال أن امرأة هلك فتقال بعضهم  
اجتمع أصحابه وطرحوا هذه المسئلة بينهم فقال من لم  
يسمع القول الأخير منه بقوله الأول فخطاه من كان  
سمع منه القول الآخر فقال من قال بالقول الأول  
سمعت هذا منه منذ عشرين سنة ويحتمل أن يكون القائل  
من قال بالقول الأخير لكن قال هذا لعدم فصيحة  
إمامه وكذبه أقرأ وكذا والله يعلم بن عمار قال  
قلت لأبي عبد الله عليه السلام من نكر إذا زالت الشمس أضمر في الدين  
على نقل الرواية ولم أر من تعرض لها غيره ولعلها محمولة  
على الاستحباب عن أبي عبد الله عليه السلام قال أهل مكة  
وإن لم يدخلوا منا زلهم هذا مخالف للشهر ولعله موافق

لله

٢٦٢٧

لم يقب الرضى وعلى بن بابويه وابن الحسين من اعتبار دخول المنزل  
ويحتمل على بعد أن يكون المراد بدخول المنزل الوصول إلى الحد الرضى  
وقوله وإن لم يدخلوا منا زلهم أي لم يدخلوا إلى مكة للزيارة أو لم  
يدخلوا في رجوعهم خذ الرضى من عامر عن الحد الصالح  
ولما بأمرين أي ليس لهم أداة عامة أو لا يجيب متابعتها  
بل ينبغي الأول أظهر قلت فانه مع ما يلزم الأسلوب يستفاد الثاني  
منه فذكر بن القيم عن بعض أصحابنا عن أبي الحسن عليه السلام  
ولا بد من الصيام يمكن أن يكون المراد لا بد أن يتوقع الممكنة  
من الصيام والوجه قال قلت  
لأبي عبد الله عليه السلام اعترفتي المحرم أن كانت النسخة المحرم كان المراد  
ذي العتده ومن الزوج للزوج من مكة ورجع فالمراد أنه هل الخروج  
سبب لإبطال العترة السابقة أم لا فيجوز الجواب على ما إذا كان  
رجوعه قبل الشهر وإن كانت النسخة المحرم فالمراد أن العترة المؤداة  
بلا يقطع العترة المتقدمة والمراد بالخروج الخروج من المنزل إلى الجواب  
ظاهر فتأمل كان أبي لا يجدل بمعنى المعادلة كما قال تعالى والذين  
كفروا بهم بعدلون أي كان لا يجدل يحج التمتع شيئا من العدول  
أي كان لا يجدل بسبب العترة السابقة والخروج عن مكة عن التمتع فتأمل

بن شعبة قال قلت لأبي  
عبد الله عليه السلام إذا طفت ظاهره إنك إذا استبليت في طرف  
الغريضة فلا يضر تركه في الناقلة ويحتمل أن يكون المراد أنك  
إذا طفت أصل الطرف الذي هو غريضة فلا يضر تركه المتدبيرة



بن يعقوب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحاضر  
وتلبس بها كان المراد الغلالة ويحمل أن يكون المراد ثوب الاحرام  
ويكون المراد بلفظه دون عنه او غير بن يعقوب  
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جل يرجع الى الشعر وجوب الرجوع  
وعدم الاكتفاء بالمرور اما لا يخطط او التلبية او لعدم الاكتفاء  
الكون بل يلزم السكون والتوقف لغير ان الخبر يدل على انه اذا اراد  
اختيار عرفة وترك اختيار الشرح عدا وادرك اضطراري لا يجل  
حجة والله يعلم قلت لعل من ترك الوقوف عند الشئ عدم وقوفه  
ولم يعلم حتى هو فلا يوجب كادولة على كون الترك عدا في الخبر  
بل يمكن الاستنباط كونه نسيا فاما من قوله ولم يعلم اه قد بر  
محمد بن يحيى الحسيني قال الشيخ في باب من فاته  
الوقوف بالشعر من رآه عاى فان كان يظن ان شئ يحمل  
ان يكون المراد بعد ان عرض عليه فلم تقبل فلا يدل على عدم اشتراط  
الراحلة في جميع الطريق ويمكن ان يحمل على من كانت له راحلة ولا  
ولا يقدر على الركوب في جميع الطريق فتأمل فحمل على من جاور  
المراد يخرج به عن حجة الاسلام ما دام معتقدا ولم يخطئ  
عن الحسن بن علي الظائفة ابن ملك اللياس كما تقدم من حجاب  
في ادائل الصفحة السابقة . يحج منه حجة الاسلام يحمل على  
ما اذا استقر الحج في دمه ثم صار محسرا فانه يجوز ان ياخذ وضوءا  
من مال الله ويحج على اهل الجدة يحتمل ان يكون المراد به  
الرجوب الكفاي أي يلزم ان لا يخلو البيت الله عن طائف كذا قيد  
ثم ان من يحمل هذا احد التفسير المروية في هذه الآية أي سواء

نفر

نفر في النفر الاول او نفر في النفر الاخير يخرج من الذنوب  
لما اتفق الظاهر الاتقاء على هذا التفسير الاتقاء من الكبر على  
مالا يخفى وشبك بين اصابعه للاشارة الى ارتباط الحج والعمرة  
كانها فعل واحد لمتعة على نسخة الفا المراد منه الحج والعمرة  
حج متعافا لا نفر بعد هابل منع فتأمل ونظر ذلك كانه مري  
جواز الحج نداء لمن عليه في فريضة الحج وكذا صلوة النافلة لمن عليه  
صلوة فريضة وحجته نافضة اذ لم يحرم من الميقات وهذه  
شبهة العامة في المنع وهذا دليل على ان هذا الخبر صدر بقرينة  
والله يعلم فلا يزال يحمل لانه بالسعي ايضا يحصل الاخلال و  
هم ما كانوا يلبسون بعد السعي وكانوا يسعون مع كل طواف سعي  
اوليس هو مرتبطا اي حجته ايضا عرافة لان الحج مربوط بالعمرة حتى  
كانما فعل فلما احرم من العمرة من الميقات كانه احرم من الحج ايضا  
منه ليس لاهل مكة هذه الاخبار تدل على ضعف القول بالانفصال  
فلا يادون المواقف يحتمل ان يكون المراد دون المواقف أي  
وادي العقيق فتأمل وكنت ايضا المراد غير مقيامت المدينة فتأمل  
فيقول منع ظاهره جواز المنع للمكي اذا خرج واحرم من الميقات ويمكن  
حملة على التذويب بال هو الظاهر من الخبر فمن من اهله اليه ذهب  
الاصحاب منع النساء الى التخيير وقد حل هذا للعمرة يدل  
على انه لا يجب طواف النساء في العمرة المنع بها عن عبد الكريم  
لعنه عبد الكريم بن عمرو بن صالح الجشع المتيقن الواقعي فليكون الحديث  
موثقا هكذا ينظر من ملأ خطه الرجال فتنبع بعد ان صام  
شيئا ظاهره الاكتفاء باقل المثلثة ايضا خلوة ما ينظر من كثرة



سابقاً يوم الحسبة لأنه يستحب في النذر الثاني التحصيص  
 إذا نزع إلى أهله إذا علم رجوعه في ذي الحجة والأقلص في الطريق  
 يعني هذه الثلاثة الأيام من كلام الشيخ علي ما ذكره في المصنف  
 قال ما رى عليه حمل على ما إذا لم يقض مدة يمكنه الصيام  
 فيها قامل عن محمد بن عبد الله بن عيسى العبيدي كما يظهر من الرجال  
 عنه مسير أهل المشهور أقل الأيام منها ومن مضي شهر ومبدأ  
 الشهر من انقضاء أيام الشرق والمسلم الظاهر الكوفي وعلي بن  
 مهزيب وفي بعض النسخ الواو بدل عن علي بن عيسى كان ظاهر وطواف  
 الزارة هذا الاطلاق غير معروف في غير هذا الخبر فمن الصفا  
 والمروة لفظه بين متعلقه بقوله سنك لا بقوله يعرفون وقيل أنه  
 محتمل أن يكون المراد الطواف والسعي معاً من مسير الحرام  
 والطواف أيضاً بين الصفا والمروة بجعل طواف الفريضة أي  
 الطواف الذي قدم كما لا يخفى لسياقه الذي في وجوب  
 تحريم التلبية بالنسبة إلى السابق يصح ولا في الشر الذي  
 محتمل أن يكون المراد الشهر الهجري ويحتمل أن يكون المراد شيئاً  
 توفي شهره عددي قبل التلبس بالحج ويؤيد الثاني الخبر الثاني قال  
 عن أبي الفضل الطائفي الفضيل لرواية الحسين بن محمد بن الفضيل  
 ولكن يخرج إلى الوقت ولا يعلم سبع وقاتت بغير ما فهم  
 منه أنه يخرج إلى خارج الحرم وسجى ما يدل على أنه يمكن أن يخرج  
 من سيره ليلة في مات الذبح وكل تحول الظان المراد كما  
 اتى عليه قول لكن لم يرد فيها عندنا من كتب اللغة هذا المعنى  
 وورد هذا المعنى لحال والله يعلم وعن علي بن إبراهيم

الحج

المرجع محمد بن يعقوب المفهوم من فهو الكلام إلى الحجارة محل  
 على عدم إمكان الرجوع والتكليف لا يخفى عدم دلالة لأن  
 الغسل هنا بعدا قليان مسجد الشجر وقد استعمل قبل ذلك  
 بل الظاهر أن ذكر تقديم الاستحباب لبيان أن بعض الاعتدال  
 للتطهية والتنظيف حسب الاحتفال في المدينة لا احتياج  
 إلى الحمام غالباً فقال له متى لبست هذا الجريد على الفرق  
 بين كونه قبل الأحرام أو بعده والمشهور بين الأصحاب علمه  
 مشهور المذنبية أي ظاهر غير مخفي عن الناس من فوق  
 رأسك أي قليله بقية قول عليه فأنك إن تنقبت لم  
 تعلم ذلك أي يلزم أن سغير اللون بالشمس هو حاصل بالأخاء  
 فليأمن من السقط فأنه يسر جميع الوجه والله يعلم  
 حتى تركب بعرك يدل على عدم وجوب مقارنة التلبية وحمل  
 على التلبية بالحربة لا أحرام عليه حمل على أنه يرجع  
 بل انتظر ليلوغ أهدي محله ليحصل الفرق بين الاستحباب  
 وعلمه والله يعلم لمن أهل بالحجزة المفردة لا يلزم حمله  
 على الحجزة المفردة إذا الظاهر أن عرضه عليه أنه ينبغي أن يذكر  
 أيضاً عند الأحرام بالحجزة لكن تنوي أحرامك بالحق فقط  
 وقع في الأدعية المأثورة والله يعلم الإجابة بالتلبية  
 إلى هنا خير معوية بن عمار فإنه وجب أيضاً المشحون  
 ويمكن أن يكون مراده أيضاً ما لا الاستحباب  
 أمر فزوة كانت ملكي أمه عليه وبنيته  
 وأم ولده بذلك قامل سيجتي أي ذكرى ودعائي و

لا يدخل عليه



٢٦٨

وفاقتي وفي بعض نسخ الكليني وسحقى استلزمى فلا يضر مكان  
المعنى انه اذا وقع الاستلزام في الفرضية فلا يضر تركه في غيرها قال  
ابو اسحاق الطائفة كنية لاجهيم بن ابي سمال لان العالم ان ابراهيم  
ابو اسحق وان كان غير مذکور بهذه الكنية في الرجال ويحتمل بعيد ابراهيم  
بن هاشم بان يكون اخو فامن كنيته والله يعلم اللهم اهد له البيت  
اوله والركن فاختصر شوطا بان دخل في الحرم مع انه يحبان يكون حار  
وعقد واحد احق انتهى الى السابع لوجه انه لا خلاف سبعة مع انه طاف  
سنة وكتب ايضا وكان منشا الغلط انه حين ابتد الشوط عقد واحد  
فلما اكملت السنة عقد السبعة فظن انه قد اكمل السبعة والله يعلم  
رجل طاف هذا الجزاء من تجاوز الضعف وعدمه عن التحقح يمكن ان  
يكون على بن النعمان وابو الفرج وذهب الى وقع شكلي بعد ما  
طفت وذهب فيكون هذا سؤالا اخر بعيد حتى يستتم يحتمل ان  
يراد بعيد الطواف حتى يستتم الشوط فيتم طوافين ليوافق الاضمار والله  
يعلم يجوز له تسعي حمل الحوز على المعنى حتى تسجل الواجب مع  
هؤلاء يعني العامة فكان يعرفون تفتيم واحد بن محمد بن ابي بصير  
يمكر عطفه على علي فيكون الخبر صحيحا وعلى صفوان ايضا والاول اظهر  
بقربنية الخبر الثاني فتأمل او طاف جنباً لعل حكم الجنب في المقاسمة  
يده في يدى يحتمل ان يكون التردد من ابي احمد ومن زاوية ولا يخفى  
بعد ترجيح الاول فان الفرق ظاهر فتأمل انما يسأل الله العباد  
عن الفرائض يعني مرادى هو الفرضية لانها هي التي يعيد بها فيطلع  
الفجر لعل المراد الفجر الاول فقال لانه قد دخل يمكن الاستكلاك  
من التحليل على عدم الفرق بين التجاوز عن الضعف وعدمه في عدم

استبنا

٢٦٩

استبنا الطواف وهو احد القولين في المسئلة فتأمل عن الحسن  
على انطائه ابن النعمان ويحتمل ابن يعقوب قال سألته عن الثلثة شجى في باب  
الزيارات مسند الى ابي الحسن عليه السلام قال واحد منهم معي قال ولمن سبعة  
اشراط وقال الاخر معي ستة اشراط وقال الاخر معي خمسة اشراط وهكذا  
الاخر هكذا في الزيارات فالظاهر ان ههنا سقطوا الله تعالى يعلم  
ان كان جاوز اى قليلا ويحتمل ان يكون بالمراد المصلا والركن  
محتمل على البقية او الاتفاق فتأمل صنعته داود المراد داود بن علي  
بن عبيد الله بن عباس عبد المطلب ثم اعد في اى بعد الامامة اعد  
من ستة عذاب القبر وعذاب النار فلا فرق وجب تحمّل ان يكون  
المراد مع ما فر وجب اى فانس مع عدم تفريق قد مبك كثير التوفيق  
المشهور والله يعلم وكان المسمى اوسع اى عرضا ويحتمل ان يكون المراد  
من المسمى محل الهداية ويكون سابقا لغير فضيلة العامة وابق  
منها اى ابق من الاطفال والشارب شيئا لحج ولا تحقها جميعا  
فقال بطاوعه حمل على تقدير الرجوع وفر المشقة اللازمة فيبلغ  
شدة الكاى ظننت ان الزيادة بلغت مثل السعي اى صار الحج مسلما  
والله يعلم وليس عليه ما في بعض النسخ الواو وفيه من اختلاف السنة  
قال وليس عليهما مسجد لابل يصلى فيه يعود وقطربط وقطربس  
مذكور في نسخ الاستبصار وعلى هذا بالرواية صريحة في الحج بعديها  
وقد اظفارا بالمدينة يمكن جملة على الاتفاق قوت التوفيق  
الاختصار بين اولاهم منها ومن الاضطرار بين ربيع بين الضيق  
اى بعد الرجوع الى مكة وعنده عن الحسن بن محبوب الضمير عابد  
الى موسى بن القاسم الى منى عدوة الظان المراد عدوة يوم التروية



ويحتمل عند يوم عرفة قال وحده عرفة الطان القابل هو الامام  
عليه وصرح به الصدوق والكليني وخلف الجليل كان المراد بالخلف  
بالنسبة الى القاد من خلف عرفة سوجها الى القبلة او المراد بالجليل  
الجليل التي عند المشعر الحرام استلوا خلاص قبل اسلاك قبل جحش  
مقدرة هذه الحجة ببيان لها ويحتمل ان يكون حاجق مفعولا لهذا  
الفعل مقدما وخلاص خبر مبدأ محذوف اي هي واسه يعلم ويحتمل  
للضرورة قوله ويحتمل من ثمة الرواية الى قوله يحتمل على ما في النسخ  
صلوات في الشعب اي شعب المشعر وهو ادخل في الشعب ولا يرد حجة  
الى تأويل الشيخ رة ولينقف كقوة اي الوقوف للدعاء معي القيام  
المستحب مواضع احفظها الى هذا ذكر الحديث في في ان يطأ  
المشعر الحرام اي يصعد في المسجد الذي في المشعر كانوا يفيضون  
اي انهم كانوا يسعون في السير بعد الاقاضة الامام الاعداء طلوع الشمس  
واما غيره فيفيضون قبل ذلك لكن لا يجوزون وادي فحشله وكان  
هذا مراد الشيخ ويحتمل ان يكون ينبغي الوجوب والتعجيل والتأخير  
لذوي الاعذار فالمراد بجأوزه وادي فحشله اذ كانت على  
ظهر الطهارة من الحديثين والغسل المستحب والخطبة عند انبائها  
حيطان اي ليس حرمة مثل حرمة الكعبة حتى يلزم الطهارة  
واما الصوم يمكن جملة على اذن المولى ظاهره  
مالكية العبد ولعل التشبيه في الكمية لا الكيفية فتأمل اذا كانوا  
اهل خزان ظاهره الوقعة المشركون في الاكل والشرب لاهل بليت  
واحد فتأمل اذا احتج على في الزاد ليقا في الخبر السابق مستغفر  
اي في المنزل فلا ينافي اجتماعهم في الزاد فاشترى واجزوا على ان يكون

الوقوف في المشعر الحرام  
قال يحيى بن ابي عمير  
عن ابي عبد الله عليه السلام  
عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
عن ابي بصير عن ابي عبد الله

سوال

سوالهم عن الامنية المستحبة بعد ان ذبحوا الهدى الواجب ان  
تشرق اي الاطراخ عليها وابن ابي عمير كذا في في وفي الفقيه عن  
معوية بن عمار بعد ان ابي عمير وهو الصواب فقال لا حرج ظاهره  
شمول الحمد والجليل ولا ينبغي ان يوق ظاهره للجليل كما لا يخفى ويحتمل  
صاحبها بغيره بما يفهم من ذلك انه ينبغي ان يكون غدا قد صلى  
فيه صاحبها الاما وقعت فيه الصلوة اعم من ان يكون صاحبها او  
غيره كانوا يستحبون اي اهل البيت عليهم او الصحابة فيه  
صفرة اي روغان لاجل الطيب معتم لدم ونجس اي ابلت لبح  
التمتع او الطمع راسي بالحناء يوم دحمت وحلفت  
ويطهر يحتمل ان يكون بيا باللسان او النظم من الحديث  
يعني لا يحل يحتمل ان يكون منها الى قوله واجب من كلام الراوي  
وان يكون قوله لا يحل لهن النساء فقط من كلام الراوي والباقي  
من كلام المعصوم والثاني اظهر الاعلى الحاج لعل الحصر اضافي  
بالنسبة الى ثمة التمتع فليس امورا اي لا يصبر راء الرمي بسبا  
لجنة النساء او مطلقا لاحتمال ان يكون سقوط الثالث مشروطا  
بتبديت الليلتين  
عن يسارها اذا وضعت شخصا مستقبلا للقبلة ثم ظهر ظاهره  
فاخير القيام عن الرمي وصرح في الدرر من باستحبابه بعد الرمي  
وليس منهم في شيء اي لا يلزمه احكام مني لم يشكروا لم ياتوا بكونه  
حين دخلها لانه كان دخل من قبل عود الناس اليها لانه لم يبق  
مع الناس بالمشعر فقدر  
القدان المراد هو المسجد عن محمد كانه ابن ابي عمير او على

ابن ابي عمير

ابن ابي عمير



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله الذي ارتفع عن مطارح الأفهام فلو يورن صفات عظيمة بغير العوا  
ومكلا لاوهام وحلت لغاؤه العظام وعظمت أوه الجسام فغير عن حصاء  
قطرة من بجا جوده بأصبع عليان وامتداد الأعداد الأعداد ذرو والنهي  
والاحلام وصلح الله على نبينا محمد الذي بيض وجوه الدارهم باسمه الساني  
في جميع الأقطار ووزن مشا قبل الأيمان بحجة الله مطالع شمس الأبرار  
فضلوا الله عليهم ما انتقلت دنانير قلوب المؤمنين بحمهم ولا أنهم  
وتشععت جبابه المؤمنين بأبواب ضرائهم ما بعد فيقول الفقير إلى رحمة  
ربه الغافر ابن محمد بن محمد باقر رزقها الله شفاعة مولاهما في اليوم الآخر  
أخي لما الفيت كثير من حركات المسائل الشرعية متبعية على معرفة الألف  
ولم أجو احدا من علمائنا حققها على وجه ترتفع عن وجهها الاستار  
حتى أنهم بمعرفة الصاع والكر والمد والرجل والوسق والدرهم  
والدينار على الشجر مع أنه قالوا الحمد شعير اقراج واحد في المقدار  
فضله عن شعيرات متباعدة الاصفاء والافطرا اخذت في  
الخص من مبادئها فقلت أوراق كتبه ظم البطن فلم أجدها  
ما يسمي او يغني من جوع حتى هلا في فائدة التوفيق الى محل الحق  
والصدق اعني كتابه مضنة المتغير من تصانيف الغافل الكامل  
العالم العامل مولانا الطالبيين ومحيي آثار الائمة الرشدين الذي جمع

بن أبي حمزة ولا يجوز استعمال الادهان من هذا كلام الشيخ وهو  
مخالف لكلام المصنف والاقلير وهو المقصد والذي يدل على  
انه لا دلالة فيه على شتر الطهنة في الجواز هذا الفاسق يعني ابا يوسف  
صاحب أبي حنيفة من كل شئ الا الصلوة لفظه لا يجوز موجودة  
في نسخ الكافي وهو الصواب فيما لم مثل ما عليه من البدنة وقوله عليه  
عليهما السلام من احكام هذه الصورة وعسى ان يكون هذا التأخير من  
النسخ او الرواة ودل على حجة لعل المراد من حجة الافسان  
قال علمها جميعا الى على الصائم والمحرّم وليس لعل الامر بالاستتار  
كان لمصلحة خاصة تعلقت بخصوص الشخص وفيه جواز العمل بالاجاز  
الاحار وفيه توثيق الفضل البصر ما سا او ساهيا اي شاكا  
فهذا الظاهر الصادق عليه

الطواف المزعول المراد ببقية الطواف على اذني ابي  
الارباب الى البيت اذ اذنيها والاول اظهر وعليها ما ينبغي  
اي يحرم عليها ويقصد احرامها عليها فلتأمل الانفة رفقته الحج  
لا بعد رفقته العيال ايضا حتى يحجب عليه الحج فلذلك كان الفقهاء  
اي لا يعمد عليهم والزهادة من الاصحاب عن العامريين  
بن غصن الثقة والعباس بن عامر والاخير اظهر من ركبته له  
يمكن جملة على ما لا اذن المأول بركبها فنزل فيقول لا بد موضع  
عيد فيه الاصنام ومنه اخذ الحجر الذي تحت منه هبل كما في خبر  
الاعمش وصلى بها لم ارقا ملا به بل قال به بعض الاصحاب  
فبين كان على سطح الكعبة لا في جوفها والله يعلم واذن  
في الناس المخاطب النبي صلى الله عليه واله وابراهيم عليه السلام

منی



صنف الغنم والمعالى ففاق بذلك الا فاضل والا على الذى  
قلبه المملوكى مشكورة انوار العرفان السجاني وصدقه القدوسى  
محدث اسرار السبع المنافي منكره معترفون في حيايم القلوب بفضله  
والانصاف بنا دى شهادة على سجاياه الملكة بلسان اهله لا ينتمى على  
احد وله الثروة في العلم بين اهل زماننا وما ارتفعت في رهاض  
الفضل دوحه الا وقد استفاض من سحاب فضيه خطه الاوى  
كما لا يخفى على احد من اهل اصغها تاج محمد مذهب المتنا  
اشي عشر في هذه المائة الحاربه عشران قالت الحسنه فبهان هذا  
الاسم بتر ولفظي واللبل اذا سجي قد جدت في درهم كل البدرع و  
لواه لغشي الاينام كالوالد الشفيق ولا رامل كالبعل العشقاني  
السعي النقي الرضى الزكى المدقق الفهامة الوالد العلامة ادم الله على  
روسنا وروس ساير اهل العلم ظلوا له وزين به كراسي العلم ليروي  
حرامه وحلوله فوجدت فيه ما اراني الى ذلك سبيلا واوضح لي  
الى الحق دليل وكان مع ذلك مقتنعا بالحقاد ومحتجا بآخت الحناء  
فأردت ان اوضحه للطالبين وابنيه للناظرين فشرعت في  
بولى التوفيق وهو حسبي نعم الوكيل فلم تصد ولا مقد مات الاولى  
ان الله نازله مستغبرا عما كانت عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه  
واله وذلك لان الاصل عدم التغيير ما لم يثبت خلافه وايضا  
لو كان لتقل البنا العزم الملبى ولم يتقل مع انه اتفق علماء الحنابلة  
والعامه على عدمه قال الرافي في شرح الوحي المتاقل لم يختلف في  
جاهلية ولا اسلام وكذا غيره من علماءهم وقد سمعت من الولد  
العلامة انه قال رايت كثير من الدنياير الحقيقة كالرضوية

وغير

وغيرها بهذا الوزن واما الدرهم فقد اختلف اختلافا كبيرا والمعتبر  
ما كان في عصر النبي صلى الله عليه واله وقد ذكر الخاصة والعامه انها  
كانت ستة دنانير قال العلامة في التحرير والدرهم في صدر الاسلام  
كانت صنفين بغلية وهي السود كل درهم ثمانية دنانير وطبرية كل  
درهم اربعة دنانير فجمعوا في الاسلام وجعلوا درهمين منسأ وبين  
وز كل درهم ستة دنانير وحموه قال في التذكرة والمتنبي وقال المحقق  
في المعبر والمعتبر كون الدرهم ستة دنانير بحيث يكون كل عشرة دراهم سبعة  
مقابل وهو الوزن المعدل فانه لو كان السود كانت ثمانية دنانير  
والطبرية اربعة دنانير فجمعوا جعلوا درهمين وذلك موافق لستة  
النبي صلى الله عليه واله انتهى وقال الرافي في الشرح المذكور واما الدرهم  
فانها كانت مختلفة الاوزان واستقر في اسلام على ان وزن الدرهم  
الواحدة ستة دنانير كل عشرة منها سبعة مقابل الثانية  
الدنيا والمقال الشرعي متحدان وهذا مما لا شك فيه وهما  
ثلث ارباع المتقال الصيرفي فالصيرفي متقال وثلث من الشرعي  
والمقال الشرعي درهم وثلث اسباع درهم والدرهم نصف المتقال  
الشرعي وخمسة ونصف المتقال الصيرفي وربع عشرة فيكون  
مقدار عشرة دراهم سبعة مقابل فيكون العشرين متقالا اول  
نصيب الذهب في وزن ثمانية وعشرين درهما واربعة اسباع  
درهم والماسا درهم اول نصيب الفضة في وزن مائة واربعة  
متقالا وهذه النصب مما لا شك فيها وانفقت عليه الخاصة والعامة  
وقد ظهر مما اسلفناه في المقدمة الاولى قال العلامة في التحرير  
وزن كل عشرة دراهم سبعة مقابل بمقال الذهب كل درهم



نصف مثقال وخمسة وهو الدرهم الذي قد روي النبي صلى الله عليه وآله  
المثقال الشرعية في مضايك الزكاة والقطع ومقدار الديارات والجزية  
وغير ذلك ونحوه قال في التذكرة والمتن في العلم انهم اتفقوا على  
ان كل وائق وزنه ثمان حبات من اوساط الشعير كما خرج بمطالع  
الفرعدين وكذا ذكره صاحب كتاب المحامد في الحساب قال الدرهم ثمان  
واربعون شعيرة والدينار ثمان وستون شعيرة واربعة اسباع  
شعيرة لكنه ورد في خبر سليمان بن جعفر البرزني انه وزن ست  
حبات والحبة وزن حبتين من شعير من اوسط الحبوب من صغاره  
ولا من كبارها وسنفصله عن زيد انشاء الله تعالى الثالثة الصاع  
اربعة امداد وهذا متوفق عليه بين الخاصة والعامة وبدل عليه  
اجابا وصاحا كصحيفة الجليلي وصحيفة عبد الله بن سنان وصحيفة  
زرارة لكنهم اختلفوا في المدة فذهب اكثر علماء ائمة الى انه رطلون  
وربيع بالبغدادى يكون الصاع تسعة ارطال بالعراقى ورطل ونصف  
بالمدينى يكون الصاع ستة ارطال بالمدينى حتى ادعى الشيخ في الخلاصة  
اجماع الفرقة المحقة على كون الصاع تسعة ارطال والمدينى رطلين  
وربعا وقال ابن ابي نصر من علماء ائمة ان المدينى رطل وربيع وقال الشافعي  
رطل وثلاث يكون الصاع خمسة ارطال وثلاثا وقال ابو حنيفة رطلين  
يكون الصاع ثمانية ارطال وقد ريف العلامة في المتن حجتهم  
فلا تقول الكلام بالتعرض لها فاما حجة الجمهور رضي الله عنهم  
الشيخ في الصحيح عن زرارة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله  
والله موصيا بمكة ويغتسل بصاع والمدينى رطل ونصف والصاع ستة  
ارطال يعني ارطال المدينة يكون تسعة ارطال بالعراقي والفظ

ان قوله

ان قوله يعني ارطال المدينة هو كلام الشيخ لانه نقله في الاختصاص  
بدون هذه القيمة وظاهر كلام العلامة في المتن انه نقله خبر الخضر  
وبدل عليه اخبار الفطرية لان بعضها باللفظ الصاع وبعضها بالتعدي  
الارطال وبعضها بالسنة الارطال وبعضها بالجمع ويقال له  
صحيحا ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد عن جعفر بن  
محمد بن ابراهيم الهذلي وكان مضاجعا قال كتبت الى ابي الحسن  
عليه السلام على يدى ابي جعبل فذكر ان اصحابنا اختلفوا في الصاع  
بعضهم يقول الفطرة صاع المدينى وبعضهم يقول بصاع العراقي  
فكتبت للصاع ستة ارطال بالمدينى وتسعة ارطال بالعراقي  
قال واجبرني ان يكون بالوزن الفا ومائة وسبعين وزنه وما  
رواه الشيخ عن علي بن حاتم قال حدثني ابو الحسن محمد بن عمار عن  
عبد الله بن الحسن بن الحسن بن ابراهيم بن الهمداني قال اختلفت  
الروايات في الفطرة صاع من قوة بلدك وساق الحديث الى  
ان قال عليه السلام فحة وزنا ستة ارطال برطل المدينة والرطل  
مائة وخمسة وتسعون درهما يكون الفطر الفا ومائة وسبعين  
درهما وما رواه الكليني عن بعض اصحابنا عن محمد بن عيسى  
عن علي بن ابي بصير قال كتبت الى الرجل عليه السلام عن الفطرة  
وكم تدفع قال كتبت ست ارطال من عمر بالمدينى وذلك تسعة  
ارطال بالمدينى واجتمع ابن ابي نصر عمار والشيخ في الموثق  
باسناده عن سماعة قال سالت عن الذي يجري من المائى  
للغسل فقال اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله بالصاع  
وتوضأ بماء وكان الصاع على عهد رسول الله خمسة امداد وكان



المدق قد رطل وثلاث اواق واجاز العلامة بان سماعه  
فقط ومع ذلك لم يسند الى امام ومع ذلك حكم بان الساع خمسة  
امداد فكون مقدارها لما قلناه من ان الصاع خمسة امداد  
انتهى قول لا يخفى الصواب في قوله ان سماعه فقط بل هو واقفي  
لكن الكفر ملة واحدة ثم اعلان الاوقية على بطن من كلام  
الفر اللغويين اربعون درهما وبطن من بعضهم انها يطلق  
على سبعة مثاقيل ايضا وعلى وزن اخر قريب منها قال جهمي  
والاوقية في الحديث اربعون درهما وكذلك كان فيما  
مضى فاما اليوم في استعارتها الناس وقد رطل عليها ليلها  
فالاوقية وزن عشرة دراهم وخمسة اسباع درهم وقال  
الجهمي الاوقية بضم الهمزة وتشديد الياء اسم لاربعين  
درهما وقال العيروز ابادى الاوقية بالضم سبعة مثاقيل  
كالروية بالضم وفتح الياء المشناه المختصة مشددة واربعة  
درهما والجمع اواقى واواق وقابا وقال المطر في الاوقية  
بالتشديد اربعون درهما ثم قال وعند الاطباء الاوقية  
وزن عشرة مثاقيل وخمسة اسباع درهم وفي كتاب العاجين  
الوقية وزن من اوزان الدهن وهي سبعة مثاقيل اقول  
فظهر ان الاوقية في القديم كانت مطلقا على اربعين درهما  
والظان لما راد الدرهم الممحول في زمان الرسول صلى الله عليه  
والله وان احتمل غيره وسنتكلم في هذا الخبر بعد تحقيق معنى  
الرطل الرابعة الرطل يطلق بالاشتراك على ثلثه اوزان  
المكي والمدني والعراقي والعراقي نصف المكي وثلث المدني فالمدني

المدني

ثلثة ارباع المكي والمشهور ان الرطل العراقي احد وستون مثقالا وكذا  
ذكره شيخ البهاقي وكذا يظهر من كلام الشهيد والمسند في الذي  
يكفه ذكر احمد بن علي في كتاب الحاوي ونسب الاول الى العامة  
فعلى الاول الرطل العراقي مائة وثلثون درهما وعلى الثاني مائة  
درهم وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم والرطل  
المدني على الاول مائة وخمسة وستون درهما والمكي مائتان وستون  
درهما وعلى الثاني المدني مائة واثنان وستون درهما وستة  
اسباع درهم والمكي مائتان وسبعة وخمسون درهم وكل ذلك  
لما نبهنا في المقدمة الثانية من النسبة بين المثقال والدرهم  
ثم اعلم ان الله المشهور على الاول مائتا درهم واثنان وستون  
درهما ونصف درهم وعلى الثاني مائتان وتسعة وثمانون درهما  
وسبعاد درهم وما ذهب اليه ابن ابي بصير في المدان كان مراده  
الرطل العراقي كما هو الظاهر على الاول مائة واثنان وستون  
درهما ونصف درهم وعلى الثاني مائة وستون درهما وخمسة اسباع  
درهم واما خبر سماعه فالظاهر على العراقي فغل الاول بغير الما بين  
وخمسين درهما وعلى الثاني مائتي درهم وثمانية واربعين درهما  
واربعة اسباع درهم لان الاوقية اربعون درهما وبخالف جميع  
ما ذكرناه ما راد سليمان بن حفص الروزي عن ابي الحسن عليه السلام ان  
الصاع خمسة امداد والمد وزن مائتين ثمانين درهما والدرهم وزن  
سنة واثني والواضع ست حبات والحبية وزن حبتين من  
شعير من اوسط الحب لا من صغاره ولا من كباره لانه جعل الصاع  
خمسة امداد وقد نقاني اتقاهاهم على انه اربعة وايضا المد



وزن مائتين وثمانين درهما وقد عرفت محمديه على جميع الاقدال  
واضافه ان اللاتق وزن اثنتي عشرة حبة مع اده المشهور انه  
ثمان في حبة بالحبات يصير المدا على المشهور ما رجة عشر الفا وربع  
حبة وعلى هذا يصير عشرون الفا ومائتين وستين حبة والروطل  
العراقي اذا كان احدا وتسعون مثقالا فهو ستة الاف ومائتان  
واربعون شعيرة والروطل المدني والمكي بحسب ذلك لسبعة الصاع  
على المشهور الف ومائة وسبعون درهما كما دللت عليه رواية الهذلي  
لان الظاهر ان الوزن في درهم وهذا مويد له المشهور في تحديد الروطل  
باجد وتسعين مثقالا وهو ثمان مائة وستة عشر مثقالا فربما  
وخمسون الفا ومائة وستون شعيرة وعلى مذهب ابن ابي نعيم  
خمس وخمسون دينارا وستمائة وخمسون درهما وعلى خبر سبعة  
على ما اخترناه الف ومائتان وخمسون درهما وثمان مائة حبة  
وسبعون دينارا اي مثقالا شرعيا والحبات ستون الف  
حبة واما خبر سليمان بن جعفر المروزي فلو جعلنا ما رجة  
امداد وعلى وفق المشهور يصير الفا ومائة وعشرين درهما  
وسبع مائة واربعه وثمانين مثقالا شرعيا واما اذا عملناه عليه  
بظاهره وجعلناه خمسة امداد كما فعله الصدوق في مقدار  
الما للوضوء والغسل وان حالفه وافق المشهور في الروك  
الفاو اربعة دراهم بدرهمه وبالدراهم المشهورة الفين  
ومائة درهم وبالحبات مائة الف وثمان مائة حبة وهي  
قريب من صاع المشهور ولذا حملناه الوالد العلامة على  
الصاع الذي اغتسل منه رسول الله صلى الله عليه واله

الصاع

مدرجته

وزوجه امار واه الصدوق عن ابي جعفر عليه السلام قال اغتسل  
رسول الله صلى الله عليه واله هو وزوجه من خمسة امداد من  
اناء واحد فقال زرارة كيف صنع فقال يداه هو وضرب يده في الماء  
قبلها فانقي فرجه ثم مررت به فافتت فرجها ثم انقض هو واضقت  
هي على نفسها حتى فرغوا وكان الذي اغتسل به النبي صلى الله عليه  
واله ثلثة امداد والذي اغتسلت به مدين واما اجر اغتسل بها  
اشتركا فيه جميعا ومن انفرد بالغسل وحده فلا بد له من  
صاع وقد روى الكوفي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي  
عليه السلام قال سألته عن وقت غسل الجنابة لم يجزى من الماء فقال  
كان رسول الله صلى الله عليه واله يغتسل بخمسة امداد بينه وبين  
صاحبه ويغتسلون جميعا من اناء واحد وروى الشيخ في الصحيح  
عن معوية بن عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول  
صلى الله عليه واله يغتسل بصاع واذا كان مع بعض منسابة  
بصاع ومد وقد ظهر من الخبر الاول والثالث ان النقصان من الماء  
لا يحل الا شراكه بل نقول الثلثة الامداد التي اغتسل رسول الله صلى  
عليه واله بها لا تقصر عن الصاع المشهور بل يشتر لا ينقص من  
الفاو اربع مائة وثمانين حبة فيروى على الصاع المشهور بتقليل  
وممكن ان يكون هذا الخبر مويد بخبر جماعة ومويد به لانه لا  
فرق كثيرا بين هذه الثلثة الامداد وبين الصاع الذي وقع فيه  
الايا ربعا وثمانين حبة اعني عشرة دراهم اي سبعة مثاقيل غيرة  
ومثل هذا التقاوت لا يبعد به في امثال هذه المقامات  
التي نيت على التحمين والتقريب بل قلما لا يتفاوت المكامل والوا

يحصل

زين



بمثل هذا لاقدار والله يعلم وحجة الاختيار فظهر ان هذا وجه  
وجوه في الجمع بين هذا الخبر وسائر الاخبار وبعد الرجل للام  
اختيار الصدوق قبله قدس الله تعالى روحهما واوماما عليه  
سابقا من القول بالعوق بين صاع الغسل وصاع الفطر كما  
في اليه في الفقيه وصرح به في كتاب معاني الاخبار لان خبره  
ورد في الغسل وخبر الهداني في الفطر فعلم بالخبرين في محلها  
والقول باختلاف معنى الصاع محتمل بحيث لا يمكن ان كانه  
في الجمع بين الاخبار بل يقول الله سبعين بعد الصاع الاعتبار  
لان المد والطل والصاع كانت في الاصل متساوية  
كما صرح به في الاختيار وكلام الاصحاح اللغويين انهم قد  
بالوزن لانه يلحق التعريف بالوزن ولا يشبه في ان  
الاجسام المختلفة من حيث الوزن النسبة الى كسل  
معين فلا يمكن ان يكون صاع من الماء المعبر في الغسل موافقا  
في الوزن لصاع من الحنطة او الشعير او غيرها المعبرة  
في زكوة الفطر بل الماء افضل منها بكثير فلا بد ان يكون وزن  
صاع الماء اكثر من وزن صاع ثم اقول انها الطالبة للتحقيق  
سفال الله من رضى الصدوق ان اعقبت ما مرهناة واقننت  
ملحقتها فاستمع لما ينشئ عليك واحتفظ ما مرهناة  
اليك في فضول الفصل لما يتنى على المشهور في الصاع والمد  
والله هم وغير ذلك من التحديد فنقول اما الدرهم في زماننا  
فهو يوازي ثلث وستين دينارا من الفلوس لان الدرهم  
العباسي القديم كان عشرة دواينق من الصير في يوازي مائتي

دينار

دينار من الفلوس فالمشقال الصير في يوازي مائة وعشرين دينارا  
منها اعني ستة دواينق ولما ذكرنا في المقدمة الاولى ان الدرهم  
نصف وربع عشر من الصير في فيكون موازيا لثلثه وستين دينارا  
من الفلوس وذلك ما اردناه واما الان فلما انظر الوزن صار  
القاسي المذى وزنه ستة دواينق ونصف فصار مائتي دينار  
من الفلوس فالمشقال الصير في يوازي مائة وعشرين دينارا  
وسبعة دواينق من الفلوس فالدرهم يوازي سبعة وستين  
دينارا ونصف دينار وطسوجا وثلثة ارباع طسوج ونصف  
عشر دواينق من دينار الفلوس واما الصاع فهو نصف المن  
الشاهي العباسي واربعة عشر مثقالا وربع مثقال من الصير  
اي ستة مائة مثقال واربعة عشر مثقالا وربع مثقال من الصير  
اي ستة مائة مثقال واربعة عشر مثقالا وربع مثقال من الصير  
وذلك لان المن الشاهي الفري مائتا مثقالا الصير في والصاع مائتا  
مئة مثقالا وستة عشر مثقالا بالتحقق مائة واربعة  
عشر وربع من الصير في وان اردت استعلام ذلك مع وجوده  
فاخرج النما مائة وستة عشر في عدد دواينق المشقال الشرعي اعني  
اربعة ونصف فاقسم الحاصل اعني ثلث الاف وستمائة  
وحسنة ومائتين ونصفا على عدد دواينق الصير في اي ستة  
يحصل ما قلناه فالمد الذي هو ربع الصاع مائة وثلثة عشر  
مثقالا ونصف مثقال ثمثه بالصير في فيزيد على ثمن المن الشاهي  
الذي يوقله بالفارسية بمائة درهم بثلثة مثاقيل ونصفه  
ونصفه ثمثه وذلك بعد ما اسلفناه غير خفي على ذي حجة واثا



الوطل العراقي فهو ثمانية وستون مثقالا ربع مثقالا بالصغير  
اذا كان احدا وسبعين مثقالا بالشرعي نحو ما من التفرقة  
فينقص عن نصف من الممن الشاهي الذي يوق له بالفارسية بنت  
بنج درم بستة مثقال وثلاث اربعة واما الكرواعني الفا ومثا  
وطل بالعراقي فهو مائة الف وستة الاف ومائتا مثقالا  
فيكون احدا وثمانين الفا وستة مائة مثقالا صغيرا فيبلغ ثمانية  
وستين من اربع من الممن الشاهي العباسي الجدي واما اذا  
كانت الوطل هذا المدة في كفايل يكون مائة وستين وثلاثة  
اثمان من واذا حملنا الوطل في الكرواعني المدة في كفايل المشهور  
مائة من وثمان وثلاثة اثمان من الممن الشاهي وعلى ما  
ذهب اليه العلماء من الكرواعني الوطل العراقي احد وثمانون الف  
مثقالا صغيرا وبالممن الشاهي سبعة وستون من اربع مثقالا  
من ثم اعلم ما قدرنا ان الطيف الذي يكون شرافي شرع  
الفين وثلاث مائة وثلاث اربعين مثقالا صغيرا فعلمنا  
المشهور اعلى ثلثه اشار ونصفا في مثله يكون الكرواعني  
الف والربع مائة وستة وخمسين مثقالا وثمان مثقالا  
وبالممن الشاهي الجدي ثلثه وثمانين من اربع مثقالا وستة  
وخمسين مثقالا وثمان مثقالا وعلى مذهبي الذين اعني ثلثه  
اشبار في مثله يكون الكرواعني ثلثه وستين الفا ومائتين واحدا  
وستين مثقالا وبالممن الشاهي اثنين وخمسين من اربع مثقالا  
واحدا ومائتين وستين مثقالا وعلى ظاهر جزا سبيل من  
جابر اعني دراعا وشبر في ذراع وشبر في ذراعين يكون

بالوزن

بالوزن سبعين من اربع من ثمانية واربعين مثقالا اعني اربعة  
وثمانين الفا وثلثمائة وثمانية واربعين مثقالا صغيرا وهذا قريب  
بما قدرنا من ابطال العراق واذا حمل خبر سبيل بن جابر على الحوض  
المروزي كاحله الوالد العلامة في الشرح ملح خمسة وخمسين من اربع  
ومائتين وثلاثة وسبعين مثقالا وثلث اسياب مثقالا واما نصيب  
الذهب فظاهر لما ذكرنا من عدم تغيير الدينار واتحاده مع المثقال  
الشرعي واما نصيب الفضة فالنصاب الاول اعني مائة درم مائة  
اربعون مثقالا شرعيا كما فيكون مائة وخمسة مثقالا صغيرا  
وعلى ما ذكرنا من ان الدرهم يوازي ثلثه وستين وثمانين من الفلوس  
النصاب الاول اتى عشر الفا وستة مائة وثمانين مثقالا وستين عباسية  
بالضرب القديم المضروب عشرة دوايق لا الضرب الجديد المضروب ستة دوايق  
ونصفها واما بالضرب الجديد فستة وستون عباسية وثلثه دوايق من  
ستة دوايق ونصف ما يخرج عن النصاب الاول دوايق اى ما يوازي  
ثلثه مائة وخمسة عشر دينارا من الفلوس والنصاب الثاني اربعون درهما  
وهو احد وعشرون مثقالا صغيرا يوازي الفين وخمسمائة وعشرين دينارا  
من الفلوس على حساب ما تقدم واما نصاب العطار الا ربع فهو خمسة  
او ستون مثقالا من صاعا فيكون المجموع ثلثمائة اصوع وكل وسق  
ستة وثلثون الفا وثلثمائة وخمسة وخمسون مثقالا صغيرا وهو  
ثلثون من اربع مثقالا وبالممن الشاهي ومائتان وخمسة وسبعون مثقالا  
صغيرا وهو مائة وثلثه وخمسون من اربع مثقالا ونصف منه واما الدرهم  
بحسب الدرهم اى عشرة الاف درهم فثلثه وستون من اربع مثقالا القديم  
وبالمجدد ستة وستون من اربع مثقالا وخمسة عشر عباسية وثلثه اربع عباسية  
اى ثلثه اشبايات وثلث اثمان دوايق من ستة دوايق ونصف



٢٨٥

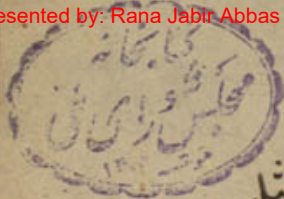
والمراسنة اعني خصفه درهم فثلثه ثمانين وخمسة عشر دينارا  
بالقدوم والجديد ثلثه ثمانين وثلثين محمديات وثلث شاهيات  
اي ثلث ارباع عباسية وثلثه اثمان دانق من سبعة دنانير ونصف  
الفضل الثاني في بعض المائتين على المشهور ما قد ساذكره وفيه ثلثا  
المقصود الاول ما ينبغي على محمد بن الرطل بتسعين مثقال فنقول  
المدا المشهور على هذا مائة واحد وخمسون مثقالا وسبعة اثمانه  
والصالح يزيد على نصف المائتين الشاهية ثمانية مثاقيل ونصف من الصير  
ونضاف الخرافة ينقص عما ذكرنا في الفضل السابق ثمانين وخمسة  
وعشرين مثقالا صيرفيا وعلى ذكر ناقص الباقي في التحديد  
على خبر جماعة فيقولون ان قلنا ان الرطل تسعون مثقالا مائة واحد  
وثلثين مثقالا صيرفيا والصاع ستمائة وستة وخمسين مثقالا صيرفيا  
وربعة والخمسة الاوساق مائة وستة وتسعون الفا وثمانمائة  
وخمسة وسبعون مثقالا صيرفيا مائة واربعة وستين مثقالا  
شاهيا ونصف من وان قلنا انه تسعون ينقص المد عما قلناه  
باربعة دنانير ونصف من الصير في والصاع ثلثه مثاقيل صيرفية  
والاوساق ثلثه ارباع المائتين الشاهية في التحديد على خبر  
سليمان بن جعفر المروزي فاقول بالله التوفيق المدا مائتان وعشرون  
مثقالا وخمسا مثقالا الصيرفي والصاع ان اخذناه اربعة امداد  
بيلع ثمانمائة واحد وثمانون مثقالا وثلثه الخمسة واذا اخذناه  
خمسة كما هو ظاهر الخبر فهو الف مائة واثنين ونصف مثقالا  
ثم اعلم ان بعض الفضلاء المحققين ممن تارب عظماء كان  
المتأقيل الشرعية المتأقيل الصيرفية فيزيد على مقادير التي ذكرناها  
ربعة وانت يا طالب اليقين والحق المبين بعد ما احطت خبرنا  
سحاه اليك واخبرها نظري القاصر لذلك لا ينبغي عليك الاجتهاد  
في الدين في جميع الاحكام المتعلقة بذلك اذا الاحتياط في بعضها

الاخذ

٢٨٦

الاخذ بالاقول كما في النصاب والدرهم في اللقطة وفي بعضها العمل بالاقول  
كالنظر والكر والي لما وصله الوطرحا هو المقصود في هذه الرسالة اريدت  
ان اخبرها ما يابا سبها حل خبر قد صدر من اهل بيت الرسالة والخبر لولة  
واعنت فيه امكار الفضلاء والمدققين فرجعوا عنه بالعجز عن  
الكلزم بمسلك اذ فرج روج مشام النافذين اما الخبر فهو رواه ثقة  
الاسلام محمد بن يعقوب الكوفي عن علي بن ابي اسحق عن ابي اسحق  
حبيب الخثعمي قال كتبنا بجمع للمصنف الى محمد بن خالد وكان عالما  
على المدينة ان يسأل اهل المدينة عن حمه في الزكاة من المائتين  
كيف حمارة وزن سبعة ولم يكن هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه  
واله وامرؤه ان يسأل من يسأل عبد الله بن الحسن وجمع من محمد بن  
علي عليه السلام ان يسأل اهل المدينة فقالوا ادركنا من كان قبلنا  
على هذا فبعثنا الى عبد الله بن الحسين جعفر بن محمد علمنا  
فقال عبد الله بن الحسين فقال كما قال المستفتون من اهل المدينة  
فقال ما يقول يا عبد الله فقال ان رسول الله صلى الله عليه واله  
جعل في كل اربعين اوقية اوقية فاذا حسب ذلك كان على وزن  
سبعة وقد كانت وزن ستة كان الدرهم خمسة دنانير وقال  
حبيب بن خنيساه فوجدنا كما قال فاقبل عليه عبد الله بن الحسن  
فقال من اين اخذت هذا قال فخرات في كتابك فاطمه  
فارس ابو عبد الله عليه السلام اني انما اخبرتك في قرابة ولم اخبرك  
انه عندى قال حبيب بن محمد بن خالد يقول رايته مثل هذا فقط انتهى  
اقول حاصل السؤال انه قد كان في عهد النبي صلى الله عليه واله الغنا





كانت الدراهم خمسة دواينق وقوله دواينق مثل هذا قط اي هل رايت مثل  
 جعفر بن محمد صلوات الله عليه في العلم والفضل قط اورايت مثل تلك  
 الواقعة في الغرابية قط اورايت مثل هذا التوجيه لكونه لعلم الله  
 الكتاب والاخير بعد الاول اظهر ويحتمل ان يكون الدرهم الذي  
 كانت في زمن النبي صلى الله عليه واله كانت قد بقيت الى ذلك الزمان  
 وكان سولهم الله لم يلزم في المائتين من دراهم فمن الرسول صلى الله عليه  
 واله سبعة من دراهم هذا الزمان لم يلزم خمسة وقد قرر رسول الله  
 صلى الله عليه واله في كل مائتين خمسة عليه على السنة وانما  
 من الضباب والسبعة من هذا الدرهم يساوي سبع عشر المائتين  
 من دراهم فمن الرسول صلى الله عليه واله فعلم انه يلزم من ذلك  
 من تلك الدراهم سبعة من هذا الدرهم والله اعلم وليكن هذا  
 اخيرا اردنا ابراده وهذه الرسالة والحمد لله  
 او لا واخرها الصلوة على سيد المرسلين  
 واشرفه المعشرين محمد خاتم الرسالة  
 والله الطاهر بر معادن  
 الحكمة واشرف  
 والسالم  
 لا

الاول من الفضة مائتي درهم وقد قرر فيه خمسة دراهم وكان الفقهاء  
 في هذا الزمان يفتون ان الضباب الاول مائتان وغاوتون درهما  
 ويلزم فيه سبعة دراهم فلما حصل هذا الاختلاف لم يقدر الفقهاء  
 الصالحون على طريق الحق الناكبون عن صراط اهل البيت عليهم السلام  
 وحاصل جوابه عليه ان الدرهم كان في زمانه صلى الله عليه واله ستة  
 دواينق وضباب الاول مائتين واربعمائة درهم لانه اذا اخذت  
 من كل درهم دواينق حصل مائتان فاذا جعلت كل خمسة دواينق  
 درهما زاد على المائتين واربعمائة صار ما يلزم اخراجه منه ستة دراهم  
 لان الخمسة كانت ثلثين دانقا فاذا جعلت كل خمسة دراهم اربعة  
 ثم يفتقر بعد ذلك فصار وزن الدرهم اربعة دواينق وسبع دانق اي  
 خمسة اسباع الدرهم الذي كان في زمانه صلى الله عليه واله وضباب  
 الاول مائتين وغاوتين درهما وما يلزم اخراجه منه سبعة دراهم وهذا  
 الدرهم كان شايعا في عهد المنصور ثم انه عليه على ذلك بجا  
 بالاقوية لانها كانت مضمونة لم يفر عن زمن النبي صلى الله عليه واله الى  
 ذلك الزمان على وزن ستة وخمسين درهما فلما احسبوا ذلك علموا ان  
 ذلك نشأ من تغير الدرهم وايقنوا انه كيف صار الخمسة على وزن سبعة  
 فقول السائل كيف صار وزن سبعة ليس مراده انه كيف صار الخمسة  
 مع بقاء الضباب بحاله كما هو فهمه بعض المعاصرين بل والضباب  
 بحسبانك وقوله عليه فاذا حسبنا ذلك اي مقدار الاوقية في زمن النبي  
 صلى الله عليه واله والان علمت ان كل خمسة في زمانه صلى الله عليه  
 واله كان على وزن سبعة وقوله عليه وقد كانت وزن ستة  
 يعني كانت الخمسة قبل ذلك الزمان قبل هذه التغير لاخبرته لانه

كان الدرهم



این بر خط م